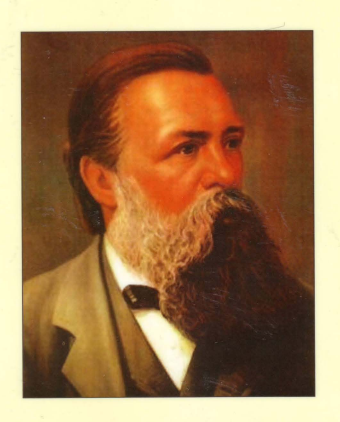
فريدريش أنجلس

أصل العائلة
والملكية الخاصة والدولة



منشورات الجمل

فريدريش أنجلس

أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة

ترجمة

الياس شاهين

منشورات الجمل

فريدريش انجلس: ١٨٢٠ ـ ١٨٩٥، ولد في مدينة «بارمن»، وتوفي في لندن، فيلسوف ومؤرخ ألماني، طوّر بالتعاون مع كارل ماركس ما أصبح يُعرف اليوم بالماركسية.

فريديش أنجلس: أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة: الياس شاهين
الطبعة الأولى ٢٠١٤

تلفون وفاكس: ٠٠٩٦١ ـ ٠١ ـ ٣٥٢٣٠٤
ص.ب: ٥٤٣٨ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
Friedrich Engels: "Der Ursprung der Familie, des Privateignthums und des Staats".
Hottingen-Zürich, 1884

Postfach 1127 - 71687 Freiberg a. N. Germany
www.al-kamel.de
E-Mail: alkamel.verlag@gmail.com

مقدمة الطبعة الأولى عام ١٨٨٤

الفصول الواردة أدناه هي، إلى حد ما، تنفيذ لوصية. فإن كارل ماركس بالذات هو الذي كان قد اعتزم أن يعرض نتائج أبحاث مورغان بالارتباط مع معطيات دراسته ـ وأستطيع أن أقول، ضمن حدود معينة، دراستنا ـ المادية للتاريخ وأن يوضح على هذا النحو وحسب كل أهميتها. ذلك أن مورغان قد اكتشف من جديد في أميركا وعلى طريقته المفهوم المادي عن التاريخ، الذي سبق واكتشفه ماركس منذ أربعين سنة، وعلى هداه توصل، في النقاط الرئيسية، عند مقارنته البربرية والحضارة، إلى نفس النتائج التي توصل إليها ماركس. وكما أن اقتصاديي ألمانيا الرسميين استنسخوا «رأس المال» بجهد يوازي عنادهم في لزوم الصمت حوله، كذلك بالضبط سلك ممثلو علم «ما قبل التاريخ» في إنجلترا حيال «المجتمع القديم» لمورغان(*). وكل ما يستطيعه عملي، هو أن يعوض، بصورة ضعيفة، عما لم يكتب لصديقي

(*) "Ancient Society, or Researches in the Lines of Human Progress from Savagery through Barlarism to Civilization". By Lewis H. Morgan. London, Macmillan and Co., 1877.

«المجتمع القديم، أو البحث في خطوط التقدم البشري من الوحشية عبر البربرية إلى الحضارة». بقلم لويس هـ مورغان. لندن، ماكميلان وشركاه، سنة ١٨٧٧. صدر الكتاب في أميركا، ومن الصعب للغاية الحصول عليه في لندن. توفي مورغان منذ بضعة أعوام.

الراحل القيام به. ولكنه توجد عندي في عداد ملخصاته المسهبة من مورغان[١] ملاحظات انتقادية أوردها هنا بقدر ما تتعلق بالموضوع.

بحسب المفهوم المادي، يشكل إنتاج وتجديد إنتاج الحياة المباشرة، في آخر تحليل، العامل الحاسم في التاريخ. ولكنه هو ذاته، مع ذلك، ذو طبيعة مزدوجة. فمن جهة، إنتاج وسائل الحياة: سلع التغذية، الألبسة، المسكن، والأدوات الضرورية لهذا؛ ومن جهة ثانية، إنتاج الإنسان نفسه، مواصلة النوع. وإن النظم الاجتماعية التي يعيش في ظلها أهل عهد تاريخي معيّن وبلد معيّن يشترطها مظهرا الإنتاج: درجة تطور العمل من جهة، ودرجة تطور العائلة من جهة ثانية. فبقدر ما يكون العمل أقل تطوراً وكمية منتوجاته، وبالتالي ثروة المجتمع، أضيق حدوداً، بقدر ما تتجلى تبعية النظام الاجتماعي للعلاقات العشائرية بمزيد من القوة. هذا مع العلم أن إنتاجية العمل تتطور أكثر فأكثر على الدوام في نطاق بنية المجتمع هذه، القائمة على العلاقات العشائرية، ومعها تتطور الملكية الخاصة، والتبادل، والفوارق في الممتلكات، وإمكانية الاستفادة من قوة عمل الغير، ويتطور بالتالي أساس التناقضات الطبقية: العناصر الاجتماعية الجديدة التي تحاول على مر الأجيال أن تكيف النظام الاجتماعي القديم للظروف الجديدة إلى أن يؤدي، في آخر الأمر، التنافر بين القديم والجديد، إلى انقلاب تام. فإن المجتمع القديم، القائم على الاتحادات العشائرية، يتفجر بفعل اصطدام الطبقات الاجتماعية المتشكلة حديثاً؛ ومكانه يحل مجتمع جديد، يتشكل في

---

(١) المقصود هنا: ملخص كتاب لويس هـ مورغان «المجتمع القديم» الذي وضعه كارل ماركس، ص٤.

دولة، ولم تبق الاتحادات العشائرية حلقاته الدنيا، بل أصبحتها الاتحادات الإقليمية، مجتمع يخضع فيه النظام العائلي كلياً لعلاقات الملكية، وتتطور فيه بكل حرية من الآن وصاعداً التناقضات الطبقية والنضال الطبقي التي تؤلف مضمون التاريخ المكتوب كله حتى أيامنا هذه.

ومأثرة مورغان الكبرى أنه اكتشف هذا الأساس من قبل التاريخ لتاريخنا المكتوب وبعثه بخطوطه الكبرى، ووجد في العلاقات العشائرية للهنود الحمر في أميركا الشمالية المفتاح لفض أهم ألغاز التاريخ القديم، الإغريقي والروماني والجرماني، غير المفضوضة حتى الآن. ومؤلفه ليس عمل يوم واحد فقط. فقد درس مادته زهاء أربعين سنة إلى أن استوعبها تماماً. ولكن كتابه جاء بالمقابل واحداً من مؤلفات زمننا القليلة التي تشكل عهداً.

وفي العرض الوارد أدناه، من السهل تماماً وكلياً على القارئ أن يميز بين ما يخص مورغان وبين ما أضفته أنا. ففي القسمين التاريخيين عن اليونان وروما، لم أكتف بمعطيات مورغان، بل أضفت ما كان تحت تصرفي. أما القسمان عن السلت والجرمان، فهما يخصانني أساساً؛ فإن مورغان كان يملك هنا مواد أخذها كلها تقريباً من مصادر أخرى، ولم يكن يملك عن الجرمان ـ باستثناء تاقيطس ـ إلا تزييفات السيد فريمان[1] الليبرالية الرديئة. والتعليلات الاقتصادية التي كانت كافية للأهداف التي ابتغاها مورغان، وغير كافية أبداً للأهداف التي ابتغيتها

---

(١) المقصود كتاب: E.A. Freeman, "Comparative Politics". London, 1873 (فريمان، «السياسة المقارنة»، لندن، ١٨٧٣)، ص٥.

أنا، إنما أعدت صياغتها كلها من جديد. وأخيراً، بديهي أني مسؤول عن جميع الاستنتاجات التي عرضتها من دون الرجوع مباشرة إلى مورغان.

كتب نحو ٢٦ أيار (مايو) ١٨٨٤ تصدر بحسب نص الطبعة الألمانية الرابعة لعام ١٨٩١.

صدرت في كتاب:

F. Engels. "Der Ursprung der Familie, des Privateignthums und des Staats". Hottingen-Zürich, 1884.

مقدمة الطبعة الألمانية الرابعة عام ١٨٩١

مساهمة في تاريخ العائلة البدائية

(باخهوفن، ماك ـ لينان، مورغان)

الطبعات السابقة من هذا الكتاب التي صدرت بأعداد كبيرة قد نفدت كلياً منذ حوالى نصف سنة؛ ومن زمان، طلب مني الناشر(*) إعداد طبعة جديدة. وحتى الآن حالت دوني والقيام بذلك أعمال عاجلة. ومنذ صدور الطبعة الأولى، تصرمت سبع سنوات، وفي هذه السنوات تحققت نجاحات كبيرة في دراسة الأشكال البدائية للعائلة. ولهذا كان من الضروري إدخال إصلاحات وإضافات دقيقة هنا خصوصاً وأن نية طبع النص الحالي نقلاً عن الكليشيهات تحرمني لفترة من الوقت إمكانية إجراء التعديلات اللاحقة.

هكذا أعدت النظر في النص كله بدقة وانتباه، وأدخلت جملة من الإضافات أخذت فيها بالحسبان بقدر كاف، كما آمل، حالة العلم في الوقت الحاضر. ثم إني أورد أدناه، في هذه المقدمة، لمحة موجزة عن

(*) ي. ديتس، (الناشر).

تطور النظرات إلى تاريخ العائلة، ابتداء من باخهوفن حتى مورغان؛ وإني أفعل ذلك بصورة رئيسية لأن مدرسة التاريخ البدائي الإنكليزية ذات الميول الشوفينية تبذل كل ما في وسعها، كما من قبل، لكي تلزم الصمت حول الانقلاب الذي حققته اكتشافات مورغان في حقل النظرات إلى التاريخ البدائي، من دون أن تستحي، مع ذلك، من أن تنسب لنفسها النتائج التي توصل إليها مورغان. ناهيك بأنهم هنا وهناك في البلدان الأخرى يتبعون هذا المثال الإنكليزي بفائق الحمية.

لقد ترجم عملي إلى مختلف اللغات الأجنبية. بادئ ذي بدء إلى الإيطالية: «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة»، ترجمه باسكواله مارتينيتي ومراجعة المؤلف، دار بينيفنتو، عام ١٨٨٥؛ ثم إلى الرومانية: «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة»، ترجمه يون نيديجده؛ صدرت الترجمة في مجلة ياسي Contemporanul من أيلول (سبتمبر) ١٨٨٥ إلى أيار (مايو) ١٨٨٦؛ ثم إلى الدانماركية: «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة»، وقد أعدّ غرسون ترير الطبعة، كوبنهاغن، عام ١٨٨٨؛ والترجمة الفرنسية بقلم هنري رافه، نقلاً عن هذه الطبعة الألمانية، هي قيد الطبع.

* * *

قبل بداية الستينات، لم يكن من الممكن أن يتناول الكلام تاريخ العائلة. فإن علم التاريخ في هذا الميدان كان لا يزال بعد بكليته خاضعاً لتأثير أسفار موسى الخمسة (التوراة). فإن شكل العائلة البطريركي، الموصوف هناك بإسهاب أكثر مما في أي مكان آخر، لم يعتبروه قطعاً أقدم شكل وحسب، بل اعتبروه أيضاً مماثلاً تماماً ـ باستثناء تعدّد

الزوجات - لشكل العائلة البرجوازية المعاصرة؛ وعليه لم يطرأ حقاً وفعلاً بحسب زعمهم، أي تطور تاريخي على العائلة. وأكثر ما أجازوه، هو إمكان وجود مرحلة من العلاقات الجنسية غير المنظمة في الأزمنة البدائية. صحيح أنهم كانوا يعرفون أيضاً، علاوة على شكل الزواج الأحادي، شكل تعدّد الزوجات الشرقي وشكل تعدّد الأزواج الهندي التيبتي؛ ولكنه كان من المستحيل وضع هذه الأشكال الثلاثة في تعاقب تاريخي، فظهرت بعضها إلى جانب بعض من دون أي صلة متبادلة. أما أن النسب عند بعض شعوب العالم القديم، كما عند بعض الشعوب المتوحشة التي لا تزال موجودة، لم يكن إلى الأب بل إلى الأم، وأن خط الأم كان يعتبر بالتالي الخط الوحيد الذي له شأن؛ وأن الزواج ممنوع عند كثير من الشعوب المعاصرة داخل جماعات معينة، كبيرة إلى هذا الحد أو ذاك، لم تتناولها الدراسة بعد بإسهاب وتفصيل، وأن هذه العادة لا تزال قائمة في جميع مناطق الدنيا، فإن هذه الوقائع كانت، حقاً وفعلاً، معروفة، وكانت الأمثلة من هذا الطراز تتراكم أكثر فأكثر. ولكن أحداً لم يكن يعرف كيف يتناولها ويدرسها، بل إنها تظهر ببساطة، حتى في «أبحاث في تاريخ البشرية البدائي، إلخ...» لمؤلفه أ.ب. تايلور (١٨٦٥)[١]، بمثابة «عادات غريبة» إلى جانب تحريم بعض المتوحشين للمس حطبة مشتعلة بأداة حديدية، وغير ذلك من الترهات الدينية.

(١) E.B. Tylor "Researches into the Early History of Manking and the Development of Civilisation". Lodon, 1865.

(تايلور، «أبحاث في تاريخ البشرية البدائي ونشوء الحضارة»، لندن، ١٧٦٥)، ص٨.

إن دراسة تاريخ العائلة تبدأ منذ عام ١٨٦١، عندما صدر عمل باخهوفن «حق الأم»[1]. فقد تقدم المؤلف في هذا العمل بالموضوعات التالية:

١ ـ في البدء كانت توجد عند البشر علاقات جنسية غير محدودة، أطلق عليها التعبير غير الموفق «الهيتيرية» Hétérisme؛

٢ ـ إن هذه العلاقات تنفي كل إمكانية لتقديم الدليل الأكيد على الأبوة، ولهذا لم يكن من الممكن تقرير النسب إلا بحسب خط الأم ـ بموجب حق الأم، كما كان الحال في البدء عند جميع شعوب الأزمنة الغابرة؛

٣ ـ من جراء هذا، تمتعت النساء، بوصفهن أمهات، بوصفهن الوالدات الوحيدات المعروفات بكل ثقة وتأكيد للجيل الفتي، بقدر كبير من الاحترام والتقدير، بلغ، برأي باخهوفن، حد سيادة النساء التامة (الجينيكوقراطية Gynécocratie أي «حكم النساء»)؛

٤ ـ إن الانتقال إلى الزواج الأحادي الذي تخص المرأة بموجبه رجلاً واحداً لا غير كان ينطوي على مخالفة لوصية دينية متقادمة العهد (أي على مخالفة عملية لحقّ الرجال الآخرين المزمن في هذه المرأة)، مخالفة كان ينبغي التكفير عنها أو كانت تجاز بشرط التعويض عنها، أي

(١) J.J. Bachofen. "Das Mutterrecht. Eine Untersuchung über die Gynaikokratie der alten Welt nach ihrer religiösen und rechtlichen Natur". Stuttgart, 1861.
(باخهوفن، «حق الأم، بحث في حكم النساء في العالم القديم على أساس طبيعته الدينية والحقوقية»، شتوتغارت، ١٨٦١)، ص٨.

أنه كان ينبغي على المرأة في خلال فترة معينة أن تضاجع غير زوجها من الرجال.

الأدلة على هذه الموضوعات يجدها باخهوفن في استشهادات عديدة، مجموعة بفائق الدقة والعناية، من أدب الأزمنة الغابرة الكلاسيكي. وأن التطور من «الهيتيرية» إلى أحادية الزواج، ومن حق الأم إلى حق الأب يجري، برأيه ـ ولا سيما عند الإغريق ـ إثر تطور التصورات الدينية المطرد، إثر تنصيب آلهة جدد، يمثلون المفاهيم الجديدة، في مجموعة الآلهة التقليدية التي تمثل المفاهيم القديمة، الأمر الذي يؤدي إلى زحزحة هذه المفاهيم القديمة أكثر فأكثر إلى المؤخرة من قبل المفاهيم الجديدة. وعليه، ليس تطور الظروف الفعلية لحياة الناس، بل الانعكاس الديني لهذه الظروف في رؤوس هؤلاء الناس بالذات هو الذي أفضى، برأي باخهوفن، إلى التغيرات التاريخية في وضع الرجال والمرأة الاجتماعي المتبادل. وتبعاً لذلك، يفسّر باخهوفن ثلاثية «أوريستية» المسرحية لأسخيلوس على أنها تصوير درامي للصراع بين حق الأم الهالك وحق الأب الذي انبثق في العهد البطولي وانتصر. فان كليتمنسترا، إرضاء لعشيقها إيغيست، قد قتلت زوجها أغممنون بعد عودته من حرب طروادة؛ ولكن أوريست، ابنها وابن أغممنون، يقتل أمه انتقاماً لمقتل أبيه. ونظراً لذلك، تطارده الإيرينيّات Erinnyes الحاميات الشيطانيات لحق الأم، الذي يعتبر قتل الأم أفدح جريمة، وجريمة لا تغتفر. ولكن أبولون الذي أقنع أوريست، بوسيط الوحي، باقتراف هذا العمل، وأثينا التي يدعونها للقضاء في هذه المسألة ـ وهذا الإله وهذه الآلهة يمثلان كلاهما هنا النظام الجديد القائم على حق الأب ـ يحميان أوريست؛ وتستمع أثينا إلى الطرفين. إن كل

موضوع النزاع وارد بإيجاز في المناقشات التي تجري بين أوريست والإيرينيات. فإن أوريست يستند إلى كون كليتمنسترا قد ارتكبت إثماً مزدوجاً بقتلها زوجها هي ووالده هو في الوقت نفسه. فلماذا تلاحقه إذناً الإيرينيات ولم يلاحقنها هي، المذنبة أكثر منه بكثير؟ الجواب مذهل:

«لم تكن مع الزوج الذي قتلته في قرابة الدم»(*).

إن قتل امرئ لا تربطه بالقاتل رابطة الدم، حتى وإن كان زوج المرأة التي قتلته، تمكن فديته؛ ولا علاقة أبدا للإيرينيات بهذا الأمر. فشأنهن ألاّ يلاحقن جريمة القتل إلا عندما تقع وسط الأقرباء بالدم، وجريمة قتل الأم هي، في هذه الحال، بموجب حق الأم، أفدح جريمة لا يمكن افتداؤها بشيء. ولكن ها هو ذا أبولون يأخذ جانب الدفاع عن أوريست؛ وتطرح أثينا المسألة على التصويت أمام أعضاء «الأريوباغ» - أي أمام المحلفين الأثينيين؛ فانقسمت الأصوات قسمين متعادلين، قسم يؤيد التبرير وقسم يؤيد المعاقبة؛ آنذاك صوتت أثينا بوصفها رئيسة المحكمة في صالح أوريست وأعلنت براءته. وهكذا انتصر حق الأب على حق الأم، وتغلب «آلهة الجيل الأصغر»، كما تسميهم الإيرينيات ذاتهن، على الإيرينيات؛ وفي آخر المطاف، تنتقل الإيرينيات أيضاً إلى خدمة النظام الجديد آخذات على أنفسهن واجبات جديدة.

إن هذا التفسير الجديد، ولكن الصحيح تماماً لثلاثية «أوريستية» المسرحية هو من أروع وأحسن الأماكن في كل كتاب باخهوفن، ولكنه يثبت في الوقت نفسه أن باخهوفن يؤمن على الأقل بالإيرينيات وأبولون

(*) أسخيلوس. «أوريستية». الإيرينيات (الناشر).

وأثينا كما كان يؤمن بهم أسخيلوس في زمنه أي أنه يؤمن بأنهم اجترحوا معجزة في العهد البطولي الإغريقي: فقد دكوا الحق الأمي وأحلّوا محله الحق الأبوي. وواضح أن هذا المفهوم الذي يقول إن الدين يقوم بالدور الفاصل في تاريخ العالم يؤدي في آخر المطاف إلى الصوفية الصرف. ولهذا كانت دراسة كتاب باخهوفن ـ وهو عبارة عن مجلد ضخم كبير القطع ـ عملاً صعباً وأبعد من أن يكون دائماً مثمراً. ولكن هذا لا يقلل من منزلة باخهوفن بوصفه بحاثة شق سبيلاً جديداً. فهو أول من نبذ الكلام الفارغ عن الحالة البدائية المجهولة المرفقة بعلاقات جنسية شاذة، وقدم البرهان على وجود شواهد كثيرة في الأدب الكلاسيكي القديم تؤكد أن الإغريق والشعوب الآسيوية قد عرفت بالفعل قبل الزواج الأحادي حالة لم يكن فيها الرجال وحسب يدخلون في علاقات جنسية مع بضع نساء بل كانت فيها النساء أيضاً يدخلن في علاقات جنسية مع بضعة رجال، من دون أن يشكل ذلك مخالفة للعادة، سواء من جانب الرجل أو المرأة. وأثبت أن هذه العادة قد خلف زوالها أثراً تجلّى في واجب المرأة، المحصور ضمن إطار معين، بافتداء حقها في الزواج الأحادي بمضاجعة رجال آخرين؛ وأنه، لهذا السبب، لم يكن من الممكن في البداية حساب الأصل إلا تبعاً للخط النسائي، أي من أم إلى أم؛ وأن أهمية الخط النسائي الاستثنائية هذه قد بقيت زمنا طَويلاً حتى في مرحلة الزواج الأحادي، عندما أصبحت الأبوة ثابتة أو عندما صارت، على كل حال، تلقى اعترافاً؛ وأثبت أخيراً أن وضع الأمهات الأولي هذا بوصفهن الوالدات الوحيدات الأكيدات لأولادهن قد كفل لهن، وللنساء على العموم في الوقت نفسه، منزلة اجتماعية عالية لم يشغلنها قط مذ ذاك. صحيح أن باخهوفن لم يضع هذه الموضوعات

بمثل هذا الوضوح؛ فقد أعاقته عن ذلك نظرته الصوفية إلى العالم. ولكنه قدم البرهان عليها، وكان هذا في عام ١٨٦١ بمثابة ثورة كاملة.

كتب باخهوفن كتابه الضخم باللغة الألمانية أي بلغة أمة كانت في ذلك الحين تهتم، أقل ما تهتم، بما قبل تاريخ العائلة الحديثة. ولهذا بقي الكتاب مجهولاً. بل إن أقرب وريث لباخهوفن تناول الموضوع ذاته في عام ١٨٦٥ لم يسمع به.

هذا الوريث كان ج. ف. ماك ـ لينان، النقيض المباشر السافر لسلفه. فعوضاً عن الصوفي العبقري، نجد أمامنا حقوقياً جافاً؛ وعوضاً عن الخيال الشعري الجامح، نجد مطالعات محام أمام المحكمة مبنية وموزونة بدقة وإمعان. فإن ماك ـ لينان يجد عند كثير من الشعوب المتوحشة والبربرية وحتى المتمدنة في الزمن القديم. والحديد شكلاً لعقد الزواج كان يترتب بموجبه على العريس أن يتصرف كأنما يخطف بالقوة، هو وحده أو مع أصدقائه، العروس من عند أهلها. وهذه العادة، على ما يبدو، هي بقية عادة أقدم عهداً، كان بموجبها رجال إحدى القبائل يخطفون فعلاً بالقوة لأنفسهم الزوجات من خارج قبيلتهم، من عند القبائل الأخرى. فكيف ظهر إذناً هذا «الزواج ـ الخطف»؟ طالما كان في مستطاع الرجال أن يجدوا ما يكفي من النساء في قبيلتهم بالذات، لم يكن ثمة داع لمثل هذا الزواج. ولكننا نجد في عدد كبير مماثل من الحالات أنه توجد عند الشعوب غير المتطورة جماعات معينة (في عام ١٨٦٥ كانوا لا يزالون يعتبرونها في أحيان كثيرة من عداد القبائل) كان الزواج في داخلها ممنوعاً، ولذا كان الرجال مضطرين إلى أخذ نساء لهم، والنساء مضطرات إلى أخذ رجال لهن، من خارج

الجماعة المعنية؛ ناهيك بأنه توجد عند شعوب أخرى عادة تقضي بألا يأخذ الرجال من جماعة معينة نساء لهم إلا من داخل جماعتهم بالذات. ويسمي ماك ـ لينان الجماعات الأولى بجماعات «الزواج الخارجي» Exogamos والجماعات الثانية بجماعات «الزواج الداخلي» Endogamos؛ ولكنه سرعان ما يشير، من دون أي تعليل، إلى التناقض الحاد بين «قبائل» الزواج الخارجي و«قبائل» الزواج الداخلي. ورغم أن دراسته الخاصة بالذات للزواج الخارجي تقوده إلى الاصطدام رأساً بالواقع التالي، وهو أن هذا التناقض لا يوجد في كثير من الحالات، إن لم يكن في أغلبيتها أو حتى في جميعها، إلا في مخيلته، فإنه يبني مع ذلك كل نظريته على أساسه. بحسب نظريته، لا يستطيع رجال قبائل الزواج الخارجي أن يأخذوا زوجات لهم إلا من القبائل الأخرى، وهذا لم يكن من الممكن تحقيقه في حالة الحرب الدائمة بين القبائل في مرحلة الوحشية إلا عن طريق الخطف.

بعد هذا، يتساءل ماك ـ لينان: من أين جاءت عادة الزواج الخارجي هذه؟ إن التصورات بصدد القرابة بالدم والاختلاط بالدم لا تمت إلى ذلك بأي صلة؛ فهما عبارة عن ظاهرات لم تظهر وتتطور إلا بعد حقبة كبيرة. أما عادة قتل الأولاد من الإناث فور ولادتهن ـ وهي عادة واسعة الانتشار بين المتوحشين ـ فهي مسألة أخرى. فمن جراء هذا العادة، يظهر في كل قبيلة بمفردها فيض من الرجال تكون عاقبته الأولى، بصورة لا ندحة عنها، تشارك بضعة رجال في امتلاك زوجة واحدة، أي شكل تعدد الأزواج. ومن هنا، برأي ماك ـ لينان، ينجم أن أم الولد كانت معروفة بينما كان أبوه غير معروف، ولهذا لم يكن يجري حساب القرابة إلا بموجب الخط النسائي، لا بموجب الخط الرجالي. وهذا ما

كانه الحق الأمي. أما العاقبة الثانية لنقص النساء داخل القبيلة ـ وهو نقص يخفف منه تعدد الأزواج ولكنه لا يزيله ـ فقد كانها خطف نساء القبائل الأخرى بالقوة باستمرار.

«ربما أن الزواج الخارجي وتعدد الأزواج يظهران بفعل السبب الواحد نفسه ـ أي عدم تساوي الجنسين عددياً ـ فإنه ينبغي لنا أن نقر بأن **تعدّد الأزواج كان موجوداً في البدء عند جميع العروق ذات الزواج الخارجي**... ولهذا يجب أن نعتبر مما لا جدال فيه أن أول نظام للقرابة بين العروق ذات الزواج الخارجي كان ذلك النظام الذي لم يعرف علاقات الدم إلا من جانب الأم» (ماك ـ لينان، «دراسات في التاريخ القديم»، ١٨٨٦، «الزواج البدائي»، ص١٢٤)[1].

ومأثرة ماك ـ لينان أنه أشار إلى الأهمية الكبيرة لما سماه هو الزواج الخارجي وإلى انتشاره في كل مكان. إنه لم يكتشف على الإطلاق واقع وجود جماعات الزواج الخارجي، وهو، على كل حال، لم يفهمه. وفضلاً عن مختلف الملاحظات التي أدلى بها قبل ذلك كثيرون من المراقبين، ـ وهم بالذات الذين كانوا مصادر ماك ـ لينان وصف ليتام («الأتنولوجيا الوصفية»، عام ١٨٥٩)[2] بصورة دقيقة وصحيحة هذه

---

(١) J.F. Mac-Lennan. "Studies in Ancient History comprising a Reprint of "Primitive Marriage. An Inquiry into the Origin of the Form of Capture in Marriage Ceremonies". London and New-York, 1886, p.124 - 125.

(ماك ـ لينان «دراسات في التاريخ القديم تشمل إعادة طبع الزواج البدائي، بحث في أصل طقس الخطف في حفلات الزواج». لندن ونيويورك، ١٨٨٦، ص١٢٤ ـ ١٢٥.

(٢) R.G. Latham. "Descriptive Ethnology". Vol. I - II, London, 1859

(ليتام «الأتنولوجيا الوصفية»، المجلدان الأول والثاني، لندن ١٨٥٩)، ص١٤.

المؤسسة عند الماغار الهنود وأعرب عن رأي مفاده أن هذه المؤسسة منتشرة في كل مكان وأنها موجودة في جميع مناطق العالم ـ وهذا ما يستشهد به ماك ـ لينان نفسه. ثم إن صاحبنا مورغان ذاته سبق له في عام ١٨٤٧ في رسائله عن الأيروكوا (المنشورة في «أميريكان ريفيو» ـ «المجلة الأميركية» ـ American Review وفي عام ١٨٥١ في عمله «عصبة الايروكوا»[١] أن قدم الدليل على وجود مؤسسة مماثلة عند هذه المجموعة من القبائل وأعطى وصفاً صحيحاً عنها، في حين أن عقل المحامي عند ماك ـ لينان، كما سنرى، قد أدخل هنا من التشوش أكثر بكثير مما أدخله الخيال الصوفي عند باخهوفن في ميدان الحق الأميّ. ومأثرة ماك ـ لينان الأخرى أنه اعتبر نظام الأصل بحسب الحق الأمي هو الأول، رغم أنه اعترف بنفسه فيما بعد بأن باخهوفن قد سبقه في هذا الصدد. ولكننا نجد هنا أيضاً بعض الغموض عنده؛ فهو يتكلم على الدوام عن «القرابة بحسب الخط النسائي وحده» Kinship through females only؛ ويستخدم دائماً هذا التعبير، الصحيح، بالنسبة لدرجات أبكر، كذلك لدرجات لاحقة في سلّم التطور، عندما كان الأصل وحق الوراثة لا يزالان يحسبان بموجب الخط النسائي بوجه الحصر، بينما كانت القرابة تُحدّد ويُعْتَرف بها بموجب الخط الرجالي أيضاً. وهذه محدودية الحقوقي الذي يخلق لنفسه تعبيراً حقوقياً ثابتاً ويواصل استعماله بشكل لا يتغير ويطبقه على ظروف لم يعد يصلح لتطبيقه عليها.

---

(١) L.H. Morgan, "League of the Ho-dé-no-sau-nee or Iroquois". Rochester, 1851.

(مورغان، «عصبة هو ـ دي ـ نو ـ سو ـ ني أو الأيروكوا»، روتشستر، ١٨٥١)، ص١٤.

ولكن نظرية ماك ـ لينان، رغم كل متانتها ورسوخها، بدت لصاحبها نفسه، على ما يظهر، غير معللة تعليلاً كافياً. وهو ذاته، على كل حال، لفت الانتباه إلى:

«ذلك الواقع الواسع الدلالة وهو أن الشكل الأوضح تعبيراً لخطف النساء» (الظاهري) «منتشر على وجه الدقة عند الشعوب التي تسود بينها القرابة الرجالية» (أي الأصل بحسب الخط الرجالي).

ثم قال:

«من الغريب أن قتل الأولاد، بقدر ما نعرف، لا يمارس أبداً بدأب وانتظام حيث يوجد جنباً إلى جنب الزواج الخارجي وأقدم شكل للقرابة».

هذان الواقعان يتناقضان بكل جلاء مع طريقة تفسيره بالذات، فلا يسعه أن يعارضهما إلا بفرضيات جديدة، أكثر غموضاً وتشوشاً.

مع ذلك حظيت نظريته في بريطانيا بحار التحبيذ وواسع الصدى؛ وكان الجميع هنا يعتبرونه مؤسس تاريخ العائلة والحجة الأولى في هذا الميدان. وأن معارضته «قبائل» الزواج الخارجي «بقبائل» الزواج الداخلي قد بقيت، رغم ثبوت بعض الاستثناءات والتغيرات، أساساً معترفاً به من الجميع للمفاهيم السائدة، وتحولت إلى غمامة حالت دون أي دراسة غير متحيزة للميدان المدروس، وحالت بالتالي من دون أي خطوة حازمة إلى الأمام. وخلافاً لاستعظام مآثر ماك ـ لينان في بريطانيا، وكذلك في بلدان أخرى اقتداء ببريطانيا تجدر الإشارة إلى أنه، بمعارضته «قبائل» الزواج الخارجي «بقبائل» الزواج الداخلي، الناجمة عن مجرد سوء فهم، قد أحدث من الضرر أكثر مما جلب من النفع بدراساته.

لكنه سرعان ما أخذت تتكشف أكثر فأكثر وقائع لا تتوضع في إطار نظريته الأنيق الضيق. ذلك أن ماك ـ ليّنان لم يعرف سوى ثلاثة أشكال للزواج: تعدّد الزوجات، وتعدّد الأزواج، والزواج الآحادي. ولكن بما أن الانتباه قد وُجّه إلى هذه الناحية، فقد شرعوا يجدون أكثر فأكثر من الأدلة على أنه كانت توجد عند الشعوب المتخلفة أشكال للزواج كان بضعة رجال في ظلها يملكون بضع نساء بصورة مشتركة. وقد أقر ليبوك («أصل الحضارة»، عام ١٨٧٠)[1] بهذا الزواج الجماعي Communal marriage كواقع تاريخي.

وبعد ذلك، أي في عام ١٨٧١، تقدم مورغان بمادة جديدة وفاصلة في كثير من النواحي. فقد اقتنع بأن نظام القرابة الطريف الساري المفعول عند الأيروكوا كان ملازماً لجميع السكان الأصليين في الولايات المتحدة وبأنه كان بالتالي منتشراً في عموم القارة، رغم أنه كان يناقض مباشرة درجات القرابة، النابعة عملياً من نظام الزواج المعمول به هناك. وقد دفع مورغان الحكومة الاتحادية الأميركية إلى جمع المعلومات عن أنظمة القرابة عند مختلف الشعوب بحسب الجداول ومجموعة الأسئلة التي وضعها بنفسه، فتبين له من من الأجوبة:

١ ـ إن نظام القرابة المعمول به عند الهنود الحمر في أميركا موجود

(١) J. Lubbock. "The Origin of Civilisation and the Primitive Condition of Man. Mental and Social Condition of Savages". London, 1870.

ليبوك، «أصل الحضارة وحالة الإنسان البدائية، أوضاع المتوحشين الفكرية والاجتماعية»، لندن، ١٨٧٠، ص١٦.

كذلك عند عدد كبير من القبائل في آسيا، وبشكل مختلف نوعاً في أفريقيا وأستراليا؛

٢ ـ إن هذا النظام يجد تفسيراً كاملاً له في ذلك الشكل من الزواج الجماعي، الذي هو على وجه الدقة في طور الاضمحلال في جزر هاواي وفي الجزر الأسترالية الأخرى؛

٣ ـ إنه يوجد مع ذلك، إلى جانب هذا الشكل من الزواج، وفي الجزر نفسها، نظام آخر للقرابة لا يمكن تفسيره إلا بشكل أقدم للزواج الجماعي لم يبق له وجود في الوقت الحاضر.

وقد نشر مورغان المعلومات المجموعة مع استنتاجاته منها في مؤلفه «أنظمة القرابة والنسب»، الصادر في عام ١٨٧١[1]، وبذلك نقل النقاش إلى مجال أرحب بما لا يقاس. وعلى أساس أنظمة القرابة، بعث ما يناسبها من أشكال العائلة، وبذلك فتح طريقاً جديداً أمام البحث، ووفر إمكانية النظر بمزيد من التعمق إلى ما قبل تاريخ البشرية. إن انتصار هذه الطريقة كان من شأنه أن يبدد تلفيقات ماك ـ لينان البديعة هباء.

لهذا هبّ ماك ـ لينان إلى الدفاع عن نظريته في الطبعة الثانية لمؤلفه «الزواج البدائي» («دراسات في التاريخ القديم»، عام ١٨٧٦). وهو يبني تاريخ العائلة بصورة مصطنعة إلى أقصى حد، معتمداً على الفرضيات

---

(١) L.H. Morgan, "Systems of Consanguinity and Affinity of the Human Family". Washington, 1871.

ل. هـ مورغان، «أنظمة القرابة بالعصب والمصاهرة في العائلة البشرية»، واشنطن، ١٨٧١، ص١٧.

وحسب، ويتطلب في الوقت نفسه من ليبوك ومورغان لا البراهين على كل من أقوالهما وحسب، بل أيضاً براهين دامغة قاطعة كالتي لا يقبل غيرها في المحكمة الاسكوتلندية. هكذا بالذات يسلك ذلك الرجل الذي يستند إلى وجود صلة وثيقة بين أخ الأم وابن الأخت عند الجرمان (تاقيطس، «جرمانيا»، الفصل ٢٠) وإلى حكاية قيصر القائلة إن لكل عشرة رجال أو اثني عشر رجلاً من البريطانيين Bretons زوجات مشتركات وإلى حكايات الكتاب القدامى الأخرى عن شيوعية النساء عند البرابرة، فيستنتج، من دون أي تردد، أن تعدد الأزواج هو الذي كان سائداً عند جميع هذه الشعوب! يخيل للمرء أنه يسمع مدعياً عاماً مستعداً لأن يسمح لنفسه بالتصرف على هواه عند توجيه التهمة، ولكنه يطالب جهة الدفاع بأن تقدم برهاناً قاطعاً على كل كلمة له قوة البرهان القانوني.

إن الزواج الجماعي مجرد تلفيق. هكذا يقول ماك ـ لينان، فيبدو بالتالي بعيداً وراء باخهوفن. وبرأي ماك ـ لينان إن نظام القرابة عند مورغان هو عبارة عن قواعد بسيطة للتهذيب الاجتماعي، وهذا ما يثبته الواقع التالي وهو أن الهنود الحمر يخاطبون الغرباء أيضاً ـ أي البيض ـ بكلمة: أخ أو والد. وهذا يعني كما لو أن أحداً يحاول أن يزعم أن أسماء الأب والأم والأخ والأخت هي مجرد أشكال للمخاطبة لا تعني شيئاً، لأن رجال الدين الكاثوليك ورئيسات الأديرة الكاثوليكية يسمونهم بالآباء والأمهات، ولأن الرهبان والراهبات وحتى الماسونيين وأعضاء الجمعيات الحرفية البريطانية يخاطبون بعضهم بعضاً في الجلسات الاحتفالية بكلمتي: أخ وأخت. وهكذا كان دفاع ماك ـ لينان في أقصى الضعف.

لكنه بقيت هناك نقطة كان فيها منيعاً لا يطال. فإن التضاد بين «قبائل» الزواج الخارجي و«قبائل» الزواج الداخلي، الذي ارتكز عليه كل نظامه، لم يتزعزع، وليس هذا وحسب، بل حتى أنه اعتبر أيضاً في كل مكان حجر الزاوية في كل تاريخ العائلة. صحيح أنهم قالوا إن التفسير الذي حاول ماك ـ لينان أن يعطيه عن هذا التضاد غير مقنع كفاية، وأنه يناقض الوقائع التي أوردها بنفسه. ولكن هذا التضاد ذاته، ـ أي وجود نوعين ينفي أحدهما الآخر من قبائل منعزلة ومستقلة كانت قبائل أحد النوعين تأخذ لنفسها زوجات من داخل القبيلة، بينا كان ذلك ممنوعاً منعاً باتاً على قبائل النوع الثاني، ـ كان يعتبر بمثابة حقيقة إنجيلية لا تدحض. قارن مثلاً، جيرو ـ طولون، «أصل العائلة» (١٨٧٤) وحتى ليبوك، «أصل الحضارة» (الطبعة الرابعة، ١٨٨٢)[١].

وضد هذه النقطة، وجّه مورغان مؤلفه الرئيسي «المجتمع القديم» (١٨٧٧)[٢]، وهذا المؤلف اتخذناه أساساً لعملنا هذا. فإن ما حزره مورغان بغموض وحسب في عام ١٨٧١، معروض هنا الآن بوضوح

---

(١) A. Giraud-Teulon, "Les origins de la famille". Genéve, Paris, 1874. J. Lubbock, "The Origin of Civilisation and the Primitive Condition of Man. Mental and Social Condition of Savages". Fourth Ed. London, 1882.

جيرو ـ طولون، «أصل العائلة»، جينيف وباريس، ١٨٧٤. ليبوك، «أصل الحضارة وحالة الإنسان البدائية، أوضاع المتوحشين الفكرية والاجتماعية»، الطبعة الرابعة، لندن، ١٨٨٢، ص١٩.

(٢) L.H. Morgan, "Ancient Society, or Researches in the Lines of Human Progress from Savagery through Barbarism to Civilisation", London, 1887.

ل. هـ مورغان، «المجتمع القديم أو البحث في خطوط التقدم البشري من الوحشية عبر البربرية إلى الحضارة»، لندن، ١٨٧٧، ص١٩.

تام. فإن الزواج الخارجي والزواج الداخلي لا يشكلان أبداً تضاداً؛ ووجود «قبائل» الزواج الخارجي لم يعط عنه حتى الآن البرهان في أي مكان كان. ولكن عندما كان الزواج الجماعي لا يزال سائداً، وهو، ـ على الأرجح، قد ساد في كل مكان في وقت من الأوقات ـ كانت القبيلة منقسمة إلى جملة من جماعات وعشائر مرتبطة بعضها ببعضها بقرابة الدم بحسب خط الأم، والزواج في داخلها ممنوع منعاً باتاً، ولذا كان الرجال من عشيرة معينة يستطيعون أن يأخذوا زوجات لهم من داخل القبيلة، وكانوا على العموم يفعلون ذلك، ولكنه كان يتعين عليهم أن يأخذوهن من خارج عشيرتهم. وعليه، إذا كانت العشيرة خاضعة تماماً لنظام الزواج الخارجي، فإن القبيلة التي تشمل مجمل العشائر كانت هي أيضاً خاضعة تماماً لنظام الزواج الداخلي. وهذا ما دحض نهائياً آخر بقية من تلفيقات ماك ـ لينان المصطنعة.

بيد أن مورغان لم يكتف بهذا. فإن عشيرة الهنود الحمر الأميركيين أعطته فيما بعد أساساً للقيام بالخطوة الحاسمة الثانية إلى الأمام في الميدان الذي يدرسه. ففي هذه العشيرة المنظمة بحسب الحق الأمي، اكتشف الشكل الأولي الذي نشأت منه وتطورت فيما بعد العشيرة المنظمة بحسب الحق الأبوي، أي تلك العشيرة التي نجدها عند الشعوب المتحضرة في الزمن القديم. فإن العشيرة اليونانية والرومانية التي كانت قبل ذاك لغزاً على جميع المؤرخين، قد وجدت تفسيراً لها في عشيرة الهنود الحمر، ووُجد بالتالي أساس جديد لكل التاريخ البدائي.

إن هذا الاكتشاف الجديد للعشيرة الأولية، المرتكزة على الحق

الأمي، بوصفها مرحلة سبقت العشيرة المرتكزة على الحق الأبوي عند الشعوب المتحضرة، يتسم بالنسبة للتاريخ البدائي بنفس القدر من الأهمية الذي تتسم به نظرية داروين حول النشوء والارتقاء بالنسبة للبيولوجيا والذي تتسم به نظرية ماركس حول القيمة الزائدة بالنسبة للاقتصاد السياسي. وقد أتاح هذا الاكتشاف لمورغان أن يرسم للمرة الأولى لوحة عن تاريخ العائلة كانت تحتوي، بقدر ما سمحت المادة المعروفة حتى الآن، الخطوط الكبرى لدرجات التطور، المثبتة مسبقاً، الكلاسيكية على الأقل. وواضح لكل امرءٍ أن عهداً جديداً في دراسة التاريخ البدائي ينفتح بذلك. فإن العشيرة المرتكزة على الحق الأمي أصبحت ذلك المحور الذي يدور حوله كل هذا العلم؛ ومنذ اكتشافها، صار مفهوماً في أي اتجاه يجب توجيه الدراسة وما تنبغي دراسته وكيف يتعين تصنيف النتائج الحاصلة. وتبعاً لذلك، يحرزون الآن النجاحات في هذا الميدان بصورة أسرع بكثير مما قبل صدور كتاب مورغان.

في بريطانيا أيضاً اعترف الآن جميع مؤرخي المجتمع البدائي باكتشافات مورغان أو، بالأصح، استأثروا بها. ولكننا لا نجد عند أي منهم تقريباً اعترافاً صريحاً بأنهم مدينون لمورغان بالذات بهذه الثورة في النظرات. وفي بريطانيا يلزمون الصمت المطبق قدر الإمكان حول كتابه؛ ولكنهم يتخلصون منه بمجرد مديح متعال على أعماله السابقة؛ وينقبون ببالغ الجهد في مختلف تفاصيل عرضه، ولكنهم يلزمون الصمت بعناد حول اكتشافاته الكبيرة حقاً وفعلاً. لقد نفدت الطبعة الأولى من كتابه «المجتمع القديم»؛ أما في أميركا، فإن أمثال هذه الأشياء لا تجد ما يليق بها من التصريف؛ وفي بريطانيا، تجاهلوا على الدوام هذا

الكتاب، بحسب ما يبدو؛ والطبعة الوحيدة التي لا تزال قيد البيع لهذا المؤلف الذي يشكل دهراً، هي ترجمة ألمانية.

فأين يكمن سبب هذا التحفظ الذي يصعب عدم استشفاف مؤامرة الصمت فيه، خصوصاً إذا لم يغب عن البال ما يبرقش مؤلفات خبرائنا المعترف بهم في التاريخ البدائي من استشهادات عديدة يوردونها بدافع اللطف والتهذيب ومن أدلة أخرى على احترام الزملاء؟ ألا يكمن في أن مورغان أميركي وأنه من غير المستطاب أبداً لمؤرخي المجتمع البدائي البريطانيين أنهم، رغم كل ما بذلوه من جهود تستحق كل تقدير من أجل جمع المواد، قد اضطروا إلى الاقتباس من أجنبيين عبقريين هما باخهوفن ومورغان عندما تعلق الأمر بالموضوعات الأساسية العامة الضرورية لأجل تصنيف وتبويب هذه المواد، أي بإيجاز، عندما تعلق الأمر بالأفكار الضرورية لهم؟ لقد كان من الممكن القبول بالألماني، إما بالأميركي! فحيال الأميركي، يصبح كل بريطاني وطنياً متحمساً، ولقد رأيت في الولايات المتحدة أمثلة مضحكة على ذلك. ناهيك بأن ماك ـ لينان كان، كما يقال، معترفاً به رسمياً ومؤسساً ورئيساً لمدرسة التاريخ البدائي البريطانية. وفي هذا الميدان، أصبح من المستحسن نوعاً التكلم فقط بأعظم الإجلال عن بنائه التاريخي المصطنع، الذي يؤدي من قتل الأولاد عبر تعدّد الأزواج والزواج ـ الخطف إلى العائلة المرتكز على الحق الأمي؛ وكانوا يعتبرون أقل شك في وجود «قبائل» الزواج الخارجي و«قبائل» الزواج الداخلي التي تنفي بعضها بعضاً بصورة مطلقة، ضرباً من الهرطقة الوقحة؛ وعلى هذا النحو، اقترف مورغان، بتبديده كالدخان جميع هذه العقائد المقدسة، ضرباً من التدنيس والتنجيس للقدسيات. ناهيك بأنه بددها بحجج كان حسبه أن يدلي بها

حتى تصبح على الفور جلية للجميع؛ وهكذا كان لا بدّ لمداحي ماك ـ لينان، العاجزين حتى الآن عن الخلاص من التناقض بين الزواج الخارجي والزواج الداخلي، من أن يلطموا جباههم أو يكاد ويهتفوا: كيف أمكننا أن نكون أغبياء إلى حد أننا لم نكتشف هذا بأنفسنا من زمان بعيد!

إذا كانت حتى هذه الجرائم غير كافية لكي تقف المدرسة الرسمية من مورغان موقفاً غير موقف الانصراف عنه ببرودة وجفاء، فقد جعل الكأس تطفح بكونه لم يقتصر على انتقاد الحضارة ـ أي مجتمع الإنتاج البضائي، الشكل الأساسي لمجتمعنا المعاصر ـ انتقاداً يحمل على تذكر فوريه، بل تحدث أيضاً عن التحولات المقبلة التي ستطرأ على هذا المجتمع بتعابير كان من الممكن أن يلجأ إليها كارل ماركس. ولهذا نال مورغان ما يستحقه عندما لامه ماك ـ لينان بسخط على «نفوره التام من الطريقة التاريخية» وعندما أكد البروفسور السيد جيرو ـ طولون من جينيف هذا اللوم في عام ١٨٨٤ أيضاً. مع أنه سبق لهذا السيد جيرو ـ طولون نفسه أن ضلّ في ١٨٧٤ (أصل العائلة)، عاجزاً، ضعيفاً، في متاهات الزواج الخارجي الماك ـ ليناني التي لم يخرجه منها إلا مورغان!

لا داعي إلى البحث هنا في النجاحات الأخرى التي يدين بها التاريخ البدائي لمورغان؛ فكل ما يلزم بهذا الصدد يمكن إيجاده في الأماكن المناسبة من كتابي. ثم إن السنوات الأربع عشرة التي انصرمت منذ صدور عمل مورغان الرئيسي، قد أغنت كثيراً من لدينا من مواد في تاريخ المجتمعات البشرية البدائية؛ فإلى الأنتروبولوجيين والرحالة

ومؤرخي المجتمع البدائي المحترفين انضم الحقوقيون الذين يهتمون بالحق المقارن والذين أعطوا جزئياً مادة جديدة وتقدموا جزئياً بوجهات نظر جديدة. وهذا ما أدى إلى زعزعة بعض من فرضيات مورغان وحتى إلى دحضها. ولكن المادة المجموعة حديثاً لم تؤد في أي مكان إلى ضرورة الاستعاضة عن موضوعاته الجوهرية بموضوعات ما أخرى. إن النظام الذي حمله إلى التاريخ البدائي لا يزال حتى الآن يحتفظ بقوته من حيث خطوطه الكبرى. بل إنه يمكن القول إنه يظفر أكثر فأكثر بالاعتراف العام، وذلك بنفس القدر الذي يحاولون به أن يخفوا أنه هو واضع الحجر الأساسي لهذا التقدم العظيم(*).

لندن، في ١٦ حزيران (يونيو) ١٨٩١.

فريدريش أنجلس

صدرت في مجلة Die Neue Zeit (دي نويه تسايت) المجلد ٢، العدد ٤١، ١٨٩٠ ـ ١٨٩١، وفي كتاب:

Friedrich Engels. "Der Ursprung der Familie, des Privateigenthums und des Staats", Stuttgart, 1891.

تصدر بحسب نص الكتاب بعد مقارنته بنص الجملة. تمت الترجمة نقلاً عن الألمانية.

(*) في طريق عودتي من نيويورك، في أيلول (سبتمبر) ١٨٨٨، التقيت بنائب سابق في الكونغرس عن دائرة روتشستر الانتخابية، كان يعرف لويس مورغان. ومع الأسف، لم يستطع أن يحدثني عنه إلا قليلاً. كان مورغان يعيش في روتشستر كفرد عادي منصرفاً إلى عمله العلمي فقط. وكان أخوه كولونيلاً فيخدم في وزارة الحربية في واشنطن؛ وبمعونة أخيه، استطاع أن يثير اهتمام الحكومة بأبحاثه وأن يصدر بعض مؤلفاته بأموال الدولة؛ ثم إن محدثي، كما قال لي، سعى هو أيضاً غير مرة من أجله عندما كان نائباً في الكونغرس.

أصل العائلة
والملكية الخاصة والدولة

لمناسبة أبحاث
لويس هنري مورغان



١ ـ أطوار الحضارة ما قبل التاريخ

كان مورغان أول من حاول، عن علم ومعرفة بالأمر، أن يدخل على ما قبل تاريخ البشرية نظاماً معيناً؛ وما دام اتساع المادة الكبير لا يجبر على إدخال تعديلات، فإن التقسيم المرحلي الذي اقترحه سيبقى، بلا ريب، ساري المفعول.

غني عن البيان أن ما يشغل باله من العهود الرئيسية الثلاثة ـ الوحشية، والبربرية، والحضارة ـ إنما هما فقط الأولان والانتقال إلى الثالث. وهو يقسم كلاً من هذين العهدين إلى درجة دنيا ومتوسطة وعليا وفقاً للتقدم في إنتاج وسائل العيش، وذلك، كما يقول، لأن:

«للمهارة في هذا الإنتاج الأهمية الفاصلة بالنسبة لدرجة تفوق وسيطرة البشر على الطبيعة؛ فبين جميع الكائنات الحية، كان الإنسان وحده هو الذي أفلح في إحراز سيطرة غير محدودة تقريباً على إنتاج المواد الغذائية. إن جميع العهود الكبرى في التقدم البشري تصادف إلى هذا الحد أو ذاك عهود توسع مصادر العيش»[١].

---

(١) L.H. Morgan, "Ancient Sociyty", London, 1877, p. 19
(ل.هـ. مورغان، «المجتمع القديم»، لندن، ١٨٧٧، ص١٩)، ص٢٤.

وإلى جانب ذلك، يجري تطور العائلة، ولكنه لا يعطي مثل هذه العلائم المميزة لأجل الفصل بين المراحل.

١ ـ الوحشية

١ ـ **الطور الأدنى**: طفولة النوع البشري. كان الناس لا يزالون بعد في أماكن إقامتهم الأولية، في الغابات الاستوائية أو شبه الاستوائية. كانوا يعيشون، على الأقل جزئياً، على الأشجار؛ وبهذا وحده يمكن تفسير بقائهم بين وحوش كاسرة كبيرة. وكانت الثمار والجوز والجذور غذاءهم. والإنجاز الرئيسي في هذه المرحلة هو نشوء النطق. ومن بين جميع الشعوب التي أصبحت معروفة في المرحلة التاريخية، لم يبق أي منها في هذه الحالة البدائية. ورغم أن هذه الحالة استمرت، أغلب الظن، الآلاف والآلاف من السنين، إلا أننا لا نستطيع أن نثبت وجودها بأدلة مباشرة؛ ولكننا إذ نعترف بنشوء الإنسان من مملكة الحيوان، لا بدّ لنا أن نفترض ونقبل هذه الحالة الانتقالية.

٢ ـ **الطور المتوسط**: يبدأ باستعمال الغذاء السمكي (وفي عداده نصنف كذلك السراطين والرخويات وسائر الحيوانات المائية) وباستعمال النار. وهذا وذاك مترابطان، لأن الغذاء السمكي لا يصبح صالحاً تماماً للاستهلاك إلا بفضل النار. ولكن البشر أصبحوا، بفضل هذا الغذاء الجديد، مستقلين عن المناخ والمكان؛ وبالسير مع تيار الأنهر وعلى سواحل البحار كان في وسعهم أن ينتشروا حتى في الحالة الوحشية على القسم الأكبر من سطح الأرض. فإن الأدوات الحجرية غير المصقولة، المشغولة بفظاظة، من العصر الحجري الباكر، المسماة الأدوات

الباليوليتية palaioslithos (أدوات العصر الحجري القديم) والتي تعود بكليتها أو بأغلبها إلى هذه المرحلة، منتشرة في جميع القارات، وهي دليل بليغ على هذه التنقلات. إن الإقامة في أماكن جديدة، والسعي النشيط الدائم إلى البحث والتفتيش، بالإضافة إلى امتلاك النار عن طريق الحك، كل هذا أوجد وسائل جديدة للتغذية، هي الجذريات والدرنيات التي تحتوي على النشاء، والمشوية في الرماد الحار أو في الأفران المحفورة في الأرض، وكذلك الطريدة التي أصبحت، بفضل اختراع الأسلحة الأولى، الهراوات والرماح، غذاء إضافياً يمكن الحصول عليه بحسب الصدف، بين الفينة والفينة. ولم توجد قط شعوب صيادة بوجه الحصر، كما توصف في الكتب، أي شعوب تعيش من الصيد فقط. فلم يكن من الممكن أو يكاد التعويل على حاصل الصيد لأجل العيش. ونظراً لاستحالة تأمين موارد دائمة للتغذية، ظهر في هذا الطور، أغلب الظن، أكل البشر، واستمر مذ ذاك زمناً طويلاً. وإن الأستراليين وكثيرين من البولينيزيين لا يزالون اليوم أيضاً في هذا الطور المتوسط من الوحشية.

٣ ـ **الطور الأعلى**: يبدأ مع اختراع القوس والسهم، اللذين بفضلهما غدت الطريدة طعاماً دائماً، والصيد أحد فروع العمل العادية. وأخذ القوس والوتر والسهم تشكل الآن أداة معقدة جداً يفترض اختراعها خبرة مكدسة زمناً طويلاً وكفاءات فكرية أكثر تطوراً، وتفترض بالتالي الاطلاع في الوقت نفسه على كثرة من الاختراعات الأخرى. وعندما نقارن بين الشعوب التي صارت تعرف القوس والسهم، ولكنها لم تعرف بعد الفن الفخاري (ويعتبره مورغان بداية الانتقال إلى البربرية)، نجد بالفعل بعض العلائم الأولى للسكن في القرى، ودرجة

معينة لامتلاك ناصية إنتاج وسائل العيش: الآنية واللوازم المنزلية الخشبية، والحياكة اليدوية (بدون أداة حياكة) من ألياف الشجر، والسلال من الألياف اللبية أو من القصب، والأدوات الحجرية المصقولة (النيوليتية ـ من العصر الحجري الحديث neoslithos). كذلك أخذت النار والفأس الحجرية تتيحان عادة صنع الزوارق من شجرات كاملة، كما أخذتا تتيحان في بعض الأنحاء إعداد جذوع مشذبة وألواح لأجل بناء المساكن. ونحن نجد جميع هذه المنجزات، مثلاً، عند الهنود الحمر في شمال غربي أميركا الذين كانوا يعرفون القوس والسهم ولكنهم كانوا يجهلون صنع الفخار. إن القوس والسهم قد كانا بالنسبة لعهد الوحشية نفس ما أصبحه السيف الحديدي بالنسبة لعهد البربرية، والسلاح الناري بالنسبة لعهد الحضارة، أي السلاح الحاسم.

٢ ـ البربرية

١ ـ **الطور الأدنى**: يبدأ مع ظهور الفن الفخاري. وفي الوسع تقديم البرهان على أنه مدين بظهوره، في كثير من الحالات، وأغلب الظن، في كل مكان، لطلي الآنية المجدولة أو الخشبية بالطين بغية جعلها قابلة لمقاومة الحرارة. وسرعان ما وجدوا أن الطين المقولب يؤدي الغرض نفسه دون حاجة إلى إناء داخلي.

حتى الآن، استطعنا أن ننظر في سير التطور بوصفه سيراً ذا طابع شامل تماماً، ساري المفعول في مرحلة معينة بالنسبة لجميع الشعوب، بصرف النظر عن مكان إقامتها. ولكننا مع حلول عهد البربرية، وصلنا إلى درجة يكتسب فيها الفرق بين الأحوال الطبيعية في القارتين الكبيرتين

شأناً ووزناً. وفي مرحلة البربرية يشكل تدجين الحيوانات وتربيتها وتربية النباتات عنصراً مميزاً موصوفاً. وكانت القارة الشرقية، أي ما يسمى العالم القديم، تملك تقريباً جميع الحيوانات التي يمكن تدجينها وجميع أصناف الحبوب الصالحة للتربية باستثناء صنف واحد؛ أما القارة الغربية، أي أميركا، فكانت تملك من بين جميع الحيوانات الثديية القابلة للتدجين، اللاما فقط، وفي قسم واحد فقط من الجنوب، ومن بين جميع الحبوب الزراعية، صنفاً واحداً فقط ولكنه أفضلها هو الذرة. وبسبب من هذا الفرق في الأحوال الطبيعية، أخذ سكان كل من نصفي الكرة الأرضية يتطورون مذ ذاك بسبيلهم الخاص، وأخذت علامات الحدود بين مختلف درجات التطور تختلف في نصف من الكرة الأرضية عما في نصفها الآخر.

٢ ـ **الطور المتوسط:** يبدأ في الشرق بتدجين الحيوانات البيتية، وفي الغرب بتربية النباتات الصالحة للأكل بواسطة الري وباستعمال «الآدوب» (الآجر الطري المجفف في الشمس) والحجارة لأجل البناء.

ونبدأ بالغرب لأن الناس هنا لم يتجاوزوا هذه الدرجة في أي مكان ما قبل استيلاء الأوروبيين في أميركا.

فإن الهنود الحمر الذين كانوا في الطور الأدنى من البربرية (وإليهم ينتسب جميع من كانوا يعيشون شرق نهر الميسيسيبي)، كانوا يعرفون، قبيل زمن اكتشافهم، وسيلة لتربية الذرة في المباقل، وكذلك، أغلب الظن، لتربية القرع والشمام وغيرهما من النباتات البقلية التي كانت تشكل جزءاً كبيراً جداً من غذائهم؛ وكانوا يعيشون في بيوت خشبي وفي قرى مسيجة بالأوتاد. وكانت القبائل الشمالية الغربية ولاسيما منها

الساكنة في حوض نهر كولومبيا، لا تزال بعد في الطور الأعلى من الوحشية ولم تكن تعرف لا الفن الفخاري ولا أي طريقة لتربية النباتات. أما الهنود الحمر، الذين ينتسبون إلى ما يسمى البويبلو في المكسيك الجديدة[1]، والمكسيكيون وسكان أميركا الوسطى وسكان البيرو، فقد كانوا، على العكس، قبيل زمن فتح أميركا، في الدرجة المتوسطة من البربرية: كانوا يعيشون في بيوت من «الآدوب» أو الحجارة تشبه الحصون، ويربون في أحواض مروية الذرة ونباتات أخرى صالحة للأكل، تختلف بحسب اختلاف المكان والمناخ، وتشكل موارد غذائهم الرئيسية، بل إنهم كانوا قد دجنوا بعض الحيوانات: فالمكسيكيون دجنوا الديوك الهندية وغيرها من الطيور، وسكان البيرو اللاما. وفضلاً عن ذلك كانوا يعرفون معالجة المعادن، باستثناء الحديد، ولهذا كانوا لا يزالون غير قادرين على الاستغناء عن الأسلحة والأدوات الحجرية. وجاء الفتح الإسباني يقطع حبل تطورهم المستقل.

أما في الشرق، فقد بدأ الطور المتوسط من البربرية بتدجين الحيوانات التي تعطي الحليب واللحم، في حين أن تربية النباتات ظلت هنا، على ما يبدو، زمناً طويلاً جداً غير معروفة في سياق هذه المرحلة.

---

(١) البويبلو، اسم مجموعة من قبائل الهنود الحمر في أميركا الشمالية كانت تعيش في أراضي المكسيك الجديدة (حالياً المنطقة الجنوبية الغربية من الولايات المتحدة الأميركية والمنطقة الشمالية من المكسيك) وكانت تجمع بينها وحدة التاريخ والحضارة. هذا الاسم، المشتق من الكلمة الإسبانية pueblo (شعب، قوم، مشاعة)، أطلقه عليهم الفاتحون الإسبان نظراً للطابع الخاص لمقاماتهم التي كانت عبارة عن بيوت ـ قلاع مشاعية كبيرة يبلغ ارتفاعها في حدود ارتفاع بيت من ٥ أو ٦ طوابق ويسكنها عدد من الناس في حدود ألف شخص؛ كذلك أطلق هذا الاسم على مقامات هذه القبائل، ص٢٨.

ويبدو أن تدجين الماشية وتربيتها وتشكيل قطعان كبيرة منها كانت سبب تميز الآريين والساميين عن سواد البرابرة. ثم إن أسماء الحيوانات البيتية كانت مشتركة عامة عند الآريين الأوروبيين والآسيويين؛ أما النباتات الزراعية فلم تكن لها أسماء مشتركة تقريباً.

أدى تشكيل القطعان إلى حياة الرعي في الأماكن الصالحة لهذا الغرض: عند الساميين في السهوب المعشبة على طول نهري الفرات ودجلة، وعند الآريين في الأودية المعشبة في الهند وكذلك على طول أنهر جيحون وسيحون والدون والدنيبر. ويبدو أن تدجين الحيوانات قد تحقق للمرة الأولى على حدود مثل هذه المناطق الصالحة للرعي. ولهذا خيّل للأجيال اللاحقة أن شعوب الرعاة نشأت في أنحاء لم يكن من الممكن بالفعل أن تكون مهد البشرية، وليس هذا وحسب، بل كانت على العكس غير صالحة تقريباً للعيش بالنسبة لأجدادها المتوحشين وحتى بالنسبة للناس الذين بلغوا الطور الأدنى من البربرية. ولكن الحال بالعكس. فإن هؤلاء البرابرة الذين بلغوا الطور المتوسط، بعد أن اعتادوا حياة الرعي، لم يكن من الممكن إطلاقاً أن يخطر في بالهم العودة بملء اختيارهم من الأودية النهرية المعشبة إلى المناطق الغابية التي كان يسكنها أجدادهم. وحتى عندما أقصي الساميون والآريون إلى أبعد باتجاه الشمال والغرب، لم يكن بوسعهم بلوغ الأنحاء الغابية في أوروبا وفي آسيا الغربية قبل أن توفر لهم تربية الحبوب إمكانية إطعام ماشيتهم، ولا سيما في الشتاء، في هذه التربة التي هي أقل ملاءمة. ومن المؤكد تقريباً أن تربية الحبوب إنما استدعتها هنا قبل كل شيء الحاجة إلى العلف من أجل الماشية ولم تصبح مصدراً هاماً لغذاء الناس إلا فيما بعد.

وإلى غذاء الآريين والساميين الوفير من اللحم والألبان، ولا سيما إلى تأثيره الملائم في نمو الأطفال، يجب، أغلب الظن، أن نعيد نمو هذين العرقين بمزيد من النجاح. فإننا نجد بالفعل أن الدماغ عند الهنود الحمر البويبلو في المكسيك الجديدة المضطرين إلى الاغتذاء بالمأكولات النباتية وحدها تقريباً هو أقل مما عند الهنود الحمر الذين بلغوا الطور الأدنى من البربرية والذين يقتاتون أكثر ما يقتاتون باللحم والسمك. وعلى كل حال، يزول تدريجياً أكل البشر في الطور الثاني من البربرية ولا يبقى إلا بوصفه طقساً دينياً أو بوصفه طقساً سحرياً ـ والأمران سيّان تقريباً هنا.

٣ ـ **الطور الأعلى**: يبدأ بصهر فلز الحديد وينتقل إلى عهد الحضارة نتيجة لاختراع الكتابة الحرفية ولاستعمالها لأجل تسجيل الإبداع الكلامي. إن هذا الطور الذي لم يجر بصورة مستقلة إلا في النصف الشرقي من الكرة الأرضية، كما قيل أعلاه، هو أغنى بالنجاحات في ميدان الإنتاج من جميع الأطوار السابقة مأخوذة معاً. وإليه ينتسب اليونانيون من العهد البطولي، والقبائل الإيطالية من قبل تأسيس روما بفترة قصيرة، وجرمان تاقيطس، والنورمنديون من زمن الفيكينغ.

قبل كل شيء، نجد هنا للمرة الأولى المحراث ذا السكة الحديد والماشية البيتية كقوة للجر، وبفضل هذا، أصبح من الممكن ممارسة الأعمال الزراعية على نطاق كبير، أصبح من الممكن حراثة الحقول، وغدا من الممكن في الوقت نفسه زيادة الاحتياطات من المؤن الغذائية زيادة غير محدودة عملياً في أحوال ذلك الزمن؛ ثم استئصال الغابات وتحويلها إلى أراض محروثة ومروج، الأمر الذي كان يستحيل القيام به

على مدى واسع بدون الفأس الحديد والرفش الحديد. وفي الوقت نفسه، أخذ عدد السكان كذلك ينمو بسرعة، ويزداد كثافة في مساحات غير كبيرة. وقبل ظهور حراثة الحقول، كان لا بدّ أن تتجمع ظروف استثنائية تماماً لكي يستطيع نصف مليون من الناس أن يتحدوا تحت قيادة مركزية واحدة؛ إلا أن هذا، أغلب الظن، لم يحدث البتة.

إن ذروة ازدهار الطور الأعلى من البربرية تتكشف أمامنا في قصائد هوميروس، ولا سيما في «الإلياذة». الأدواتِ الحديد المتقنة ومنفاخ الحدادة، والطاحونة اليدوية، ودولاب الفاخوري، وصنع الزيت والنبيذ، وشغل المعادن المتطور وبسبيل التحوّل إلى حرفة فنية، العربة البضاعية والعربة القتالية، وبناء السفن من الجذوع والألواح الخشب، وبداية المعمار بوصفه فناً، والمدن المحاطة بأسوار مسنّنة وأبراج، والملحمة الهوميرية، والميثولوجيا كلها، ـ ذلك هو التراث الرئيسي الذي نقله اليونانيون من البربرية إلى الحضارة. وإذا أجرينا مقارنة بين هذا وبين الوصف الذي أعطاه قيصر وحتى تاقيطس عن الجرمان(١) الذين كانوا في بداية طور الثقافة الذي كان يستعد اليونانيون الهوميريون للانتقال منه إلى درجة أعلى، لرأينا أي غنى من المنجزات في حقل تطور الإنتاج يشمله الطور الأعلى من البربرية.

إن اللوحة التي رسمتها هنا، استناداً إلى مورغان، عن تطور البشرية عبر عهد الوحشية وعهد البربرية إلى منابع الحضارة، غنية كفاية بخطوط جديدة ناهيك بأنه لا جدال فيها، لأنها مأخوذة مباشرة من الإنتاج. ومع

---

(١) يقصد إنجلس كتاب غايوس يوليوس قيصر «مذكرات عن حرب الغال» وكتاب بوبليوس كورنيليوس «جرمانيا»، ص٣١.

ذلك تبدو هذه اللوحة شاحبة وحقيرة بالقياس إلى اللوحة التي تتكشف أمام أنظارنا في آخر مطافنا؛ وعند ذلك فقط سيكون بالمستطاع توضيح الانتقال من البربرية إلى الحضارة والتضاد المدهش بينهما توضيحاً تاماً. أما الآن، ففي وسعنا أن نعمم كما يلي تقسيم مورغان للمراحل: الوحشية، المرحلة التي يهيمن فيها امتلاك المنتوجات الطبيعية الجاهزة، المنتوجات التي يصنعها الإنسان تشكل أساساً أدوات تساعد في هذا الامتلاك. البربرية، مرحلة بداية تربية الماشية والزراعة، مرحلة تحصيل الطرائق لزيادة إنتاج المنتوجات الطبيعية بفضل النشاط البشري. الحضارة، مرحلة استمر فيها تعلم معالجة المنتوجات الطبيعية، مرحلة الصناعة بالذات ومرحلة الفن.

٢ ـ العائلة

إن مورغان الذي أمضى القسم الأكبر من حياته بين الأيروكوا الذين لا يزالون يعيشون اليوم في ولاية نيويورك، والذي تبنته إحدى قبائلهم (قبيلة سينيكا)، قد اكتشف عندهم نظاماً للقرابة يتناقض مع علاقاتهم العائلية الفعلية. فقد كان يسود عندهم ذلك الزواج الأحادي، الذي يسهل على كل من الطرفين المعنيين حله، والذي يسميه مورغان «العائلة الثنائية». ولهذا كانت ذرية هذين الزوجين معروفة ومعترف بها من الجميع: فلم يكن من الممكن أن يقوم أي شك فيما يتعلق بالأشخاص الذين ينبغي إطلاق أسماء الأب والأم والابن والابنة والأخ والأخت عليهم. ولكن استعمال هذه التعابير في الواقع يناقض هذا الأمر. فإن الأيروكوي لا يسمي أولاده بالذات وحسب أبناءه وبناته، بل أيضاً أولاد أخوته، وهؤلاء يسمونه والدهم. أما أولاد أخواته، فيسميهم أبناء وبنات أخواته، وهؤلاء يسمونه خالهم. وعلى العكس، تسمي الايروكوية أولاد أخواتها، مثل أولادها بالذات، بأبنائها وبناتها؛ وأولاد أخواتها يسمونها أمهم. أما أولاد أخوتها، فتسميهم أبناء وبنات أخوتها، وتسمى هي عمة. وأولاد الأخوة يسمّون بعضهم بعضاً الأخوة والأخوات، شأنهم شأن أولاد الأخوات. وعلى العكس، يسمي أولاد المرأة وأولاد أخيها بعضهم بعضاً «الأخوة والأخوات من المرتبة الثانية» (أي أبناء وبنات

الخال والعمة) وليست هذه مجرد أسماء لا معنى لها ولا أهمية، بل تعابير عن النظرات القائمة فعلاً إلى القرابة والبعد، وإلى المساواة وعدم المساواة في قرابة الدم؛ وهذه النظرات تشكل أساس نظام للقرابة موضوع بصورة كاملة، وبوسعه أن يعكس بضع مئات من مختلف علاقات القربى لدى فرد واحد. وفضلاً عن ذلك، لا يسري مفعول هذا النظام كلياً عند جميع الهنود الحمر الأميركيين وحسب (وحتى الآن لم يظهر أي استثناء له) بل يسود أيضاً بدون تغيير تقريباً عند أقدم سكان الهند، أي عند قبائل ديكان الدرافيدية وقبائل غاوورا في هندوستان. إن أسماء القرابة عند قبائل تاميل في الهند الجنوبية وعند الأيروكوا من قبيلة سينيكا في ولاية نيويورك لا تزال حتى الآن متماثلة فيما يتعلق بأكثر من مائتين من مختلف علاقات القرابة. وعلاقات القرابة، الناجمة من شكل العائلة القائم، تناقض كذلك نظام القرابة سواء عند هذه القبائل الهندية أم عند جميع الهنود الحمر الأميركيين.

فكيف نفسّر هذا؟ نظراً للدور الحاسم الذي تضطلع به القرابة في النظام الاجتماعي عند جميع الشعوب المتوحشة والبربرية، لا يمكن بمجرد الجمل إزالة أهمية هذا النظام المنتشر هذا الانتشار الواسع. وإن نظاماً يسود في كل مكان من أميركا ويوجد كذلك في آسيا عند شعوب من عرق آخر تماماً، ويقوم بكثرة بأشكال معدلة إلى هذا الحد أو ذاك في كل مكان من أفريقيا وأستراليا، إن نظاماً كهذا يتطلب تفسيراً تاريخياً، ولا يمكن التهرب منه بالكلمات، كما حاول أن يفعل ذلك، مثلاً، ماك ـ لينان[1]. إن أسماء الأب والولد والأخ والأخت، ليست

(١) استخدم إنجلس، عند إعداد الطبعة الأولى من مؤلفه، كتابي ماك ـ لينان التاليين: =

مجرد ألقاب فخرية، بل تستتبع واجبات متبادلة محددة تماماً، وجدية جداً، يشكل مجموعها قسماً جوهرياً من النظام الاجتماعي عند هذه الشعوب. وقد وُجد التفسير. ففي جزر السندويتش (هاواي)، كان لا يزال يوجد في النصف الأول من القرن الحالي، القرن التاسع عشر، شكل للعائلة يقوم فيه آباء وأمهات وأخوة وأخوات وأبناء وبنات وأخوال وخالات وأعمام وعمات وأبناء وبنات أخ أو أخت كالذين يقتضيهم نظام القرابة في أميركا وفي الهند القديمة. ولكن، يا للغرابة! فإن نظام القرابة الساري المفعول في جزر هاواي لم يكن يتطابق هو أيضاً مع شكل العائلة الموجود هناك فعلاً. فالواقع أن جميع أولاد الأخوة والأخوات بلا استثناء يعتبرون هناك إخوة وأخوات وأولاداً مشتركين لا لأمهم وأخواتها وحسب أو لوالدهم وأخوته، بل أيضاً لجميع أخوة وأخوات والديهم بلا تمييز.

لذا، إذا كان نظام القرابة الأميركي يفترض شكلاً للعائلة أكثر بدائية لم يعد له وجود في أميركا ولا نزال نجده بالفعل في جزر هاواي، فإن نظام القرابة الهاوايي يشير، من جهة أخرى، إلى شكل للعائلة أقدم عهداً من ذاك، لم يعد بإمكاننا في الوقت الحاضر، والحق يقال، أن

"Primitive Marriage. An Inquiry into the Origin of the Form of Capture in Marriage Ceremonies". Edinburgh, 1865; "Studies in Ancient History comprising a Reprint of (Primitive Marriage. An Inquiry into the Origin or the Form of Capture in Marriage Ceremonies") London, 1876.

وفيما بعد، أخذ إنجلس كذلك بالحسبان، عند إعداد الطبعة الرابعة من كتابه (عام ١٨٩١)، الطبعة الجديدة لكتاب ماك ـ لينان الأخير الصادرة في لندن ونيويورك عام ١٨٨٦، ص٣٤.

نجده في أي مكان، ولكنه كان من كل بد موجوداً وإلا لما كان من الممكن أن ينشأ نظام القرابة المناسب.

يقول مورغان:

«إن العائلة عنصر نشيط، فعال. فهي لا تبقى أبداً كما هي عليه بدون أي تغيير، بل تنتقل من شكل أدنى إلى شكل أعلى بقدر ما يتطور المجتمع من درجة دنيا إلى درجة عليا. أما أنظمة القرابة، فهي، على العكس، خاملة، غير نشيطة. وهي لا تسجل، إلا بعد مرور حقبات طويلة من الزمن، ذلك التقدم الذي تحققه العائلة في خلال هذه العقبات، ولا تطرأ عليها أي تغيرات جذرية إلا عندما تكون العائلة قد تغيرت بصورة جذرية»[١].

ويضيف ماركس قائلاً: «كذلك هي الحال بالضبط فيما يتعلق بالأنظمة السياسية والحقوقية والدينية والفلسفية على العموم»[٢]. فبينما العائلة تواصل تطورها، يتحجر نظام القرابة؛ وبينما هذا الأخير يظل قائماً بحكم العادة، تتجاوز العائلة حدوده. ولكن بنفس اليقين الذي استطاع كوفيه أن يستنتج به من عظام جرابية الشكل لهيكل حيوان وجدها في ضواحي باريس بأن هذا الهيكل هو هيكل حيوان جرابي وبأنه كانت تعيش هناك فيما مضى حيوانات جرابية انقرضت بعد ذلك، - بنفس هذا اليقين نستطيع نحن أن نستنتج من نظام القرابة الذي وصل إلينا عبر

---

(١) L.H. Morgan, "Ancient Society". London, 1877, p. 435 - 436.
ل.هـ مورغان، «المجتمع القديم»، لندن، ١٨٧٧، ص٤٣٥ - ٤٣٦، ص٣٥.

(٢) كارل ماركس، ملخص كتاب لويس هـ مورغان، «المجتمع القديم»، ص٣٥.

التاريخ، أنه كان يوجد شكل للعائلة زال اليوم من الوجود وكان مناسباً له.

إن أنظمة القرابة وأشكال العائلة، التي ذكرناها آنفاً، تختلف عن الأنظمة والأشكال السائدة حالياً بوجود عدة آباء وأمهات للولد الواحد. فبموجب نظام القرابة الأميركي الذي تناسبه العائلة الهاوايية، لا يمكن للأخ والأخت أن يكونا والد وأم الولد نفسه. ولكن نظام القرابة الهاوايي يفترض عائلة كان فيها ذلك، بالعكس، هو القاعدة. وهنا نواجه جملة من أشكال العائلة تناقض مباشرة الأشكال التي كانت تعتبر عادة حتى الآن الأشكال الوحيدة. إن المفهوم التقليدي لا يعرف غير الزواج الأحادي، وإلى جانبه تعدّد زوجات الرجل، وبالإضافة إليه عند اللزوم، تعدّد أزواج المرأة، ولكنه، فضلاً عن ذلك، يلزم الصمت، كما يليق بالتافه الضيق الأفق الواعظ، حول أن الممارسة تتعدّى الحدود التي رسمها المجتمع الرسمي، وتتعداها خلسة، ولكن بدون تكلّف. وعلى العكس، تبين لنا دراسة التاريخ البدائي ظروفاً يعيش فيها الرجال في حالة تعدّد الزوجات وتعيش فيها زوجاتهن في الوقت نفسه في حالة تعدّد الأزواج، ويعتبر فيها، لهذا السبب، أولاد هؤلاء وأولئك أولاداً مشتركين لهم جميعهم، ظروفاً طرأت عليها بدورها سلسلة كاملة من التغيرات قبل أن تندمج نهائياً في الزواج الأحادي. وهذه التغيرات هي على نحو بحيث إن الحلقة التي تشملها عرى الزواج المشتركة، والتي كانت في البدء واسعة جداً، أخذت تتقلص أكثر فأكثر إلى حد أنه لم يبق، في آخر المطاف، غير الزوج المتميز الذي يهيمن في الوقت الحاضر.

إن مورغان، وقد بعث على هذا النحو تاريخ العائلة بتسلسل معكوس، يخلص إلى القول، بالاتفاق مع غالبية زملائه، بأنه كان يوجد وضع بدائي كانت فيه العلاقات الجنسية غير المحدودة تسود داخل القبيلة بحيث إن كل امرأة كانت تخص كل رجل وبحيث إن كل رجل كان يخص كل امرأة. ومنذ القرن الماضي، أخذوا يتحدثون عن هذا الوضع البدائي، ولكنهم كانوا يكتفون بالجمل والتعابير العامة؛ إلا أن باخهوفن وحده ـ وهنا تقوم إحدى مآثره الكبيرة ـ نظر إلى هذه المسألة نظرة جدية وشرع يبحث عن آثار هذا الوضع في الحكايات التاريخية والدينية[١]. ونحن نعرف الآن أن هذه الآثار التي وجدها لا تعود بنا البتة إلى طور اجتماعي من علاقات جنسية غير منظمة، بل إلى شكل ظهر بعد ذاك بوقت كبير، إلى الزواج الجماعي. أما الطور الاجتماعي البدائي المنوّه به هنا، ـ هذا إذا كان قد وجد فعلاً ـ فإنه يعود إلى عهد بعيد عنا إلى حد أنه يستحيل علينا تقريباً أن نأمل بأننا سنجد بين الدفائن الاجتماعية، وبين المتوحشين المتخلفين، براهين مباشرة على وجوده فيما مضى. ومأثرة باخهوفن تتلخص على وجه الضبط في كونه طرح بحث هذه المسألة في المرتبة الأولى[*].

---

(١) المقصود هنا كتاب J.J. Bachofen. "Das Mutterrecht. Eine Untersuchung über die Gynaikokratie der alfen Welt nact ihrer religiösen und rechtlichen Natur". Stuttgart, 1861.

باخهوفن، «حق الأم، بحث في حكم النساء في العالم القديم على أساس طبيعته الدينية والحقوقية»، شتوتغارت، ١٨٦١، ص٣٦.

(*) لقد بيّن باخهوفن، بتسميته هذا الوضع البدائي «الهيتيرية» أنه قلّما فهم ما اكتشفه هو نفسه، أو بالأصح، ما حزره. فإن اليونانيين كانوا يقصدون «بالهيتيرية» عندما استنبطوا هذا=

في الآونة الأخيرة، أصبح من الدارج إنكار هذا الطور الأولي من حياة الناس الجنسية. فالمقصود إنقاذ البشرية من هذا «العار». ولهذا الغرض، لا يستشهدون بعدم وجود أي برهان مباشر وحسب، بل يركزون أيضاً بوجه خاص على مثال بقية العالم الحيواني؛ وفي هذا الميدان، جمع ليتورنو («تطور الزواج والعائلة»، ١٨٨٨)[١] وقائع كثيرة تبين أن العلاقات الجنسية غير المنظمة إطلاقاً تلازم، هنا أيضاً، درجة دنيا من التطور. ولكن كل ما أستطيع استخلاصه من هذه الوقائع، هو أنها لا تثبت أي شيء على الإطلاق فيما يخص الإنسان وظروف حياته البدائية. فإن المساكنة الزوجية الطويلة الأمد عند الفقاريات تفسرها بصورة كافية الأسباب الفيزيولوجية: فعند الطيور، مثلاً، تفسرها حاجة الأنثى إلى المساعدة والحماية في مرحلة حضانة البيض والأفراخ؛ وأن أمثلة على متانة آحادية الزواج عند الطيور لا تثبت شيئاً فيما يتعلق بالناس لأن الناس لا يتحدرون من الطيور. وإذا كانت آحادية الزواج الصرف ذروة كل فضيلة، فإن قصب السبق في هذا المجال يعود عن حق واستحقاق إلى الدودة الشريطية التي يوجد في كل من عقدها أو

=التعبير، العلاقات بين الرجال، العازبون منهم والعائشون في زواج أحادي، وبين نساء غير متزوجات؛ أن هذا التعبير يفترض دائماً وجود شكل معين للزواج تقوم خارجه العلاقات المنوه بها، ويفترض وجود البغاء، على الأقل بوصفه أمراً ممكناً. ثم إن هذا التعبير لم يستعمل أبداً بمعنى آخر، وبهذا المعنى أستعمله أنا ويستعمله مورغان. إن باخهوفن قد أضفى على اكتشافاته الفائقة الأهمية هالة من الصوفية جعلتها غير معقولة لأنه يتصور بأن مصدر العلاقات التي نشأت بين الرجل والمرأة خلال التاريخ إنما كانته على الدوام تصورات الناس الدينية، وليس ظروف حياتهم الفعلية.

(١) Ch. Letourneau. "L'évolution du mariage et de la famille". Paris, 1888.
ش. ليتورنو، «تطور الزواج والعائلة»، باريس، ١٨٨٨، ص٣٨.

مفاصلها الـ ٥٠ إلى الـ ٢٠٠، جهاز تناسلي كامل للذكر والأنثى، والتي تقضي حياتها كلها في مضاجعة نفسها بنفسها في كل من عقدها هذه. أما إذا اقتصرنا على الضرعيات، فإننا نجد عندها جميع أشكال الحياة الجنسية: العلاقات غير المنظمة، وأشكالاً مماثلة للزواج الجماعي، وتعدّد الزوجات، والزواج الأحادي؛ ولا ينقص غير تعدّد الأزواج، الذي لم يستطع أن يبلغه غير البشر. وحتى عند أقرب أقربائنا القرود، يظهر تجمع الذكور والإناث بجميع الأشكال الممكنة؛ وإذا أخذنا نطاقاً أضيق، وإذا لم نأخذ بالحسبان غير الأنواع الأربعة من القرود الشبيهة بالإنسان، فإن كل ما يستطيع ليتورنو أن يقوله لنا في هذا الصدد، هو أننا نجد عندها أحادية الزواج تارة وطوراً تعدّد الزوجات، في حين أن سوسور يؤكد، بالاستناد إلى جيرو ـ طولون، إنها آحادية الزواج. ثم إن تأكيدات فسترمارك الحديثة («تاريخ الزواج البشري»، لندن ١٨٩١)[(١)] حول أحادية الزواج[(٢)] عند القرود الشبيهة بالإنسان هي أيضاً أبعد من أن تشكل برهاناً، وبكلمة، إن المعطيات المتوفرة لعلى نحو بحيث إن الفاضل والنزيه ليتورنو يعترف بأنه:

«لا توجد أبداً، مع ذلك، عند الضرعيات، مطابقة دقيقة بين درجة التطور العقلي وشكل العلاقات الجنسية»[(٣)].

---

(١) E. Westermarck, "The History of Human Marriage", London and New-York, 1891.

فسترمارك، «تاريخ الزواج البشري»، لندن ونيويورك، ١٨٩١، ص٣٨.

(٢) رأي سوسور هذا ورد في كتاب: A. Giraud-Teulon, "Les origins du mariage et de la famille". Genève, Paris, 1884, p. XV.

(جيرو ـ طولون، «أصل الزواج والعائلة»، جينيف وباريس، ١٨٨٤، ص١٥)، ص٣٨.

(٣) Ch. Letourneau. "L'évolution du mariage et de la famille". Paris, 1888, p.41.

(ش. ليتورنو، «تطور الزواج والعائلة»، باريس، ١٨٨٨، ص٤١)، ص٣٨.

أما إيسبيناس («في المجتمعات الحيوانية»، ١٨٧٧) فيقول صراحة:

«القطيع هو أعلى جماعة اجتماعية يمكننا أن نراقبها عند الحيوانات، وهي تتألف، على ما يبدو، من عائلات، ولكن العائلة والقطيع في تناحر منذ بادئ بدء، وكل منهما يتطور باتجاه معاكس لتطور الآخر»[١].

وهكذا، كما يتبين مما قيل أعلاه، نحن لا نعرف تقريباً أي شيء دقيق عن الجماعات العائلية وغيرها من المجموعات العائشة معاً من القرود الشبيهة بالإنسان؛ والمعطيات المتوافرة يناقض بعضها بعضاً تماماً. ولا غرابة. فما أشد التناقض حتى بين المعطيات المتوافرة لنا عن القبائل البشرية في طور الوحشية وما أكثر ما تحتاج إلى التحليل والدراسة والغربلة بعين نقادة! والحال، أن مراقبة مجتمعات القرود أصعب بكثير من مراقبة المجتمعات البشرية. ولذا ينبغي لنا أن ننبذ كل استنتاج مستخلص من هذه المعطيات المشكوك فيها إطلاقاً، طالما لم نحصل على معطيات أوضح وأوسع.

أما فكرة إيسبيناس التي استشهدنا بها آنفاً، فإنها، على العكس، تعطينا نقطة ارتكاز أمتن. فإن القطيع والعائلة عند الحيوانات العليا لا يكملان بعضهما بعضاً، بل يناقض بعضهما بعضاً. ويبين إيسبيناس جيداً

---

(١) A. Espinas, "Des sociétiés animals", Paris, 1877.

أ. إيسبيناس، «في المجتمعات الحيوانية»، باريس، ١٨٧٧. يستشهد إنجلس بايسبيناس نقلاً عن الصفحة ٥١٨، من كتاب جيرو ـ طولون (راجعوا الملاحظة رقم ٢٠ الذي ورد فيه مقطع من هذا البحث كملحق)، ص٣٨.

جداً كيف تضعف غيرة الذكور، أثناء فترة الهيجان، لحمة القطيع أو تقضي عليها موقتاً:

«حيث العائلة وثيقة اللحمة، لا يتشكل القطيع إلا بصورة استثنائية جداً. ولكن القطيع يتشكل، على العكس، من تلقاء نفسه تقريباً حيث تسود إما المجامعة الجنسية الحرة وإما تعدّد الأزواج... ولكي يتشكل القطيع، كان لا بدّ أن تضعف الروابط العائلية وأن يستعيد الفرد حريته. ولهذا نادراً جداً ما نرى أسراباً منظمة عند الطيور... أما عند الضرعيات، فإننا نجد، على العكس، مجتمعات منظمة إلى درجة ما، وذلك على وجه الضبط لأن الفرد هنا لا تبتلعه العائلة... ولهذا لا يمكن أن يجابه الشعور بجماعية القطيع لدن نشوئه عدواً أكبر من الشعور بجماعية العائلة. ونقول صراحة: إذا كان قد قام وتطور شكل اجتماعي أعلى من العائلة، فإن ذلك لم يحدث إلا لأن هذا الشكل قد أذاب في داخله العائلات التي طرأت عليها تغيرات جذرية، مع العلم أنه ليس من المستبعد أن يكون ذلك على وجه الضبط ما أتاح فيما بعد للعائلات أن تتشكل من جديد في ظروف أكثر ملاءمة إلى ما لا حد له» (إيسبيناس، المرجع المذكور. فقرة أوردها جيرو ـ طولون في مؤلفه «أصل الزواج والعائلة»، عام ١٨٨٤، ص٥١٨ ـ ٥٢٠).

من هنا نرى أن للمجتمعات الحيوانية قيمة ما بالنسبة للاستنتاجات التي يجب استخلاصها منها بصدد المجتمعات البشرية، ولكن هذه القيمة سلبية فقط. فعند الفقاريات العليا، بحسب ما نعرف، لا يوجد غير شكلين من العائلة: تعدّد الزوجات، والمعايشة أزواجاً منفردة؛ وكل من الشكلين لا يجيز سوى ذكر راشد واحد، سوى زوج واحد. إن

غيرة الذكر التي تشد عرى العائلة الحيوانية وتحدّها في آن واحد تجعل العائلة مضادة للقطيع. وإذا القطيع، وهو شكل أعلى للمعاشرة، يزول أحياناً بسبب الغيرة وأحياناً يفقد لحمته أو ينحل أثناء فترة الهيجان، أو يتوقف تطوره، في أفضل الأحوال. وهذا وحده يكفي لتقديم البرهان على أن العائلة الحيوانية والمجتمع البشري البدائي شيئان لا يتفقان، وأن الناس البدائيين الذين تخلصوا من الحالة الحيوانية (بفضل العمل)، إما أنهم لم يعرفوا العائلة على الإطلاق وإما أنهم، في أفضل الأحوال، عرفوا عائلة غير موجودة عند الحيوانات. فإن الحيوان غير مسلح، كما كان عليه الإنسان بسبيل التكوّن، كان بوسعه، أغلب الظن، أن يبقى بعدد غير كبير حتى في حالة العزلة التي كان أعلى شكل للمعاشرة فيها هو شكل المعايشة أزواجاً كالذي تعيش فيه، على حد قول فسترمارك بالاستناد إلى حكايات الصيادين، قرود الغوريللا والشمبانزي. ولكن لأجل الخروج في سياق التطور من الحالة الحيوانية ولأجل تحقيق التقدم الأكبر الذي تعرفه الطبيعة، كان لا بدّ من عنصر آخر: كان ينبغي إحلال قوة القطيع الموحدة وأعماله الجماعية محل نقص قدرة الفرد على الدفاع. وإنه ليستحيل إعطاء تفسير للانتقال من هذه الظروف التي تعيش فيها حالياً القرود الشبيهة بالإنسان إلى الحالة البشرية. فإن هذه القرود تظهر بالأحرى بمظهر خطوط جانبية منحرفة محكوم عليها بالاندثار تدريجياً وبسبيل الانحطاط والزوال على كل حال. وهذا وحده يكفي للامتناع عن إجراء أي مقارنات بين أشكال العائلة عندها وعند الإنسان البدائي. ذلك أن التساهل المتبادل بين الذكور الراشدين وانعدام الغيرة كانا الشرط الأول لنشوء جماعات أكثر اتساعاً وأطول عمراً لم يكن من الممكن أن يتحقق تحول الحيوان إلى إنسان إلا في وسطها.

وبالفعل، أي شيء نجده بوصفه أقدم وأبكر شكل للعائلة، بوصفه الشكل الذي نقدم الدليل المفحم على وجوده في التاريخ والذي يمكننا أن ندرسه في الوقت الحاضر أيضاً هنا وهناك؟ الزواج جماعات جماعات (الزواج الجماعي)، شكل الزواج الذي كانت بموجبه جماعات كاملة من الرجال وجماعات كاملة من النساء تخص بعضها بعضاً بصورة متبادلة والذي كان يترك مجالاً صغيراً جداً للغيرة. وفيما بعد، في درجة لاحقة، من التطور، نجد شكلاً استثنائياً كما هو عليه شكل تعدّد الأزواج الرجال الذي يناقض، تناقضاً صارخاً، بالتأكيد، كل شعور بالغيرة، والذي هو بالتالي غير معروف عند الحيوانات. ولكن الأشكال التي نعرفها من الزواج الجماعي تقترن بشروط متشابكة ومعقدة إلى حد أنها تشير بالضرورة إلى أشكال للمعاشرة الجنسية أبكر عهداً وأكثر بساطة، وتشير في الوقت نفسه، في آخر المطاف، إلى مرحلة من العلاقات الجنسية غير المنظمة تناسب الانتقال من الحالة الحيوانية إلى الحالة البشرية، ولهذا تعود بنا الاستشهادات بأشكال الزواج عند الحيوانات إلى نفس النقطة التي كان يجب أن تبعدنا عنها مرة واحدة وإلى الأبد.

فماذا يعني تعبير: العلاقات الجنسية غير المنظمة؟ إنه يعني أن القيود المانعة السارية المفعول في زمننا أو في زمن أسبق لم تكن سارية المفعول آنذاك. وقد سبق لنا ورأينا سقوط القيد الذي تشترطه الغيرة. ومن الثابت أن الغيرة شعور تطور في مرحلة لاحقة نسبياً. ويمكن القول الشيء نفسه بصدد مفهوم سفاح القربى. فإن الأخ والأخت كانا في المرحلة البدائية زوجاً وزوجة، وليس هذا وحسب، بل إن شعوباً كثيرة لا تزال في الوقت الحاضر تجيز العلاقة الجنسية بين الآباء والأولاد.

ويشهد بانكروفت («العروق الأصلية في ساحل المحيط الهادئ من أميركا الشمالية»، عام ١٨٧٥، المجلد الأول)[١] على وجود مثل هذه العلاقات عند الكافياك المقيمين عند سواحل مضيق بيرينغ وعند سكان جزيرة كادياك في جوار ألاسكا وعند التينّه المقيمين في القسم الداخلي من أميركا الشمالية والبريطانية؛ ويعطي ليتورنو موجزاً لمثل هذه الوقائع عند الهنود الحمر الشيبيوي وعند الكوكوس في التشيلي، وعند الكاراييب وعند الكارين في شبه جزيرة الهند الصينية؛ هذا بالإضافة إلى حكايات قدماء اليونانيين والرومانيين عن البارثيين والفرس والسقيتيين والهون وغيرهم. وقبل اكتشاف سفاح القربى (وهذا اكتشاف حقاً وفعلاً، بله اكتشاف فائق القيمة)، لم يكن من الممكن أن تثير العلاقة الجنسية بين الآباء والأولاد نفوراً أكبر من ذاك الذي تثيره العلاقة الجنسية بين أشخاص آخرين ينتمون إلى أجيال مختلفة؛ والحال، لا يزال يحدث هذا الآن في أكثر البلدان تفاهة وابتذالاً دون أن يثير شديد الاشمئزاز؛ فحتى «الآنسات» العوانس ممن تجاوزن الستين من العمر يتزوجن أحياناً، إذا كن غنيات، من شبان في الثلاثين من العمر. أما إذا طرحنا عن أبكر أشكال العائلة، التي نعرفها، مفاهيم سفاح القربى المقرونة بها - وهي مفاهيم تختلف تماماً عن مفاهيمنا، وتناقضها كلياً أحياناً كثيرة - لوجدنا شكلاً من العلاقات الجنسية لا يمكن نعته إلا بأنه غير منظم. غير

---

(١) H.H. Bancroft. "The Native Races of the Pacific States of North America". Vol. I-V, New-York, 1875.

هـ.هـ. بانكروفت، «العروق الأصلية في ساحل المحيط الهادئ من أميركا الشمالية»، المجلدات ١ ـ ٥، نيويورك، ١٨٧٥)، ص٤٢.

منظم، لأن القيود التي فرضها العرف والعادة فيما بعد لم تكن قد ظهرت بعد. ولكنه لا ينجم أبداً من هنا أن التشوش التام في ممارسة هذه العلاقات يومياً كان أمراً محتماً. فإن المعايشة الموقتة بين بعض الأزواج لم تكن أبداً مستبعدة إذ إن حالاتها غدت الآن أغلبية الحالات حتى في ظل الزواج الجماعي. وإذا كان فسترمارك، وهو أحدث البحاثة الذين ينكرون مثل هذا الوضع البدائي، ينعت بالزواج كل حالة يبقى فيها الجنسان (الرجل والمرأة) متحدين في مساكنة زوجية حتى ولادة نسل منهما، فإنه ينبغي القول إنه كان من الممكن أن يقوم مثل هذا النوع من الزواج في ظل العلاقات الجنسية غير المنظمة، من دون أن يناقض أبداً حالة انعدام التنظيم، أي حالة انعدام القيود التي يفرضها العرف والعادة على العلاقات الجنسية. صحيح أن فسترمارك ينطلق من النظرة القائلة إن:

«انعدام التنظيم يفترض خنق الميول الفردية»، ولذلك «كان البغاء[1] أصح أشكاله».

أما أنا، فيخيل إليّ، على العكس، أنه يستحيل فهم الظروف البدائية طالما ينظرون إليها بحسب مفهوم بيوت الدعارة. وسنعود إلى هذه المسألة عند دراسة الزواج الجماعي.

وإليكم، بحسب مورغان، أي تطور طرأ في زمن باكر جداً، بحسب كل احتمال، على هذه الحالة البدائية للعلاقات غير المنظمة:

---

(١) E. Westermarck. "The History of Human Marriage", London and New-York, 1891, p.70-71.

(فسترمارك، «تاريخ الزواج البشري»، لندن ونيويورك، ١٨٩١، ص٧٠ ـ ٧١)، ص٤٣.

١ ـ عائلة قربى الدم: الطور الأول من العائلة. هنا تنقسم الجماعات الزواجية بحسب الأجيال: فإن جميع الجدود والجدات في نطاق العائلة هم أزواج وزوجات فيما بينهم، شأنهم شأن أولادهم، أي الآباء والأمهات؛ وعلى النحو نفسه، يشكل أولاد الأخيرين الحلقة الثالثة من الأزواج المشتركين، ويشكل أولادهم، أي أولاد أحفاد الأولين الحلقة الرابعة. وفي هذا الشكل من العائلة، لا تنتفي الحقوق والواجبات الزوجية المتبادلة (إذا تكلمنا بلغة عصرنا) إلا بين الأسلاف والأخلاف، بين الآباء والأولاد. أما الأخوة والأخوات من الدرجة الأولى والثانية والثالثة وما يليها، فإنهم جميعاً أخوة وأخوات فيما بينهم، وهم لهذا السبب بالذات أزواج وزوجات فيما بينهم. وفي هذا الطور من العائلة تشمل علاقة القربى بين الأخ والأخت العلاقة الجنسية فيما بينهما كشيء بديهي(*). ولذا يتألف الشكل المثالي لهذه العائلة من ذرية زوج واحد

(*) أعرب ماركس في رسالة كتبها في ربيع ١٨٨٢ (٢٦)

رسالة ماركس هذه لم تصل إلينا، ويشير إليها إنجلس في رسالة إلى كاوتسكي بتاريخ ١١ نيسان (إبريل) ١٨٨٤، ص٤٤.

بأحدّ التعابير عن رأيه في نص Nibelungen (نيبيلونغ) لفاغنر، الذي يشوه كلياً العصر البدائي. «هل سمع يوماً أن الأخ يعانق أخته كأنها زوجته؟» المقصود هنا نص الرباعية الأوبيرالية «حلقة نيبيلونغ» التي كتبها الموسيقار فاغنر بنفسه استناداً إلى الملحمة السكاندينافية «أيدا» والملحمة الألمانية «أغنية نيبيلونغ». راجعوا R. Wagner, "Der Ring des Nibelungen, erster Tag, die Walküre", zweiter Aufzug (ر. فاغنر، «حلقة نيبيلونغ، اليوم الأول، فالكيريا»، الفصل الثاني).

«أغنية نيبيلونغ» ـ أكبر أثر للملحمة البطولية الشعبية الألمانية؛ أنشئ على أساس الأساطير والحكايات الجرمانية القديمة من مرحلة ما يسمى بهجرة الشعوب الكبرى. (من القرن الثالث إلى القرن الخامس). اتخذت هذه القصدية الملحمية شكلها الذي وصلت به إلينا حوالي عام ١٢٠٠. =

= وبصدد هذه «الآلهة الشهوانية» الفاغنرية التي تضفي بطريقة عصرية تماماً على مساعيها الغرامية قدراً أكبر من الحرافة واللذع برشها ببعض من سفاح القربى، لاحظ ماركس قائلاً: «في العصر البدائي كانت الأخت زوجة، وكان ذلك أمراً أخلاقياً مشروعاً». (ملاحظة إنجلس لطبعة ١٨٨٤).

أن واحداً من أصدقاء فاغنر الفرنسيين (بونيه) ومن المعجبين به لم يوافق على هذه الملاحظة وأشار إلى أننا نجد في «أيدا الكبرى» التي يستند إليها فاغنر أن لوكي يوجه في «أوغيسدريكا» إلى فريا اللوم التالي: «لقد عانقتِ أخاك بالذات بحضور الآلهة». فكأنه ينجم من هنا أن الزواج بين الأخ والأخت كان آنذاك محرّماً. ولكن «أوغيسدريكا» تعكس ذلك الزمن الذي كان فيه الإيمان بالأساطير القديمة قد تحطم تماماً؛ فهي تسخر بالآلهة على طريقة لوفيانوس تماماً. وإذا كان لوكي يوجه هنا، على غرار ميفيستو، مثل هذا اللوم إلى فريا، فإن هذا يشكل بالأحرى دليلاً ضد فاغنر. ناهيك بأن لوكي يقول لنيوردر بعد بضعة أبيات: «مع أختك ولدت أنت ابناً (كهذا)» vidh systur thinni gaztu slikan mōg Vane صحيح أن نيوردر ليس آساً Ase بل فإنّ Vane وأنه يقول في «أونغلينغا ساغا» Junglinga Saga إن الزواج بين الأخوة والأخوات أمر عادي في بلاد الفان Vanaland، بينا لم يكن كذلك عند الآس Ases

[«أيدا» ـ مجموعة من الحكايات والأغاني البطولية والميثولوجية للشعوب الاسكاندينافية. بقيت بصورة مخطوطة من القرن الثالث عشر اكتشفها في عام ١٦٤٣ الأسقف الإسلندي سفينسون (أيدا الكبرى) وبصورة بحث في شعر السكالد وضعه في مستهل القرن الثالث عشر الشاعر والمؤرخ سنوري ستورلوسون (أيدا الصغرى). صورت أغاني «أيدا» حالة المجتمع الاسكانديناڤي في مرحلة تفسخ النظام العشائري وهجرة الشعوب. وهي تتضمن شخصيات ومواضيع من إبداع قدماء الجرمان الشعبي.

«أوغيسدريكا» ـ إحدى أغاني (أيدا الكبرى)؛ وهي تعود إلى نصوص للمجموعة مكتوبة في زمن أكثر تأخراً. وهنا يورد إنجلس مقتطفات من المقطعين ٣٢ و٣٦ من هذه الأغنية، ص٤٥.

قد يدل هذا على أن الفان آلهة أقدم من الآس. وعلى كل حال، يعيش نيوردر بين الآس على قدم المساواة، ولهذا تثبت «أوغيسدريكا» بالأحرى أن الزواج بين الأخوة والأخوات، عند الآلهة على الأقل، في عهد ظهور الأساطير النروجية عن الآلهة، لم يكن يستثير بعد أي نفور واشمئزاز. أما إذا كان المقصود تبرير فاغنر، فلعله من الأفضل=

(رجل وامرأة) يكون الجميع فيها في كل جيل من الأجيال المتعاقبة أخوة وأخوات فيما بينهم، وبالتالي أزواج وزوجات فيما بينهم.

وقد زالت عائلة قربى الدم. وحتى عند أوحش الشعوب التي ذكرها التاريخ، يستحيل إيجاد مثال واحد لا مراء فيه. ولكننه كان لا بد لهذه العائلة أن تكون موجودة؛ وهذا ما يحملنا على الإقرار به نظام القرابة الهاوايي الذي لا يزال حياً ساري المفعول في عموم بولينيزيا والذي يعرب عن درجات من قرابة الدم لا يمكن أن تنشأ إلا في ظل هذا الشكل من العائلة. كذلك يحملنا على الإقرار بذلك كل تطور العائلة اللاحق الذي يفترض وجود هذا الشكل بوصفه درجة أولية لا غنى عنها.

٢ ـ **العائلة البونالوانية**: إذا كانت الخطوة التقدمية الأولى في تنظيم العائلة قد تلخصت في تحريم العلاقة الجنسية بين الآباء والأولاد، فقد تلخصت الخطوة الثانية في تحريم العلاقة الجنسية بين الأخوات والأخوة. وقد كانت هذه الخطوة، نظراً للقدر الأكبر من المساواة في العمر بين ذوي العلاقة، أهم من الأولى بما لا حد له، ولكنها كانت أيضاً أصعب منها. فهي لم تتحقق دفعة واحدة، بل تدريجياً، بادئة، بحسب كل احتمال، من تحريم العلاقة الجنسية بين الأخوة والأخوات الأخياف (أي من ناحية الأم فقط)؛ وقد شمل هذا التحريم أولاً حالات منفردة ثم أصبح تدريجياً قاعدة (وفي جزر هاواي، كانت لا تزال هناك شواذات على القاعدة في قرننا)، وانتهى بتحريم الزواج حتى في خطوط

=الاستشهاد بغوته لا بـ«أيدا»، لأن غوته يقترف في قصيدته عن الإله والراقصة الهندية خطأ مماثلاً فيما يتعلق بواجب المرأة الديني بالاستسلام والمضاجعة في المعابد، ويقرّب هذه العادة كثيراً جداً من الدعارة العصرية» (إضافة إنجلس إلى طبعة ١٨٩١).

القرابة المنحرفة، أي، بحسب تعابيرنا الحالية، بتحريمه بين أولاد وأحفاد وأولاد أحفاد الأخوة والأخوات. وهذا التقدم كان، برأي مورغان:

«مثالاً بيانياً ممتازاً على الطريقة التي يسري بها مفعول مبدأ الاصطفاء الطبيعي»[1].

ولا ريب في أنه كان لا بد للقبائل التي كان فيها سفاح القربى محدوداً بفضل هذه الخطوة أن تتطور بصورة أسرع وأكمل مما تطورت القبائل التي بقي فيها الزواج بين الأخوة والأخوات قاعدة وواجباً. أما أي تأثير قوي كان لهذه الخطوة، فتثبته المؤسسة التي نجمت عنها مباشرة والتي تجاوزت كثيراً غايتها الأولية، وهي مؤسسة العشيرة التي تشكل أساس النظام الاجتماعي عند أغلبية الشعوب البربرية في الأرض، إن لم يكن عند جميعها، والتي ننتقل منها مباشرة في اليونان وروما إلى عصر الحضارة.

كان لا بدّ أن تنقسم كل عائلة بدائية بعد بضعة أجيال لا أكثر. فإن الاقتصاد المنزلي المشترك الشيوعي البدائي الذي ظل سائداً بلا منازع قبل ازدهار الدرجة المتوسطة من البربرية كان يعين أبعاداً قصوى

---

(١) آس وفان، مجموعتان من الآلهة في الميثولوجيا الاسكانيدنافية.
«ساغا إينغلينغ» ـ الساغا الأولى (حكاية، أسطورة) ـ من كتاب عن الملوك النروجيين (منذ غابر الأزمنة حتى القرن الثاني عشر) للشاعر والمؤرخ الإسلندي سنوري ستورلوسون من القرون الوسطى، Heimskringla (الحلقة الأرضية) موضوع في النصف الأول من القرن الثالث عشر على أساس الأخبار التاريخية عن الملوك النروجيين والساغات العشيرية الإسلندية والنروجية. وهنا يورد أنجلس مقتطفاً من الفصل الرابع من هذه الساغا، ص٤٥.

للمشاعة العائلية تتغير تبعاً للظروف، ولكنها ثابتة إلى هذا القدر أو ذاك في كل محلة بعينها. ولكن ما أن ظهرت فكرة عدم جواز العلاقة الجنسية بين أولاد أم واحدة حتى اضطلعت بدورها بالضرورة عند انقسام المشاعات المنزلية القديمة وعند تأسيس مشاعات منزلية جديدة (كانت لا تتطابق حتماً مع الجماعة العائلية). فقد كانت مجموعة أو بضع مجموعات من الأخوات تصبح نواة مشاعية واحدة وكان أخوتهن الأخياف يصبحون نواة مشاعية أخرى. وعلى هذا النحو أو بنحو مماثل، نجم من عائلة قربى الدم شكل للعائلة سماه مورغان الشكل البونالواني. وبحسب العادة الهاوايية، كان عدد معين من الأخوات هن أخوات من أم واحدة أو على علاقة قربى أبعد (بنات خالات وأخوال وأعمام وعمات من الدرجة الأولى والثانية، إلخ). زوجات مشتركات لأزواجهن المشتركين، ولكن باستثناء أخوتهن؛ ولم يعد هؤلاء الرجال يسمون بعضهم بعضاً الإخوة، فضلاً عن أنه لم يعد من الواجب أن يكونوا إخوة، بل «بونالوا» Punalua وكلمة بونالوا تعني رفيقاً قريباً أو associé(*) إذا جاز القول. وعلى النحو ذاته، كانت مجموعة من الإخوة، إخوة من أم واحدة أو على علاقة قربى أبعد، تدخل في زواج مشترك مع عدد معين من النساء ولكن من غير أخواتهم، وكانت هؤلاء النساء يسمين بعضهن بعضاً البونالوا. هكذا كان الشكل الكلاسيكي للتكوينة العائلية؛ وهذا الشكل طرأت عليه فيما بعد تغيرات وكانت سمته المميزة الرئيسية الشراكة المتبادلة للرجال والنساء داخل حلقة عائلية معينة، ولكن هذه الحلقة لم تكن تشمل أخوة الزوجات، الإخوة

(*) شريكاً. (الناشر).

الأخياف في البدء، ثم أيضاً الأخوة على درجات أبعد من القربى، وكذلك من الناحية المقابلة أخوات الأزواج.

إن شكل العائلة هذا هو الذي يقدم لنا بكامل الدقة درجات القرابة التي يعبر عنها النظام الأميركي. فإن أولاد أخوات أمي لا يزالون أولادها أيضاً، مثلما كان أولاد أخوة والدي لا يزالون أولاده، وجميعهم أخوتي وأخواتي. ولكن أولاد إخوة أمي أصبحوا الآن أبناء وبنات أخوتها، وأولاد أخوات والدي أصبحوا أبناء وبنات أخواته، وجميعهم أصبحوا إخوتي وأخواتي من الدرجة الثانية أي أبناء وبنات أخوالي وعماتي. وبالفعل، بينا أزواج أخوات أمي لا يزالون أزواجها، مثلما زوجات أخوة والدي لا يزلن زوجاته، ـ شرعاً إن لم يكن دائماً فعلاً ـ أدى تنديد المجتمع بالعلاقات الجنسية بين الأخوة والأخوات من الدرجة الأولى إلى انقسام أولاد الأخوة والأخوات إلى قسمين، مع أنهم كانوا قبل ذاك يُعتبرون بلا تمييز أخوة وأخوات: فإن بعضم يبقون فيما بينهم كما من قبل أخوة وأخوات (حتى وإن كانوا على درجات أبعد من القرابة)؛ أما البعض الآخر، أي أولاد الأخ من جهة، وأولاد الأخت من جهة أخرى، فلم يبق بوسعهم أن يكونوا إخوة وأخوات، لم يبق بوسعهم أن يكون لهم آباء مشتركون، لا أب مشترك ولا أم مشتركة ولا الأب والأم معاً؛ ولهذا تظهر هنا للمرة الأولى الحاجة إلى فئة أبناء وبنات الأخ والأخت، وأبناء وبنات العم والخال والعمة والخالة (أو الأخوة والأخوات من الدرجة الثانية)، أي إلى فئة لم يكن لها أي معنى في ظل النظام العائلي السابق. إن نظام القرابة الأميركي الذي يبدو أخرق تماماً في كل شكل للعائلة يرتكز على هذا النوع أو ذاك من الزواج الأحادي، إنما يجد لنفسه تفسيراً معقولاً وتعليلاً طبيعياً، بما في ذلك أقل

تفاصيله، في العائلة البونالوانية. وبقدر ما انتشر نظام القرابة هذا، كان لا بد، على الأقل، أن توجد أيضاً العائلة البونالوانية أو شكل ما للعائلة مماثل.

من المحتمل أننا كنا حصلنا في عموم بولينيزيا على المعلومات عن شكل العائلة هذا الذي أقيم البرهان على وجوده فعلاً في جزر هاواي، لو استطاع المرسلون الأتقياء مثلهم مثل القسس الإسبانيين الطيبي الذكر في أميركا، أن يروا في هذه العلاقات المناقضة للأخلاق المسيحية شيئاً غير «الرذائل»(*). وعندما يحكي لنا قيصر عن البريطانيين Bretons الذين كانوا في زمنه في الطور الأوسط من البربرية ويقول إن «عند كل عشرة رجال أو اثني عشر رجلاً زوجات مشتركات، ناهيك بأنهن في أغلب الأحوال مشتركات بين الأخوة أو بين الآباء والأبناء»[1]، فإن خير تفسير

(*) إن آثار العلاقات الجنسية غير المنظمة المسماة «الحمل الأثيم» "Sumpfzeugung" والتي يظن باخهوفن

[باخهوفن) J.J. Bachofen. "Das Mutterrecht". Stuttgart. 1861, S. XXIII, 385.]

«حق الأم»، شتوتغارت، ١٨٦١، ص٢٣، ص٣٨٥ وغيرها)، ص٤٩.

أنه هو الذي اكتشفها، تؤدي إلى الزواج الجماعي؛ وهذا أمر لم يبق من الممكن الآن الشك بصحته. «إذا كان باخهوفن يعتبر هذه الزواجات «البونالوانية» «غير شرعية»، لاعتبر إنسان من ذلك العصر أغلبية الزواجات في عصرنا بين أبناء وبنات الأعمام والأخوال والعمات والخالات، الأقربين والأبعدين، زواجات زناء وسفاح كالزواجات بين الأخوة والأخوات» (ماركس)

[كارل ماركس، «ملخص كتاب لويس هـ مورغان «المجتمع القديم»، ص٤٩. (راجع «أرشيف ماركس وإنجلس»، الطبعة الروسية، المجلد ٩، ص١٨٧].

(١) يوليوس قيصر، «مذكرات عن حرب الغال»، الكتاب الخامس، الفصول ١٤ ـ ٤٥، ص٤٩.

لهذا الوضع إنما هو وجود الزواج الجماعي. ففي مرحلة البربرية، لم يكن لدى كل من الأمهات عشرة أولاد أو اثنا عشر ولداً بسن تتيح لهم أخذ زوجات مشتركات، بينا نظام القرابة الأميركي الذي يناسب العائلة البونالوانية يفترض عدداً كبيراً من الأخوة لأن جميع أبناء العم والخال الأقربين والأبعدين لكل رجل هم أخوته. أما فيما يخص «الآباء والأبناء»، فمن الممكن أن يكون قيصر قد أخطأ. صحيح أنه ليس من المستبعد إطلاقاً في ظل هذا النظام أن ينتسب الأب والابن أو الأم والابنة إلى مجموعة زواجية واحدة، ولكنه من المستحيل في المقابل وجود الأب والابنة أو الأم والابن في هذه المجموعة. كذلك بالذات يقدم هذا الشكل من الزواج الجماعي أو شكل مماثل له أسهل تفسير لأخبار هيرودوتس وغيره من قدماء الكتاب عن شراكة النساء عند الشعوب المتوحشة والبربرية. وهذا ما يصح أيضاً على ما يرويه وطسن وكاي «سكان الهند»[1] عن التيكور في أوذ (شمال نهر الغانج):

«إنهم يعيشون معاً» (والمقصود بذلك العلاقات الجنسية) «بغير نظام تقريباً، في نطاق جماعات كبيرة، وإذا كان اثنان منهم يعتبران زوجاً وزوجة، فإن علاقة الزواج هذه ليست إلا اسمية».

أغلب الظن أن مؤسسة العشيرة قد نشأت مباشرة من العائلة البونالوانية في معظم الحالات. صحيح أنه من الممكن أن يكون النظام

---

(1) The People of India. Edited by J.F. Watson and J.W. Kaye. Vol. I-VI. London, 1868 - 1872. (شعب الهند، منشورات ج.ف. وطسون وج.د. كاي. المجلدات ١ ـ ٦. لندن، ١٨٦٨ ـ ١٨٧٢). هنا يورد إنجلس مقتطفاً من المجلد الثاني من هذه الطبعة، ص٨٥. ص٥٠.

الأسترالي لطبقات الزواج[1] قد قدم هو أيضاً نقطة انطلاق لهذه المؤسسة: فعند الأستراليين توجد عشائر ولكنه لا توجد بعد عندهم عائلة بونالوانية، بل شكل أكثر بدائية للزواج الجماعي.

في جميع أشكال العائلة الجماعية، لا تمكن معرفة والد الطفل بدقة، ولكنه تمكن معرفة أمه بدقة. وإذا كانت تسمي جميع أولاد العائلة المشتركة أولادها، وتتحمل حيالهم واجبات الأمومة، فإنها مع ذلك تميز أولادها بالذات عن الباقين. ومن هنا يتضح أنه ما دام الزواج الجماعي قائماً، لا يمكن إثبات الأصل إلا من ناحية الأم، ولا يمكن بالتالي الاعتراف إلا بخط الأم. وهكذا كان الحال فعلاً عند جميع الشعوب المتوحشة وعند جميع الشعوب التي بلغت الدرجة الدنيا من البربرية. ومأثرة باخهوفن الثانية الكبرى، أنه كان أول من اكتشف ذلك. وهو يطلق اسم حق الأم على هذا الاعتراف بالأصل بموجب خط الأم بوجه الحصر، وعلى علاقات الإرث التي نشأت من هنا وتطورت مع مرور الزمن؛ وإني أحتفظ بهذا الاسم لإيجازه؛ ولكنه غير موفق، لأنه لا يمكن بعد التحدث في هذه المرحلة من تطور المجتمع عن الحق بالمعنى الحقوقي.

إذا أخذنا الآن من العائلة البونالوانية جماعة من جماعتيها النموذجيتين، وعلى وجه الضبط جماعة الأخوات من أم واحدة أو من درجات قرابة أبعد (أي متحدرات من أخوات من أم واحدة في الجيل

---

(١) المقصود هنا طبقات الزواج أو الفروع وهي مجموعات خاصة كانت تنقسم إليها أغلبية القبائل الأسترالية. لم يكن بوسع الرجال في كل مجموعة أن يتزوجوا إلا من نساء مجموعة أخرى معينة. وكان عدد المجموعات في كل قبيلة يتراوح بين ٤ و٨. ـ ص٥٠.

الأول أو الجيل الثاني أو ما يليه) ـ مع أولادهن وأخوتهن ـ الأخياف أو من درجات قرابة أبعد من ناحية الأم (الذين ليسوا، بحسب افتراضنا، أزواجهن) لرأينا على وجه الضبط تلك الحلقة من الأشخاص الذين يبرزون فيما بعد كأعضاء العشيرة بشكلها الأولي. فإن لجميعهم جدة واحدة مشتركة؛ وجميع ذريتها النسائية في كل جيل هن أخوات فيما بينهن بحكم تحدرهن منها. ولكنه لم يبق بمستطاع أزواج هؤلاء الأخوات أن يكونوا أخوتهن ولا يمكن أن يتحدروا بالتالي من هذه الجدة ولا يمكنهم بالتالي أن يدخلوا في قوام هذه الجماعة التي تربط بين أعضائها قرابة الدم والتي غدت فيما بعد العشيرة. ولكن أولادهم ينتمون إلى هذه الجماعة لأن النسب بحسب خط الأم هو وحده الذي يضطلع بالدور الفاصل نظرا لأنه هو وحده ثابت لا ريب فيه. ومع إقرار تحريم العلاقات الجنسية بين الإخوة والأخوات، وحتى بين أبعد أقرباء خط القرابة المنحرف من جهة الأم، تحولت الجماعة المعنية إلى عشيرة أي أنها تشكلت بوصفها حلقة ثابتة من أقارب بالدم بحسب حبل النسل النسائي لا يستطيعون أن يتزاوجوا فيما بينهم؛ وهذه الحلقة أخذت مذ ذاك تتوطد أكثر فأكثر بفضل مؤسسات مشتركة أخرى، اجتماعية ودينية على السواء، وتتميز أكثر فأكثر عن العشائر الأخرى من القبيلة ذاتها. وسنتحدث عن هذا بمزيد من التفصيل فيما بعد. ولكن إذا وجدنا أن العشيرة تتطور من العائلة البونالوانية، لا بحكم الضرورة وحسب، بل أيضاً بصورة بسيطة بديهية، توفرت لنا الأسباب لكي نعتبر من المؤكد والثابت تقريباً وجود هذا الشكل من العائلة فيما مضى عند جميع الشعوب التي يمكن إيجاد مؤسسات العشيرة عندها أي تقريباً عند جميع الشعوب البربرية والمتمدنة.

عندما كتب مورغان كتابه، كانت معلوماتنا عن الزواج الجماعي لا تزال محدودة جداً. كنا نعرف بعض التفاصيل عن الزواجات الجماعية عند الأوستراليين المنتظمين في طبقات؛ ناهيك بأن مورغان كان قد نشر في عام ١٨٧١ معطيات وصلت إليه عن العائلة البونالوانية الهاواية[1]. فإن العائلة البونالوانية قد أعطت، من جهة، تفسيراً كاملاً لنظام القرابة السائد عند الهنود الحمر الأميركيين والذي كان بالنسبة لمورغان نقطة انطلاق في جميع أبحاثه؛ وكانت، من جهة أخرى، نقطة انطلاق جاهزة كان يمكن منها اشتقاق العشيرة المؤسسة على حق الأم؛ وكانت أخيراً درجة أعلى بكثير في سلّم التطور من الطبقات الأوسترالية. ولهذا كان من المفهوم أن يعتبرها مورغان درجة من التطور سبقت بالضرورة الزواج الثنائي وأن ينسب إليها انتشاراً عاماً في الأزمنة السابقة. ومذ ذاك اطلعنا على جملة كاملة من أشكال الزواج الجماعي الأخرى، ونحن نعرف الآن أن مورغان تجاوز الحد هنا كثيراً جداً. ولكن الحظ حالفه مع ذلك ووجد في عائلته البونالوانية الشكل الأعلى، الشكل الكلاسيكي للزواج الجماعي، الشكل الذي يفسر بأبسط نحو، بالانطلاق منه، الانتقال إلى شكل أعلى.

أما الإغناء الجوهري في معلوماتنا عن الزواج الجماعي، فنحن مدينون به قبل كل شيء للمرسل البريطاني لوريمير فايسون الذي درس خلال سنوات عديدة هذا الشكل من العائلة في ميدانها الكلاسيكي، أي

---

(١) L.H. Morgan. "Systems of Consanguinity and Affinity of the Human Family". Washington, 1871. (ل.هـ مورغان، «أنظمة القرابة بالعصب والمصاهرة في العائلة البشرية»، واشنطن، ١٨٧١). ـ ص٥٢.

في أوستراليا[1]. فقد اكتشف درجة التطور الدنيا عند الزنوج الأوستراليين في منطقة ماونت ـ غامبير في أوستراليا الجنوبية. فإن القبيلة كلها هنا مقسومة على طبقتين كبيرتين، الكروكي والكوميت. والعلاقات الجنسية في داخل كل من هاتين الطبقتين ممنوعة منعاً باتاً. وكل رجل من إحدى الطبقتين هو، على العكس، منذ الولادة، زوج كل امرأة من الطبقة الأخرى؛ وهذه المرأة هي زوجته منذ الولادة. فليس الأفراد، بل جماعات كاملة تتزاوج بعضها مع بعض، طبقة مع طبقة. وتجدر الإشارة إلى أن فارق العمر والقرابة بالدم لا يشكلان هنا أبداً عقبة أمام العلاقات الجنسية، ولا يوجد غير القيد الناجم عن الانقسام إلى طبقتين خارجيتي الزواج. إن كل امرأة من الكوميت هي بالنسبة لكل كروكي زوجته حقاً وشرعاً؛ ولكن بما أن ابنته بالذات بوصفها ابنة امرأة كوميت هي أيضاً من الكوميت بموجب حق الأم، فهي بحكم ذلك منذ الولادة زوجة كل كروكي وبالتالي زوجة والدها. وعلى كل حال، لا يقيم تنظيم الطبقات في الصورة التي نعرفه بها أي عقبة أمام ذلك. إذاً، إما أن هذا التنظيم قد نشأ في حقبة لم ير فيها بعد الناس أي أمر رهيب بخاصة في العلاقات الجنسية بين الآباء والأولاد، رغم كل سعيهم الغامض إلى الحد من سفاح القربى، ـ وفي هذه الحال، ظهر نظام الطبقات مباشرة من حالة العلاقات الجنسية غير المنظمة، ـ وإما أن العلاقات الجنسية بين الآباء

---

(١) نتائج البحوث التي أجراها فايسون مع هاويت وردت في كتاب L. Fison and A.W. Howitt. "Kamilaroi and Kunai". Melbourne, Sydney, Adelaide and Brisbane, 1880. (ل. فايسون وأ. و. هاويت «كاميلاروي وكورناي»، ملبورن وسيدني وأديلايد وبريسبان، ١٨٨٠). ـ ص٥٣.

والأولاد كانت ممنوعة بحكم العرف والعادة عند نشوء الطبقات الزواجية، وفي هذه الحال، يعود الوضع الحالي إلى وجود عائلة القربى بالدم قبل ذلك، ويشكل أول خطوة للخروج منها. إن الافتراض الأخير أكثر احتمالاً. ولا يذكرون، بحسب ما أعلم، أمثلة عن علاقات زواج بين الآباء والأولاد في أوستراليا، ناهيك بأن الشكل اللاحق للزواج الخارجي، أي العشيرة القائمة على الحق الأمي، تفترض كذلك، ضمناً، كقاعدة، منع مثل هذه العلاقات بوصفه واقعاً كان قائماً عند نشوئها.

فضلاً عن منطقة ماونت ـ غامبير في أوستراليا الجنوبية، يقوم نظام الطبقتين أيضاً إلى أبعد في اتجاه الشرق، في حوض نهر دارلينغ، وفي الشمال الشرقي، في كوينسلند؛ وهو بالتالي واسع الانتشار. وهو لا ينفي غير الزواج بين الأخوة والأخوات، بين أولاد الإخوة وبين أولاد الأخوات بحسب خط الأم، لأنهم ينتمون إلى طبقة واحدة؛ أما أولاد الأخت والأخ، ففي مستطاعهم، على العكس، أن يتزاوجوا فيما بينهم. ونجد خطوة أخرى لاحقة لمنع سفاح القربى عند قبيلة الكاميلاروي في حوض نهر دارلينغ في ويلس الجنوبية الجديدة، حيث انقسمت الطبقتان الأصليتان إلى أربع، وحيث كل من هذه الطبقات الأربع تتزوج بكليتها مع طبقة أخرى معينة. إن الطبقتين الأوليين هما منذ الولادة متزوجة إحداهما مع الأخرى؛ وتبعاً لانتماء الأم إلى الطبقة الأولى أو الثانية منهما، ينتقل أولادها إلى الطبقة الثالثة أو الرابعة. وأولاد الطبقتين الأخيرتين اللتين تربط بينهما أيضاً علاقات الزواج، يدخلون في قوام الطبقتين الأولى والثانية. وهكذا ينتمي دائماً جيل واحد إلى الطبقتين الأولى والثانية، وينتمي الجيل التالي إلى الطبقتين الثالثة والرابعة، ثم

ينتمي الجيل الثالث من جديد إلى الطبقتين الأولى والثانية. وتبعاً لذلك، لا يستطيع أولاد الأخ والأخت (من جهة الأم) أن يكونوا زوجاً وزوجة، ولكن أحفاد الأخ والأخت يستطيعون ذلك. إن هذا النظام المعقد الأصيل يزداد تعقداً بفعل اندساس العشيرة الأمية (العشيرة بحسب خط الأم) فيه، وإن، على كل حال، في وقت لاحق. ولكنه لا يسعنا هنا أن نستغرق في بحث هذا الأمر. وهكذا نرى أن السعي إلى منع سفاح القربى يتجلّى المرة تلو المرة، ولكن بشكل غريزي، عفوي، من دون أي إدراك واضح للهدف.

إن الزواج الجماعي الذي لا يزال هنا، في أوستراليا، زواجاً بين طبقتين، زواجاً بالجملة بين طبقة كاملة من الرجال موزعة في كثير من الأحيان في عموم القارة وبين طبقة من النساء موزعة بالقدر نفسه، إن هذا الزواج الجماعي لا يبدو أبداً، حين النظر إليه عن كثب، فظيعاً بالقدر الذي يتصوره خيال التافهين المبتذلين الذي اعتاد على ما يجري في بيوت الدعارة. فلقد مرّت، على العكس، سنوات وسنوات قبل أن يخطر في البال مجرد وجوده؛ فضلاً عن أنهم شرعوا لأمد قريب يجادلون من جديد في وجوده. إن المراقب السطحي يرى فيه زواجاً أحادياً واهي العرى، ويرى في بعض الأنحاء، نظاماً لتعدّد الزوجات ترافقه الخيانة الزوجية بين الفينة والفينة. وكان لا بدّ من تكريس سنوات كاملة، كما فعل فايسون وهاويت، لأجل اكتشاف القانون الذي يضبط علاقات الزواج هذه التي يميل الأوروبي العادي إلى أن يرى في ممارستها شيئاً ما يشبه ما يوجد في وطنه، ـ القانون الذي بموجبه يجد الزنجي الأوسترالي الغريب، على بعد آلاف الكيلومترات عن موطنه الأول، بين أناس يتكلمون لغة يجهلها، بله أحياناً كثيرة في كل مقام،

في كل قبيلة، نساء على استعداد للاستسلام له بلا مقاومة وبلا استياء؛ القانون الذي بموجبه يتنازل الرجل الذي عنده عدة نساء، عن واحدة منهن لأجل ضيفه لقضاء الليل معها. وحيث يرى الأوروبي انعدام الأخلاق والقانون، يسود بالفعل قانون صارم. إن هؤلاء النساء ينتمين إلى طبقة الأجنبي الزواجية، وهنّ بالتالي زوجاته منذ الولادة. إن القانون الأخلاقي نفسه الذي يعدّهم بعضاً لبعض، يمنع، تحت طائلة العقاب المخزي، كل علاقة جنسية خارج الطبقتين الزواجيتين اللتين تخص إحداهما الأخرى. وحتى حيث يخطفون النساء ـ وهذا أمر يقع في كثير من الأحيان، وهو قاعدة في كثير من الأنحاء ـ يُطَبَّق قانون الطبقات الزواجية بكل دقة.

من جهة أخرى، تتبدّى في خطف النساء علائم الانتقال إلى الزواج الأحادي، بشكل الزواج الثنائي على الأقل (بين اثنين): فعندما كان الشاب يخطف فتاة بمساعدة أصدقائه بالقوة أو بالإغراء، فإنهم جميعهم يضاجعونها بالدور، ولكنها بعد ذلك تعتبر زوجة ذلك الشاب الذي كان صاحب فكرة الخطف. وبالعكس، إذا هربت المرأة المخطوفة من زوجها وقبض عليها رجل آخر، فإنها تصبح زوجة هذا الأخير، ويفقد الأول حقه المفضل عليها. وإلى جانب وفي قلب الزواج الجماعي الذي لا يزال قائماً على العموم، تبرز بالتالي علاقات تستبعد الآخرين، يبرز تزاوج، تجامع شخصين (رجل وامرأة) لفترة من الزمن قد تطول أو تقصر؛ وإلى جانب ذلك، يقوم تعدّد الزوجات؛ وعليه نرى الزواج الجماعي هنا أيضاً بسبيل الزوال، وتنحصر المسألة كلها في معرفة من ذا الذي سيغادر الحلبة قبل غيره تحت تأثير الأوروبيين، الزواج الجماعي أم أتباعه، الزنوج الأوستراليون.

إن الزواج بين طبقات بكاملها بالشكل الذي يسود به في أوستراليا، هو على كل حال شكل منخفض جداً، بدائي من أشكال الزواج الجماعي، بينما العائلة البونالوانية هي، بحسب ما نعرف، الدرجة العليا في تطوره. ويبدو أن الأول شكل يناسب مستوى التطور الاجتماعي الذي بلغه المتوحشون الرحل، بينا الثاني يفترض وجود مقامات ثابتة نسبياً لمشاعات شيوعية، ويؤدي مباشرة إلى الدرجة التالية العاليا من التطور. وبين هذين الشكلين، نجد أيضاً، بلا ريب، بعض الدرجات الوسطية. وهذا ميدان للبحث انفتح أمامنا للتو ويكاد يكون غير مطروق.

٣ ـ **العائلة الثنائية**: إن شكلاً معيناً من التزاوج الثنائي، من التجامع بين شخصين لمدة قد تطول أو تقصر، كان موجوداً في ظروف الزواج الجماعي أو حتى قبل ذلك؛ فقد كانت للرجل زوجة رئيسية (ويكاد يكون من غير الممكن القول إنها الزوجة المفضلة) في عداد زوجات كثيرات، وكان بالنسبة لها الزوج الرئيسي في عداد أزواج كثيرين. وقد أسهم هذا الأمر بقسط كبير في خلق التشوش في رؤوس المرسلين الذين اعتبروا الزواج الجماعي، تارة مشاعية للنساء لا قاعدة لها ولا ضابط، وطوراً حرية مطلقة في انتهاك الإخلاص الزوجي. ولكن هذا الشكل للتجامع الثنائي، بين شخصين، الذي أصبح عادة مألوفة كان لا بدّ له أن يترسخ أكثر فأكثر بقدر ما كانت العشيرة تتطور وبقدر ما كانت تتزايد جماعات «الإخوة» و«الأخوات» التي غدا الزواج مستحيلاً فيما بينها. إن الدفعة التي بثتها العشيرة في اتجاه منع الزواج بين الأقرباء بالدم قد أدّت إلى أبعد من ذلك. وهكذا نجد أن الزواج عند الأيروكوا وعند أغلبية الهنود الحمر الآخرين في الدرجة الدنيا من البربرية ممنوع بين جميع الأقرباء الذين يعددهم نظامهم، وأمثال هذا النظام بضع مئات من

كل شاكلة ونوع. ونظراً لهذا التشوش المشتد في موانع الزواج، أخذت الزواجات الجماعية تستحيل أكثر فأكثر، وأخذت العائلة الثنائية تحل محلها. ففي هذا الطور، يعيش الرجل مع امرأة واحدة، ولكن تعدّد الزوجات والخيانة الزوجية بين الفينة والفينة لا يزالان من حق الرجل، رغم أن تعدّد الزوجات نادر الوقوع بحكم الأسباب الاقتصادية أيضاً؛ بيد أن المرأة مطالبة في أغلبية الأحوال بأدق الأمانة طيلة مدة المساكنة، وتعاقب على خيانتها عقاباً قاسياً. ولكنه من السهل على كل من الطرفين أن يحل الرابطة الزوجية، فيعود الأولاد إلى الأم فقط، كما من قبل.

وفي هذا الحصر الذي يضيق أكثر فأكثر ويستبعد الأقرباء بالدم من الرابطة الزوجية، يواصل الاختيار الطبيعي فعله. وبحسب مورغان:

«كانت الزواجات بين أفراد العشائر التي لا تجمع بينها قرابة الدم تؤدي إلى نشوء سلالة أقوى سواء جسدياً أو عقلياً؛ وكانت قبيلتان بسبيل التقدم تندمجان في قبيلة واحدة، فتأخذ جماجم وأدمغة الأجيال الجديدة تتسع بصورة طبيعية إلى أن تبلغ مقاييس تناسب مجموعة خصائص القبيلتين»[1].

وعليه كان لا بدّ للقبائل ذات التنظيم القائم على العشيرة أن تتغلب على القبائل المتأخرة أو أن تجتذبها وراءها بمثالها.

إن تطور العائلة في العصر البدائي يتلخص إذناً في استمرار تقلص تلك الحلقة التي كانت في البدء تشمل القبيلة كلها والتي كانت تسود في داخلها مشاعية علاقات الزواج بين الجنسين. وبالاستمرار على استبعاد

---

(١) L.H. Morgan, "Ancient Society". London, 1877, p.459، (ل.هـ مورغان، «المجتمع القديم»، لندن، ١٨٧٧، ص٤٥٩). ـ ص٥٨.

الأنسباء الأكثر قرابة بادئ ذي بدء، ثم الأنسباء الأكثر بعداً، وأخيراً، حتى الأنسباء بالمصاهرة، أخذ كل شكل من أشكال الزواج الجماعي يستحيل عملياً، ولم يبق في آخر المطاف إلا زوج من اثنين تجمع بينهما علاقات زواج غير متينة، لم يبق غير جزيئة يضع انشطارها حداً للزواج. ومن هذا وحده يتبين مدى ضآلة ما يجمع بين ظهور الزواج الأحادي وبين الحب الجنسي الفردي بمعناه الحالي. وهذا ما تثبته بمزيد من القوة ممارسة جميع الشعوب التي لا تزال في هذه الدرجة من التطور. فبينا لم يكن الرجال ليشعرون أبداً بأي نقص إلى النساء في ظل الأشكال السابقة للعائلة، بل كان لديهم منهن بالأحرى أكثر من اللزوم، أصبحت النساء الآن أمراً نادراً يجب البحث عنه. ولهذا يبدأ خطف النساء وشراء النساء منذ ظهور الزواج الثنائي، ـ وهما علامتان واسعتا الانتشار، رغم أنهما ليستا أكثر من علامتي تغير أشد عمقاً بكثير؛ ومن هاتين العلامتين اللتين كانتا لا تتعلقان إلا بأساليب الحصول على النساء، لفق الدعي الإسكتلندي ماك ـ لينان، مع ذلك، شكلين خاصين للعائلة: «الزواج بالخطف» و«الزواج بالشراء». ومن جهة أخرى، ليس عقد الزواج عند الهنود الحمر الأميركيين وعند شعوب أخرى (لا تزال في درجة التطور نفسها) من شأن الذين سيتزوجون والذين لا يأخذون رأيهم في غالب الأحيان، بل من شأن أمهاتهم. وهكذا لا يندر أن تتم خطبة شخصين لا يعرفان أبداً أحدهما الآخر، ناهيك بأنهم لا يطلعونهما على صفقة الزواج إلا متى اقترب موعد الزواج. وقبل العرس، يقدم الخطيب هدايا إلى أقارب الخطيبة في العشيرة (أي إلى أقاربها من جهة الأم، لا إلى الأب والأقارب من جهته)؛ وتعتبر هذه الهدايا ثمن الفتاة التي سيعطونه إياها. ومن الممكن فسخ الزواج بناء على رغبة كل من الزوجين؛ ولكنه

تكون تدريجياً عند كثير من القبائل، وبينها مثلاً قبيلة الأيروكوا، رأي عام سلبي حيال فسخ الزواج. فحين تنشب الخلافات بين الزوجين، يقوم أقرباء الزوجة وأقرباء الزوج في العشيرة بدور الوساطة، ولا يتم فسخ الزواج إلا إذا أخفقت الوساطة، مع العلم أن الأولاد يبقون للزوجة، وأنه يصبح من حق كل من الطرفين أن يتزوج من جديد.

إن العائلة الثنائية، التي هي بحد ذاتها على درجة كبيرة من الضعف وعدم الاستقرار بحيث إنها لا تجعل من الضروري أو حتى من المرغوب فيه قيام اقتصاد بيتي خاص، لا تقضي إطلاقاً على الاقتصادي البيتي الشيوعي الموروث من مرحلة سابقة. ولكن الاقتصاد البيتي الشيوعي يعني سيادة النساء في البيت، كما أن الاعتراف بالأم وحدها، نظراً لاستحالة معرفة الوالد بكل ثقة، يعني رفيع الاحترام للنساء أي للأمهات. وإن الرأي الزاعم أن المرأة كانت عبدة الرجل في بداية تطور المجتمع هو من أسخف الآراء التي تركها لنا عصر الأنوار في القرن الثامن عشر. فإن المرأة عند جميع المتوحشين وعند جميع القبائل في الطورين الأدنى والأوسط، وجزئياً في الطور الأعلى من البربرية، لا تتمتع بالحرية وحسب، بل تشغل أيضاً مركزاً مشرفاً جداً. أما ما هو هذا المركز في ظل الزواج الثنائي، فيمكن أن يفيدنا عنه أشير رايت الذي كان خلال سنوات عديدة مرسلاً بين الأيروكوا من قبيلة سينيكا. فهو يقول:

«فيما يخص عائلاتهم، عندما كانت لا تزال تعيش في بيوت طويلة قديمة» (وهي اقتصادات بيتية شيوعية لبضع عائلات) «... كان يهيمن دائماً فيها «كلان» clan ما» (عشيرة) «بحيث إن النساء كن يتزوجن من

رجال «كلانات» (عشائر) «أخرى». «... وعادة كان النصف النسائي يهيمن في البيت؛ كانت الاحتياطات مشتركة؛ ولكن الويل للزوج المنحوس أو العشيق المنحوس الفائق الكسل أو الفائق الخراقة، فلا يسهم بقسطه في الاحتياط المشترك. فمهما كان عدد أولاده في البيت ومهما كانت ملكيته الشخصية في البيت، فقد كان من الممكن أن يتلقى في كل لحظة أمراً بربط صرّته وبالرحيل. ولم يكن ليجرؤ حتى للقيام بمحاولة لمقاومة هذا الأمر؛ فإن البيت كان يتحول بالنسبة له إلى جهنم، ولم يكن يبقى له غير العودة إلى «كلانه» (عشيرته) السابق، أو غير عقد زواج جديد في «كلان» آخر ـ الأمر الذي كان يحدث في أغلب الأحيان. وكانت النساء قوة كبيرة في الكلانات» (العشائر)، «وكذلك في كل مكان على العموم. وكن لا يترددن أحياناً عن عزل زعيم ما وإنزاله إلى مرتبة محارب بسيط»[1].

إن الاقتصاد البيتي الشيوعي الذي كانت فيه جميع النساء أو أغلبيتهن ينتمين إلى العشيرة نفسها، بينا الرجال ينتمون إلى عشائر مختلفة، هو الأساس الفعلي لتلك الهيمنة التي كانت تتمتع بها المرأة في الأزمنة البدائية في كل مكان، والتي يشكل اكتشافها مأثرة باخهوفن

---

(١) يستشهد إنجلس برسالة رايت بحسب المقطع الوارد منها في كتاب مورغان (راجعوا ل.هـ. مورغان "Ancient Society". London, 1877, p.455 «المجتمع القديم»، لندن، ١٨٧٧، ص٤٥٥). وقد نشرت هذه الرسالة (وتاريخها الصحيح ١٩ أيار (مايو) ١٨٧٤، لا ١٨٧٣ كما أورد مورغان) بنصها الكامل في مجلة "American Anthropologist", New Series, Menasha, Wisconsin, U.S.A., 1933, N.1, p. 138-140. («الأنتربولوجي الأميركي»، السلاسل الجديدة، ميناشا، وسكونسن، الولايات المتحدة الأميركية، ١٩٣٣، العدد الأول، ص١٣٨ ـ ١٤٠). ص٦٠.

الثالثة. وأضيف أيضاً أن أخبار الرحالة والمرسلين حول العمل المرهق الملقى على عاتق النساء عند المتوحشين والبرابرة لا تناقض أبداً ما قيل أعلاه. فإن تقسيم العمل بين الجنسين لا يشترطه وضع المرأة في المجتمع، بل تشترطه أسباب مختلفة تماماً. فإن الشعوب التي يجب عندها أن تشتغل النساء أكثر بكثير مما يترتب عليهن بحسب تصوراتنا، تبدي في غالب الأحيان من الاحترام الحقيقي للنساء أكثر بكثير مما يبديه أوروبيونا. فإن «سيدة» عصر الحضارة، المحاطة بالتقدير والإجلال الظاهريين، والغريبة عن كل عمل حقيقي، تشغل وضعاً اجتماعياً أدنى إلى ما لا حد له من وضع المرأة في عصر البربرية، التي كانت تقوم بعمل مرهق والتي كانت تعتبر بنظر شعبها سيدة حقيقية (lady, frowa, Frau = سيدة) والتي كانت كذلك حقاً وفعلاً بحكم وضعها.

أما فيما يتعلق بمسألة معرفة ما إذا كان الزواج الثنائي في أميركا قد حل تماماً محل الزواج الجماعي، فينبغي أن توضحها دراسة أوسع وأعمق للشعوب الشمالية الغربية ولا سيما لشعوب أميركا الجنوبية، التي لا تزال في الطور الأعلى من الوحشية. ففي القصص عن هذه الشعوب الأخيرة، نجد من الأمثلة المتنوعة عن حرية العلاقات الجنسية ما يكاد يجعل من المستحيل هنا القول بزوال الزواج الجماعي القديم زوالاً تاماً. وعلى كل حال، لم تزل بعد جميع آثاره. فعند أربعين قبيلة في أميركا الشمالية على الأقل، يحق للرجل الذي يتزوج الأخت الكبرى أن يتزوج أيضاً جميع أخواتها ما أن يبلغن السن المقررة، ـ وهذا أثر لمشاعية الرجال بالنسبة لمجموعة كاملة من الأخوات. ويروي بانكروفت عن سكان شبه جزيرة كاليفورنيا (الطور الأعلى من الوحشية) أنهم يقيمون

احتفالات تجتمع فيها عدة «قبائل» بقصد المضاجعة غير المنظمة[1]. والمقصود هنا، على الأرجح، العشائر التي كانت هذه الاحتفالات بالنسبة لها شكلاً يحتفظ بذكريات غامضة عن ذلك الزمن الذي كان فيه جميع رجال عشيرة واحدة أزواجاً مشتركين لنساء عشيرة أخرى، والعكس بالعكس. ومثل هذه العادة لا تزال سارية المفعول في أوستراليا. ويحدث عند بعض الشعوب أن يستغل الشيوخ والزعماء والكهنة والسحرة في مصلحتهم مشاعية النساء ويحتكروا أغلبية النساء لأنفسهم؛ ولكنه يتعين عليهم مقابل ذلك في أعياد معينة وفي زمن الاجتماعات الشعبية الكبيرة أن يجيزوا من جديد مشاعية النساء التي كانت قائمة من قبل ويسمحوا لنسائهم بالترفه مع الشبان. ويورد فسترمارك في الصفحتين ٢٨ و٢٩ من كتابه جملة كاملة من الأمثلة على هذه «الساتورنالات»[2] الدورية التي كانت تقوم فيها من جديد لفترة قصيرة من الزمن العلاقات الجنسية الحرة السابقة: عند قبائل الهو والسانتال والبانجا والكوتار في الهند، وعند بعض الشعوب الأفريقية،

---

(١) H.H. Bancroft. "The Native Races of the Pacific States of North America". Vol. I, New York, 1875, p. 352-353. (بانكروفت، «العروق الأصلية في ولايات أميركا الشمالية على المحيط الهادئ»، المجلد الأول، نيويورك، ١٨٧٥، ص٣٥٢ - ٣٥٣). - ص٦١.

(٢) الساتورنالات، أعياد سنوية في روما القديمة كانت تقام تكريماً للإله ساتورن (زحل) في مرحلة الانقلاب الشمسي الشتوي لمناسبة نهاية الأعمال الزراعية. وفي هذه الأعياد، كانت تقام المآدب والطقوس العربيدة على نطاق جماهيري؛ وكان العبيد يشتركون في الساتورنالات، وكانوا يسمحون لهم فيها بالجلوس إلى طاولة واحدة مع الأحرار. وفي أيام الساتورنالات، كانت تسود حرية العلاقات الجنسية. وقد اتخذت كلمة «الساتورنالات» معنى يدل على مآدب العربدة والسكر وحفلات التهتك والفجور.

إلخ.. ومن المستغرب أن فسترمارك يستخلص من هنا استنتاجاً مفاده أن هذه ليست من بقايا الزواج الجماعي الذي ينكر وجوده، بل بقايا فترة الهيجان، المشتركة بين الإنسان البدائي والحيوانات الأخرى.

هنا نصل إلى الاكتشاف الرابع الكبير الذي حققه باخهوفن، وهو اكتشاف شكل واسع الانتشار للانتقال من الزواج الجماعي إلى الزواج الثنائي. إن ما يصوره باخهوفن بصورة تكفير عن مخالفة وصايا الآلهة القديمة ـ وهو تكفير تشتري المرأة به الحق في العفاف ـ ليس في الواقع غير تعبير صوفي للتكفير الذي كانت به المرأة تفدي نفسها من مشاعية الرجال القائمة في الأزمنة السابقة وتكسب الحق في أن تكون لرجل واحد فقط. إن هذه الفدية تتلخص في عادة مضاجعة الغير، المحدودة بإطارات معينة: لقد كان ينبغي على النساء البابليات أن يضاجعن الرجال مرة واحدة في السنة في هيكل ميليتا؛ وكانت شعوب أخرى في آسيا الصغرى ترسل بناتها لسنوات بكاملها إلى هيكل أنايتيس حيث كان ينبغي عليهن ممارسة الحب الحر مع محظيين من اختيارهن قبل أن ينلن الحق في الزواج. وهناك عادات مماثلة مجلببة بجلباب ديني ملازمة لجميع الشعوب الآسيوية تقريباً التي تعيش بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الغانج. ثم إن الكفارة التي تضطلع بدور الفدية تغدو أسهل فأسهل مع مر الزمن، كما سبق ولاحظ باخهوفن:

«إن الكفارة المقدمة سنوياً تحل محلها الكفارة الواحدة الوحيدة؛ وهيتيرية السيدات المتزوجات تحل محلها هيتيرية الفتيات: ومحل ممارستها أثناء الزواج تحل ممارستها قبل الزواج؛ ومحل الاستسلام

للجميع دون أي تمييز، يحل الاستسلام لأشخاص معينين» («حق الأم»، ص١٩).

ولا وجود للجلباب الديني عند شعوب أخرى؛ فعند بعضها ـ في الأزمنة القديمة، عند التراقيين والسلت وغيرهم، وفي الأزمنة الحاضرة، عند كثيرين من سكان الهند الأصليين، وعند شعوب الملايو، وعند سكان جزر المحيط الهادي، وعند كثيرين من الهنود الحمر الأميركيين ـ تتمتع الفتيات قبل الزواج بكامل الحرية في العلاقات الجنسية. وهذا الوضع منتشر على الأخص في كل مكان تقريباً من أميركا الجنوبية، الأمر الذي يمكن أن يشهد عليه كل من تغلغل، وإن قليلاً، في أعماق هذه القارة. فإن أغاسيس («رحلة في البرازيل» بوسطن ونيويورك، عام ١٨٨٦، ص٢٦٦)[1] يروي لنا ما يلي عن عائلة غنية من أصل الهنود الحمر. فعندما تعرف على الابنة، سأل عن والدها مفترضاً أنه زوج أمها الذي اشترك آنذاك في الحرب ضد الباراغواي بوصفه ضابطاً؛ ولكن الأم أجابت بابتسامة: nao tem pai, é filha da fortuna ـ ليس لها أب، إنها ابنة الصدفة.

«هكذا تقول دائماً النساء من الهنود الحمر والنساء الهجائن من دون حياء وخجل عن أولادهن غير الشرعيين؛ وليس هذا استثناء، بل العكس هو بالأحرى استثناء. إن الأولاد... لا يعرفون في غالب الأحيان

---

(١) المقصود هنا الكتاب الذي كتبه أغاسيس مع زوجته Professor and Mrs. Louis Agassiz. "A Journey in Brazil". Boston and New York, 1886. (البروفسور والسيدة لويس أغاسيس. «رحلة في البرازيل»، بوسطن ونيويورك، ١٨٨٦). صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في ١٨٦٨. ـ ص٦٣.

غير أمهم لأنها تتحمل كل الهموم وكل المسؤولية؛ وهم لا يعرفون شيئاً عن والدهم؛ ناهيك بأنه لا يخطر أبداً في بال المرأة، أغلب الظن، أنه يمكن أن يكون لها أو لأولادها أي حق عليه».

إن ما يبدو هنا غريباً بالنسبة لإنسان متحضر، هو القاعدة بكل بساطة بموجب الحق الأمي وفي ظل الزواج الجماعي.

عند بعض الشعوب، يمارس أصدقاء العريس وأنسباؤه أو الضيوف المدعوون إلى العرس، أثناء العرس بالذات، الحق على العروس الموروث منذ الأزمنة القديمة، مع العلم أن العريس يأتي الأخير في الدور؛ هكذا كان الحال في الأزمنة القديمة في جزر الباليار وعند الأوجليين الأفريقيين، وهكذا هو الحال في الأزمنة الحاضرة عند الباريا في الحبشة. وعند شعوب أخرى يمثل شخص رسمي - زعيم القبيلة أو العشيرة، الكاسيك أو الشامان أو الكاهن أو الأمير، أو أياً كان لقبه - الجماعة المعنية ويمارس حق الليلة الأولى على العروس. ورغم جميع جهود الرومانطيقيين الجدد لتبييض صفحة هذا الواقع، لا يزال هذا jus primae noctis[*] ساري المفعول في الوقت الحاضر، بوصفه أثراً من آثار الزواج الجماعي، عند أغلبية سكان ألاسكا (بانكروفت، «العروق الأصلية»، المجلد الأول، ص٨١)، وعند التاهو في المكسيك الشمالية (المرجع ذاته، ص٥٨٤)، وعند شعوب أخرى؛ وكان قائماً في جميع القرون الوسطى - على الأقل في البلدان التي كانت في البدء سلتية، كما في أراغون مثلاً، والتي نجم فيها مباشرة من الزواج الجماعي. وبينا لم

(*) حق الليلة الأولى، (الناشر).

يكن الفلاحون يوماً في قشتالة أقناناً، كانت القنانة تسود بأبشع مظاهرها في أراغون حتى قرار فرديناند الكاثوليكي في عام ١٤٨٦[1]. وقد جاء في هذه الوثيقة:

«إننا نقرر ونعلن أن السادة المذكورين أعلاه» (senyors، البارونات) «... لا يملكون كذلك الحق في قضاء الليلة الأولى مع المرأة التي يتزوجها الفلاح، ولا الحق في القفز، في ليلة العرس، كدليل على سيادتهم، فوق المرأة أو فوق السرير بعد أن تضطجع المرأة؛ كذلك لا يملك السادة المذكورون أعلاه الحق في استخدام ابنة الفلاح أو ابنه رغماً عنهم، سواء بأجر أو بدون أجر». (النص الأصلي باللغة القطالونية وارد عند زوغنهايم، «القنانة»، بطرسبورغ، عام ١٨٦١، ص٣٥٥)[2].

يقيناً أن باخهوفن على حق مرة أخرى حين يؤكد بإلحاح أن الانتقال مما يسميه «الهيتيرية» أو «الحمل الأثيم» إلى الزواج الأحادي قد تحقق أساساً بفضل النساء. فبقدر ما كانت العلاقات بين الجنسين المتوارثة من قديم الزمان تفقد طابعها البدائي الساذج مع تطور ظروف الحياة

---

(١) المقصود هنا ما يسمى «بقرار غوادالوب» الصادر في ٢١ نيسان (إبريل) ١٤٨٦ - أي قرار التحكيم الذي أصدره الملك الإسباني فرديناند الخامس الكاثوليكي تحت ضغط الانتفاضة الفلاحية في قطالونيا. وقد برز الملك في هذه المناسبة كحكم بين الفلاحين المنتفضين وبين الإقطاعيين. نص القرار على إلغاء ارتباط الفلاح بالأرض وإبطال عدد من أشد الإتاوات الإقطاعية مدعاة لكره الفلاحين، بما فيها حق الليلة الأولى؛ ونص بالمقابل على إلزام الفلاحين بدفع تعويضات كبيرة. - ص٦٥.

(٢) S. Sugenheim. "Geschichte der Aufhebung der Leibeigenschaft und Hörigkeit in Europa bis um die Mitte des neunzehnten Jahrhunderts". St. Petersburg, 1861. (س. زوغنهايم. «تاريخ إلغاء حق القنانة والتبعية الشخصية في أوروبا حتى أواسط القرن التاسع عشر ضمناً». سان بطرسبورغ، ١٨٦١). - ص٦٥.

الاقتصادية وبالتالي مع تفسخ وانحلال الشيوعية البدائية وتزايد كثافة السكان، بقدر ما كانت هذه العلاقات تبدو للنساء مذلة ومرهقة، وما كان لا بدّ لهن من السعي بإلحاح مشتد أبداً إلى نيل الحق في العفاف أو في الزواج الموقت أو الدائم من رجل واحد فقط، بوصفه سبيلاً للخلاص. ولم يكن من الممكن أن يحصل هذا التقدم بفضل الرجال، وذلك لأسباب عديدة، منها أنه لم يخطر لهم قط في البال، حتى في أيامنا هذه أيضاً، التخلي عن ملذات الزواج الجماعي العملي. وبعد أن تحقق الانتقال إلى الزواج الثنائي بفضل النساء، بعد ذاك فقط استطاع الرجال إدخال نظام وحدة الزواج الصارم ـ وطبعاً بالنسبة للنساء فقط.

لقد ظهرت العائلة الثنائية على التخوم بين الوحشية والبربرية، وظهرت على الأغلب في الطور الأعلى من الوحشية، وهنا وهناك في الطور الأدنى من البربرية. وهي شكل العائلة المميز بالنسبة لعصر البربرية، مثلما الزواج الجماعي بالنسبة للوحشية، وأحادية الزواج بالنسبة للحضارة. ولكي تواصل العائلة الثنائية تطورها حتى تبلغ أحادية الزواج المتينة، كان لا بد من أسباب غير التي فعلت فعلها حتى الآن كما سبق ورأينا. ففي المساكنة الثنائية، جرى تقليص الجماعة حتى وحدتها الأخيرة، حتى جزئيتها من ذرتين، حتى رجل واحد وامرأة واحدة. وأنجز الاصطفاء الطبيعي عمله بتقليص حلقة العلاقات الزوجية بصرامة مشتدة أبداً. ولم يبق له ما يفعله في هذا الاتجاه. ولو لم تدخل الحلبة بالتالي قوى محركة جديدة، اجتماعية، لما كان ثمة أي أساس لنشوء شكل جديد للعائلة من المساكنة الثنائية. ولكن مثل هذه القوى المحركة أخذت تفعل فعلها.

ونغادر الآن أميركا، هذه التربة الكلاسيكية للعائلة الثنائية. وليس ثمة أي علائم تتيح لنا أن نخلص إلى القول بأنه تطور هنا شكل أعلى للعائلة، وبأنه كانت تقوم هنا في مكان ما أحادية زواج متينة قبل الاكتشاف والفتح. أما الحال في العالم القديم، فآخر.

فهنا أدى تدجين الحيوانات وتربية القطعان إلى خلق مصادر للثروة لم يسمع بمثلها من قبل، وإلى نشوء علاقات اجتماعية جديدة تماماً. فحتى الطور الأدنى من البربرية، كانت الثروة الدائمة لا تتألف تقريباً إلا من المساكن والألبسة والحلى الخشنة والأدوات للحصول على الطعام وتحضيره، أي الزوارق والأسلحة والآنية المنزلية البدائية. وكان ينبغي الحصول على الطعام من جديد، يوماً بعد يوم. أما من الآن وصاعداً، فإن شعوب الرعاة أخذت تتقدم أكثر فأكثر: فإن الآريين في البنجاب وفي وادي نهر الغانج، وكذلك في سهوب حوضي نهري جيحون وسيحون التي كانت آنذاك أغنى بكثير بالماء، والساميين على ضفاف نهري الفرات ودجلة، قد وجدوا في قطعان الخيل والجمال والحمير والبقر والغنم والماعز والخنازير ملكية كانت لا تتطلب غير المراقبة وغير أبسط صنوف العناية لكي تتكاثر بأعداد متنامية أبداً وتقدم طعاماً من الألبان واللحوم وافراً للغاية. وهكذا تراجعت الآن جميع الأساليب السابقة للحصول على الطعام إلى المرتبة الثانية؛ والصيد الذي كان من قبل ضرورة أصبح الآن بذخاً.

ولكن من ذا الذي كانت تخصه هذه الثروة الجديدة؟ في البدء، كانت، بلا ريب، تخص العشيرة؛ بيد أنه كان لا بدّ للملكية الخاصة للقطعان أن تتطور باكراً. ومن العسير القول ما إذا كان موسى، مؤلف ما يسمى الكتاب الأول، قد اعتبر البطريرك إبراهيم مالكاً لقطعانه بموجب

حقه الشخصي بوصفه رئيس مشاعة عائلية، أم بموجب مركزه كرئيس يرث بالفعل عشيرة. هناك أمر واحد لا ريب فيه، هو أنه ينبغي لنا ألا نتصوره مالكاً بمعنى هذه الكلمة الحالي. ولا ريب أيضاً أننا نجد على عتبة التاريخ الذي نملك عنه الوثائق، أن القطعان كانت في كل مكان ملكاً خاصاً لرؤساء العائلات، شأنها تماماً شأن المنتوجات الفنية في عصر البربرية والأدوات المنزلية المعدنية، ومصنوعات البذخ والزينة، وأخيراً القطيع البشري، أي العبيد.

لأنه تم اختراع العبودية أيضاً. فلم يكن للعبد قيمة أو نفع بالنسبة لإنسان الطور الأدنى من البربرية. ولهذا كان الهنود الحمر الأميركيون يعاملون الأعداء المغلوبين بغير الطريقة التي شرعوا يعاملونهم بها في درجة أعلى من التطور. فقد كانوا يقتلون الرجال أو يأخذونهم كأخوة لهم في قبيلة المنتصرين. وكانوا يأخذون النساء زوجات لهم أو يضمونهن كذلك بوسيلة أخرى إلى قبيلتهم مع أولادهن السالمين. وفي هذه الدرجة من التطور كانت قوة عمل الإنسان لا تعطي بعد أي فائض ما ملحوظ يزيد على نفقات إعالته. ولكن الوضع تغير مع إدخال تربية الماشية وشغل المعادن والحياكة، ثم الزراعة في آخر المطاف. فقد حدث لقوة العمل، ولا سيما بعد أن أصبحت القطعان نهائياً ملكية عائلية، نفس ما حدث للنساء اللواتي كان الحصول عليهن من قبل سهلاً للغاية واللواتي أصبحت لهن قيمة تبادل وغدون سلعة تباع وتشرى. ولم تكن العائلة تتكاثر بسرعة تكاثر القطيع. كذلك ظهرت الآن الحاجة إلى مزيد من الناس لأجل مراقبة القطيع. ولهذا الغرض، كان من الممكن استخدام العدو الأسير الذي كان بوسعه، فضلاً عن ذلك، أن يتكاثر بسهولة مثل المواشي.

ما أن أصبحت هذه الثروات ملكية خاصة للعائلات وما أن تنامت بسرعة، حتى سددت ضربة قوية إلى المجتمع المؤسس على الزواج الثنائي والعشيرة الأمية. لقد أدخل الزواج الثنائي إلى العائلة عنصراً جديداً. فإلى جانب الأم الحقيقية، الفعلية، وضع الأب الحقيقي، الفعلي، الثابت، الذي كان كذلك، أغلب الظن، أكثر ثبوتاً من بعض «الآباء» الحاليين. وبموجب تقسيم العمل الساري المفعول آنذاك في العائلة، كان على الزوج أن يستحصل على الغذاء وعلى أدوات العمل الضرورية لهذا الغرض، وكان له بالتالي حق ملكية أدوات العمل هذه؛ وفي حال فسخ الزواج، كان يأخذها معه، بينا كانت الزوجة تحتفظ بالآنية المنزلية. وبموجب العرف والعادة السائدين في المجتمع آنذاك، كان الزوج بالتالي مالكاً أيضاً لمصدر الغذاء الجديد، أي للقطيع، ومالكاً فيما بعد لأداة العمل الجديدة، أي العبيد. ولكن بموجب العرف والعادة السائدين في ذلك المجتمع، لم يكن بوسع أولاده أن يرثوه. ففيما يخص الإرث، كان الوضع كما يلي:

بموجب الحق الأمي، أي طالما كان النسب لا يحسب إلا تبعاً لحبل النسل النسائي، وكذلك بموجب نظام الوراثة البدائي في العشيرة، كان العضو المتوفى في العشيرة يرثه أنسباؤه في العشيرة. وكان ينبغي أن يبقى الإرث في العشيرة. وبما أن الأشياء التي يتألف منها الإرث كانت زهيدة، فقد كانت، على الأرجح، تنتقل بالفعل منذ غابر الأزمان إلى أقرب الأنسباء، أي إلى الأقرباء بالدم من ناحية الأم. ولكن أولاد الرجل المتوفى كانوا لا ينتمون إلى عشيرته، بل إلى عشيرة أمهم؛ فكانوا يرثون أمهم بادئ ذي بدء مع سائر أقربائها بالدم، وفيما بعد، في المقام الأول أغلب الظن. بيد أنه لم يكن بوسعهم أن يرثوا والدهم لأنهم كانوا لا

ينتمون إلى عشيرته، فكان ينبغي أن يبقى ملك الأب في هذه العشيرة. ولذا بعد وفاة صاحب القطعان، كان ينبغي أن تنتقل قطعانه في المقام الأول إلى إخوته وأخواته وإلى أولاد أخواته أو حتى إلى ذريات أخوات أمه. أما أولاده بالذات، فكانوا محرومين من إرثه.

هكذا، بقدر ما كانت الثروات تتنامى، كانت من جهة تعطي الزوج في العائلة مركزاً أهم من مركز الزوجة، وكانت من جهة أخرى تولد السعي إلى الاستفادة من هذا المركز المترسخ لأجل تغيير نظام الوراثة التقليدي في مصلحة الأولاد. ولكنه لم يكن من الممكن أن يتحقق هذا طالما كان النسب يحسب تبعاً للحق الأمي. ولهذا كان ينبغي إلغاء هذا الحق، فأُلغي. ولم يكن ذلك صعباً بالقدر الذي نتصوره الآن. فإن هذه الثورة، التي كانت من أهم الثورات التي عرفتها البشرية، لم تكن بحاجة إلى مس أي من أعضاء العشيرة الأحياء. فقد كان في وسعهم جميعهم أن يبقوا كما كانوا بالأمس. كان يكفي اتخاذ قرار بسيط يقضي بأن تبقى ذرية أعضاء العشيرة الرجال في المستقبل ضمن العشيرة وبأن تخرج ذرية أعضاء العشيرة النساء منها وتنتقل إلى عشيرة والدها. وهكذا أُلغي الانتساب بحسب حبل النسل النسائي وحق الوراثة بحسب خط الأم، وأُقر الانتساب بحسب حبل النسل الرجالي وحق الوراثة بحسب خط الوالد. ونحن لا نعرف شيئاً عن كيف ومتى تحققت هذه الثورة عند الشعوب المتمدّنة. فهي تعود بكليتها إلى عهد ما قبل التاريخ. أما أن هذه الثورة قد تحقَقت، فهذا ما أعطت عنه وفراً من البراهين المعلومات التي جمعها باخهوفن على الأخص عن آثار الحق الأمي العديدة. ونحن نرى بأي سهولة تتحقق من مثال جملة كاملة من قبائل الهنود الحمر حيث لم تتحقق إلا مؤخراً وحيث لا تزال تتحقق جزئياً من جراء تعاظم الثروة

ومن جراء التغيرات في نمط الحياة (الانتقال من الغابات إلى المروج)، وجزئياً من جراء تأثير الحضارة والمرسلين الأخلاقي. فإن ست قبائل من أصل ثماني قبائل في حوض نهر ميسوري تحسب النسب وتعترف بالإرث تبعاً لخط الرجل، بينا قبيلتان تحسبان النسب وتعترفان بالإرث تبعاً لخط المرأة. وعند قبائل الشاوني والميامي والديلاوار، ترسخت عادة تسمية الأولاد بأحد أسماء عشيرة والدهم لإدخالهم على هذا النحو إلى عشيرة الوالد، لكي يصبح بإمكانهم أن يرثوا والدهم. «إن تغيير الأشياء بتغيير أسمائها، والسعي إلى إيجاد وسيلة تتيح مخالفة التقاليد مع البقاء في إطار التقاليد، حين تكون المصلحة المباشرة حافزاً كافياً هما سفسطة فطر عليها الإنسان!» (ماركس)[١]. ومن هنا نجم تشوش مستعص كان يمكن القضاء عليه، وقد قضي عليه جزئياً، بالانتقال إلى الحق الأبوي. «إن هذا الانتقال يبدو على العموم طبيعياً للغاية» (ماركس)[٢]. ـ أما ما يمكن أن يقوله لنا الحقوقيون ممن يلجأون إلى طريقة المقارنة، عن الشكل الذي تحقق به هذا الانتقال عند الشعوب المتمدنة في العالم القديم ـ فإنه يقتصر كله تقريباً على الفرضيات بالطبع ـ انظر م. كوفاليفسكي «عرض موجز عن أصل وتطور العائلة والملكية»، استوكهولم، ١٨٩٠)[٣].

إن إسقاط الحق الأمي كان هزيمة تاريخية عالمية للجنس النسائي.

---

(١) كارل ماركس، ملخص كتاب لويس هـ. مورغان «المجتمع القديم». ـ ص٧٠.

(٢) كارل ماركس ملخص كتاب لويس هـ. مورغان «المجتمع القديم». ـ ص٧٠.

(٣) M. Kovalevsky. "Tableau des origins et de l'évolution de la famille et de la propriété". Stockholm, 1890. (م. كوفاليفسكي، «بيان عن أصل وتطور العائلة والملكية»، ستوكهولم، ١٨٩٠. ـ ص٧١.

فقد أخذ الزوج دفّة القيادة في البيت أيضاً، وحرمت الزوجة من مركزها المشرف، واستذلت، وغدت عبدة رغائب زوجها، وأمست أداة بسيطة لإنتاج الأولاد. إن وضع المرأة المذل هذا، الذي يظهر ببالغ السفور عند يونانيي العصر البطولي وبسفور أشد عند يونانيي العصر الكلاسيكي قد طلي تدريجياً رياء ونفاقاً بالمساحيق، وأُضفيت عليه أحياناً أشكال أخف وأرق، ولكن لم يقض عليه إطلاقاً.

ما أن اقرت سلطة الرجال بوجه الحصر على هذا النحو، حتى أخذ مفعولها الأول يتبدّى في شكل انتقالي ظهر آنذاك، هو شكل العائلة البطريركية (الأبوية). إن الميزة الرئيسية التي تتميز بها هذه العائلة ليست تعدّد الزوجات، الذي سيتناوله الكلام فيما بعد، بل:

«تنظيم عدد معين من الأشخاص، الأحرار وغير الأحرار، في عائلة تخضع للسلطة الأبوية لرئيس العائلة. ففي العائلة السامية، يعيش رئيس العائلة هذا في ظل تعدد الزوجات، وللعبيد زوجات وأولاد، وغاية التنظيم كله رعاية القطعان في حدود رقعة معينة من الأرض»[1].

إن ضم العبيد إلى هذه العائلة والسلطة الأبوية هما العلامتان الجوهريتان اللتان تميزان هذه العائلة. ولهذا كانت العائلة الرومانية النموذج النهائي الكامل لهذا الشكل من العائلة. إن كلمة familia لا تعني، في الأصل، المثال الأعلى للبرجوازي الصغير التافه المعاصر الذي يجمع في ذاته بين العاطفية والمشاجرات البيتية، بل إنها لا تعني بادئ ذي بدء عند الرومانيين الزوج والزوجة والأولاد، بل تعني العبيد

---

(١) L.H. Morgan. "Ancient Society". Lodon, 1877, p 465-466. (ل. هـ مورغان، «المجتمع القديم»، لندن، ١٨٧٧، ص٤٦٥ ـ ٤٦٦). ـ ص٧١.

فقط. إن كلمة famulus تعني العبد البيتي، وكلمة familia تعني مجموعة العبيد الذين يخصون رجلاً واحداً. وحتى في زمن غايوس، كانت familia, id est patrimonium (أي الميراث) تورث بالوصية. وقد استنبط الرومانيون هذا التعبير لأجل تعريف الهيئة الاجتماعية الجديدة التي كان رئيسها سيداً على المرأة والأولاد وعدد معين من العبيد وكان يملك، بحكم السلطة الأبوية الرومانية، حق الحياة والموت على جميع هؤلاء الأشخاص الخاضعين له.

«وعليه، ليس هذا التعبير أقدم من النظام العائلي المصفّح الذي انبثق عند القبائل اللاتينية بعد إدخال الزراعة والعبودية الشرعية، وبعد انفصال الإيطاليين الآريين عن اليونانيين»[(١)].

ويضيف ماركس قائلاً: «إن العائلة العصرية لا تنطوي على جنين العبودية servitus وحسب، بل أيضاً على جنين القنانة، لأنها مقرونة منذ بادئ بدء بفروض (خدمات) الزراعة. وهي تنطوي بشكل مصغر على جميع التناقضات التي تطورت فيما بعد على نطاق واسع في المجتمع وفي دولته»[(٢)].

إن شكل العائلة هذا يعني الانتقال من الزواج الثنائي إلى أحادية الزواج. فلأجل ضمان أمانة المرأة، وبالتالي لأجل ضمان أبوة الأولاد، توضع الزوجة تحت سلطة زوجها المطلقة؛ فإذا قتلها، فإنه لا يفعل غير أن يمارس حقه.

---

(١) L.H. Morgan. "Ancient Society". Lodon, 1877, p 470. (ل. هـ. مورغان، «المجتمع القديم»، لندن، ١٨٧٧، ص٤٧٠). ـ ص٧٢.

(٢) كارل ماركس ملخص كتاب لويس هـ مورغان «المجتمع القديم». ـ ص٧٢.

مع ظهور العائلة البطريركية، ندخل في ميدان التاريخ المكتوب وندخل بالتالي في ميدان يستطيع فيه علم القانون المقارن أن يقدم لنا مساعدة كبيرة. وبالفعل، ساعدنا هذا العلم على القيام هنا بخطوة كبيرة إلى الأمام. فنحن مدينون لمكسيم كوفاليفسكي (عرض موجز عن أصل وتطور العائلة والملكية، استوكهولم، عام ١٨٩٠، ص٦٠ - ١٠٠) بالبرهان على أن المشاعة البيتية البطريركية التي نجدها الآن عند الصرب والبلغار باسم زادروغا Zádruga (وتعني تقريباً رابطة تعاونية) أو براتستفو Bratstvo (أخوية) وفي شكل آخر عند الشعوب الشرقية قد شكلت الدرجة الانتقالية من العائلة التي انبثقت من الزواج الجماعي وقامت على الحق الأمي، إلى العائلة الفردية في العالم الحالي. وهذا، على ما يبدو، ثابت فعلاً على الأقل فيما يخص الشعوب المتمدنة في العالم القديم، فيما يخص الآريين والساميين.

إن زادروغا سلافيي الجنوب هي خير مثال لا يزال حياً على هذا النوع من المشاعة العائلية. فهي تضم بضعة أجيال من أخلاف يتحدرون من أب واحد مع زوجاتهم، ناهيك بأنهم يعيشون معاً في بيت واحد ويحرثون حقولهم بصورة مشتركة ويأكلون ويلبسون من الاحتياطات المشتركة ويملكون معاً الدخل الفائض. وتخضع المشاعة للإدارة العليا لرب البيت domàc'in الذي يمثلها حيال العالم الخارجي، ويحق له أن يبيع الأشياء الصغيرة، ويدير الصندوق ويتحمل المسؤولية عن الصندوق وعن حسن سير الاستثمارة كلها. وهو يُنتخب، وليس من الضروري حتماً أن يكون أكبر الأعضاء سناً. والنساء يخضعن، مع ما يقمن به من أعمال، لقيادة ربة البيت domàcica التي هي عادة زوجة رب البيت. وهي أيضاً تضطلع بدور مهم، غالباً ما يكون الدور الحاسم، عند اختيار

الأزواج لأجل فتيات المشاعة. ولكن السلطة العليا تنحصر في المجلس العائلي، في اجتماع جميع أعضاء المشاعة الراشدين، سواء منهم النساء أو الرجال. وأمام هذا الاجتماع يقدم رب البيت حساباً، والاجتماع يتخذ القرارات النهائية ويحاكم أعضاء المشاعة ويقرر عمليات البيع والشراء المهمة ـ ولا سيما عندما تتعلق بالأراضي ـ وإلخ..

ومنذ نحو عشرة أعوام فقط، أقيم الدليل على أن مثل هذه المشاعات العائلية الكبيرة لا تزال قائمة في روسيا أيضاً[(١)]. ومن المعترف الآن من الجميع أنها تمد جذورها عميقاً في العادات الشعبية الروسية شأنها شأن المشاعة القروية. وهي ترد في أقدم المجموعات الروسية من القوانين، في «حقيقة» ياروسلاف[(٢)]، تحت الاسم نفسه Vervj[(*)] الذي ترد به في القوانين الدالماتية[(٣)]، كما توجد أيضاً إشارات إليها في المصادر التاريخية البولونية والتشيكية.

وعند الجرمان كذلك، كما يقول هويسلر «أسس الحق

---

(١) المقصود هنا بحث كوفاليفسكي «الحق البدائي، الطبعة الأولى، العشيرة». موسكو، ١٨٦٦. في البحث يستشهد بمعطيات أوردها أورشانسكي في عام ١٨٧٥ ويفيمنكو في عام ١٨٧٨ عن المشاعة العائلية في روسيا. ـ ص٧٤.

(٢) أطلق اسم (ع٢)«حقيقة» ياروسلاف على القسم الأول من الصيغة الأولى القديمة «للحقيقة الروسية» أي لمجموعة قوانين روسيا القديمة، التي ظهرت في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، على أساس حق العرف والعادة في ذلك الزمن، والتي كانت تعكس العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع ذلك الزمن. ـ ص٧٤.

(*) فيرف. (الناشر).

(٣) القوانين الدالماتية، مجموعة قوانين كانت سارية المفعول من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر في بوليتسا (قسم من دالماتيا)؛ وهي معروفة أيضاً باسم «نظام بوليتسا». ـ ص٧٤.

الجرماني»[1]، ليست الوحدة الاقتصادية، في الأصل، العائلة الفردية بمعناها الحالي، بل «المشاعة البيتية» التي تتألف من عدة أجيال مع عائلاتها، وتشمل أيضاً العبيد في أحيان كثيرة. إن العائلة الرومانية تنتمي هي أيضاً إلى هذا النموذج، ولهذا كانت سلطة الأب المطلقة وحرمان سائر أعضاء العائلة من الحقوق حياله موضع جدال قوي في الآونة الأخيرة. فقد كانت توجد، على ما يبدو، مشاعات عائلية مماثلة عند السلت من سكان إيرلنده. وفي فرنسا، دامت هذه المشاعة في مقاطعة نيفرنيه حتى الثورة الفرنسية تحت اسم parçonneries، بينا لم تزل بعد كلياً في أيامنا في مقاطعة فرانش ـ كونته. وفي ناحية لووان (محافظة سون ـ إي ـ لوار)، تقع العين على بيوت فلاحية كبيرة فيها قاعة مركزية عالية بعلو السقف نفسه تحيط بها من كل جانب غرف للنوم يصعدون إليها بسلالم من ٦ أو ٨ درجات، وتعيش فيها بضعة أجيال من العائلة ذاتها.

ولقد أشار نيارخ[2] في عصر الاسكندر الكبير إلى وجود مشاعة بيتية في الهند تقوم على أساس المشاركة في حراثة الأرض؛ وهذه المشاعة لا تزال موجودة الآن في المكان ذاته، أي البنجاب وفي عموم القسم الشمالي الغربي من البلد. واستطاع كوفاليفسكي نفسه إثبات وجودها في القفقاس. وفي الجزائر لا تزال قائمة في بلاد القبائل. وهي

---

(١) A. Heusler. "Institutionen des Deutschen Privatrechts", B. II, Leipzig, 1886, S. 271. (هوسلر، «المبادئ الأساسية للحق الخاص الألماني»، المجلد الثاني، ليبزيغ، ١٨٦٦، ص٢٧١). ـ ص٧٤.

(٢) إشارة نيارخ المذكورة هنا تجدونها في مؤلف سترابون «الجغرافية»، الكتاب الخامس عشر، الفصل الأول. ـ ص٧٤.

كانت موجودة، على ما يبدو، حتى في أميركا؛ ويعتقدون بأنها موجودة في calpullis بالمكسيك القديمة التي يصفها سوريتا[1]. وبالعكس، أثبت كونوف (Ausland، العدد ٤٢ ـ ٤٤، عام ١٨٩٠)[2] بما يكفي من الوضوح أنه كان يوجد في البيرو عند فتحها، شيء ما يشبه نظام «المارك» (ومن المدهش حقاً أن هذه «المارك» كانت تسمى كذلك marca) ويقوم على التقسيم الدوري للأراضي المحروثة، وبالتالي على الحراثة الفردية.

---

(١) Calpullis (كالبوليس)، طوائف عائلية عند الهنود الحمر في المكسيك في مرحلة استيلاء الإسبان على هذا البلد. كل طائفة عائلية Calpulli (كالبولي) كان لجميع أعضائها أصل واحد مشترك وكانت تملك قطاعاً مشتركاً من الأرض لا يجوز التنازل عنه ولا قسمته بين الورثة. وصف ألونسو سوريتا Calpullis في مؤلفه "Rapport sur les différentes classes de chefs de la Nouvelle-Espagne, sur les lois, les moeurs des habitants, sur les impôts établis avant et depuis la conquète, etc., etc.". (تقرير عن مختلف فئات الزعماء في إسبانيا الجديدة وعن القوانين وعن أخلاق السكان وعن الضرائب المفروضة قبل الفتح وبعده، إلخ.، وإلخ...) المنشور للمرة الأولى في كتاب "Voyages, relations et memoires originaux pour servir à l'histoire de la découverte de l'Amérique, publiés pour la premiere fois en français, par H. Ternaux-Compans". Vol. II, Paris, 1840, p. 50-64. («رحلات، وتقارير ومذكرات أصلية تتعلق بتاريخ اكتشاف أميركا ونشرها للمرة الأولى بالفرنسية ترنو ـ كومبان»، المجلد ١١، باريس، ١٨٤٠، ص٥٠ ـ ٦٤). ـ ص٧٥.

(٢) المقصود هنا مقالة كونوف "Die altperuanischen Dorf-und Markgenossenschaften". (المشاعات القروية والماركية البيروانية القديمة) المنشورة في مجلة Ausland في ٢٠ و٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) و٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٩٠. "Das Ausland" («داس أوسلاند» ـ «البلدان الأجنبية»، مجلة ألمانية في مسائل الجغرافية والأتنوغرافية وعلم الطبيعة. صدرت في عام ١٨٢٨ حتى عام ١٨٩٣. ابتداء من ١٨٧٣ صدرت في شتوتغارت. ـ ص٧٥.

على كل حال، تكتسب الآن المشاعة البيتية البطريركية التي تقوم على الشراكة في ملكية الأراضي وحراثتها، أهمية تختلف تماماً عن أهميتها السابقة. فلم يعد بوسعنا الآن أن نضع موضع الشك ذلك الدور الكبير الذي اضطلعت به عند الشعوب المتمدنة وبعض الشعوب الأخرى في العالم القديم عند الانتقال من العائلة المؤسسة على الحق الأمي إلى العائلة الفردية. وسنعود مرة أخرى في عرضنا إلى الاستنتاج الآخر الذي خلص إليه كوفاليفسكي والقائل إنها كانت كذلك درجة انتقالية نشأت منها المشاعة القروية أو المشاعة ـ المارك القائمة على حراثة الأرض بصورة فردية من قبل مختلف العائلات، وعلى تقسيم الحقول والمراعي بصورة دورية أولاً ثم بصورة نهائية.

وفيما يخص الحياة العائلية في داخل هذه المشاعات البيتية، تجدر الإشارة إلى أنه من المعروف أن رؤساء العائلات في روسيا على الأقل يسيئون كثيراً استغلال مركزهم حيال النساء الشابات في المشاعة، ولا سيما حيال كناتهم، وغالباً ما يشكلون منهن لأنفسهم حريماً؛ والأغاني الشعبية الروسية بليغة الدلالة في هذا الصدد.

قبل الانتقال إلى أحادية الزواج التي تطورت بسرعة منذ سقوط الحق الأمي، نقول بضع كلمات أخرى عن تعدّد الزوجات وتعدّد الأزواج. إن شكلي الزواج هذين لا يمكنهما أن يكونا غير استثناء ـ غير منتوجي بذخ من منتوجات التاريخ، إذا جاز القول، ـ إذا لم يكونا كلاهما موجودين في البلد نفسه في آن واحد؛ وليست الحال هكذا، كما هو معروف. وبما أنه لم يكن بالتالي في مقدور الرجال المفصولين عن شكل تعدد الزوجات أن يجدوا العزاء عند النساء اللواتي صرن

زائدات بفعل شكل تعدّد الأزواج، وبما أن عدد الرجال والنساء ظل حتى الآن متساوياً تقريباً، بصرف النظر عن المؤسسات الاجتماعية، فلم يكن من الممكن أن يتعمم هذا الشكل أو ذاك من أشكال الزواج من تلقاء نفسه. وبالفعل، كان تعدّد الزوجات عند رجل واحد، بكل تأكيد، نتيجة للعبودية وكان مقصوراً على من يشغلون مركزاً استثنائياً. وفي العائلة البطريركية (الأبوية) السامية، كان البطريرك (الأب) وحده، وبعض من أبنائه في أفضل الأحوال، يعيشون في حالة تعدّد الزوجات، بينا كان ينبغي للآخرين أن يكتفوا بزوجة واحدة. ولا يزال هذا الوضع قائماً في الوقت الحاضر في الشرق كله. فإن تعدّد الزوجات هو امتياز الأغنياء والأعيان، ويتحقق أساساً بشراء العبدات؛ أما سواد الشعب فيعيش في حالة أحادية الزواج؛ كذلك يشكل تعدّد الأزواج استثناء في الهند والتيبت؛ ولا ريب أن مسألة أصل هذا الشكل من الزواج الذي تحدر من الزواج الجماعي لا تخلو من الطرافة، ولا تزال تتطلب المزيد من الدراسة. ومن جهة أخرى، يبدو تعدد الأزواج، في ممارسته العملية، أكثر تساهلاً بكثير من تنظيم الحريم عند المسلمين القائم على الغيرة. ذلك هو الحال، مثلاً، عند النايير في الهند على الأقل، رغم أن لكل ثلاثة رجال أو اربعة أو أكثر امرأة واحدة مشتركة، ولكن بمقدور كل منهم أن تكون له أيضاً بالمشاركة مع ثلاثة رجال أو أكثر زوجة ثانية وكذلك زوجة ثالثة ورابعة، إلخ.. ومن المدهش أن ماك ـ لينان الذي وصف هذه النوادي الزواجية التي يمكن لأعضائها أن يكونوا في الوقت ذاته أعضاء في عدة نواد، لم يكتشف الفئة الجديدة من زواج النوادي. ولكن عادة النوادي الزواجية هذه ليست أبداً بالفعل شكل تعدّد الأزواج، بل هي، على العكس، كما أشار جيرو ـ طولون، مجرد

شكل خاص من الزواج الجماعي؛ فالرجال يعيشون في حالة تعدّد الزوجات والنساء في حالة تعدد الأزواج.

٤ ـ **العائلة الأحادية**: إنها تنشأ، كما سبق وقلنا، من العائلة الثنائية، في المرحلة الواقعة بين الطورين الأوسط والأعلى من أطوار البربرية. وانتصارها النهائي هو إحدى العلائم على بداية عصر الحضارة. إن هذه العائلة تقوم على سيادة الزوج مع الرغبة الصريحة في ولادة أولاد تكون أبوتهم ثابتة لا جدال فيها؛ وثبوت الأبوة هذا ضروري لأن الأولاد سيملكون أموال والدهم ذات يوم بوصفهم ورثته المباشرين. وهي تمتاز عن الزواج الثنائي بكون عرى الزواج أمتن بكثير، وبأنه لم يعد من الممكن فسخ هذه العرى كلما طاب لأحد الزوجين. فالزوج وحده على العموم، هو الذي يسعه الآن أن يفسخ هذه العرى ويطلق امرأته. ثم إن حق الخيانة الزوجية لا يزال مضموناً له في الوقت الحاضر أيضاً، وإن بحكم العرف والعادة على الأقل، (إن Code Napoléon[*] تمنح الزوج هذا الحق بكل وضوح، شرط ألا يأتي بعشيقته إلى المنزل العائلي)[١]، وهذا الحق يُمارس على نطاق أوسع فأوسع بقدر ما يستمر التطور الاجتماعي. أما إذا تذكرت الزوجة الممارسة الجنسية القديمة وأرادت أن تستأنفها، فإنها تتعرض لعقاب أقسى مما في أي وقت مضى.

إن شكل العائلة الجديد يظهر أمامنا بكل صرامته عند الإغريق. فإن

(*) قوانين نابليون. (الناشر).

(١) المقصود هنا المادة ٢٣٠ من القانون المدني، الصادر في عهد نابليون عام ١٨٠٤. ـ ص٧٧.

دور الآلهات في الميثولوجيا، كما لاحظ ماركس[1]، يصوّر لنا عهداً أسبق كانت فيه النساء يشغلن مركزاً أوفر حرية وتقديراً واحتراماً؛ أما في العهد البطولي، فإننا نجد المرأة منحطة المقام من جراء سيادة الرجل ومزاحمة العبدات. حسبنا أن نقرأ في «الأوذيسة» كيف يقاطع تيليماك أمه ويجبرها على السكوت[2]. وفي مؤلفات هوميروس، تصبح النساء الشابات الأسيرات عرضة لأهواء المنتصرين الجنسية؛ فإن القادة العسكريين يختارون لأنفسهم بالدور وتبعاً لمراتبهم أجمل الأسيرات؛ وجميع أحداث «الإلياذة» تدور، كما هو معروف، حول النزاع بين آخيل وأغممنون على إحدى العبدات. ومع كل بطل هوميري على جانب ما من الأهمية، يرد اسم الفتاة الأسيرة التي يشاطرها خيمته وسريره. وهؤلاء الفتيات يأخذونهن أيضاً إلى الوطن وإلى البيت الزوجي، كما فعل مثلاً، عند أسخيلوس، أغممنون مع كاسندرا[3]. والأولاد الذين يولدون من هذه العبدات ينالون نصيباً صغيراً من إرث الوالد ويُعتبرون مواطنين أحراراً. فان توكر، مثلاً، ابن تيلامون غير الشرعي، يحق له أن يتسمّى باسم والده. والمطلوب من الزوجة الشرعية أن تتحمل كل هذا، وأن تتقيد بكل دقة بواجب العفاف وواجب الأمانة الزوجية. صحيح أن المرأة اليونانية من العهد البطولي تتمتع باحترام يفوق احترام المرأة في عصر الحضارة، إلا أنها في آخر المطاف ليست بالنسبة لزوجها أكثر من أم ورثته الشرعيين المولودين في ظل الزواج، والمديرة العليا لبيته

(١) كارل ماركس. ملخص كتاب لويس هـ مورغان «المجتمع القديم». ـ ص٧٨.

(٢) هوميروس، «الأوذيسة»، النشيد الأول. ـ ص٧٨.

(٣) أسخيلوس، «أوريستية، أغممنون». ـ ص٧٨.

والمراقبة العليا لعبداته اللواتي يستطيع أن يجعل منهن، بحسب ما يطيب له، ويجعل منهن فعلاً، عشيقات له. وإن وجود العبودية إلى جانب أحادية الزواج، ووجود العبدات الجميلات الفتيات الخاضعات لمطلق تصرف الرجل، هو الذي أضفى على أحادية الزواج منذ البدء طابعها الخاص، إذ جعل منها أحادية زواج بالنسبة للمرأة فقط، لا بالنسبة للرجل. وهذا الطابع لا تزال تحتفظ به في أيامنا.

يجدر التمييز عند اليونانيين من مرحلة لاحقة بين الدوريين والأيونيين. فعند الأوائل الذين كانت إسبرطة مثالهم الكلاسيكي، كانت علاقات الزواج في العديد من النواحي أكثر بدائية حتى من تلك العلاقات التي صورها هوميروس. وفي إسبرطة، يسود الزواج الثنائي معدّلاً بحسب المفاهيم اسبارطية عن الدولة، ناهيك بأنه يشبه الزواج الجماعي في كثير من الجوانب. والزواج بلا أولاد يُحلّ: فإن الملك انسكندريداس (السنة ٥٦٠ قبل الميلاد) اتخذ لنفسه زوجة ثانية بالإضافة إلى زوجته العاقر، وأسس اقتصادين بيتيين؛ وفي الوقت نفسه تقريباً، اتخذ الملك أريستون، الذي كانت عنده زوجتان عاقران، زوجة ثالثة، ولكنه طلق في المقابل إحدى الزوجتين الأوليين. من جهة أخرى، كان من الممكن أن يكون لبعضة أخوة زوجة واحدة مشتركة. وكان بوسع الرجل الذي تعجبه زوجة صديقه أن يشاطره إياها؛ وكانوا يعتبرون من اللائق أن يضع الرجل زوجته تحت تصرف «فحل» قوي، كما قد يقول بيسمارك، حتى وإن لم يكن هذا «الفحل» من عداد المواطنين. وعند بلوتارخ مقطع ترسل فيه اسبرطية إلى زوجها محباً لها يحاول كسب حبها؛ ومن هذا المقطع يمكن الاستنتاج، على حد قول شومان، أنه

كانت تسود في الأخلاق حرية أوسع وأكبر[١]. ولهذا كانت المخالفة الفعلية للأمانة الزوجية، أي خيانة الزوجة لزوجها، عملاً غريباً خارقاً. ومن جهة أخرى، لم تعرف إسبرطة، في خيرة عهودها على الأقل، العبودية البيتية، وكان الهيلوت الأقنان يعيشون على حدة في العقارات، ولهذا كانت احتمالات إغراء نسائهم أقل عند الإسبرطيين[٢]. وبحكم جميع هذه الظروف، كان من الطبيعي أن تحظى النساء في اسبرطة بمركز مشرف أكثر بكثير مما عند اليونانيين الآخرين. وكانت النساء الإسبرطيات وخير قسم من الهيتيرات الآثينيات النساء الوحيدات في اليونان اللواتي كان الأقدمون يتحدثون عنهن باحترام ويعتبرون أقوالهن جديرة بالاستشهاد بها.

الحال مختلف تماماً عند الأيونيين الذين كانت أثينا نموذجاً لهم. فقد كانت الفتيات لا يتعلمن غير الغزل والحياكة والخياطة، وكن في أفضل الأحوال يتعلمن أيضاً قليلاً من القراءة والكتابة. وكن يعشن في عزلة تامة تقريباً، ولا يعاشرن غير نساء أخريات. وكان مخدع النساء في قسم خاص منعزل من البيت، في الطابق الأعلى أو في مؤخرة البيت؛

---

(١) بلوتارخ. «أمثال الإسبرطيات»، الفصل الخامس، راجعوا كذلك: G.F. Schoemann. "Griechische Alterthümer", Bd. I, Berlin, 1855, S. 268. (غ. ف. شومان. «الأزمنة القديمة اليونانية». المجلد الأول، برلين، ١٨٥٥، ص٢٦٨). ـ ٧٩.

(٢) الإسبرطيون، مواطنون كاملو الحقوق في اسبرطة القديمة. الهيلوت، سكان اسبرطة القديمة المحرومون من الحقوق، والمربوطون بالأرض والملزمون بتقديم إتاوات معينة في صالح ملاكي الأراضي الإسبرطيين. لم يختلف وضع الهيلوت في شيء عن وضع العبيد. ـ ص٨٠.

ولم يكن من السهل على الرجال، ولا سيما الغرباء منهم، التسرب إلى هذا القسم؛ وإلى هذا القسم كانت تنسحب النساء عندما يزور الرجال البيت. وكن لا يخرجن بدون مصاحبة العبدات. وفي البيت كن يخضعن لرقابة فعلية. ويتحدث أرستوفانس عن كلاب حراسة كانوا يستخدمونها لتخويف مخالفي الأمانة الزوجية[1]؛ وفي المدن الآسيوية على الأقل، كانوا يستخدمون لمراقبة النساء الخصيان الذين كانوا يصنعونهم في زمن هيرودوتس في جزيرة خيوس لأجل المتاجرة بهم والذين كان يشتريهم كما يقول فاكسموت، البرابرة[2] وغير البرابرة أيضاً. وينعت أوريبيدس المرأة oikurema[3]، وتعني شيئاً لأجل تدبير شؤون البيت (والكلمة من الجنس المحايد)[*]؛ وعلاوة على إنتاج الأولاد، لم تكن بالفعل بالنسبة للأثينيين إلا الخادمة الرئيسية. وكان الزوج يمارس تمارينه الرياضية ويقوم بشؤونه العامة التي كانت المرأة مقصية عنها؛ وفضلاً عن ذلك كانت عنده في كثير من الأحيان عبدات لتلبية رغائبه، كما كان يستفيد في زمن ازدهار أثينا من بغاء واسع الانتشار وموضوع على كل حال تحت حماية الدولة. وعلى أساس هذا البغاء بالذات، نشأت وتطورت نماذج ساطعة فريدة من نساء يونانيات كن، بذكائهن وذوقهن الفني،

---

(١) ارستوفانس. «النساء في عيد فسموفوريا». ـ ص٨٠.

(٢) هيرودوتس. «التاريخ»، الكتاب الثامن، الفصل ١٠٥. راجعوا كذلك W. Wachsmuth, "Hellenische Alterthumskunde aus dem Gesichtspunkte des Staates", Th. II, Abth. II, Halle, 1830, S. 77. (و. فاكسموت. «دراسة الأزمنة القديمة الهيللينية على صعيد أنظمتها السياسية». القسم الثاني، الباب الثاني، هالة، ١٨٣٠، ص٧٧).

(٣) أوريبيدس. «أوريست».

(*) في اللغة اليونانية، ثلاثة أجناس: المذكر والمؤنث والمحايد. المعرب.

أعلى من المستوى العام لنساء الأزمنة القديمة، مثلما كانت الإسبرطيات أعلى بطبعهن. وهكذا كان ينبغي للمرأة أن تصبح من الهيتيرات لكي تصبح امرأة حقيقية؛ وهذا الواقع كان أقسى حكم على العائلة الأثينية.

مع مرور الزمن غدت هذه العائلة الأثينية نموذجاً أخذ يقلده، لا سائر الأيونيين وحسب، بل أيضاً وأكثر فأكثر، جميع اليونانيين سواء أفي داخل البلد أم في المستعمرات، ويبنون بموجبه أوضاعهم البيتية. ولكن اليونانيات كن يجدن في أحيان كثيرة جداً، ورغم المراقبة والعزل، الفرصة لخداع أزواجهن وخيانتهم؛ وكان هؤلاء يخجلون من إبداء أي شعور من الحب لزوجاتهم، ويتلهون بشتى المغامرات الغرامية مع الهيتيرات؛ ولكن إذلال النساء ثأر لنفسه من الرجال، وأذل الرجال أنفسهم إلى حد أنه دفعهم إلى ممارسة اللواط مع الغلمان، وإلى الحط من كرامة آلهتهم وكرامتهم بالذات بأسطورة غانيميد.

هكذا نشأت أحادية الزواج، بقدر ما يمكننا أن نتتبع نشوءها عند أكثر شعوب العالم القديم حضارة وأكثرها تطوراً. فلم تكن أبداً ثمرة الحب الجنسي الفردي، ولم يكن يجمع بينها وبينه أي جامع على الإطلاق، لأن الزواج ظل كما من قبل زواج انتفاع. وقد كانت أول شكل للعائلة لم يرتكز على الشروط الطبيعية، بل ارتكز على الشروط الاقتصادية، ونعني بها انتصار الملكية الخاصة على الملكية المشتركة البدائية والعفوية. سيادة الزوج في العائلة وولادة أولاد لا يمكن أن يكونوا غير أولاده من دمه وصلبه، ولا بدّ لهم أن يرثوا ثروته في المستقبل، ـ ذلك كان الهدف الوحيد من الزواج الأحادي، كما نادى به اليونانيون بلا لبس ولا إبهام. وما عدا ذلك، كان الزواج الأحادي عبئاً

عليهم وواجباً حيال الآلهة والدولة وأجدادهم بالذات، كان ينبغي أداؤه. وفي أثينا كان القانون لا يفرض الزواج وحسب، بل وأداء الزوج الحد الأدنى مما يسمى الواجبات الزوجية(*).

وعليه لا يدخل الزواج الأحادي إطلاقاً في التاريخ بوصفه اتحاداً اختيارياً بين المرأة والرجل، ولا حتى بوصفه الشكل الأعلى لهذا الاتحاد. بل بالعكس. فهو يظهر كاستعباد جنس من قبل الآخر، كإعلان لتناقض بين الجنسين لم يعرفه التاريخ كله من قبل. وإني أجد في مخطوطة قديمة غير مطبوعة وضعتها أنا وماركس في عام ١٨٤٦ ما يلي: «إن أول تقسيم للعمل كان بين الرجل والمرأة لأجل إنتاج الأولاد»(١). وبوسعي الآن أن أضيف إلى هذا القول: إن أول تضاد بين الطبقات ظهر في التاريخ يصادف تطور التناحر بين الزوج والزوجة في ظل الزواج الأحادي، وأول اضطهاد طبقي يصادف استعباد جنس النساء من قبل جنس الرجال. لقد كان الزواج الأحادي تقدماً تاريخياً كبيراً، ولكنه يدشن في الوقت نفسه، إلى جانب العبودية والثروة الخاصة، تلك المرحلة التي لا تزال مستمرة حتى أيامنا، والتي يعني فيها كل تقدم تراجعاً نسبياً، والتي يتحقق فيها ازدهار وتطور البعض بآلام البعض الآخر وقمعه. إن الزواج الأحادي إنما هو هذه الخلية من المجتمع المتمدن التي تمكننا من دراسة طبيعة التناحرات والتناقضات المتطورة تماماً في قلب هذا المجتمع.

(*) الجملة الأخيرة أضافها إنجلس إلى طبعة ١٨٩١. (الناشر).

(١) يورد أنجلس فكرة ظهرت في مؤلف ماركس وأنجلس «الأيديولوجية الألمانية». ـ ص٨٢.

إن الحرية النسبية القديمة في العلاقات الجنسية لم تزل كلياً مع انتصار الزواج الثنائي أو حتى مع انتصار الزواج الأحادي.

«إن نظام الزواج القديم، الذي حصر ضمن حدود أضيق نتيجة لاندثار الجماعات البونالوانية تدريجياً، كان لا يزال تلك البيئة التي تطورت فيها العائلة، وظل يعيق تطورها حتى عصر الحضارة الناشئة... ولقد زال في آخر المطاف بتحوله إلى شكل جديد للهيتيرية لا يزال يتبع الناس في عصر الحضارة أيضاً أشبه بظل أسود يخيم على العائلة»[١].

يقصد مورغان بالهيتيرية العلاقات الجنسية خارج الزواج بين الرجال والنساء غير المتزوجات، القائمة إلى جانب الزواج الأحادي، وقد كانت هذه العلاقات، كما هو معروف، مزدهرة بأكثر الأشكال تبايناً في سياق عصر الحضارة كله وأخذت تتحول أكثر فأكثر إلى بغاء سافر. إن هذه الهيتيرية تنجم مباشرة من الزواج الجماعي، من مجامعة الغرباء التي كانت النساء يشترين بها حقهن في العفاف. لقد كانت المجامعة من أجل المال عملاً دينياً في البدء. وكانت تجري في معبد آلهة الحب، وكان المال يعود في البدء إلى خزينة المعبد. فان الهييرودول[٢]، خادمات أنايتيس في أرمينيا، وخادمات أفروديت في كورنثيا، وكذلك الراقصات الدينيات الملحقات بالمعابد في الهند، اللواتي يسمونهن «بالبايادير»

(١) L.H. Morgan. "Ancient Society". Lodon, 1877, p. 504. (ل.هـ مورغان، «المجتمع القديم»، لندن، ١٨٧٧، ص٥٠٤). ـ ص٨٣.

(٢) الهييرودول Hiérodule، في اليونان القديمة والمستعمرات اليونانية، العبيد والعبدات التابعون للهياكل. في كثير من الأنحاء، ولا سيما في مدن آسيا الصغرى وفي كورنثيا، كانت النساء الهييرودول يتعاطين الدعارة في الهياكل. ـ ص٨٣.

(وهذه الكلمة تشويه للكلمة البرتغالية bailadeira وتعني راقصة) كن أولى الباغيات. كانت مجامعة الرجال الغرباء في البدء واجب كل امرأة، ثم غدت من نصيب هؤلاء الكاهنات وحدهن، كأنما يقمن بها عوضاً عن جميع النساء الأخريات. وعند شعوب أخرى، تنجم الهيتيرية من الحرية الجنسية الممنوحة للفتيات قبل الزواج، وهي أيضاً بالتالي بقية من الزواج الجماعي، إلا أنها بقية وصلت إلينا بسبيل آخر. ومع ظهور التفاوت في الملكية، أي في الطور الأعلى من البربرية، أخذ العمل المأجور يظهر هنا وهناك إلى جانب عمل العبد، كما أخذ احتراف البغاء من قبل النساء الحرات يظهر في الوقت نفسه إلى جانب إكراه العبدة على مجامعة الرجال، بوصفه مرافقاً لازماً للعمل المأجور. ولهذا كان الإرث الذي تركه الزواج الجماعي للحضارة مزدوجاً، كما هو مزدوج، وذو وجهين، وذو حدين ومتناقض كل ما تصنعه الحضارة: فمن جهة، أحادية الزواج، ومن جهة أخرى الهيتيرية مع شكلها المتطرف، البغاء. إن الهيتيرية إنما هي أيضاً مؤسسة اجتماعية ككل مؤسسة أخرى؛ وهي تؤمن استمرار وجود الحرية الجنسية القديمة - في صالح الرجال. إنها تتعرض للشجب قولاً، مع أنها في الواقع لا تلقى التساهل والتغاضي وحسب، بل تمارس على نطاق واسع ولا سيما من قبل الطبقات السائدة. ولكن هذا الشجب لا يقصد إطلاقاً الرجال الذين يمارسونها، بل يقصد النساء فقط، فيعاملونهن باحتقار وينبذونهن من المجتمع لكي ينادوا على هذا النحو مرة أخرى بسيادة الرجال المطلقة على جنس النساء قانوناً أساسياً من قوانين المجتمع.

لكن تناقضاً ثانياً أخذ إلى جانب هذا يتطور في قلب أحادية الزواج نفسها. فإلى جانب الزوج الذي يرفّه حياته بالهيتيرية، تعيش الزوجة

المتروكة. إن أحد جانبي التناقض غير ممكن بدون الآخر، كما لا يمكن أن تكون في اليد تفاحة بكاملها بعد أكل نصفها. ولكن الرجال لم يكونوا، على ما يبدو، يرون هذا الرأي طالما لم تحملهم زوجاتهم على أن يروه. فمع الزواج الأحادي يظهر على الدوام نموذجان اجتماعيان مميزان لا سابق لهما، هما عشيق الزوجة الدائم والزوج المخدوع. لقد تغلب الرجال على النساء، ولكن المغلوبات هن اللواتي تسامحن وأخذن على عاتقهن بسخاء وكرامة وضع الأكاليل على رؤوس المنتصرين. فإن الزنى، الممنوع، المعاقب بصرامة، ولكن الذي يستحيل القضاء عليه، قد أصبح، إلى جانب الزواج الأحادي والهيتيرية، مؤسسة اجتماعية راسخة. وكما من قبل، ظلت صحة الأبوة، صحة تحدر الأولاد من الوالد الشرعي، ترتكز، أكثر ما ترتكز، على القناعة الأخلاقية، المعنوية؛ ولأجل حل هذا التناقض المستعصي، نصت قوانين نابليون في المادة ٣١٢ منها على ما يلي:

"L'enfant conçu pendant le marriage a pour père le mari"، «الزوج هو والد الولد الذي تحبل به أمه أثناء الزواج».

تلك هي النتيجة الأخيرة لثلاثة آلاف سنة من الزواج الأحادي.

إن العائلة الفردية، ـ عندما تبقى أمينة لمنشئها التاريخي، وعندما يكتسب التناقض بين الرجل والمرأة فيها طابعاً واضحاً بحكم سيادة الرجل المطلقة، ـ تعطينا إذناً صورة مصغرة عن تلك التناحرات والتناقضات التي يتحرك في داخلها المجتمع المنقسم إلى طبقات منذ بداية عصر الحضارة، والتي لا يستطيع هذا المجتمع لا حلها ولا التغلب عليها. وغني عن البيان أني لا أقصد هنا غير حالات الزواج

الأحادي التي تطابق فيها الحياة الزوجية بالفعل الفروض النابعة من طابع هذه المؤسسة الأصلي، الأولي، والتي تثور فيها الزوجة مع ذلك على سيادة الزوج. أما أن الزواجات لا تجري على هذا النحو، فليس ثمة من يعرف هذا خيراً من التافه الضيق الأفق الألماني الذي يعجز عن أن يكون سيداً سواء في عائلته أم في الدولة. ولهذا تستأثر زوجته بكامل الحق بسلطة الزوج التي لا يستحقها. ولكنه في المقابل يتصور أنه أعلى بكثير من من رفيقه الفرنسي في التعاسة الذي يصطدم أكثر منه بكثير بمصاعب ومنغصات أشد وأسوأ.

ومن جهة أخرى، لم تتخذ العائلة الفردية إطلاقاً في كل مكان وكل زمان الشكل الكلاسيكي الصارم الذي اتخذته عند اليونانيين. فعند الرومان الذين كانوا يتحلون، بوصفهم فاتحي العالم العتيدين، بنظرة إلى الأمور أكثر اتساعاً وإن كان أقل دقة، من نظرة اليونانيين، كانت الزوجة تتمتع بمزيد من الحرية ومزيد من الاحترام. وكان الروماني يعتقد بأن الأمانة الزوجية مؤمنة كفاية بفضل ما يملكه من حق الحياة والموت على زوجته. وفضلاً عن ذلك، كان بمقدور الزوجة هنا، مثلها مثل الزوج، أن تفسخ الزواج حين يطيب لها. ولكن أكبر تقدم تحقق في تطور الزواج الأحادي إنما تحقق، بلا ريب، مع دخول الجرمان حلبة التاريخ، لأن أحادية الزواج لم تكن بعد، على ما يبدو، قد تطورت في ذلك الوقت من الزواج الثنائي، وذلك بسبب فقرهم على الأرجح. ونحن نخلص إلى هذا القول استناداً إلى ظروف ثلاثة ذكرها تاقيطس. أولاً، رغم كل قداسة الزواج، «كانوا يكتفون بزوجة واحدة، وكانت

النساء يعشن محصنات بعفافهن»[1]، ومع ذلك، كان تعدد الزوجات منتشراً عندهم بين الأعيان وزعماء القبائل، مثلما كان الحال عند الأميركيين الذين كان يوجد عندهم الزواج الثنائي. ثانياً، لا بدّ أن الانتقال من الحق الأمي إلى الحق الأبوي كان آنذاك حديث العهد، لأن أخ الأم، ـ وهو أقرب نسيب له بين الرجال في العشيرة بموجب الحق الأمي ـ كان يعتبر تقريباً نسيباً أقرب إليها من والدها بالذات، وهذا ما يطابق كذلك وجهة نظر الهنود الحمر الأمريكيين الذين وجد عندهم ماركس، كما قال مراراً وتكراراً، المفتاح لفهم ماضينا بالذات. ثالثاً، كانت النساء عند الجرمان يتمتعن بقدر كبير من الاحترام ويؤثرن تأثيراً كبيراً في الشؤون العامة، الأمر الذي يناقض تماماً سيادة الرجال الملازمة لأحادية الزواج. وفي كل هذا تقريباً، لا يتميز الجرمان عن الاسبارطيين الذين كان الزواج الثنائي عندهم لم يندثر بعد كلياً، كما سبق ورأينا. ومن هذه الناحية أيضاً، أحرز إذناً عنصر جديد تماماً، مع الجرمان، سيطرته على العالم. فإن أحادية الزواج الجديدة التي تطورت على أنقاض العالم الروماني في سياق تخالط الشعوب، أضفت على سلطان الرجال أشكالاً أخف، ومنحت النساء، وإن في الظاهر، وضعاً أوفر احتراماً وحرية لم تعرفه يوماً الأزمنة القديمة الكلاسيكية. وبذلك أنشئت للمرة الأولى المقدمة التي استطاع على أساسها أن يتحقق، انطلاقاً من أحادية الزواج ـ في داخلها، أو إلى جانبها، أو رغماً عنها، بحسب

(١) تاقيطس، «جرمانيا» الفصلان ١٨ و١٩. ـ ص٨٦.

الظروف ـ أعظم تقدم أخلاقي نحن مدينون به لها، عنيت به الحب الفردي العصري بين الجنسين الذي كان العالم القديم كله يجهله.

لكن هذا التقدم نجم على وجه الضبط من أن الجرمان كانوا لا يزالون يعيشون في مرحلة العائلة الثنائية وأنهم أدخلوا على أحادية الزواج، بقدر ما كان ذلك ممكناً، وضع المرأة الذي كان يطابق العائلة الثنائية. فإن هذا التقدم لم ينجم أبداً مما نسب إلى الجرمان من فطرة أسطورية عجيبة على نقاوة الأخلاق، تقتصر، من حيث جوهر الأمر، على كون الزواج الثنائي يخلو بالفعل من التناقضات الأخلاقية الحادة الملازمة لأحادية الزواج. بل بالعكس، فإن الجرمان قد انحطوا كثيراً من الناحية الأخلاقية في سياق هجراتهم، ولا سيما في اتجاه الجنوب الشرقي، إلى مستوى رحل سهوب ساحل البحر الأسود، وأخذوا عن هؤلاء الرحل، فضلاً عن فن ركوب الخيل، عيوبهم الشنيعة المنافية للطبيعة، الأمر الذي يشهد عليه بكل وضوح أميان فيما يتعلق بالتايفال وبروكوبيوس فيما يتعلق بالهيرول[1].

لكن إذا كانت أحادية الزواج بين جميع الأشكال المعروفة من العائلة الشكل الوحيد الذي أمكن أن ينشأ منه ويتطور الحب الجنسي الحالي، العصري، فإن هذا لا يعني أن هذا الأخير قد تطور في قلب أحادية الزواج بوجه الحصر، أو حتى بصورة رئيسية بوصفه حباً متبادلاً

---

(١) أميان مرسيللآن. «التاريخ في ٣١ كتاباً». الكتاب الحادي والثلاثون، الفصل التاسع. بروكوبيوس من قيصرية. «الحرب ضد القوط»، الكتاب الثاني، الفصل الرابع عشر. (الكتاب السادس من «تاريخ حروب يوسطينيانوس ضد الفرس والفندال والقوط»). ـ ص٨٧.

بين الزوج وزوجته؛ فإن طبيعة الزواج الأحادي المتين ذاتها كانت تستبعد ذلك في ظل سيادة الزوج. وعند جميع الطبقات النشيطة تاريخياً، أي عند جميع الطبقات السائدة، بقي عقد الزواج كما كان عليه منذ الزواج الثنائي، أي صفقة يعقدها الآباء. وعندما ظهر الحب الجنسي للمرة الأولى في التاريخ بشكل عشق، وبوصفه عشقاً في منال كل فرد (من الطبقات السائدة على الأقل)، بوصفه أعلى شكل للغريزة الجنسية، ـ الأمر الذي يشكل طابعه الخاص المميز، ـ لم يكن هذا الشكل الأول، الحب الفروسي في القرون الوسطى، حباً زوجياً على الإطلاق. بل بالعكس. فإن الحب الفروسي بشكله الكلاسيكي، عند البروفنساليين، يسعى بكل أشرعته نحو انتهاك الأمانة الزوجية، وشعراؤه ينشدون هذا السعي. إن زهرة الشعر الغزلي[1] البروفنسالي هي أغاني «ألبا» albas، وبالألمانية Tagelieder (أغاني الصباح، التصبيحات). إن هذه التصبيحات تصور بألوان ساطعة كيف ينام الفارس في سرير حسنائه، ـ وهي امرأة رجل آخر، ـ بينا يقف في الخارج حارس ينبئه بأولى تباشير الصباح alba لكي يتمكن من التملص من دون أن يراه أحد؛ ثم يلي مشهد الوداع، وهو ذروة الأغنية. إن سكان فرنسا الشمالية، وكذلك الألمان البواسل تبنوا هم أيضاً هذا الضرب من الشعر مع طرائق الحب الفروسية التي تناسبه؛ وقد ترك صاحبنا العجوز ولفرام فون آيشنباخ حول هذا الموضوع الحساس، ثلاث أغنيات رائعة تعجبني أكثر مما تعجبني قصائده البطولية الطويلة الثلاث.

---

(١) المقصود شعر التروبادور (المغنين الجوالين) في فرنسا الجنوبية أواخر القرن الحادي عشر حتى أوائل القرن الثالث عشر). ـ ص٨٨.

في أيامنا يجري عقد الزواج في البيئة البرجوازية بطريقتين. ففي البلدان الكاثوليكية، يبحث الوالدان، كما من قبل، عن زوجة تليق بشاب ابن برجوازي؛ وهذا ما يؤدي بالطبع إلى تطور التناقض الملازم لأحادية الزواج أكمل التطور، أي إلى ازدهار الهيتيرية من جانب الزوج، وإلى ازدهار الخيانة الزوجية من جانب الزوجة. وإذا كانت الكنيسة الكاثوليكية قد حرّمَت الطلاق، فلسبب واحد فقط، كما ينبغي الظن، هو أنها اقتنعت بأنه لا مفر من الخيانة الزوجية كما لا مفر من الموت. أما في البلدان البروتستانتية، فالأمر بالعكس؛ فإن ابن البرجوازي يتمتع، على العموم، بحق اختيار زوجة له من بنات طبقته، بهذا القدر أو ذاك من الحرية؛ ولهذا يمكن أن يكون الحب، بقدر ما، أساساً لعقد الزواج، ناهيك بأنه ينبغي دائماً، بحكم اللياقة، افتراض وجوده تبعاً لروح الرياء البروتستانتي. وهنا يمارس الزوج الهيتيرية بأقل من الحمية، بينا خيانة الزوجة أقل حدوثاً. ولكن بما أن الناس يبقون في ظل الزواج، أياً كان شكله، مثلما كانوا من قبله، وبما أن البرجوازيين في البلدان البروتستانتية هذه، حتى في أفضل الأحوال، لا تؤدي مع ذلك، إلا إلى مساكنة زوجية مملة لا تطاق يسمونها السعادة الزوجية. وخير مرآة لهذين النوعين من الزواج هي الرواية؛ الرواية الفرنسية لأجل الزواج الكاثوليكي والرواية الألمانية لأجل الزواج البروتستانتي. وفي كل من الروايتين، «ينال الرجل نصيبه»: في الرواية الألمانية ينال الشاب الفتاة، وفي الرواية الفرنسية، ينال الزوج قرنين. وليس من الواضح دائماً في هذه الحال معرفة أي منهما أسوأ نصيباً. ولهذا يثير ملل الرواية الألمانية في نفس البرجوازي الفرنسي من الرعب والذعر قدر ما تثيره «لا أخلاقية» الرواية الفرنسية في نفس البرجوازي الألماني التافه الضيق

الأفق. ولكن في الآونة الأخيرة، أي منذ أن «أخذت برلين تصبح عاصمة عالمية»، طفقت الرواية الألمانية تتطرق بأقل من الارتباك والوجل إلى ظاهرتي الهيتيرية والخيانة الزوجية المعروفتين جيداً هناك من زمان بعيد.

لكن الزواج في هذه الحالة وتلك يقوم على وضع الطرفين الطبقي، ولذا كان دائماً زواج انتفاع. وفي كلا الحالين، ينقلب زواج الانتفاع هذا في أحيان كثيرة جداً إلى بغاء في منتهى القذارة والخساسة من جانب الطرفين أحياناً، وفي أحيان أكثر بكثير من جانب الزوجة التي لا تختلف عن البغية العادية إلا بكونها لا تؤجر جسدها بالقطعة كما تؤجر العاملة عملها، بل تبيعه دفعة واحدة وإلى الأبد كالعبدة. وعلى زواج الانتفاع بجميع مظاهره وأشكاله، تصح كلمة فوريه:

«كما أن نفيين في قواعد اللغة يعنيان تأكيداً، كذلك يعني بغاءان في قواعد الأخلاق فضيلة»[1].

إن الحب الجنسي لا يمكن أن يكون ولا يكون بالفعل قاعدة في العلاقات مع المرأة إلا في بيئة الطبقات المظلومة، أي، في أيامنا، في بيئة البروليتاريا، سواء أكانت هذه العلاقات مسجلة رسمياً أم لا. ولكن

(١) هنا يحـور أنجلس مقطعاً من مؤلف شارل فوريه "Théorie de l'unité universelle". Vol. III, 2me éd., Oeuvres completes, t. IV, Paris, 1841, p. 120. (شارل فوريه. «نظرية وحدة الكون»، المجلد الثالث، الطبعة الثانية، المؤلفات الكاملة، المجلد الرابع، باريس، ١٨٤١، ص١٢٠). صدرت الطبعة الأولى من هذا المؤلف تحت اسم "Traité de l'association domestique-agricole", T. I-II, Paris - Londres, 1882. («بحث في الرابطة البيتية الزراعية»، المجلدان الأول والثاني، باريس، ١٨٢٢). ـ ص٩٠.

جميع أسس أحادية الزواج الكلاسيكية مهدومة هي أيضاً في هذه البيئة. فهنا لا وجود لأي ملكية أنشئت من أجل صيانتها وتوريثها على وجه الضبط أحادية الزواج وسيادة الرجال؛ ولذا، لا وجود هنا لأي من يحفز على إقرار هذه السيادة. ناهيك بأنه لا وجود هنا لأي وسيلة لأجل تحقيق هذا الغرض: فإن الحق البرجوازي الذي يحمي هذه السيادة لا يوجد إلا من أجل المالكين ومن أجل خدمة علاقاتهم مع البروليتاريين؛ وهو يكلف غالياً، ولذا لا يصلح أبداً في علاقات العامل مع زوجته نظراً لفقر العامل. هنا تضطلع بالدور الحاسم ظروف خاصة واجتماعية مختلفة تماماً. وهناك اعتبار آخر. فمنذ أن انتزعت الصناعة الكبيرة المرأة من البيت، وأرسلتها إلى سوق العمل وإلى المعمل وحولتها في كثير من الأحيان إلى معيلة للعائلة، زالت في المسكن البروليتاري كل تربة لآخر بقايا سيادة الرجل، اللهم إلا بعض الفظاظة في معاملة الزوجة متوارث منذ ظهور أحادية الزواج. وهكذا لم تبق عائلة البروليتاري أحادية الزواج بمعنى الكلمة الصرف، حتى وإن سادها أحرّ الحب وأمتن الإخلاص من كلا الطرفين، ورغم جميع البركات الدينية والدنيوية من كل شاكلة وطراز. ولهذا يضطلع هنا مرافقا أحادية الزواج الدائمان، الهيتيرية والخيانة الزوجية، بدور ضئيل للغاية؛ وقد استعاد الزوجة لنفسها عمليا ألحق في فسخ الزواج، وحين لا يبقى بوسع الطرفين أن يعيشا معاً، فإنهما يفضلان الانفصال. وخلاصة القول إن الزواج البروليتاري زواج أحادي بمعنى الكلمة الأصلي لا بمعناها التاريخي.

بيد أن حقوقيينا يعتبرون أن تقدم التشريع ينتزع أكثر فأكثر من النساء كل مبرر للشكوى. إن قوانين البلدان المتمدنة العصرية تعترف أكثر فأكثر، أولاً، بأنه ينبغي للزواج، لكي يكون صحيحاً، أن يكون عبارة

عن عقد يعقده الطرفان بملء اختيارهما، وثانياً، بأنه ينبغي أن يكون للطرفين خلال مدة الزواج كلها نفس الحقوق والواجبات حيال أحدهما الآخر. فإذا ما تحقق هذان الشرطان بدأب وانسجام، لحصلت النساء على كل ما بوسعهن أن يرغبن فيه.

إن هذه المحاكمة الحقوقية الصرف تطابق تماماً المحاكمة التي يلجأ إليها الجمهوري البرجوازي الراديكالي الذي يدعو البروليتاري بين الفينة والفينة إلى التزام جانب النظام. إن عقد العمل يُعَدّ معقوداً بملء رضا الطرفين. ولكنه يُعَدّ معقوداً بملء رضا الطرفين لأن القانون يقرر على الورق المساواة بين الطرفين. أما السلطة التي يخولها اختلاف الوضع الطبقي لأحد الطرفين، والضغط الذي يمارسه هذا الطرف بفضل ذلك على الطرف الآخر، أي وضع الطرفين الاقتصادي الفعلي، فإن القانون لا يذكرهما بأي كلمة. وأثناء مدة عقد العمل، يظل الطرفان متمتعين، بحسب القانون، بالمساواة فيما بينهما طالما أن أحدهما لم يتنازل صراحة عن حقوقه. أما أن الوضع الاقتصادي يجبر العامل على التنازل حتى عن آخر مظهر من مظاهر المساواة في الحقوق، فلا شأن أيضاً للقانون بذلك.

وفيما يخص الزواج، يشعر القانون بأكمل الارتياح، حتى وإن كان أكثر القوانين تقدماً، إذا أعرب الطرفان المعنيان، بحسب الأصول، عن موافقتهما طوعاً واختياراً على الزواج. أما ما يجري ما وراء كواليس القانون حيث تجري الحياة الفعلية، وكيف تتحقق هذه الموافقة الحرة، فإن القانون ورجل القانون لا يأبهان لذلك. ومع ذلك، لا بدّ لأبسط مقارنة بين قوانين مختلف البلدان من أن تبين للحقوقي ما تعنيه بالفعل

هذه الموافقة الحرة. ففي البلدان التي يكفل فيها القانون للأولاد نصيباً إلزامياً من تركة والديهم، والتي لا يمكن فيها بالتالي حرمانهم من التركة - في ألمانيا وفي البلدان التي تتبنى القانون الفرنسي، وفي بعض البلدان الأخرى - ينبغي على الأولاد أن يحصلوا على موافقة الوالدين لأجل عقد الزواج. أما في البلدان التي تتبنى القانون الإنكليزي، والتي لا يفرض فيها القانون موافقة الوالدين لأجل عقد الزواج، فإن الوالدين يتمتعان بكامل الحرية عند التوصية بتركتهما، وبوسعهما، كما يطيب لهما، أن يحرما أولادهما من التركة. ولكنه واضح أن حرية عقد الزواج في إنكلترا وأميركا ليست أبداً بالفعل، رغم هذا، وحتى بسبب هذا على وجه الضبط، عند الطبقات التي يوجد لديها ما تورّثه، أكبر مما هي عليه في فرنسا وألمانيا.

ليست الحال أفضل فيما يخص المساواة القانونية بين الرجل والمرأة في الزواج. إن التفاوت في الحقوق بين الطرفين، الذي ورثناه من العلاقات الاجتماعية السابقة، ليس سبب اضطهاد المرأة في المضمار الاقتصادي، بل نتيجته. ففي الاقتصاد البيتي الشيوعي القديم الذي كان يشمل عدداً كبيراً من الأزواج مع أولادها، كانت إدارة هذا الاقتصاد المعهود بها إلى النساء ضرباً من النشاط الاجتماعي الضروري للمجتمع، شأنها شأن حصول الرجال على وسائل العيش. ولكن الوضع تغير منذ ظهور العائلة البطريركية، وبالأحرى منذ ظهور العائلة الفردية الأحادية الزواج. فقد فقدت إدارة الاقتصاد البيتي طابعها الاجتماعي. ولم تعد لها علاقة بالمجتمع. وأصبحت خدمة خاصة؛ وصارت الزوجة الخادمة الرئيسية؛ وأقصيت عن الاشتراك في الإنتاج الاجتماعي. إن الصناعة الكبيرة في أيامنا هي التي فتحت أمام المرأة - المرأة البروليتارية

فقط ـ السبيل إلى الإنتاج الاجتماعي؛ ولكنها، إذا ما قامت بواجباتها الخاصة في خدمة العائلة، بقيت خارج الإنتاج الاجتماعي وعجزت عن تحصيل أي أجر مستقل؛ وإذا ما شاءت أن تشترك في العمل الاجتماعي وأن تحصل على أجر مستقل، عجزت عن أداء واجباتها العائلية. إن حال المرأة واحد في هذا الصدد، سواء في المصنع أم في جميع ميادين النشاط الأخرى، بما فيها ميدانا الطب والمحاماة. إن العائلة الفردية الحالية ترتكز على عبودية النساء السافرة أو المقنعة؛ والمجتمع الحالي إنما هو كتلة تتألف بوجه الحصر من عائلات فردية هي بمثابة جزيئاتها. وفي الوقت الحاضر، يتعين على الزوج في أغلبية الأحوال أن يكون سند العائلة ومعيلها، على الأقل في بيئة الطبقات المالكة، وهذا ما يضمن له سيادة لا تحتاج إلى أي امتيازات قانونية خاصة. فالرجل في العائلة هو البرجوازي بينما المرأة تمثل البروليتاريا. ولكن ميزة الاضطهاد الاقتصادي الذي ينيخ بكلكله على البروليتاريا في ميدان الصناعة لا تبرز بكل حدتها إلا بعد القضاء على جميع الامتيازات الخاصة التي يعترف بها القانون لطبقة الرأسماليين وبعد إقرار المساواة التامة في الحقوق بين الطبقتين من الناحية القانونية. إن الجمهورية الديموقراطية لا تزيل التضاد بين الطبقتين؛ وهي، على العكس، لا تفعل غير أن تمهد التربة التي يحتدم عليها الصراع من أجل حل هذا التضاد. كذلك ميزة سيادة الزوج على الزوجة في العائلة الحالية وضرورة وطريقة إقرار المساواة الاجتماعية الفعلية بينهما لن تتجلى بكل سطوع إلا متى أصبح الزوج والزوجة، من الناحية القانونية، متساويين تماماً في الحقوق. وآنذاك يتبين أن الشرط الأول تحرر المرأة هو عودة جنس النساء بكليته إلى

الإنتاج الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب بدوره زوال العائلة الفردية بوصفها وحدة اقتصادية في المجتمع.

* * *

هناك إذاً ثلاثة أشكال رئيسية للزواج تناسب بالإجمال المراحل الرئيسية الثلاث من تطور البشرية. فالوحشية يناسبها الزواج الجماعي؛ والبربرية يناسبها الزواج الثنائي؛ والحضارة تناسبها أحادية الزواج المقرون بالخيانة الزوجية والبغاء. وبين الزواج الثنائي وأحادية الزواج، تتسرب في الطور الأعلى من البربرية سيادة الرجال على العبدات وتعدّد الزوجات.

إن أصالة التقدّم الذي يتجلّى في تعاقب الإشكال هذا تقوم، كما يتبين من كل عرضنا السابق، في حرمان النساء، أكثر فأكثر، لا الرجال، من الحرية الجنسية الملازمة للزواج الجماعي. وبالفعل، لا يزال الزواج الجماعي في الواقع قائماً في صالح الرجال في الوقت الحاضر أيضاً. وما هو جريمة من جانب المرأة ويستتبع عواقب وخيمة، قانونية واجتماعية، إنما هو بالنسبة للرجل أمر مشرف أو، في أسوأ الأحوال، لطخة أخلاقية طفيفة يحملها بسرور. ولكن بقدر ما تتغير الهيتيرية القديمة في أيامنا تحت تأثير الإنتاج البضاعي الرأسمالي وتتكيف له، وبقدر ما تتحول إلى بغاء سافر، بقدر ما يشتد تأثيرها المفسد. وهي تفسد أخلاق الرجال أكثر بكثير مما تفسد أخلاق النساء. وبين النساء، لا يفسد البغاء غير التعيسات اللواتي يصبحن ضحاياه، ولكنه يفسدهن أقل بكثير مما يُعتقد عادة. بيد أنه في المقابل يذل طبع

جنس الرجال كله. فإن استطالة زمن العزوبة، مثلاً، هو في تسع حالات من أصل عشر، مدرسة إعدادية حقيقية للخيانة الزوجية.

لكننا نسير الآن نحو انقلاب اجتماعي ستزول فيه حتماً الأسس الاقتصادية القائمة حتى الآن لأحادية الزواج شأنها شأن أسس مرافقها، البغاء. فقد نشأت أحادية الزواج من تمركز ثروات كبيرة في يد واحدة ـ هي يد الرجل ـ ومن الرغبة في نقل هذه الثروات بالميراث إلى أولاد هذا الرجل بالذات، لا إلى أولاد رجل آخر ما. ولهذا الغرض، كانت تنبغي أحادية زواج المرأة، لا أحادية زواج الرجل، وهكذا لم تكن أحادية زواج المرأة لتعيق أبداً تعدّد زوجات الرجل، الظاهر والمستتر. ولكن الانقلاب الاجتماعي العتيد الذي سيحول على الأقل القسم الأعظم من الثروات الدائمة التي يمكن توريثها، أي وسائل الإنتاج ـ إلى ملكية عامة، اجتماعية، سيقلل إلى الحد الأدنى من جميع هذه الهموم المتعلقة بمعرفة الورثاء وكيفية نقل الإرث. ولكن هل تزول أحادية الزواج التي نشأت من الأسباب الاقتصادية إذا زالت هذه الأسباب؟

قد يمكن الجواب، وليس من دون مبرر، بأنها لن تزول، وليس هذا وحسب، بل إنها، على العكس، لن تتحقق تماماً إلا آنذاك. لأنه مع تحويل وسائل الإنتاج إلى ملكية عامة، اجتماعية، يزول كذلك العمل المأجور وتزول البروليتاريا، وتزول بالتالي الضرورة التي تقضي على عدد يمكن إحصاؤه من النساء ببيع أجسادهن لقاء المال. إن البغاء سيزول؛ أما أحادية الزواج، فلن تزول، بل تصبح في آخر المطاف واقعاً بالنسبة للرجال أيضاً.

هكذا سيتغير وضع الرجال، على كل حال، تغيراً عميقاً. ولكن

وضع النساء، جميع النساء، سيطرأ عليه هو أيضاً تغير كبير. فمع تحول وسائل الإنتاج إلى ملكية عامة، اجتماعية، لا تبقى العائلة الفردية وحدة المجتمع الاقتصادية. فإن الاقتصاد البيتي الخاص يصبح فرعاً من فروع النشاط الاجتماعي. وتغدو العناية بالأطفال وتربيتهم من شؤون المجتمع: فإن المجتمع سيعنى بالقدر ذاته بجميع الأطفال، سواء أكانوا شرعيين أم غير شرعيين. وبفضل هذا، يزول همّ «العواقب» الذي يشكل في الوقت الحاضر أكبر سبب اجتماعي، أخلاقي واقتصادي، يمنع الفتاة من الاستسلام بلا تحفظ للرجل الذي تحبه. ألن يكون هذا سبباً كافياً لكي يقوم تدريجياً مزيد من الحرية في العلاقات الجنسية، ولكي يتكون بالتالي رأي عام أكثر تساهلاً حيال شرف العذارى وحشمة النساء؟ أَوَلَمْ نر، أخيراً، أن أحادية الزواج والبغاء هما في العالم الحالي متضادان حقاً وفعلاً، ولكنهما متضادان لا ينفصل أحدهما عن الآخر، وقطبا وضع اجتماعي واحد؟ وهل يمكن أن يزول البغاء من دون أن يجر معه أحادية الزواج إلى الهاوية؟

هنا يدخل الحلبة عنصر جديد لم يكن موجوداً في أفضل الأحوال إلا بصورة جنين، نواة، في عهد نشوء أحادية الزواج؛ وهذا العنصر هو الحب الجنسي الفردي.

قبل القرون الوسطى، لم يكن من الممكن حتى الكلام عن الحب الجنسي الفردي. وغني عن البيان أن الجمال البدني، والعلاقات الودية، والميول المتماثلة، إلخ.، قد أيقظت على الدوام عند أفراد الجنسين المختلفين الرغبة في الاتصال الجنسي، وأن الرجال والنساء على السواء لم يكونوا أبداً غير مبالين في معرفة أولئك الذين سيقيمون معهم هذه

الاتصالات الحميمة. ولكن الشقة بين هذا وبين الحب الجنسي الحالي كبيرة إلى ما لا حد له. ففي سياق الأزمنة القديمة كلها، كان الآباء هم الذين يعقدون زواج المعنيين بالأمر، وكان هؤلاء يتكيفون للأمر بكل هدوء. وذلك النصيب الطفيف من الحب بين الزوجين الذي عرفته الأزمنة القديمة، ليس ميلاً ذاتياً، بل واجب موضوعي، ليس أساس الزواج، بل تابع له. إن علاقات الحب بمعناها الحالي لا تقوم في الأزمنة القديمة إلا خارج المجتمع الرسمي. فإن الرعاة الذين ينشد لنا ثيوكريتوس وموسخوس وكذلك دفنيس وكلويا عند لونغ[١] مسرات وآلام حبهم، إنما هم بوجه الحصر عبيد لا يشتركون في تصريف شؤون الدولة الذي هو المجال الحيوي للمواطن الحر. ولكن، إلى جانب العلاقات الغرامية بين العبيد، لا نجد هذه العلاقات إلا كنتاج لتفسخ العالم القديم المحتضر، ناهيك بأن هذه العلاقات تقام مع نساء يعشن هن أيضاً خارج المجتمع الرسمي، ـ أي مع الهيتيرات، أي مع أجنبيات أو مع معتقات، في أثينا عشية سقوطها، وفي روما في عهد الامبراطورية. وإذا كانت قد قامت بالفعل علاقات غرامية بين مواطنين أحرار ومواطنات حرات، فإن ذلك لم يكن إلا من باب الخيانة الزوجية. بل إن العجوز أناكريونت، الشاعر الغزلي الكلاسيكي في الأزمنة القديمة، كان لا يبالي بالحب الجنسي بحسب ما نفهمه الآن بقدر ما كان لا يبالي حتى بجنس الكائن المحبوب.

إن الحب الجنسي الحالي يختلف اختلافاً جوهرياً عن مجرد الرغبة

---

(١) دفنيس وكلويا ـ بطلا رواية يونانية من القرنين الثاني والثالث. لم تبق عن مؤلفها لونغ أي معلومات. ـ ص٩٧.

الجنسية، عن «إيروس» eros، الأقدمين. فهو، أولاً، يفترض عند الكائن المحبوب حباً متبادلاً؛ والمرأة في هذا الصدد مساوية للرجل، في حين أن موافقتها لم تكن دائماً مطلوبة في «إيروس» eros القديم. ثانياً، يبلغ الحب الجنسي قوة ومدة تجعلان الطرفين يتصوران الانفصال واستحالة الوصال بلية كبيرة إن لم تكن أفدح البلايا؛ فيقدمان على مجازفة ضخمة، بل إنهما يعرضان حياتهما للخطر لمجرد أن يملك أحدهما الآخر، الأمر الذي لم يكن يحدث في الأزمنة القديمة إلا في حال الخيانة الزوجية. وأخيراً، يظهر معيار أخلاقي جديد لأجل شجب أو تبرير العلاقة الجنسية؛ فلا يسألون فقط ما إذا كانت قائمة على الزواج أو خارج الزواج، بل يسألون أيضاً ما إذا كان الحب متبادلاً أم لا. ومفهوم أن هذا المعيار لا يلقى من الاحترام في الممارسة الإقطاعية والبرجوازية أكثر مما تلقاه جميع المعايير الأخلاقية الأخرى؛ فهو لا يؤخذ بالحسبان. ولكنه لا يُعامل أسوأ مما تُعامل المعايير الأخرى: فهو معترف به مثله مثل غيره ـ نظرياً، على الورق. والآن لا تمكن المطالبة أكثر من ذلك.

لقد انطلقت القرون الوسطى من النقطة التي توقف عندها العالم القديم مع بوادره في مضمار الحب الجنسي، أي من الزنى. وقد وصفنا آنفاً الحب الفروسي الذي خلق أغنية الصباح. وبين هذا الحب الساعي إلى هدم الزواج وبين الحب الذي يجب أن يصبح أساس الزواج، لا تزال تقع طريق طويلة ينبغي قطعها، ولكن عصر الفروسية لم يقطعها قط إلى النهاية. وحتى عندما ننتقل من اللاتين المستهترين إلى الألمان الفاضلين، نجد في «أغنية نيبيلونغ» أن كريمهيلدا التي تحب زيغفريد

سراً بقدر ما يحبها زيغفريد، تجيب غونتر بكل بساطة عندما يخبرها أنه خطبها لفارس لا يذكر اسمه:

«لا داعي لك أن ترجوني؛ كما تأمرني، كذلك سأعمل على الدوام. ومن تعطني إياه زوجاً، يا سيدي، أكن خطيبته بكل سرور»[1].

بل إنه لا يخطر في بال كريمهيلدا أنه يمكن هنا على العموم أخذ حبها في الاعتبار. إن غونتر يخطب برونهيلدا، وايتسل يخطب كريمهيلدا، مع أنهما لم يريهما قط؛ كذلك في «غودرون» Gudrun[2]، يخطب الإيرلندي زيغيبانت النروجية أوتا، ويخطب هيتل من هيغلنغن الإيرلندية هيلدا، وأخيراً يحاول كل من زيغفريد من مورلند وهارتموت من أورمان وهرفيغ من زيلنده أن يخطب غودرون. وفي هذه الحالة الأخيرة وحدها، تقرر غودرون، بكل حرية في صالح هرفيغ. إن والدي الأمير الشاب هما، على العموم، اللذان يختاران خطيبة ابنهما، إذا كانا لا يزالان حيين، وإلا اختار بنفسه خطيبته بعد استشارة كبار أتباعه الذين لرأيهم دائماً وزن كبير في الموضوع. ناهيك بأنه لم يكن من الممكن أن يكون الحال آخر. فإن الخطبة هي بالنسبة للفارس أو البارون، وكذلك بالنسبة للأمير نفسه، عمل سياسي، وفرصة لزيادة بأسه بمساعدة حلفاء جدد. إن مصالح البيت، لا الرغائب الشخصية، هي التي يجب أن تكون لها الكلمة الفاصلة في الموضوع. فكيف يمكن في مثل هذه الأحوال أن تكون الكلمة الأخيرة للحب عند عقد الزواج؟

كان الحال نفسه عند برجوازي الحرف في مدن القرون الوسطى.

---

(١) «أغنية نيبيلونغ». الأغنية العاشرة. ـ ص٩٩.

(٢) «غودرون» (أو «كودرون») ـ قصيدة ملحمية المانية من القرن الثالث عشر. ـ ص٩٩.

فإن الامتيازات التي كانت تحميه، والأنظمة الداخلية الحرفية التي كانت تفرض شتى القيود، والحدود المصطنعة التي كانت تفصله قانوناً، هنا عن الحرف الأخرى، وهناك عن رفاقه بالذات في الحرفة، وهناك أيضاً عن صناعه وأجرائه، كانت تقلص بصورة ملحوظة الحلقة التي كان بوسعه أن يبحث ضمنها عن زوجة مناسبة له. وفي هذا النظام المشوش، كانت مصالح العائلة، لا رغائبه الشخصية، هي التي تقرر أي خطيبة تناسبه أكثر من غيرها.

بقي عقد الزواج في عدد لا يحصى من الأحوال، حتى نهاية القرون الوسطى بالذات، ما كان عليه في البداية بالذات، أي قضية لا يحلها العازمون على الزواج أنفسهم. ففي البداية، كان الناس يولدون متزوجين، متزوجين من جماعة كاملة من أفراد الجنس الآخر. وفي آخر أشكال الزواج الجماعي، بقي الوضع نفسه، أغلب الظن، ولكن الجماعة أخذت تتقلص أكثر فأكثر. وفي ظل الزواج الثنائي، تتفق الأمهات، على العموم، بصدد زواجات أولادهن؛ وهنا أيضاً يعود الدور الفاصل إلى اعتبارات بشأن علاقات النسب الجديدة ينبغي لها أن تضمن للزوج والزوجة الشابين مركزاً أثبت وأقوى في العشيرة والقبيلة. وعندما بدأ عهد سيادة الحق الأبوي وأحادية الزواج مع انتصار الملكية الخاصة على الملكية العامة ومع ظهور المصلحة في نقل الملكية بالوراثة، أصبح عقد الزواج آنذاك رهناً بكليته باعتبارات اقتصادية. إن شكل الزواج بالشراء يزول، ولكن هذا الزواج يجري، من حيث جوهر الأمر، على نطاق أوسع فأوسع، بحيث إنه صار للرجل أيضاً، علاوة على المرأة، سعر يحدد بحسب ثروته لا بحسب صفاته الشخصية. إن تغلب ميل الطرفين المتبادل على جميع الاعتبارات الأخرى عند عقد

الزواج كان منذ البداية بالذات أمراً لا سابق له في ممارسة الطبقات السائدة. ولم يكن يحدث شيء من هذا القبيل إلا في عالم الروايات أو في أوساط الطبقات المظلومة التي لم يكن يحسب لها أي حساب.

ذلك كان الحال الذي وجده الإنتاج الرأسمالي عندما أخذ يستعد، بعد الاكتشافات الجغرافية، للسيطرة على العالم بفضل تطوير التجارة العالمية والمانيفاكتورة. كان يمكن الظن أن هذا الأسلوب لعقد الزواج سيكون أنسب أسلوب له، وهكذا كان بالفعل. ولكن ـ وسخرية التاريخ العالمي لا ينضب لها معين ـ الإنتاج الرأسمالي بالذات هو الذي كان مكتوباً له أن يشق هنا الثغرة الحاسمة. فبتحويله كل شيء إلى بضاعة، قضى على جميع العلاقات القديمة، التقليدية، وأقام الشراء والبيع والعقد «الحر» مقام العادات المتوارثة والحق التاريخي. وها هو ذا الحقوقي البريطاني هـ. س. ماين يظن أنه حقق اكتشافاً في غاية الأهمية حين قال إن كل تقدمنا بالنسبة للعصور السابقة يتلخص في الانتقال from status to contract(*)، أي من الشروط المتوارثة إلى الشروط المقررة بموجب عقد حر[1]؛ الأمر الذي قيل في «البيان الشيوعي»[2] بقدر ما هو صحيح على العموم.

(*) من الأمر الواقع إلى العقد. (الناشر).

(١) H.S. Maine. "Ancient Law: its Connection with the Early History of Society, and its Relation to Modern Ideas". (هنري سامنر ماين. «القانون القديم: صلته مع التاريخ الباكر للمجتمع، وعلاقته بالمفاهيم القانونية العصرية»)؛ صدرت الطبعة الأولى من هذا المؤلف في لندن عام ١٨٦١؛ المقطع الذي أشار إليه أنجلس ورد في الصفحة ١٧٠ من هذه الطبعة. ـ ص١٠١.

(٢) كارل ماركس وفريدريش أنجلس. «بيان الحزب الشيوعي»، الفصل الأول، ص١٠١.

لكنه ينبغي لإجراء العقد أناس بمقدورهم أن يتصرفوا بحرية بأشخاصهم وأعمالهم وأملاكهم، ومتساوون في الحقوق بعضهم حيال بعض. ولقد كان صنع هؤلاء الناس «الأحرار» و«المتساوين» شأناً من أكبر شؤون الإنتاج الرأسمالي. صحيح أن ذلك لم يحدث في البدء إلا بصورة نصف واعية وتجلبب خارجياً بجلباب ديني، ولكنه منذ الإصلاح اللوثري والكلفيني ثبت المبدأ القائل إن الإنسان لا يتحمل كامل المسؤولية عن أعماله إلا إذا قام بها وهو متمتع بكامل حرية التقرير، وإن مقاومة كل إكراه على القيام بمسعى غير أخلاقي هي واجب أخلاقي. ولكن كيف كان يمكن أن يتوافق هذا المبدأ مع الممارسة السابقة لعقد الزواج؟ لقد كان الزواج، بحسب المفهوم البرجوازي، عقداً، صفقة قانونية، بله أهم الصفقات لأنها كانت تقرر مصير جسد وروح شخصين مدة حياتهما بكاملها. من حيث الشكل، كانت هذه الصفقة تعقد آنذاك، والحق يقال، طوعاً واختياراً؛ فلم تكن تتم بدون موافقة الطرفين. ولكنه كان معلوماً جيداً جداً كيف كان يتم الحصول على هذه الموافقة ومن كان يعقد الزواج في الواقع. وفضلاً عن ذلك، إذا كانت تنبغي حرية التقرير الفعلية لإجراء العقود الأخرى، فلماذا لا تنبغي هذه الحرية في هذه الحالة، لإجراء عقد الزواج؟ ترى، ألم يكن للشاب والشابة اللذين كان ينبغي الجمع بينهما الحق في التصرف بحرية بشخصيهما، بجسدهما وأعضائه؟ ترى، ألم يصبح الحب الجنسي موضة بفضل الفروسية؟ ترى، ألم يكن الحب الزوجي حيال الحب الفروسي المقترن بالزنى، شكله البرجوازي الحقيقي؟ ولكن إذا كان واجب الزوجين أن يحب أحدهما الآخر، ترى، ألم يكن بالقدر نفسه واجب المحبين أن يتزوج أحدهما من الآخر لا من أي ثالث؟ ترى، ألم

يكن حق المحبين هذا يعلو على حق الوالدين والأقارب وسماسرة ووسطاء الزواج العاديين الآخرين؟ وإذا كان حق الاختيار الشخصي الحر يقتحم بلا تكلف ولا انزعاج ميدان الكنيسة والدين، فهل كان بوسعه أن يتوقف أمام ادعاءات الجيل الأكبر سناً التي لا تطاق بالتصرف بجسد الجيل الأصغر سناً وروحه وماله وسعادته وبؤسه؟

هذه الأسئلة كان لا بدّ أن تثار في زمن ضعفت فيه جميع عرى المجتمع القديمة وتزعزت فيه جميع التصورات الموروثة عن الماضي. وقد كبر العالم دفعة واحدة زهاء عشر مرات؛ فعوضاً عن ربع نصف واحدة من الكرة الأرضية، ظهرت الآن الكرة الأرضية كلها، أمام أنظار الأوروبيين الغربيين، فأسرعوا يستولون على الأرباع السبعة الباقية. ومع الحواجز الباقية التي كانت تحصر الفرد ضمن حدود وطنه، انهارت العوائق التي كانت تعيق أسلوب التفكير التقليدي في القرون الوسطى منذ آلاف السنين. وأمام عين الإنسان وبصيرته، انفتح أفق أوسع بما لا حد له. فأي أهمية كان يمكن أن تتسم بها السمعة بالاستقامة والامتيازات الحرفية المشرّفة المتوارثة من جيل إلى جيل بالنسبة لشاب كانت تجتذبه وتسحره ثروات الهند ومناجم الذهب والفضة في المكسيك وبوتوسي؟ كان ذلك، بالنسبة للبرجوازية، عهد الفرسان التائهين. ولقد كانت للبرجوازية أيضاً رومانطيقيتها وأحلامها وتأوهاتها الغرامية، ولكن على الطريقة البرجوازية وبأهداف برجوازية في آخر المطاف.

هكذا أخذت البرجوازية الصاعدة ـ ولا سيما في البلدان البروتستانتية حيث تزعزع النظام القائم أكثر مما في البلدان الأخرى ـ تعترف أكثر فأكثر، بحرية إجراء العقد فيما يتعلق بالزواج أيضاً،

وتمارس هذه الحرية بالطريقة الموصوفة أعلاه. لقد ظل الزواج زواجاً طبقياً، ولكن الطرفين المعنيين نالا في حدود طبقتهما حرية معينة في الاختيار. وعلى الورق، في الأخلاق النظرية وفي الوصف الشعري، لم يقرر أي مبدأ بنحو أثبت وأرسخ من المبدأ القائل بلا أخلاقية كل زواج لا يقوم على الحب الجنسي المتبادل وعلى موافقة الزوجين الحرة حقاً وفعلاً. وبكلمة، نودي بزواج الحب من حق الإنسان، وليس فقط من droit de l'homme(*)، بل أيضاً وعلى سبيل الاستثناء من droit de la femme(**).

ولكن حق الإنسان هذا كان يختلف من ناحية عن جميع الحقوق الأخرى المسماة حقوق الإنسان. وبما أن هذه الحقوق لم تشمل في الواقع غير الطبقة السائدة ـ الطبقة البرجوازية ـ، ـ ولم تطبق مباشرة أو بصورة غير مباشرة بالنسبة للطبقة المظلومة ـ البروليتاريا ـ فإن سخرية التاريخ تبرز هنا من جديد. فإن الطبقة السائدة لا تزال خاضعة لسلطان مؤثرات اقتصادية معينة، ولهذا لا تقع في بيئتها زواجات معقودة فعلاً بحرية إلا بصورة استثنائية، بينا هذه الزواجات، كما رأينا، هي القاعدة في بيئة الطبقة المظلومة.

وعليه، لا يمكن للحرية التامة في عقد الزواج أن تتحقق بصورة تامة وعامة إلا بعد أن يقضي إلغاء الإنتاج الرأسمالي وعلاقات الملكية التي خلقها الإنتاج الرأسمالي، على جميع الاعتبارات الثانوية،

(*) بالفرنسية في النصل الأصلي. وهنا، لعب على الكلام. فإن تعبير droit de l'homme يعني «حق الإنسان» وكذلك «حق الرجل». (الناشر).

(**) حق المرأة. (الناشر).

الاقتصادية، التي لا تزال تؤثر الآن تأثيراً كبيراً في اختيار الزوج والزوجة. وآنذاك لن يبقى أي دافع غير دافع الميل المتبادل.

بما أن الحب الجنسي هو بطبيعته حب فردي صرف لا منازع فيه - مع أنه لا يراعيه الآن بطبيعته هذه غير المرأة - فإن الزواج القائم على الحب الجنسي هو إذاً، بطبيعته، زواج أحادي. ولقد رأينا كم كان باخهوفن على حق حينما اعتبر الانتقال من الزواج الجماعي إلى الزواج الأحادي خطوة تقدمية قامت بها النساء أساساً. إلا أن الخطوة التالية من الزواج الثنائي إلى أحادية الزواج كانت هي وحدها من صنع الرجال. ومن حيث جوهر الأمر، أدت هذه الخطوة تاريخياً إلى تردي وضع المرأة وإلى تسهيل الخيانة الزوجية من جانب الرجال. ولذا، ما أن تزول الاعتبارات الاقتصادية التي كانت النساء يحتملن بسببها هذه الخيانة العادية الأليفة من جانب الرجال (الاهتمام بمعيشتهن بالذات ولا سيما بمستقبل أولادهن)، حتى تؤدي مساواة المرأة في الحقوق، المحققة بفضل ذلك، إلى الأمر التالي، إذا أخذنا بالحسبان كل الخبرة السابقة، وهو أنها ستيسر حقاً وفعلاً أحادية الزواج عند الرجال أكثر إلى ما لا حد له مما تيسر تعدّد الأزواج عند النساء.

في هذه الحال ستزول بكل تأكيد من أحادية الزواج تلك السمات المميزة التي طبعها بها نشوؤها من علاقات الملكية؛ وهذه السمات هي، أولاً، سيادة الرجل، وثانياً، استحالة فسخ الزواج. إن سيادة الرجل في الزواج هي مجرد نتيجة لسيادته الاقتصادية، وستزول من تلقاء ذاتها مع هذه الأخيرة. أما استحالة فسخ الزواج، فهي جزئياً عاقبة للظروف الاقتصادية التي نشأت في ظلها أحادية الزواج، وجزئياً تقليد

من ذلك الزمن الذي لم تكن قد فهمت فيه بعد الصلة بين هذه الظروف الاقتصادية وأحادية الزواج فهماً صحيحاً والذي كان فيه الدين يفسر هذه الصلة تفسيراً مشوهاً. إلا أن استحالة فسخ الزواج الاستحالة الظاهرية تُنتهك في الوقت الحاضر في آلاف الأحوال. وإذا كان الزواج القائم على الحب هو وحده الزواج الأخلاقي، فإنه وحده يبقى كذلك ما دام الحب قائماً. ولكن مدة شعور الحب الجنسي الفردي تختلف كثيراً باختلاف الأفراد، ولا سيما عند الرجال، وحين يستنفد كلياً أو يحل محله حب متأجج جديد، يغدو الطلاق عمل خير سواء بالنسبة للطرفين أم بالنسبة للمجتمع. ولكنه ينبغي فقط تجنيب الناس ضرورة الغوص في وحل دعوى الطلاق.

لذا، إن ما يمكننا أن نفترضه الآن فيما يتعلق بأشكال العلاقات بين الجنسين بعد القضاء العتيد على الإنتاج الرأسمالي، يتسم على الأغلب بطابع سلبي، ويقتصر في أكثرية الأحوال على ما سيزول. ولكن أي عناصر ستحل محل العناصر الزائلة؟ إن هذا سيتقرر عندما ينمو الجيل الجديد، أي جيل من رجال لن يتأتى لهم أبداً في الحياة أن يشتروا المرأة بالمال أو بوسائل اجتماعية أخرى من وسائل السلطة، وجيل من نساء لن يتأتى لهن أبداً في الحياة أن يستسلمن لرجل بدوافع غير دافع الحب الحقيقي، أو أن يمتنعن عن معاشرة الرجل المحبوب، خوفاً من العواقب الاقتصادية. وحين يظهر هؤلاء الناس، فإنهم لن يأبهوا أبداً لما ينبغي عليهم أن يفعلوا بحسب الاعتبارات الحالية؛ فإنهم سيعرفون بأنفسهم ما ينبغي عليهم أن يفعلوه، وسيرسمون وفقاً لذلك رأيهم العام في سلوك كل فرد بمفرده، وهذا كل ما في الأمر.

لنعد إلى مورغان الذي ابتعدنا عنه كثيراً. إن دراسة المؤسسات الاجتماعية التي تطورت في مرحلة الحضارة دراسة تاريخية تتجاوز نطاق كتابه. ولهذا لا يتناول إلا بإيجاز مصير أحادية الزواج في سياق هذه المرحلة. وهو يرى كذلك في تطور العائلة الأحادية الزواج تقدماً، خطوة نحو المساواة التامة في الحقوق بين الجنسين، بيد أنه لا يعتبر أنه تم بلوغ هذا الهدف. ولكن، كما يقول:

«إذا اعترفنا بأن العائلة قد مرت على التوالي بأربعة أشكال وبأنها الآن تمر بالشكل الخامس، واجهنا السؤال التالي: هل يمكن لهذا الشكل أن يدوم زمناً طويلاً في المستقبل؟ الجواب الممكن واحد وحيد، وهو أنه لا بدّ لهذا الشكل أن يتطور بقدر ما يتطور المجتمع، ويتغير بقدر ما يتغير المجتمع، مثلما كان الحال فيما مضى. وبما أنه نتاج نظام اجتماعي معين، فإنه سيعكس حالة تطوره. وبما أن العائلة الأحادية الزواج قد ترقت منذ بداية عصر الحضارة ولا سيما في العصر الحديث، ففي الوسع الافتراض، على الأقل، أن بمقدورها أن تترقى مستقبلاً، إلى أن تتحقق المساواة بين الجنسين. أما إذا تبين في مستقبل بعيد أن العائلة الأحادية الزواج غير قادرة على تلبية حاجات المجتمع، فمن المستحيل التنبؤ سلفاً بطابع العائلة التي ستليها»[1].

---

(١) L.H. Morgan. "Ancient Society". Lodon, 1877, p. 491-492. (ل. هـ. مورغان، «المجتمع القديم»، لندن، ١٨٧٧، ص٤٩١ ـ ٤٩٢). ـ ص١٠٧.

٣ ـ عشيرة الأيروكوا

ننتقل الآن إلى اكتشاف آخر لمورغان يتسم على الأقل بنفس القدر من الأهمية الذي يتسم به بعث الشكل البدائي للعائلة على أساس أنظمة القرابة. فقد أثبت مورغان أن جماعات الأقرباء بالدم، المسماة بأسماء الحيوانات، في داخل قبيلة من الهنود الحمر الأميركيين، مماثلة من حيث الجوهر لـgenea، اليونانيين ولـgentes، الرومانيين؛ وأن الشكل الأميركي هو الشكل الأولي، وأن الشكل اليوناني الروماني هو الشكل اللاحق، المشتق؛ وأن لتنظيم اليونانيين والرومانيين الاجتماعي كله في الأزمنة البدائية في عشيرة و«فراترية» phratria وقبيلة، مقابلاً دقيقاً في تنظيم الهنود الحمر الأميركيين؛ وأن العشيرة هي (بقدر ما تسمح لنا مصادرنا الحالية بالحكم عليها) مؤسسة مشتركة بين جميع الشعوب حتى دخولها في عهد الحضارة بله في مرحلة لاحقة. إن هذا البرهان قد أوضح على الفور أصعب أقسام التاريخ اليوناني والروماني وأعطانا في الوقت نفسه تفسيراً غير متوقع للسمات الأساسية للنظام الاجتماعي في الأزمنة البدائية، قبل نشوء الدولة. ومهما بدا هذا الاكتشاف بسيطاً بعد الاطلاع عليه ومعرفته، فإن مورغان لم يكتشفه مع ذلك إلا في الآونة الأخيرة؛ ففي كتابه السابق الذي صدر في عام ١٨٧١[1]، لم يكن قد

---

(١) راجعوا الملاحظة رقم ٣٦. ـ ص١٠٨.

تسرب بعد إلى هذا السر الذي أجبر اكتشافه مذ ذاك الخبراء الإنكليز في التاريخ البدائي، الواثقين عادة فائق الثقة بأنفسهم، على لزوم الصمت فترة من الوقت.

إن الكلمة اللاتينية gens (جنس) التي يستعملها مورغان في كل مكان ليعني بها هذه الجماعة العشيرية، تتحدر، مثلها مثل الكلمة اليونانية المناسبة genos، من الأصل الآري الواحد gan (بالألمانية kan، إذ إن الحرف الآري g يتحول بحسب القاعدة العامة في الألمانية إلى k) الذي يعني «ولد»، «نسل». إن gens، genos، وdschanas السنسكريتية وkuni الغوطية (بموجب القاعدة المذكورة آنفاً)، وkyn الاسكاندينافية القديمة والأنجلوسكسونية، وkin الإنكليزية، وkünne بالألمانية العليا الوسطى، تعني جميعها «نسب»، «أصل». ولكن gens اللاتينية وgenos اليونانية تستعملان خصيصاً لتسمية جماعة عشيرية تعتز بأصلها المشترك (وهنا، من جد واحد مشترك) وتشكل بحكم مؤسسات اجتماعية ودينية معينة، جماعة خاصة متميزة لا يزال أصلها وطبيعتها مع ذلك غير واضحين حتى الآن بالنسبة لجميع مؤرخينا.

سبق ورأينا، عند دراسة العائلة البونالوانية، تركيب العشيرة بشكلها الأولي، البدائي؛ فهي تتألف من جميع الأشخاص الذين يشكلون، عن طريق الزواج البونالواني وبموجب التصورات السائدة حتماً في ظل هذا الزواج، الذرية المعترف بها لجدة واحدة معينة، هي مؤسسة العشيرة. وبما أنه لا تمكن في ظل هذا الشكل للعائلة معرفة الأب بدقة وثبوت، فلا يؤخذ بالحسبان إلا خط المرأة، حبل النسل النسائي. وبما أنه لا يحق للأخوة أن يتزوجوا أخواتهم، وبما أنه لا يحق لهم أن يتزوجوا إلا من نساء من أصل آخر، من خط آخر، فإن الأولاد الذين تلدهم هؤلاء

النساء الغريبات عنهم يكونون، بحكم الحق الأمي، خارج العشيرة المعنية. ولذا لا يبقى داخل الجماعة العشيرية غير أخلاف بنات كل جيل؛ أما أخلاف الأبناء فإنهم ينتقلون إلى عشائر أمهاتهم. وماذا يحدث لهذا الجماعة من أقرباء الدم بعد أن تتشكل في جماعة خاصة، متميزة، بالنسبة للجماعات المماثلة الأخرى في داخل القبيلة؟

ويأخذ مورغان العشيرة عند الأيروكوا، وعلى الأخص عند قبيلة «سينيكا» كشكل كلاسيكي لهذا العشيرة البدائية. ففي هذه القبيلة توجد ثماني عشائر مسماة بأسماء حيوانات: ١ ـ الذئب؛ ٢ ـ الدب؛ ٣ ـ السلحفاة؛ ٤ ـ القندس؛ ٥ ـ الأيل؛ ٦ ـ دجاجة الأرض؛ ٧ ـ مالك الحزين؛ ٨ ـ الصقر. ولكل عشيرة العادات التالية:

١ ـ تنتخب العشيرة «ساخماً» sachem (شيخاً في زمن السلم) وزعيماً (قائداً عسكرياً). وكان ينبغي انتخاب «الساخم» من قوام العشيرة بالذات؛ وكانت وظيفته تنتقل بالوراثة داخل العشيرة، لأنه كان ينبغي، في حال فراغها، إملاؤها من جديد على الفور. وكان يمكن انتخاب القائد العسكري من غير أعضاء العشيرة أيضاً، وكان يمكن أحياناً الاستغناء عنه تماماً. وكان ابن «الساخم» السابق لا يُنتخب أبداً «ساخماً»، لأن الحق الأمي كان السائد عند الايروكوا، ولأن الابن كان بالتالي ينتسب إلى عشيرة أخرى؛ ولكن أخ «الاسخم» السابق أو ابن أخته هو الذي كان يُنتخب في أحيان كثيرة. وكان الجميع، رجالاً ونساء، يشتركون في الانتخابات. ولكن الاختيار كان يخضع لمصادقة العشائر السبع الأخرى، وبعد هذا فقط كان المختار يُنَصَّب باحتفال في وظيفته من قبل المجلس المشترك لاتحاد الأيروكوا العام. وفيما يلي من

البحث، ستتضح أهمية هذا الواقع. فقد كانت سلطة «الساخم» داخل العشيرة سلطة أبوية، ذات طابع معنوي صرف؛ ولم تكن لديه أي وسائل للإكراه. وفضلاً عن ذلك كان بحكم وظيفته عضواً في مجلس قبيلة «سينيكا» وعضواً في المجلس المشترك لاتحاد الايروكوا العام. ولم يكن بوسع الزعيم العسكري أن يصدر الأوامر إلا في زمن الحملات الحربية.

٢ ـ تقيل العشيرة بملء إرادتها «الساخم» والزعيم العسكري. وهذا الأمر أيضاً يقرره الرجال والنساء معاً. وبعد الإقالة، يصبح المقالون محاربين عاديين، أفراداً عاديين، مثلهم مثل الآخرين. ومن جهة أخرى، يستطيع مجلس القبيلة أيضاً أن يقيل «الساخم» حتى رغم إرادة العشيرة.

٣ ـ لا يحق لأي من أعضاء العشيرة أن يتزوج في داخل العشيرة. وهذه هي القاعدة الأساسية في العشيرة، والعروة التي تشد لحمتها؛ وهي تعبير سلبي عن تلك القرابة بالدم المحددة تماماً والتي هي وحدها تجعل من الأفراد الذين تشملهم عشيرة. وباكتشاف هذا الواقع البسيط، اكتشف مورغان للمرة الأولى جوهر العشيرة. أما ما أقل ما كانوا يفهمون قبل ذاك هذا الجوهر، فتبينه القصص السابقة عن المتوحشين والبرابرة حيث المجموعات التي تشكل عناصر العشيرة تختلط بدون تفهم وتمييز تحت أسماء: قبيلة و«كلان» و«توم» thum، إلخ، وحيث يقال أحياناً كثيرة إن الزواج ممنوع داخل هذه أو تلك من هذه المجموعات. وهذا ما خلق ذلك التشوش المستعصي الذي استطاع السيد ماك ـ لينان أن يقوم فيه بدور نابليون لكي يبسط النظام بحكم مبرم: جميع القبائل تنقسم إلى قبائل الزواج ممنوع في داخلها (القبائل الخارجية الزواج)

وإلى قبائل الزواج مسموح في داخلها (القبائل الداخلية الزواج). وبعد تشويش المسألة على هذا النحو، انصرف إلى أبحاث في منتهى العمق ليعرف أياً من هاتين المقولتين السخيفتين أقدم عهداً، مقولة الزواج الخارجي أم مقولة الزواج الداخلي. وقد تبددت هذه السخافة من تلقاء ذاتها عند اكتشاف العشيرة القائمة على قرابة الدم وعند اكتشاف استحالة الزواج بين أعضاء العشيرة بسبب هذه القرابة ـ وبديهي أن تحريم الزواج داخل العشيرة في الطور الذي نجد فيه الايروكوا لا يزال ساري المفعول بكل صرامة.

٤ ـ كانت أموال الموتى تنتقل إلى أعضاء العشيرة الباقين، وكان ينبغي أن تبقى داخل العشيرة. وبما أن الأشياء التي كان يمكن أن يخلفها الايروكي بعد موته زهيدة جداً، فإن أقرب أقربائه كانوا يتقاسمونها فيما بينهم؛ فإذا توفي رجل، تقاسم التركة أخوته وأخواته من أمه وخاله؛ وإذا توفيت امرأة، تقاسم التركة أولادها وأخواتها من أمها، دون أخوتها. وللسبب نفسه، لم يكن بإمكان الزوج والزوجة أن يرث أحدهما الآخر؛ وكذلك لم يكن بإمكان الأولاد أن يرثوا أباهم.

٥ ـ كان أعضاء العشيرة ملزمين بعضهم بعضهم حيال بعض بتقديم المساعدة والحماية ولا سيما بالمساهمة في أخذ الثأر عن أذى ألحقه الغير. وكان كل فرد يتكل على حماية العشيرة فيما يتعلق بضمان أمنه وسلامته، وكان بوسعه الاعتماد عليها؛ فإن من كان يؤذيه إنما كان يؤذي بالتالي العشيرة بأسرها. ومن هنا، من روابط الدم في العشيرة، نشأ واجب أخذ الثأر، الذي كان يعترف به الايروكوا بلا قيد ولا شرط. فإذا قتل عضو من العشيرة شخصاً من عشيرة أخرى، فإن كل عشيرة

القتيل كانت ملزمة بأخذ الثأر. في البدء كانت تُجرى محاولة للصلح. فإن مجلس عشيرة القاتل كان يجتمع ويعرض على مجلس عشيرة القتيل إنهاء المشكلة حبياً، معرباً في معظم الأحيان عن أسفه ومقدماً هدية كبيرة. فإذا قبل العرض، اعتبر الخلاف مفضوضاً، وإلا، فإن العشيرة المتضررة كانت تعين شخصاً أو عدة أشخاص من أجل الانتقام، وكان هؤلاء ملزمين بأن يتتبعوا القاتل ويقتلوه. وإذا تم ذلك، فلم يكن يحق لعشيرة هذا الأخير أن تتشكى وتطالب؛ وكان الخلاف يعتبر مفضوضاً.

٦ ـ تملك العشيرة أسماء معينة أو مجموعات من الأسماء لا يحق لغيرها في القبيلة كلها أن يستعملها؛ وهكذا كان اسم كل فرد بمفرده يبين كذلك العشيرة التي ينتسب إليها. وكان كل اسم مقروناً بالضرورة بحقوق العشيرة التي يخصها هذا الاسم.

٧ ـ بوسع العشيرة أن تتبنى أغراباً، وأن تقبلهم بالتالي كأعضاء في القبيلة بأسرها. وعليه كان أسرى الحرب الذين لا يقتلونهم يصبحون، بحكم تبنيهم في عشيرة ما، أعضاء في قبيلة سينيكا وينالون بالتالي جميع حقوق العشيرة والقبيلة. وكان التبني يجري باقتراح من مختلف أعضاء العشيرة؛ باقتراح من الرجال الذين يأخذون الغريب كأخ أو أخت، أو باقتراح من النساء اللواتي يأخذن الغريب كابن؛ وللمصادقة على التبني، كان ينبغي إقامة احتفال خاص بالقبول في العشيرة. وفي كثير من الأحيان، كانت بعض العشائر المستضعفة لأسباب قاهرة تقوى على هذا النحو عدداً بتبني أعضاء عشيرة أخرى بالجملة، بموافقة هذه العشيرة الأخيرة. وعند الايروكوا، كان القبول الاحتفالي في العشيرة

يجري أثناء جلسة علنية لمجلس القبيلة، الأمر الذي كان يحوّل عملياً هذا الإجراء إلى احتفال ديني.

٨ ـ من العسير تقديم البرهان على وجود احتفالات دينية خاصة عند عشائر الهنود الحمر؛ ولكن احتفالات الهنود الحمر الدينية ترتبط إلى هذا الحد أو ذاك بالعشيرة. وفي أعياد الايروكوا الدينية السنوية الستة، كان «الساخمات» والقادة العسكريون في كل عشيرة يعتبرون، بحكم وظائفهم، من عداد «حراس الإيمان» ويقومون بوظائف الكهان.

٩ ـ تملك العشيرة مدفناً مشتركاً. وقد زال هذا المدفن الآن عند الايروكوا بولاية نيويورك الذي يضيق عليهم البيض من جميع الجهات؛ ولكنه كان موجوداً من قبل. وهو لا يزال موجوداً عند الهنود الحمر الآخرين، ومنهم مثلاً أقرباء الأيروكوا، التوسكارورا؛ فعند هؤلاء في المدفن، رغم أنهم مسيحيون، صف خاص بكل عشيرة، بحيث إنهم يدفنون الأم، لا الأب، قرب الأولاد في صف واحد. ناهيك بأن كل عشيرة المتوفى عند الأيروكوا تشترك في الدفن وتعنى بالمدفن وكلمات التأبين، إلخ...

١٠ ـ للعشيرة مجلس هو عبارة عن جمعية ديموقراطية لجميع أعضاء العشيرة الراشدين، رجالاً ونساء؛ ولجميعهم الحق نفسه في التصويت. كان هذا المجلس ينتخب ويقيل «الساخمات» والقادة العسكريين، وكذلك «حراس الإيمان» الآخرين. وكان المجلس يتخذ القرارات بشأن فدية (vergeld، ثمن الدم) أو أخذ ثأر القتلى من أعضاء العشيرة؛ وكان يقبل الأغراب في قوام العشيرة. وبكلمة، كان المجلس السلطة العليا في العشيرة.

هذه هي وظائف العشيرة النموذجية من الهنود الحمر.

«جميع أعضائها أناس أحرار وملزمون بحماية حرية بعضهم بعضاً، ومتساوون في الحقوق الشخصية ـ فلا «الساخمات» ولا القادة العسكريون يدعون بأي أفضليات. وهم يشكلون أخوية تشد لحمتها روابط الدم. إن الحرية والمساواة والأخوة كانت المبادئ الأساسية في العشيرة، رغم أنها لم تتبلور يوماً في صيغة معينة، وكانت العشيرة بدورها وحدة نظام اجتماعي كامل وأساس في مجتمع الهنود الحمر المنظم. وهذا ما يفسر الشعور الثابت الذي لا يلين بالاستقلال وبالكرامة الشخصية، ذلك الشعور الذي يعترف به كل امرئ للهنود الحمر»[(١)].

في عهد اكتشاف أميركا، كان الهنود الحمر في عموم أميركا الشمالية منظمين في عشائر بحسب الحق الأمي. إلا في بعض القبائل، كقبيلة داكوتا، مثلاً، كانت العشائر قد زالت، وكانت عند بعضها الآخر، كما عند قبيلتي أودجيبفه وأوماها، منظمة بحسب الحق الأبوي.

عند عدد كبير جداً من قبائل الهنود الحمر التي تضم كل منها خمس أو ست عشائر، نجد ثلاث أو أربع عشائر أو أكثر متجمعة في جماعة خاصة يسميها مورغان فراترية phratria (أخوية fraternité)، مترجماً اسمها الهندي بكل أمانة إلى مقابله اليوناني. فعند قبيلة سينيكا، مثلاً، فراتريتان (أخويتان)؛ الفراترية الأولى تضم العشائر ١ ـ ٤ والفراترية الثانية تضم العشائر ٥ ـ ٨. وقد بيّن المزيد من البحث والدراسة أن هاتين الفراتريتين تمثلان في معظم الحالات العشائر الأولية التي

(١) يورد إنجلس الاستشهاد نقلاً عن: ملخص كتاب لويس هـ. مورغان «المجتمع القديم» لكارل ماركس. ـ ص١١٤.

انقسمت إليها القبيلة للمرة الأولى. لأنه كان ينبغي بالضرورة على كل قبيلة أن تشمل عشيرتين على الأقل لكي تتمكن من العيش بصورة مستقلة، لأن الزواج كان ممنوعاً داخل العشيرة. وبقدر ما كانت القبيلة تنمو، كانت كل عشيرة تنقسم بدورها إلى عشيرتين أو أكثر كانت كل منها تظهر بأنها عشيرة مستقلة، بينا العشيرة الأولية التي تشمل جميع العشائر البنات تظل قائمة بوصفها فراترية. وعند قبيلة سينيكا وأغلبية الهنود الحمر الآخرين، تعتبر عشائر فراترية واحدة عشائر شقيقة، بينا عشائر الفراترية الأخرى تعتبر بالنسبة لها عشائر شقيقة من الدرجة الثانية، ـ وهذه تعابير لها في نظام القرابة الأميركي، كما سبق ورأينا، معنى فعلي جداً وواسع الدلالة. ففي البدء، لم يكن بوسع أي عضو من قبيلة سينيكا أن يتزوج من داخل فراتريته، ولكن هذه العادة زالت من زمان بعيد، ولا يسري مفعولها إلا ضمن العشيرة. وتقول أساطير قبيلة سينيكا أن عشيرتي «الدب» و«الأيل» كانتا العشيرتين الأوليين اللتين تحدرت منهما العشائر الأخرى. وما إن رسخ هذا التنظيم الجديد، حتى أخذ يتغير بحسب الحاجة؛ فإذا اندثرت عشائر فراترية من الفراتريات، كانت عشائر بكاملها تنتقل إليها، على سبيل التعويض، في كثير من الأحيان، من فراتريات أخرى. ولهذا نرى عند مختلف القبائل عشائر بالأسماء نفسها، متجمعة بصور مختلفة في فراتريات.

إن وظائف الفراتريات عند الايروكوا هي اجتماعية جزئياً ودينية جزئياً.

١ ـ تلعب الفراتريات في الكرة إحداها ضد الأخرى. وكل فراترية تنتدب خيرة لاعبيها، بينا الباقون يشاهدون اللعب، كل فراترية في مكان خاص بها، ويراهنون بعضهم بعضاً على انتصار لاعبيهم.

٢ ـ في مجلس القبيلة، يجلس ساخمات كل فراترية وقادتها العسكريون معاً، جماعة مقابل جماعة، وكل خطيب يخاطب ممثلي كل فراترية كأنما يخاطب فئة خاصة، متميزة.

٣ ـ إذا وقعت في القبيلة جريمة قتل، وإذا كان القاتل والقتيل لا ينتسبان إلى الفراترية ذاتها، فإن العشيرة المنكوبة كانت في كثير من الأحيان تستنجد بالعشائر الشقيقة؛ وآنذاك كانت تعقد مجلس الفراترية وتطلب من الفراترية الأخرى ككل أن تعقد هذه الأخيرة بدورها مجلسها لأجل تسوية القضية. وهكذا تظهر الفراترية هنا من جديد بوصفها العشيرة الأولية، البدائية، ـ وعلى هذا النحو كانت احتمالات النجاح تتوفر للفراترية أكثر مما للعشيرة المنفردة، الضعيفة، المتحدرة منها.

٤ ـ في حال وفاة الأشخاص البارزين، كانت الفراترية المقابلة تأخذ على عاتقها أمر الاهتمام بالدفن ومراسم الجنازة، بينا كان أعضاء فراترية المتوفى يشتركون في الدفن بوصفهم أقارب الراحل. وإذا توفي «الساخم»، كانت الفراترية المقابلة تنبئ مجلس الايروكوا الاتحادي بفراغ المنصب.

٥ ـ عند انتخاب «الساخم» كان مجلس الفراترية يدخل الحلبة أيضاً. فقد كانت مصادقة العشائر الشقيقة على الانتخاب تعتبر بمثابة أمر بديهي، ولكنه كان بوسع عشائر الفراترية الأخرى تقديم اعتراض. وفي هذه الحالة، كان مجلس هذه الفراترية ينعقد. فإذا اعتبر الاعتراض صحيحاً، فإن الانتخاب يصبح باطلاً لا مفعول له.

٦ ـ من قبل، كان عند الايروكوا أسرار دينية خاصة سماها البيض

médicine-lodges(*). وهذه الأسرار الدينية كانت تحتفل بها عند قبيلة سينيكا أخويتان دينيتان تتبعان قواعد خاصة لإشراك الأعضاء الجدد في معرفة هذه الأسرار. وكان لكل فراترية من الاثنتين أخوية واحدة.

٧ ـ إذا كانت الـlineages (الأسباط) الأربعة التي كانت تسكن أحياء تلاسخالا الأربعة في زمن الفتح[1] أربع فراتريات، ـ وهذا أمر لا ريب فيه تقريباً، ـ فإن هذا يثبت أن الفراتريات كانت في الوقت نفسه وحدات عسكرية، شأنها شأن الفراتريات عند اليونانيين وشأن جماعات عشيرية مماثلة عند الجرمان. وهذه الـlineages الأربعة كانت تدخل المعركة كل منها كفصيلة خاصة متميزة لها لباسها الخاص ورايتها الخاصة، وتحت أمرة زعيمها الخاص.

كما أن بضع عشائر تؤلف فراترية، كذلك تؤلف بضع فراتريات قبيلة، إذا أخذنا بالحسبان الشكل الكلاسيكي. وفي بعض الحالات، لا توجد عند القبائل المستضعفة جداً الحلقة الوسطية، أي الفراترية. فما الذي يميز إذاً قبيلة الهنود الحمر في أميركا؟

١ ـ الأرض الخاصة والاسم الخاص. فكل قبيلة كانت تملك، عدا مكان إقامتها الفعلي، منطقة كبيرة من الأرض لأجل الصيد البري والمائي. وفيما وراء حدود هذه المنطقة كان يقع قطاع حيادي شاسع يمتد حتى حدود أرض أقرب قبيلة؛ وكان هذا القطاع أضيق بين القبائل التي تتكلم بلغات متقاربة، وأوسع بين القبائل التي تتكلم بلغات

(*) المحافل السحرية. (الناشر).

(١) المقصود هنا استيلاء الفاتحين الإسبان على المكسيك في سنوات ١٥١٩ ـ ١٥٢١. ـ ص١١٦.

مختلفة. إن هذا القطاع هو مثل الغابة ـ الحد عند الجرمان، والربع الخالي الذي كان suèves (سويف) القيصر ينشئونه حول أرضهم، وîsarnholt (بالدانماركية jarnved, limes Danicus) بين الدانماركيين والجرمان، والغاب الساكسوني وbranibor (بالسلافية: «الغابة الحامية») ـ التي جاء منها اسم براندنبورغ ـ بين الجرمان والسلاف. وكانت المنطقة المحددة على هذا النحو بحدود غير واضحة تشكل بلد القبيلة العام المشترك، وكانت القبائل المجاورة تعترف بها بهذه الصفة، وكانت القبيلة المعنية تحميها من الاعتداءات. وفي معظم الأحيان، لم يكن عدم وضوح الحدود يمسي في الواقع أمراً مزعجاً إلا عندما كان عدد السكان ينمو كثيراً جداً. ـ ويبدو أن أسماء القبائل كانت تنشأ في معظم الأحيان بفعل الصدفة أكثر مما كانت نتيجة اختيار مقصود. ومع مرور الزمن، كان يحدث أحياناً كثيرة أن تطلق القبائل المجاورة على القبيلة اسماً يختلف عن الاسم الذي اختارته هي لنفسها، مثلما أطلق السلت على الألمان اسمهم المشترك الأول في التاريخ، وهو اسم «الجرمان».

٢ ـ لهجة dialecte خاصة تتميز بها هذه القبيلة وحدها. وفي الواقع تتطابق القبيلة واللهجة من حيث جوهر الأمر. إن التشكل الجديد للقبائل واللهجات من جراء الانقسامات كان لا يزال يجري لأمد قريب في أميركا، ومن المؤكد أنه لم يتوقف بعد كلياً الآن. وحيث كانت تندمج قبيلتان ضعفتا عددياً في قبيلة واحدة، كان يحدث بصورة استثنائية أن يتكلموا في القبيلة نفسها بلهجتين متقاربتين جداً. إن متوسط عدد أفراد كل من القبائل الأميركية أقل من ٢٠٠٠ شخص؛ ولكن أفراد قبيلة تشيروكي ٢٦٠٠٠، وهذا أكبر عدد من الهنود الحمر في أميركا يتكلمون بلهجة واحدة.

٣ ـ الحق في الاحتفال بتنصيب «الساخمات» والقادة العسكريين الذين انتخبتهم العشائر.

٤ ـ الحق في إقالتهم، حتى رغم إرادة عشيرتهم. وبما أن هؤلاء الساخمات والقادة العسكريين هم أعضاء في مجلس القبيلة، فإن حقوق القبيلة هذه حيالهم تفسر نفسها بنفسها. وحيث كان يتشكل اتحاد من قبائل وحيث كانت جميع القبائل الداخلة فيه تتمثل في مجلس اتحادي، كانت هذه الحقوق تنتقل إلى هذا المجلس.

٥ ـ تصورات دينية مشتركة (ميثولوجيا) وطقوس دينية مشتركة.

«كان الهنود الحمر، على طريقتهم البربرية، شعباً دينياً»[١].

إن ميثولوجيا الهنود الحمر لم تكن أبداً حتى الآن موضع دراسة انتقادية؛ فقد كانوا يضفون على أغراض تصوراتهم الدينية ـ الأرواح من كل شاكلة وطراز ـ سيماء بشرية، ولكن الطور الأدنى من البربرية الذي كانوا قد بلغوه لا يعرف بعد التشخيصات الواضحة، الملموسة، المسماة الأصنام. كانت تلك عبادة الطبيعة وعناصر تتطور نحو تعدد الآلهة. وكانت لمختلف القبائل أعياد منتظمة مرفقة بأشكال معينة من الطقوس، هي الرقصات والألعاب. وكانت الرقصات على الأخص جزءاً جوهرياً لا يتجزأ من جميع الاحتفالات الدينية. وكانت كل قبيلة تحتفل بأعيادها بمفردها.

٦ ـ مجلس القبيلة لبحث الشؤون المشتركة، العامة. وكان يتألف

---

(١) L.H. Morgan. "Ancient Society". Lodon, 1877, p. 115 (ل.هـ مورغان، «المجتمع القديم»، لندن، ١٨٧٧، ص١١٥). ـ ص١١٨.

من جميع الساخمات وجميع القادة العسكريين لمختلف العشائر، أي من ممثليها الحقيقيين، لأنه كان يمكن دائماً إقالتهم. كان المجلس يعقد جلساته علناً، محاطاً بسائر أعضاء القبيلة؛ وكان لهؤلاء الحق في الاشتراك في المناقشة وفي عرض آرائهم. وكان المجلس هو الذي يقرر. وعلى العموم، كان في وسع كل حاضر أن يعرب عن رأيه، إذا ما رغب في ذلك. كما كان في وسع النساء أيضاً عرض اعتباراتهن بواسطة الخطيب الذي ينتخبنه. وعند الايروكوا، كان الإجماع ضرورياً لاتخاذ القرار النهائي، كما كان الحال في الماركات ـ المشاعات الألمانية لأجل حل بعض القضايا. وكانت صلاحيات مجلس القبيلة تشمل مثلاً تسوية العلاقات بين القبائل الأخرى. وكان مجلس القبيلة يستقبل السفراء ويرسل السفراء، ويعلن الحرب ويعقد الصلح. وإذا نشبت الحرب، فقد كان المتطوعون هم الذين يخوضون غمارها على العموم. ومن حيث المبدأ، كانت كل قبيلة تعتبر في حالة حرب مع كل قبيلة أخرى لم تعقد معها معاهدة صلح بحسب الأصول. وفي معظم الأحوال، كان المحاربون البارزون ينظمون بصورة فردية الحملات الحربية ضد الأعداء من هذا النوع؛ فكانوا ينظمون الرقص الحربي، وكل من يشترك في هذا الرقص كان يصرح بالتالي بانضمامه إلى الحملة وعلى الفور كانت الفصيلة تنتظم وتبدأ العمل. كذلك الدفاع عن الأرض التي تخص القبيلة إنما كان يتأمن في معظم الأحوال بتعبئة المتطوعين. ودائماً كان ذهاب هذه الفصائل وعودتها من القتال مناسبة لاحتفالات عامة. ولم تكن ثمة حاجة إلى موافقة مجلس القبيلة على مثل هذه الحملات، ولم تكن هذه الموافقة موضع سؤال وعطاء. وهذا ما يشبه تماماً الحملات الحربية الخاصة التي كانت تقوم بها العصائب الجرمانية، كما وصفها لنا

تاقيطس[1]؛ إلا أن هذه العصائب اكتسبت عند الجرمان طابعاً أكثر دواماً، وهي تشكل نواة ثابتة تنتظم في زمن السلم ويلتف حولها في زمن الحرب المتطوعون الآخرون. ونادراً ما كانت هذه الفصائل الحربية تضم عدداً كبيراً من الأفراد؛ فإن أكبر حملات الهنود الحمر الحربية، حتى على مسافات كبيرة، كانت تقوم بها قوات حربية ضئيلة. وإذا اتحد بعض من هذه الفصائل للقيام بمشروع كبير إلى هذا الحد أو ذاك، فإن كلاً منها كانت لا تخضع إلا لزعيمها بالذات؛ أما وحدة خطة الحملة، فقد كان يؤمنها، بهذه الدرجة أو تلك، مجلس هؤلاء الزعماء. وبهذه الطريقة أيضاً، كان الألمان في أعالي الرين يخوضون غمار الحرب في القرن الرابع، بحسب ما جاء في وصف أميان مرسيلان.

٧ ـ عند بعض القبائل، نجد زعيماً أعلى، صلاحياته مع ذلك ضئيلة جداً. وهو واحد من «الساخمات» ينبغي عليه، في الأحوال التي تقتضي العمل الفوري، أن يتخذ إجراءات موقتة إلى أن يتمكن المجلس من الانعقاد ويتخذ القرار النهائي. وهنا نجد نموذجاً مسبقاً لموظف يتمتع بالسلطة التنفيذية؛ ولكنه نموذج لا يزال في أوائل عهده ولم يتطور فيما بعد في معظم الأحوال. إلا أن هذا، كما سنرى فيما بعد، قد ظهر في معظم الأحوال، إن لم يكن دائماً، نتيجة لتطور سلطة القائد العسكري الأعلى.

إن الأغلبية الساحقة من الهنود الحمر الأميركيين لم يتجاوزوا درجة الاتحاد في قبيلة. وكانت قبائلهم القليلة، التي تفصلها بعضها عن بعض

---

(١) هنا وفيما بعد، يقصد أنجلس كتاب تاقيطس «جرمانيا». ـ ص١٢٠.

رقع عريضة جداً من الأراضي، والتي أضعفتها الحروب الدائمة، تشغل، بعدد قليل من الناس، أرحاباً شاسعة. وهنا وهناك كانت القبائل التي تجمع بينها صلات القربى تعقد الاتحادات بحكم ضرورة موقتة؛ وكانت هذه الاتحادات تزول بزوال هذه الضرورة. ولكن القبائل التي كانت تجمع بينها أولاً صلات القربى، والتي تفرقت فيما بعد، تجمعت من جديد في بعض المناطق في اتحادات دائمة، وبذلك خطت الخطوة الأولى نحو تشكل الأمم. وفي الولايات المتحدة نجد عند الايروكوا الشكل الأكثر تطوراً لاتحاد هذا النوع. فإن الايروكوا قد نزحوا من مكان إقامتهم في غربي نهر الميسيسيبي حيث كانوا يؤلفون، بحسب كل احتمال، فرعاً من جماعة الداكوتا الكبيرة، وأقاموا بعد ترحلات طويلة في ولاية نيويورك الحالية، وانقسموا إلى خمس قبائل: سينيكا، كايوغا، أونونداغا، أونيدا، موهاوك. وكانوا يعيشون من صيد السمك والصيد البري والبستنة البدائية. وكانوا يسكنون في قرى تحميها الأسيجة الوتدية في معظم الأحوال. ولم يبلغ عددهم أبداً أكثر من ٢٠٠٠٠ شخص؛ وكانت في جميع قبائلهم الخمس بعض عشائر مشتركة؛ وكانوا يتكلمون بلهجات متقاربة جداً من لغة واحدة، ويسكنون في رقعة متصلة من الأرض جرى تقاسمها بين القبائل الخمس. وبما أنهم كانوا قد استولوا على هذه الأرض من زمن غير بعيد، فإن الأعمال المشتركة بين هذه القبائل الظافرة ضد القبائل المطرودة أصبحت ظاهرة طبيعية ومن حكم العادة. وعلى هذا النحو، تكوّن في مستهل القرن الخامس عشر على أبعد حد، «اتحاد أبدي» ـ اتحاد تعاهدي confédération، أحسّ بقواه الجديدة، فاكتسب على الفور طابعاً هجومياً، واستولى في أوج بأسه، حوالى عام ١٦٧٥، على رقعة كبيرة من الأراضي المحيطة

به، طارداً السكان من بعضها وفارضاً الجزية على سكان بعضها الآخر. إن اتحاد الأيروكوا التعاهدي هو أرقى تنظيم اجتماعي توصل إليه الهنود الحمر قبل أن يتجاوزوا الدرجة الدنيا من البربرية (ما عدا، بالتالي، سكان المكسيك والمكسيك الجديدة[1] والبيرو). وفيما يلي سمات الاتحاد الأساسية:

١ ـ الاتحاد الأبدي بين القبائل الخمس التي تجمع بينها قرابة الدم، على أساس المساواة التامة والاستقلال في جميع الشؤون الداخلية للقبيلة. إن قرابة الدم هذه كانت تشكل الأساس الحقيقي للاتحاد. وكانت ثلاث من القبائل الخمس تسمى القبائل الأبوية، وكانت شقيقة فيما بينها. وكانت القبيلتان الباقيتان تسميان القبيلتين البنتين، وكانتا شقيقتين فيما بينهما. وكانت ثلاث عشائر ـ هي أقدمها ـ لا تزال تتمثل بأشخاص أحياء في جميع القبائل الخمس؛ وثلاث عشائر أخرى في ثلاث قبائل. وكان أعضاء كل من هذه العشائر جميعهم أخوة فيما بينهم في جميع القبائل الخمس. وكانت اللغة المشتركة، التي لا تنطوي إلا على فوارق في اللهجات، تعبيراً عن الأصل المشترك وبرهاناً عليه.

٢ ـ كان المجلس الاتحادي، المؤلف من ٥٠ «ساخماً» متساوين في المنزلة والسلطة، هو هيئة الاتحاد. وكان هذا المجلس يتخذ القرارات النهائية في جميع شؤون الاتحاد.

٣ ـ عند تأليف الاتحاد، جرى توزيع مناصب هؤلاء «الساخمات» الـ٥٠ بين القبائل والعشائر، بوصفهم قائمين بوظائف جديدة أنشئت

---

(١) المكسيكيون الجدد. راجعوا الملاحظة رقم ١٣. ـ ص١٢٢.

خصيصاً لأغراض الاتحاد. وفي حال شغور المنصب، كانت العشيرة المعنية تملأه من جديد عن طريق الانتخاب. كذلك كان بوسع العشيرة أن تقيل «ساخمها» في أي وقت كان. ولكن تقليد المنصب كان من حق المجلس الاتحادي.

٤ ـ كان هؤلاء «الساخمات» الاتحاديون «ساخمات» أيضاً في قبائلهم وكان يحق لهم الاشتراك والتصويت في مجلس القبيلة.

٥ ـ جميع قرارات المجلس الاتحاد كان ينبغي اتخاذها بالإجماع.

٦ ـ كان التصويت يجري في كل قبيلة بمفردها بحيث إنه كان ينبغي على كل قبيلة وعلى جميع أعضاء المجلس في كل قبيلة أن يصوتوا بالإجماع لكي يعتبر القرار نافذ المفعول.

٧ ـ كان بوسع كل من مجالس القبائل الخمس دعوة المجلس الاتحاد إلى الانعقاد؛ ولكنه لم يكن بوسع المجلس الاتحادي أن ينعقد من تلقاء ذاته.

٨ ـ كانت الجلسات تجري بحضور الشعب المجتمع. وكان بوسع كل ايروكي أن يأخذ الكلام. ولكن المجلس وحده هو الذي كان يتخذ القرارات.

٩ ـ لم يكن للاتحاد أي رئيس، لم يكن فيه أي شخص يرأس السلطة التنفيذية.

١٠ ـ ولكنه كان له زعيمان عسكريان أعليان يتمتعان بصلاحيات متساوية وسلطة متساوية (ملكان عند الاسبرطيين، قنصلان في روما).

هذا هو النظام الاجتماعي الذي عاش الايروكوا في ظله أكثر من أربعمائة سنة ولا يزالون يعيشون في ظله حتى الآن. ولقد وصفت هذا

النظام بالتفصيل، بحسب ما وصفه مورغان لأنه تسنح لنا الفرصة هنا لدراسة تنظيم مجتمع لم يعرف بعد الدولة. فإن الدولة تفترض سلطة عامة خاصة منفصلة عن مجموع الأفراد الذين تتألف منهم. وأن ماورر، الذي يرى، بدافع الغريزة الصادقة، أن نظام «المارك» الألماني هو مؤسسة اجتماعية صرف تختلف اختلافاً جوهرياً عن الدولة، رغم أنها كانت بمعظمها فيما بعد أساساً للدولة ـ إن ماورر يدرس في جميع مؤلفاته نشوء السلطة العامة تدريجياً من النظام البدائي «للمارك» والقرية والعائلة والمدينة، وإلى جانبه[1]. ومن مثال الهنود الحمر في أميركا الشمالية نرى كيف أن قبيلة واحدة موحدة في البدء تنتشر تدريجياً في قارة شاسعة؛ وكيف أن القبائل تنقسم أقساماً وتتحول إلى شعوب، إلى مجموعات كاملة من قبائل؛ وكيف تتغير اللغات فلا تبقى مفهومة فيما بينها، وليس هذا وحسب، بل تفقد أيضاً كل أثر تقريباً لوحدتها

---

(١) المقصود هنا مؤلفات غيورغ لودفيغ ماورر: "Einleitung zur Geschichte der Mark-, Hof-, Dorf- und Stadt-Verfassung und der öffentlichen Gewalt". München, 1854. («مقدمة لتاريخ نظام المارك والعائلة والقرية والمدينة والسلطة العامة». مونيخ، ١٨٥٤)؛ "Geschichte der Markenverfassung in Deutschland". Erlangen, 1856. («تاريخ نظام المارك في ألمانيا». أرلنغن، ١٨٥٦)؛ "Geschichte der Fronhöfe, der Bauernhöfe und der Hofverfassung in Deutschland". Bd. I-IV, Erlangen, 1862-1863. («تاريخ دورالأسياد ودور الفلاحين ونظام العائلة في ألمانيا». المجلدات ١ ـ ٤. أرلنغن، ١٨٦٢ ـ ١٨٦٣)؛ "Geschichte der Dorfverfassung in Deutschland". Bd. I-II, Erlangen, 1865-1866. («تاريخ نظام القرية في ألمانيا». المجلدان الأول والثاني، إرلنغن، ١٨٦٥ ـ ١٨٦٦)؛ "Geschichte der Städteverfassung in Deutschland", Bd. I-IV, Erlangen, 1869-1871. («تاريخ نظام المدينة في ألمانيا»، المجلدات ١ ـ ٤، إرلنغن، ١٨٦٩ ـ ١٨٧١). ـ ص١٢٤.

الأولية؛ وكيف ينقسم بعض العشائر داخل القبيلة إلى عدة عشائر، وكيف تبقى العشائر الأمية القديمة بصورة «فراتريات» مع العلم أن أسماء هذه العشائر الأولية تبقى مع ذلك هي هي عند قبائل بعيدة بعضها عن بعض من حيث المكان ومنفصلة بعضها عن بعض من زمان بعيد، - إن «الذئب» و«الدب» لا يزالان اسمين عشيريين عند أغلبية جميع قبائل الهنود الحمر. وجميع هذه القبائل يلازمها على العموم النظام الموصوف أعلاه، مع فارق وحيد، هو أن عدداً كبيراً منها لم يصل إلى مرحلة الاتحاد بين القبائل التي تجمع بينها صلات القربى.

لكننا نرى أيضاً أن نظام العشائر والفراتريات والقبائل كله يتطور بضرورة محتمة لا مناص منها تقريباً، - لأنها ضرورة طبيعية تماماً - من هذه الخلية الاجتماعية الأساسية التي هي العشيرة. فإن هذه المجموعات الثلاث كلها - العشائر والفراتريات والقبائل - هي درجات مختلفة من قرابة الدم، مع العلم أن كلاً منها منطوية على نفسها وتصرف شؤونها بنفسها، ولكنها كذلك بمثابة مكملة للأخرى. وإن حلقة الشؤون التابعة لها تشمل مجمل شؤون الإنسان العامة، الاجتماعية، في الطور الأدنى من البربرية. ولهذا عندما نجد عند شعب من الشعوب العشيرة بوصفها الخلية الاجتماعية الأساسية، ينبغي علينا أن نفتش عنده عن تنظيم قبلي يشبه التنظيم الموصوف هنا؛ وحيث يتوفر ما يكفي من المصادر، كما عند اليونانيين والرومانيين، لا نجده وحسب، بل نقتنع أيضاً بأن المقارنة مع النظام الاجتماعي الأميركي، حتى وإن كانت المصادر لا تكفي، تساعدنا في تفهم أصعب الشكوك والألغاز.

وأي تنظيم عجيب هذا النظام العشائري مع كل سذاجته وبساطته!

فبدون جنود ودرك وشرطة، بدون نبلاء وملوك وحكام ومدراء وقضاة، بدون سجون، بدون محاكمات، يسير كل شيء بحسب النظام المقرر. وجميع المنازعات والمخاصمات يحلها معاً أولئك الذين تمسهم - تحلها العشيرة أو القبيلة، أو بعض العشائر فيما بينها؛ ولا يظهر التهديد بالثأر إلا بوصفه الوسيلة الأخيرة، الوسيلة التي نادراً ما تطبق؛ وأن عقوبة الإعدام عندنا ليست غير شكلها المتمدن الذي تلازمه جوانب المدنية، الإيجابية منها والسلبية على السواء. صحيح أن الشؤون العامة كانت أكثر بكثير مما هي عليه اليوم - فإن الاقتصاد البيتي تديره مجموعة من العائلات بصورة مشتركة وعلى الأسس الشيوعية، والأرض ملك للقبيلة بأسرها، ما عدا قطع صغيرة توضع موقتاً تحت تصرف مختلف البيوت - إلا أننا لا نجد أثراً لجهازنا الإداري المضخَّم والمعقَّد. وجميع الشؤون يحلها ذوو العلاقة بأنفسهم؛ وفي معظم الأحوال، سوَّت العادة المزمنة كل شيء سلفاً. ولا يمكن أن يكون ثمة فقراء ومعوزون، لأن الاقتصاد الشيوعي والعشيرة يعرفان واجباتهما حيال الشيوخ والمرضى ومشوهي الحرب. الجميع متساوون وأحرار، بمن فيهم النساء. ولا وجود بعد للعبيد، ولا وجود بعد، على العموم، لاستعباد القبائل الغريبة. وعندما تغلب الايروكوا حوالى عام ١٦٥١ على قبيلة يري وعلى «الأمة المحايدة»[1]، عرضوا عليهما الانضمام إلى اتحادهم بحقوق متساوية.

(١) «الأمة المحايدة»، هكذا كان يسمى في القرن السابع عشر الحلف العسكري بين بضع قبائل من الهنود الحمر كانت لها صلة قرابة بقبائل الايروكوا وكانت تعيش عند الضفة الشمالية من بحيرة يري. وقد كان المستعمرون الفرنسيون هم الذين أطلقوا هذا الاسم على هذا الحلف لأنه بقي على الحياد في الحروب بين قبائل الايروكوا الصرف وقبائل الهورون. - ص١٢٦.

وعندما رفض المغلوبون هذا العرض، عند ذاك فقط، طردوهم من أرضهم. أما أي رجال ونساء يلدهم مثل هذا المجتمع، فهذا ما يبرهنه جميع البيض الذين عرفوا هنوداً حمراً غير مفسودين بإعجابهم بما يتصف به هؤلاء البرابرة من شعور بالكرامة الشخصية، واستقامة، وقوة طبع، وبسالة وجرأة.

ومنذ وقت غير بعيد رأينا أمثلة على هذه البسالة في أفريقيا، فإن الكفر ـ الزولو، منذ بضعة أعوام، مثلهم مثل النوبيين، منذ بضعة أشهر ـ وهم قبيلتان لم تندثر بعد عندهما المؤسسات العشائرية ـ قد فعلوا ما لا يستطيع فعله أي جيش أوروبي[١]. كانوا مسلحين بالرماح والمزاريق فقط، ولا يملكون أي سلاح ناري، ومع ذلك كانوا، تحت وابل من

(١) المقصود هنا نضال التحرر الوطني الذي خاضه الزولو والنوبيون ضد الاستعماريين البريطانيين.
هاجم البريطانيون قبائل الزولو في كانون الثاني (يناير) ١٨٧٩؛ ولكن قبائل الزولو ظلت، برئاسة زعيمها كتشفايو، تقاوم بصلابة خارقة طوال نصف سنة. ولم يستطع البريطانيون إحراز النصر إلا بعد جملة من المعارك، وبفضل تفوقهم الساحق في الأسلحة. ولم يستطيعوا إخضاع الزولو لسيطرتهم نهائياً إلا فيما بعد، في عام ١٨٨٧، باستغلالهم الحرب التي استثاروها بين مختلف قبائل الزولو ودامت بضع سنوات.
في عام ١٨٨١ نشبت ثورة التحرر الوطني التي اشترك فيها النوبيون والعرب والقوميات الأخرى في السودان برئاسة محمد أحمد بن عبدالله المهدي، وأحرزت نجاحات خاصة في ١٨٨٣ و١٨٨٤، وذلك حين تم تحرير أراضي السودان كلها تقريباً من قوات المستعمرين البريطانيين التي كانت قد تغلغلت في السودان في السبعينات أثناء الثورة، تشكلت دولة مهدية مركزية مستقلة. ولم تستولِ قوات المستعمرين البريطانيين على السودان إلا في عام ١٨٩٩، وذلك باستغلالها ضعف هذه الدولة الداخلي من جراء الحروب المتواصلة والمنازعات بين القبائل، وكذلك باعتمادها على التفوق الساحق في الأسلحة. ـ ص١٢٦.

رصاص البنادق السريعة الطلقات لدى المشاة البريطانيين ـ الذين يعتبرهم الجميع الأوائل في العالم في القتال صفوفاً ـ يسيرون إلى أمام حتى حراب المشاة البريطانيين، ويزعزعون صفوفهم أكثر من مرة، بل كانوا يدحرونهم، رغم التفاوت الهائل في الأسلحة، ورغم أنهم يجهلون الخدمة العسكرية ولا يعرفون ما هو التدريب العسكري. أما ما يستطيعون احتماله وأداءه، فيشهد عليه الإنكليز أنفسهم حين يتذمرون من أن الكفر ـ الزولو يقطع في يوم واحد أكثر مما يقطعه الحصان، وبصورة أسرع. إن أصغر عضلاته قوي كالفولاذ، ويبرز مثل سير مجدول، كما قال رسام إنكليزي.

هكذا كان الناس والمجتمع البشري قبل أن يحدث الانقسام إلى طبقات مختلفة. وإذا أجرينا مقارنة بين وضعهم ووضع الأغلبية الهائلة من الناس المتمدنين المعاصرين، فإن الفرق بين البروليتاري الحالي أو الفلاح الصغير وبين عضو العشيرة الحر السابق يبدو هائلاً.

هذا جانب من المسألة. ولكن لا ننسى أن هذا التنظيم كان مكتوباً له الزوال. فإنه لم يتخط نطاق القبيلة. إن تشكيل اتحاد القبائل كان يعني بداية تفسخ هذا التنظيم، كما سنرى فيما بعد، وكما رأينا في محاولات الايروكوا لاستعباد القبائل الأخرى. فكل ما كان خارج القبيلة كان خارج القانون. وحيث لم تكن معاهدة صلح معقودة بحسب الأصول، كانت الحرب تسود بين القبائل، وكانت هذه الحرب تخاض بالقساوة التي تميز الإنسان عن الحيوانات الأخرى والتي لم تخف حدتها إلا فيما بعد بتأثير المصالح المادية. إن النظام العشائري في أوجه، كما رأيناه في أميركا، كان يفترض إنتاجاً بدائياً جداً، وبالتالي، سكاناً قليلين جداً

مبعثرين في رقعة شاسعة من الأرض؛ ومن هنا خضوع الإنسان خضوعاً تاماً تقريباً للطبيعة المحيطة به التي تقابله بالعداء والتي لا يفهمها، الأمر الذي ينعكس في تصوراته الدينية الساذجة الطفولية. وقد بقيت القبيلة بالنسبة للإنسان حداً سواء حيال ابن قبيلة أخرى، أو حيال نفسه بالذات: كانت العشيرة والقبيلة ومؤسساتهما مقدسة ومنيعة لا يجوز المساس بها، وكانت سلطة عليا منحتها الطبيعة وظل الفرد بمفرده خاضعاً لها بلا قيد ولا شرط في مشاعره وأفكاره وتصرفاته. ومهما بدا أناس ذلك الزمن مهيبين في عيوننا، فإنه لا يمكن تمييز بعضهم عن بعض، ولم ينفصلوا بعد، على حد قول ماركس، عن حبل المشاعة البدائية السرّي. كان ينبغي تحطيم سلطة هذه المشاعة البدائية، فحُطّمت. ولكنها حُطِّمَت بتأثيرات تبدو لنا من الوهلة الأولى، بمثابة انحطاط، بمثابة خطيئة أصلية بالمقارنة مع المستوى الأخلاقي العالي الذي بلغه المجتمع العشائري القديم. إن أحط الدوافع ـ الجشع الخشن، الولع الفظ باللذائذ، البخل القذر، السعي الأناني إلى نهب الملك المشترك ـ هي التي تدشن المجتمع الجديد المتمدن، المجتمع الطبقي؛ وإن أخسّ الوسائل ـ السرقة، العنف، الغدر، الخيانة ـ هي التي تقوض المجتمع العشائري اللاطبقي القديم وتؤدي إلى هلاكه. أما المجتمع الجديد نفسه، فإنه لم يكن خلال الألفين والخمسمائة سنة كلها من وجوده غير لوحة عن تطور الأقلية الضئيلة على حساب الأغلبية الهائلة من المستثمرين والمظلومين، وهو لا يزال كذلك ولكن بقدر أكبر مما في أي وقت مضى.

٤ ـ العشيرة اليونانية

منذ الأزمنة ما قبل التاريخ، كان اليونانيون، شأنهم شأن البلاسج وغيرهم من الشعوب القريبة منهم، قد تشكلوا بحسب السلسلة العضوية كما عند الأميركيين: العشيرة، الفراترية، القبيلة، اتحاد القبائل. إلا أنه كان من الممكن أن تنقص الفراترية، كما عند الدوريين؛ كما أن اتحاد القبائل لم يتشكل في كل مكان؛ على كل حال، كانت العشيرة الخلية الأساسية. وعندما ظهر اليونانيون في مسرح التاريخ، كانوا قد بلغوا عتبة الحضارة؛ وكانت تمتد بينهم وبين القبائل الأكية التي تناولها الكلام آنفاً مرحلتان كبيرتان كاملتان تقريباً من التطور سبق بهما يونانيو العهد البطولي الايروكوا. ولهذا لم تكن العشيرة اليونانية أبداً عشيرة الايروكوا القديمة، ناهيك بأن طابع الزواج الجماعي(*) أخذ يمحى بصورة ملحوظة. وأخلى الحق الأمي المكان للحق الأبوي. وبذلك أحدثت الثروة الخاصة الناشئة أول شق في التنظيم العشائري. وجاء الشق الثاني نتيجة طبيعية للشق الأول: فبما أن ملك مورثة غنية كان ينبغي، بعد تطبيق الحق الأبوي، أن يعود بحكم الزواج إلى زوجها، وبالتالي إلى

(*) في طبعة عام ١٨٨٤ ورد تعبير «العائلة البونالوانية» بدلاً من تعبير «الزواج الجماعي». (الناشر).

عشيرة أخرى، فقد حطموا أساس كل حق عشائري، ولم يسمحوا وحسب، بل جعلوا من الواجب في هذه الحال أن تتزوج الفتاة داخل عشيرتها لكي تحتفظ بملكها.

إن العشيرة الأثينية، مثلاً، كانت ترتكز، بحسب غروت (تاريخ اليونان)[1]، على الأسس التالية:

١ ـ طقوس دينية مشتركة، وحق الكهنة بوجه الحصر في ممارسة الشعائر المقدسة تكريماً لإله معين من المعتقد أنه جد العشيرة المشترك، ويطلق عليه، بحكم هذه الصفة، لقب خاص.

٢ ـ مكان مشترك للدفن (راجع «أوبوليدس» لديموستينس[2].

٣ ـ حق الوراثة المتبادلة.

٤ ـ الواجب المتبادل في تقديم العون والحماية والمساندة ضد أعمال العنف.

٥ ـ الحق والواجب المتبادلان في بعض الأحوال في الزواج داخل العشيرة ولا سيما عندما يتعلق الأمر بيتيمات أو بوريثات.

---

(١) G. Grote. "A History of Greece". Vol. I-XII. (جورج غروت. «تاريخ اليونان»، المجلدات ١ ـ ١٢). صدرت الطبعة الأولى من هذا المؤلف في لندن في سنوات ١٨٤٦ - ١٨٥٦؛ المقطع المذكور هنا ورد في الصفحتين ٥٤ و٥٥ من المجلد الثالث الصادر في لندن عام ١٨٦٩). ـ ص١٢٩.

(٢) المقصود هنا خطاب ديموستينس في المحكمة ضد أوبوليدس. وقد أشير في هذا الخطاب إلى العادة القديمة التي تقضي بألا يدفن في المدافن العشائرية غير أبناء الشعيرة المعنية. - ص١٢٩.

٦ ـ امتلاك أموال مشتركة، في بعض الأحوال على الأقل، يشرف عليها «أرخونت» (زعيم) وخازن خاصان.

وفضلاً عن ذلك، كانت بضع عشائر تتحد وتترابط في فراترية، ولكن بعرى أقل وثوقاً؛ ولكننا نرى هنا أيضاً حقوقاً وواجبات متبادلة كالتي في العشيرة، ولاسيما منها المشاركة في ممارسة بعض الشعائر الدينية وحق الملاحقة في حال قتل عضو من الفراترية. ثم إن مجمل الفراتريات من قبيلة واحدة كانت لها بدورها أعياد مقدسة مشتركة تتكرر بانتظام، ويرأسها «فيلوبازيلوس» («زعيم قبيلة» phylobasileus) ينتخب من بين النبلاء («الأوباتريد» eupatrides).

هذا ما يقوله غروت، وإلى هذا يضيف ماركس: «ولكن عبر العشيرة اليونانية، كان يتراءى المتوحش بوضوح (مثلاً، الايروكي)»[1]. وسيبدو بمزيد من الوضوح إذا ما واصلنا الدراسة بعض الشيء.

وبالفعل، تتميز العشيرة اليونانية بالسمات التالية أيضاً:

٧ ـ حساب الأصل وفقاً للحق الأبوي.

٨ ـ منع الزواج داخل العشيرة، باستثناء الزواج من الوريثات. إن هذا الاستثناء وإضفاء صفة القانون عليه يؤكدان أن القاعدة القديمة كانت لا تزال سارية المفعول. وهذا ينبع أيضاً من قاعدة إلزامية عامة تقضي بأن تمتنع المرأة بعد زواجها من المشاركة في طقوس عشيرتها الدينية، وتتبنى طقوس زوجها في فراترية زوجها التي كانت هي مسجلة فيها من

(١) كارل ماركس، ملخص كتاب لويس هـ مورغان «المجتمع القديم». ـ ص١٣٠.

قبل. وبموجب هذا، وكذلك وفقاً لمقطع معروف من ديكيارخ[1]، كان الزواج خارج العشيرة هو القاعدة؛ بل أن بيكر يعتبر صراحة في كتابه «خاريكلس» أنه لم يكن يحق لأحد أن يتزوج داخل عشيرته[2].

٩ ـ حق العشيرة في التبني. وكان هذا الحق يطبق بالتبني في إحدى العائلات، ولكن شرط مراعاة الشكليات العامة، وعلى سبيل الاستثناء فقط.

١٠ ـ الحق في انتخاب الزعماء وعزلهم. ونحن نعلم أنه كان لكل عشيرة «أرخونت». ولم يرد في أي مكان أن هذه الوظيفة كانت تنتقل بالوراثة في عائلات معينة. وحتى نهاية عهد البربرية، يجب الظن دائماً أنه لم تكن توجد وراثة صارمة للوظيفة لا تتفق إطلاقاً مع النظام الذي كان في ظله يتمتع الأغنياء والفقراء داخل العشيرة بالمساواة التامة في الحقوق.

وليس غروت وحسب، بل أيضاً نيبور وقومزن وجميع المؤرخين

---

(١) المقطع الذي أشار إليه إنجلس هنا من مؤلف للفيلسوف اليوناني القديم ديكيارخ لم يصل إلينا، ورد في كتاب فاكسموت "Hellenische Alterthumskunde aus dem Geschichtspunkte des Staates". Th. I, Abth, I, Halle, 1826, S. 312. (دراسة الأزمنة القديمة الهيللينية على صعيد أنظمتها السياسية، القسم الأول، الباب الأول، هاله، ١٨٢٦، ص٣١٢). ـ ص١٣٠.

(٢) W.A. Becker. "Charikles. Bilder altgriechischer Sitte. Zur genaueren Kenntniss des griechischen Privatlebens". Th. II, Leipzig, 1840, S. 447. (ولهلم أدولف بيكر، «خاريكل. لوحات عن الأخلاق اليونانية القديمة، لأجل الاطلاع بمزيد من التفصيل على حياة اليونانيين الخاصة»، القسم الثاني، ليبزيغ، ١٨٤٠، ص٤٤٧). ـ ص١٣١.

الآخرين الذين درسوا الأزمنة القديمة الكلاسيكية، استعصت عليهم مسألة العشيرة حتى الآن. فرغم أنهم رسموا بشكل صحيح كثيراً من علائمها، رأوا دائماً فيها مجموعة عائلات، ومن جراء ذلك لم يستطيعوا أن يفهموا طبيعة العشيرة وأصلها. ففي ظل النظام العشائري، لم تكن العائلة أبداً ولم يكن بوسعها أن تكون خلية النظام الاجتماعي، لأن الزوج والزوجة كانا ينتميان بالضرورة إلى عشيرتين مختلفتين. كانت العشيرة تنتمي بكليتها إلى الفراترية، والفراترية إلى القبيلة؛ أما العائلة، فكانت تنتمي بنصفها إلى عشيرة الزوج وبنصفها الثاني إلى عشيرة الزوجة. كذلك لا تعترف الدولة بالعائلة في ميدان الحق العام؛ ولا تقوم العائلة حتى الآن إلا في ميدان الحق الخاص. ومع ذلك، ينطلق كل علم التاريخ حتى الآن من فرضية سخيفة خرقاء أصبحت ثابتة لا تتزعزع، ولا سيما في القرن الثامن عشر، ومفادها أن العائلة الفردية الأحادية الزواج، التي من المشكوك في أن تكون أقدم من عهد الحضارة، كانت النواة التي تبلور المجتمع والدولة حولها تدريجياً.

وهنا يضيف ماركس: «يجدر بالسيد غروت أن يشير أيضاً إلى ما يلي: رغم أن اليونانيين كانوا يشتقون عشائرهم من الميثولوجيا، كانت هذه العشائر أقدم من الميثولوجيا التي خلقتها بنفسها، مع آلهتها وأنصاف آلهتها»[1].

ويفضل مورغان الاستشهاد بغروت لأن غروت شاهد له وزنه ومكانته وموثوق به تماماً. فإن غروت يروي أيضاً أن كل عشيرة اثينية

(١) كارل ماركس، ملخص كتاب لويس هـ مورغان «المجتمع القديم». ـ ١٣٢.

كانت تحمل اسماً انتقل إليها من مؤسسها المفترض، وأن أعضاء عشيرة gennêtes المتوفى كانوا يرثون أمواله قبل سولون على كل حال، وبعد سولون إذا لم تكن هناك وصية، وأن ملاحقة المجرم أمام المحكمة إذا ما وقعت جريمة قتل، كانت في المقام الأول، من حق وواجب أقرباء القتيل، ثم أعضاء عشيرة القتيل وأخيراً أعضاء فراترية القتيل.

«كل ما نعرفه عن أقدم القوانين الأثينية يرتكز على الانقسام إلى عشائر وفراتريات»(١).

إن تحدر العشائر من جدود مشتركين قد تسبب «للعلماء التافهين الضيقي الأفق» (ماركس)(٢) بالمزعجات والمنغصات. فبما أنهم، بالطبع، يتصورون هؤلاء الجدود كائنات ميثولوجية صرف، فإنه لا تبقى لديهم أي إمكانية لكي يفسروا لأنفسهم نشوء العشيرة من عائلات منفردة تعيش بعضها في جوار بعض، ولم تكن تجمع بينها في البدء رابطة القرابة؛ ومع ذلك ينبغي عليهم أن يفعلوا ذلك لكي يفسروا على الأقل وجود «العشيرة». وهكذا يجدون أنفسهم في حلقة مفرغة، ويصبون سيولاً من الكلام الفارغ، من دون أن يتجاوزوا الزعم بأن شجرة النسب هي، بالطبع، خرافة، بينما العشيرة موجودة في الواقع؛ وفي آخر المطاف، نجد عند غروت ما يلي (الكلمات بين هلالين لماركس):

«نحن لا نسمع عن شجرة النسب هذه إلا نادراً، لأنه لا يشار إليها

---

(١) G. Grote. "A History of Greece". A New Ed., vol. III, London, 1869, p. 66.
(جورج غروت، «تاريخ اليونان»، طبعة جديدة، المجلد الثالث، لندن، ١٨٦٩، ص٦٦). ـ ص١٣٢.

(٢) كارل ماركس، ملخص كتاب لويس هـ مورغان «المجتمع القديم». ـ ص١٣٢.

أمام الملأ إلا في أحوال معينة، احتفالية جداً. ولكن العشائر الأقل شأناً كان لها طقوسها الدينية المشتركة» (ما أغرب ذلك، أيها السيد غروت!)، «وكذلك جد مشترك ـ سوبرمان وشجرة نسب مشتركة، مثلها تماماً مثل العشائر الأكبر شأناً!» (ما أغرب هذا، أيها السيد غروت عند العشائر الأقل شأناً!) «إن التصميم الرئيسي والأساس المثالي» (لا المثالي ideal، يا سيدي العزيز، بل اللحمي carnal، أو بلغتنا الألمانية، الجسدي!) «كانا مشتركين عند جميع العشائر»[1].

يوجز ماركس جواب مورغان عن هذا السؤال بما يلي: «إن نظام قرابة الدم، المناسب للعشيرة في شكلها الأولي ـ وعند اليونانيين قام هذا الشكل فيما مضى كما قام عند جميع البشر ـ كان يضمن معرفة علاقات القربى بين جميع أعضاء العشائر. وكانوا منذ سني الطفولة يستوعبون بالفعل هذه المعلومات الخارقة الأهمية بالنسبة لهم. ومع نشوء العائلة الأحادية الزواج، لف النسيان ذلك. وقد خلق الاسم العشيري شجرة نسب ظهرت إزاءها شجرة نسب العائلة الفردية تافهة لا وزن لها. إن هذا الاسم العشيري هو الذي كان ينبغي له من الآن وصاعداً أن يقدم البرهان على أن حامليه يتحدرون من أصل مشترك. ولكن شجرة نسب العشيرة كانت تمد جذورها في أعماق الزمن إلى حد أنه لم يبق بوسع أعضائها أن يثبتوا القرابة القائمة فعلاً بينهم، باستثناء حالات قليلة جداً كانوا يعرفون فيها أسلافاً مشتركين أقرب عهداً. وكان

---

(١) G. Grote. "A History of Greece". A New Ed., vol. III, London, 1869, p. 60.
(جورج غروت، «تاريخ اليونان»، طبعة جديدة، المجلد الثالث، لندن، ١٨٦٩، ص٦٠). أورد ماركس الاستشهاد (مع ملاحظات بين هلالين) في مؤلفه ملخص كتاب لويس هـ. مورغان «المجتمع القديم». ـ ص١٣٣.

الاسم نفسه دليلاً على الأصل المشترك ودليلاً لا جدال فيه، ما عدا حالات التبني. إن إنكار القرابة بين أعضاء العشيرة إنكاراً تاماً، فعلياً، كما يفعل غروت(*) ونيبور، اللذان جعلا من العشيرة نتاج اختلاق صرف وإبداع شعري، جدير «بالمثاليين» وحدهم، أي بعلماء البرج العاجي. فلأن الصلة بين الأجيال، وخاصة منذ ظهور أحادية الزواج، تبتعد في أعماق الزمن ولأن الواقع الماضي ينعكس في الشخصيات الخيالية الميثولوجية، خلص التافهون الضيقو الأفق الحسنو النية ولا يزالون يخلصون إلى القول إن شجرة النسب الخيالية خلقت العشائر الفعلية»(١).

وكما عند الأميركيين، كانت الفراترية عشيرة أمّاً مقسمة إلى بضع عشائر بنات وتجمع بينها، وتشير أحياناً كثيرة إلى تحدرها جميعها من جد مشترك. وعليه، بحسب غروت:

«كان جميع الأتراب، الأعضاء في فراترية «هيكاتية» يعتبرون أن لهم إلهاً واحداً هو جدهم المشترك من الدرجة السادسة عشرة»(٢).

لهذا كانت جميع عشائر هذه الفراترية عشائر شقيقة بمعنى الكلمة الحرفي. وإننا لنجد الفراترية عند هوميروس بوصفها وحدة عسكرية، وذلك في المقطع المشهور الذي ينصح فيه نسطور أغممنون قائلاً: صف

(*) في مخطوطة ماركس، ورد عوضاً عن اسم غروت، اسم العالم الإغريقي من القرن الثاني الميلادي بولوكس الذي يستشهد به غروت أحياناً كثيرة. (الناشر).

(١) كارل ماركس، ملخص كتاب لويس هـ مورغان «المجتمع القديم». ـ ص١٣٤.

(٢) G. Grote. "A History of Greece". A New Ed., vol. III, London, 1869, p. 58-59. (جورج غروت، «تاريخ اليونان»، طبعة جديدة، المجلد الثالث، لندن، ١٨٦٩، ص٥٨ ـ ٥٩). ـ ص١٣٤.

الرجال بحسب القبائل والفراتريات بحيث تساعد الفراترية الفراترية والقبيلة القبيلة[1] ـ. وفضلاً عن ذلك، كان من حق الفراترية وواجبها أن تثأر لاغتيال عضو من أعضائها؛ ولذا كان يقع على عاتقها، في الأزمنة السابقة، واجب ثأر الدم. وفضلاً عن ذلك، كانت لها مقدسات وأعياد مشتركة؛ بل إن تكوّن الميثولوجيا الإغريقية كلها من عبادة الطبيعة التقليدية، الموروثة من قدماء الآريين، كان مشروطاً من حيث الجوهر بالعشائر والفراتريات، وجرى في داخلها. وفضلاً عن ذلك، كان للفراترية زعيم phratriarchos وكانت، بحسب ما يقول دي كولانج، تعقد جمعيات عامة، وتتخذ قرارات إلزامية، وتملك سلطة قضائية وإدارية[2]. بل إن الدولة التي ظهرت فيما بعد، والتي كانت تجهل العشيرة، تركت للفراترية بعض الوظائف العامة ذات الطابع الإداري.

تتألف القبيلة من بضع فراتريات تجمع بينها صلات القربى. وفي مقاطعات الأتيك، كانت توجد أربع قبائل، كل منها تتألف من ثلاث فراتريات، وكل فراترية من ٣٠ عشيرة. إن تحديد الجماعات بمثل هذه الدقة يفترض تدخلاً واعياً ومنهاجياً في وضع الأمور الذي تكوّن بصورة عفوية. أما كيف حدث هذا التدخل ومتى ولماذا، فإن التاريخ اليوناني يلزم الصمت حوله، ناهيك بأن اليونانيين أنفسهم لم يتذكروا ماضيهم إلا ابتداء من العصر البطولي.

---

(١) هوميروس، «الإلياذة»، النشيد الثاني. ـ ص١٣٤.

(٢) المقصود هنا مؤلف Fustel de Coulanges. "La cité antique". Livre III, chap. I. (فوستيل دي كولانج. «المشاعة المدنية القديمة»، الكتاب الثالث، الفصل الأول. صدرت الطبعة الأولى من هذا المؤلف في باريس وستراسبورغ عام ١٨٦٤. ـ ص١٣٥.

وعند اليونانيين المزدحمين في رقعة من الأرض غير كبيرة نسبياً، تطورت فوارق اللهجات أقل مما في الغابات الأميركية الشاسعة. ولكننا نرى هنا أيضاً أن القبائل التي تملك لغة أساسية واحدة هي وحدها التي تتجمع في كل أكبر بل إننا نجد في مقاطعة الأتيك الصغيرة لهجة خاصة أصبحت فيما بعد اللهجة السائدة بوصفها لغة مشتركة لعموم النثر اليوناني.

وفي قصائد هوميروس، نجد القبائل اليونانية متحدة في أغلبية الأحوال في أقوام صغيرة تحتفظ في داخلها العشائر والفراتريات والقبائل مع ذلك باستقلالها كاملاً. كانت هذه الأقوام تعيش آنذاك في مدن محمية بالأسوار. وكان عدد السكان ينمو مع نمو القطعان ومع انتشار الزراعة وبداية الحرف. وفي الوقت نفسه كانت تتعاظم الفوارق في الملكية، ويتعاظم معها العنصر الأريستوقراطي داخل الديموقراطية القديمة، البدائية. وكانت مختلف الأقوام الصغيرة تخوض غمار حروب متواصلة من أجل امتلاك خيرة الأراضي، وكذلك، بالطبع، من أجل الظفر بالغنائم الحربية. وآنذاك كان استعباد أسرى الحرب قد أصبح مؤسسة معترفاً بها.

وفيما يلي تنظيم الإدارة عند هذه القبائل وهذه الأقوام الصغيرة:

١ ـ كان المجلس، bulê، الهيئة الدائمة للسلطة؛ في البدء، يتألف، على الأرجح، من زعماء العشائر، وفيما بعد، عندما ازداد عددهم كثيراً، من الذين يختارونهم، الأمر الذي أتاح الفرصة لتطوير وتعزيز العنصر الأريستوقراطي؛ هكذا بالضبط يروي لنا ديونيسيوس أن المجلس في العهد البطولي كان يتألف من النبلاء (الأريستوقراطيين

kratistoi[1]. وفي القضايا المهمة، كان المجلس يتخذ القرارات النهائية. فعند أسخيلوس، مثلاً، يتخذ مجلس مدينة ثيبة قراراً حاسماً في الوضع الناشئ يقضي بدفن ايتيوكل بكل مراسم الفخار، وبرمي جثة بولينيك إلى الكلاب[2] لتنهشها. وفيما بعد، عندما تأسست الدولة، أصبح هذا المجلس «السينات» sénat (مجلس الشيوخ).

٢ ـ الجمعية الشعبية agora. لقد رأينا عند الايروكوا أن الشعب، رجالاً ونساء، يحيط باجتماع المجلس وأنه يشترك بحسب الأصول المقررة في المناقشة، ويؤثر بالتالي في قرارات المجلس. وعند اليونانيين في زمن هوميروس، كان هذا «المحيط» Umstand، إذا استعملنا هذا التعبير الحقوقي من اللغة الألمانية القديمة، قد تطور وغدا جمعية شعبية حقيقية، كما جرى أيضاً عند الجرمان القدامى. وكانت هذه الجمعية تنعقد بدعوة من المجلس لحل القضايا المهمة. وكان بوسع كل رجل أن يتكلم. وكان القرار يتخذ برفع الأيدي (في «المترجيات» لأسخيلوس) أو بالهتاف. وكانت الجمعية تملك السلطة العليا بوصفها المرجع الأخير، لأنه، كما يقول شومان «الأزمنة القديمة اليونانية»، «عندما يدور الكلام حول قضية يتطلب تنفيذها معونة الشعب، لا يبين لنا هوميروس أي وسيلة يمكن بها إرغام الشعب إرغاماً على تقديم معونته»[3].

---

(١) ديونيسيوس الهاليكارناسي، «تاريخ روما القديم»، الكتاب الثاني، الفصل الثاني عشر. ـ ص١٣٦.

(٢) أسخيلوس، «سبعة ضد ثيبه».

(٣) G. F. Schoemann. "Griechiche Alterthümer". Bd. I, Berlin, 1855, S. 27. (غ).
ف. شومان «الأزمنة القديمة اليونانية»، المجلد الأول، برلين، ١٨٥٥، ص٢٧). ـ ص١٣٧.

ففي ذلك الوقت حين كان كل رجل راشد في القبيلة محارباً، لم تكن توجد بعد سلطة عامة منفصلة عن الشعب من الممكن معارضته بها. كانت الديموقراطية البدائية لا تزال بعد في أوج ازدهارها، ومن هنا ينبغي لنا أن ننطلق عند البحث في سلطة ومركز المجلس والباسيليوس على السواء.

٣ ـ الرئيس العسكري basileus. إليكم ما يلاحظه ماركس في هذا الصدد: «إن العلماء الأوروبيين، الذين فطروا بمعظمهم على خدمة الملوك والأمراء، يجعلون من الباسيليوس ملكاً بمعنى الكلمة الحديث. وضد هذا يحتج الجمهوري اليانكي مورغان ويقول ببالغ السخرية، ولكن بكامل الحق والصواب، عن المعسول غلادستون وكتابه «شباب العالم»[١].

«إن السيد غلادستون يقدم لنا الزعماء اليونانيين من العهد البطولي بصورة ملوك وأمراء، جاعلاً منهم فوق ذلك جنتلمانات. ولكنه يترتب عليه أن يعترف هو نفسه بأننا نجد عندهم، على العموم، عادة أو قانون البكورية محددة بصورة كافية، ولكن بدون إفراط في الدقة»[٢].

ينبغي الظن أن حق البكورية المرفق بمثل هذه التحفظات سيبدو

(١) المقصود هنا كتاب W. E. Gladstone. "Juventus Mundi. The Gods and Men of the Heroic Age", chap. II. (و. ي. غلادستون، «شباب العالم، الآلهة والناس في العصر البطولي»، الفصل الحادي عشر؛ صدرت الطبعة الأولى من هذا المؤلف في لندن عام ١٨٦٩. ـ ص١٣٧.

(٢) كارل ماركس، ملخص كتاب لويس هـ مورغان «المجتمع القديم»؛ المقطع المذكور ورد في كتاب: L.H. Morgan, "Ancient Society". London, 1877, p. 248. (ل.هـ. مورغان «المجتمع القديم»، لندن، ١٨٧٧، ص٢٤٨). ـ ص١٣٧.

للسيد غلادستون نفسه باطلاً لا قيمة له إطلاقاً، حتى وإن لم يكن مفرطاً من حيث حدة التعبير.

لقد سبق ورأينا ما كانت عليه وراثة وظائف الشيوخ عند الايروكوا وعند الهنود الحمر الآخرين. كانت جميع الوظائف انتخابية في أغلبية الأحوال داخل العشيرة ولذا كانت وراثية ضمن حدود العشيرة. وعند إملاء الوظائف الشاغرة، أخذوا تدريجياً يفضلون النسيب الأقرب ـ أي الأخ أو ابن الأخت، إذا لم يكن ثمة سبب لاستبعاده. ولهذا، إذا كانت وظيفة الباسيليوس عند اليونانيين تنتقل عادة، في ظل سيادة الحق الأبوي، إلى الابن أو إلى أحد الأبناء، فإن هذا يثبت فقط أنه كان في وسع الأبناء هنا أن يأملوا بالوراثة عن طريق الانتخاب الشعبي، ولكنه لا يدل أبداً على الاعتراف بالوراثة شرعاً وقانوناً بدون الانتخاب الشعبي. وفي هذه الحال، لا نجد عند الايروكوا واليونانيين غير الجنين الأولي للعائلات النبيلة الخاصة داخل العشيرة فقط ولا نجد أيضاً عند اليونانيين بالإضافة غير الجنين الأولي لسلالة مقبلة من الزعماء الوراثيين، أي الجنين الأولي للملكية. ولهذا ينبغي الظن أنه كان يجب للباسيليوس عند اليونانيين إما أن ينتخبه الشعب وإما أن تصادق عليه هيئات الشعب الرسمية ـ المجلس أو الأغورا ـ كما كان يجري ذلك ايضاً بالنسبة «للملك» rex الروماني.

في «الإلياذة»، لا يظهر أغممنون، «سيد الرجال» بصفته ملكاً أعلى لليونانيين، بل بصفته آمراً أعلى لقوات متحالفة أمام مدينة محاصرة. وعندما نشب الشقاق بين اليونانيين، أشار أوذيس إلى هذه الصفة بالذات في المقطع الشهير: لا جدوى من تعدّد الآمرين؛ فليأمر واحد فقط،

إلخ. (ثم يرد البيت المشهور الذي يذكر الصولجان، ولكن هذا البيت أضيف فيما بعد)[1]. «إن أوذيس لا يلقي هنا محاضرة حول شكل الحكم، بل يطالب بالخضوع للآمر الأعلى في الحرب. وبالنسبة لليونانيين الذين لم يظهروا أمام طروادة إلا بوصفهم جيشاً محارباً، يسلك الأغورا (المجلس) بما يكفي من الديموقراطية: فإن آخيل، حين يتكلم عن الهدايا، أي عن تقاسم الغنائم، يذكر دائماً أن هذا ليس من شأن أغممنون أو أي باسيليوس آخر، بل من شأن «أبناء الآخيين»، أي من شأن الشعب. إن النعوت: «وليد زفس»، «ربيب زفس»، لا تثبت شيئاً، لأن كل عشيرة تتحدر من إله من الآلهة، وعشيرة رئيس القبيلة تتحدر من إله «أميز»، ـ وفي هذه الحال، من زفس. بل إن الذين لا يتمتعون بالحرية الشخصية، كراعي الخنازير إيفميه وغيره، مثلاً، هم «آلهيون» dioi وtheioi وهذا في «الأوذيسة»، وبالتالي في زمن أقرب إلينا بكثير من زمن «الإلياذة»؛ وفي «الأوذيسة» أيضاً يرفق اسم «البطل» باسم الرسول موليوس وكذلك باسم المغني الأعمى ديمودوكس[2]. وبإيجاز نقول إن كلمة basileia التي يستعملها الكتّاب اليونانيون للإشارة إلى السلطة الهوميرية المسماة السلطة الملكية (لأن قيادة الجيوش هي علامتها المميزة الرئيسية)، والقائمة إلى جانب مجلس الزعماء والجمعية الشعبية، لا تعني غير الديموقراطية الحربية» (ماركس)[3].

---

(١) هوميروس، «الإلياذة»، النشيد الثاني. ـ ص ١٣٨.

(٢) ثم ترد في مخطوطة ماركس الجملة التالية التي اغفلها إنجلس: «إن كلمة «كويرانوس» التي يستعملها أوذيس بصدد أغممنون، إلى جانب كلمة «الباسيليوس» basileus، لا تعني هي أيضاً غير «آمر الجيوش في الحرب». (الناشر).

(٣) كارل ماركس، ملخص كتاب لويس هـ مورغان «المجتمع القديم». ـ ص١٣٩.

علاوة على الصلاحيات العسكرية، كان للباسيليوس صلاحيات أخرى، كهنوتية وقضائية. ولم تكن الصلاحيات الأخيرة محددة بدقة، وكان يتمتع بالأولى بوصفه الممثل الأعلى للقبيلة أو لاتحاد القبائل. أما الصلاحيات المدنية، الإدارية، فلم ترد يوماً، ولكن الباسيليوس كان، أغلب الظن، بحكم وظيفته، عضواً في المجلس. وعليه، من الصحيح تماماً من الناحية اللغوية ترجمة كلمة basileus (باسيليوس) بالكلمة الألمانية König (كونيغ) لأن كلمة (Kuning König) مشتقة من كلمة Kuni (كوني)، Künne (كونّه) وتعني زعيم العشيرة. ولكن المعنى الحالي لكلمة König (ملك) لا يناسب إطلاقاً معنى كلمة basileus في اليونان القديمة. فإن ثوقيديدس يصف basileia القديمة بكل صراحة بأنها patrikê (بطريكه) أي متحدرة من العشائر، ويقول إنها كانت مخولة صلاحيات معينة، ثابتة أي محدودة[1]. كذلك يشير أرسطو إلى أن basileia العصر البطولي كانت قيادة لرجال أحرار وأن الباسيليوس basileus كان قائداً عسكرياً وقاضياً ورئيس كهنة[2]. ولذا لم يكن يتمتع بسلطة الحكم بمعنى الكلمة اللاحق[*].

---

(١) ثوقيديس. «تاريخ حرب البيلوبونيز»، الكتاب الأول، الفصل الثالث عشر. ـ ص١٤٠.

(٢) أرسطو، «السياسة»، الكتاب الثالث، الفصل العاشر. ـ ص١٤٠.

(*) كما صوروا الباسيليوس اليوناني بصورة أمير عصري، كذلك صوروا القائد العسكري الأزتيكي. وللمرة الأولى، ينتقد مورغان، على ضوء التاريخ، قصص الإسبانيين التي كانت في البدء حافلة بالازدراء والمبالغات، وأمست فيما بعد بيّنة الكذب؛ ويثبت أن المكسيكيين كانوا قد بلغوا الطور الأوسط من البربرية، ولكنهم كانوا قد سبقوا بعض الشيء في تطورهم الهنود الحمر البويبلو في المكسيك الجديدة، وأن نظامهم، بقدر ما يمكن الاستنتاج من المعلومات المشوهة، كان يتميز بالسمات التالية: اتحاد من ثلاث قبائل أجبر بضع قبائل أخرى على دفع جزية له؛ هذا الاتحاد يديره مجلس اتحادي وقائد عسكري اتحادي؛ وقد صور الإسبانيون هذا القائد العسكري بصورة «امبراطور».

هكذا نرى في النظام اليوناني من العصر البطولي التنظيم العشائري القديم لا يزال زاخراً بكل قواه، ولكننا نرى أيضاً بداية انحلاله: فإن الحق الأبوي مع توريث الملكية للأولاد ييسر تراكم الثروات في العائلة ويجعل من العائلة قوة في وجه العشيرة؛ والفوارق في الملكية تؤثر بدورها في تنظيم الإدارة بخلقها أولى أجنة الأريستوقراطية الوراثية والسلطة الملكية؛ والعبودية، التي كانت لا تشمل في البدء غير أسرى الحرب، تفتح السبيل أمام المستعبد لاستعباد أعضاء قبيلته بالذات وحتى أعضاء عشيرته؛ والحرب القديمة بين القبائل تتحول مذ ذاك إلى عملية نهب وسلب في البر والبحر لأجل الاستيلاء على الماشية والعبيد والكنوز، وتتحول بالتالي إلى مصدر عادي للكسب، إلى حرفة؛ وبكلمة، تغدو الثروة موضع إطراء وتبجيل وتقدير بوصفها الخير الأعظم، وتمسي القواعد العشائرية القديمة موضع تحقير لأجل تبرير نهب الثروات بالعنف والقسر. ولم يكن ينقص غير أمر واحد، ونعني به مؤسسة من شأنها، لا أن تحمي الثروات التي اكتسبها الأفراد حديثاً من تقاليد النظام العشائري الشيوعية وحسب، ولا أن تكرس الملكية الخاصة التي كانت محتقرة بالغ الاحتقار وحسب، ولا أن تعلن هذا التكريس الهدف الأسمى لكل جماعة بشرية وحسب، بل أن تختم أيضاً بخاتم الاعتراف العام من قبل المجتمع على العموم الأشكال الجديدة لتحصيل الملكية، المتطورة الواحد تلو الآخر، أي لتكديس الثروات بوتيرة متسارعة باستمرار؛ مؤسسة من شأنها لا أن تثبّت وتخلّد الانقسام البادئ في المجتمع إلى طبقات وحسب، وبل حق الطبقة المالكة في استثمار الطبقة غير المالكة وسيادة الأولى على الثانية.

وهذه المؤسسة ظهرت. فقد تم اختراع الدولة.

٥ ـ ولادة الدولة الأثينية

إننا لا نستطيع أن نتتبع في أي مكان خيراً مما في أثينا القديمة كيف تطورت الدولة، على الأقل في مرحلتها الأولى، بتحويل هيئات التنظيم العشائري أحياناً وبزحزحتها أحياناً أخرى عن طريق إنشاء هيئات جديدة وبالاستعاضة عنها كلياً في آخر المطاف بهيئات حقيقية لسلطة الدولة؛ وكيف أخذت «سلطة عامة» مسلحة، تخضع لهيئات الدولة هذه ويمكن بالتالي استعمالها ضد الشعب أيضاً، تحل محل «الشعب المسلح» الحقيقي الذي يدافع عن نفسه بنفسه في عشائره وفراترياته وقبائله. وقد وصف مورغان تعاقب الاشكال من حيث الأساس؛ أما تحليل المضمون الاقتصادي الذي نشأ منه تعاقب الاشكال، فإنه يتعيّن عليّ أن أضيفه بمعظمه.

في العهد البطولي، كانت قبائل الأثينيين الأربع لا تزال تشغل في الأتّيك قطاعات متميزة؛ بل إن الفراتريات الاثنتي عشرة التي كانت تتألف منها هذه القبائل كانت لا تزال تملك، على ما يبدو، مقامات متميزة بصورة المدن الاثنتي عشرة في كيكروب. وكان تنظيم الإدارة يطابق ما كان عليه في العصر البطولي: الجمعية الشعبية، المجلس الشعبي، الباسيليوس. وفي العهد الذي يبدأ منه التاريخ المكتوب، كانت الأراضي مقسمة، وكانت قد انتقلت إلى الملكية الخاصة، الأمر الذي

يتلاءم مع الإنتاج البضاعي الذي كان قد تطور نسبياً في أواخر الطور الأعلى من البربرية ومع تجارة البضائع المناسبة له. وفضلاً عن الحبوب، كانوا ينتجون الخمور والزيت النباتي؛ وطفق زمام التجارة البحرية على بحر إيجه يفلت أكثر فأكثر من أيدي الفينيقيين ويقع بمعظمه في أيدي سكان الأتيك. وبفضل شراء وبيع الملكية العقارية، وبفضل تطور تقسيم العمل بين الزراعة والحرفة، بين التجارة والملاحة، كان لا بدّ لأعضاء العشائر والفراتريات والقبائل أن يتخالطوا خلال وقت قصير حداً؛ وإذا بقطاعات الفراتريات والقبائل يستوطنها سكان لا ينتسبون إلى هذه الجماعات رغم أنهم مواطنون لها، وكانوا بالتالي غرباء في مكان إقامتهم بالذات. ذلك أن كل فراترية وكل قبيلة كانت تدير شؤونها بنفسها في زمن السلم، دون اللجوء إلى المجلس الشعبي أو إلى الباسيليوس في أثينا. ولكن من كانوا يعيشون في أرض الفراترية أو القبيلة من دون أن يكونوا منتسبين إليها لم يكن بوسعهم طبعاً أن يشتركوا في هذه الإدارة.

كل هذا شوّش العمل العادي لهيئات النظام العشائري إلى حد أن الأمر اقتضى في العهد البطولي اتخاذ التدابير لإزالة التشوش. فجرى تطبيق تنظيم ينسب إلى تيزوس. وكان التغيير يقوم قبل كل شيء في تأسيس إدارة مركزية في أثينا، أي أن قسماً من الشؤون التي كانت القبائل تديرها من قبل بصورة مستقلة قد أُعلن من الشؤون العامة وأحيل إلى المجلس المشترك الذي كان مقره في أثينا. وبفضل هذا التنظيم الجديد، سار الأثينيون في تطورهم أكثر مما سار أي من الشعوب الأصلية في أميركا: فعوضاً عن مجرد اتحاد بين قبائل تعيش متجاورة، جرى اندماج القبائل في شعب واحد. وهكذا نشأ الحق الشعبي الأثيني

العام الذي كان أعلى من العادات الشرعية لمختلف القبائل والعشائر ونال المواطن الأثيني، بصفته هذه، حقوقاً معينة وحماية قانونية جديدة حتى في الأرض التي كان فيها غريباً عن القبيلة. ولكن ذلك كان في الوقت نفسه بمثابة الخطوة الأولى نحو تدمير النظام العشائري لأنه كان الخطوة الأولى نحو السماح لاحقاً حتى لأولئك الذين كانوا غرباء عن القبائل في عموم الأتيك وكانوا وظلوا كلياً خارج التنظيم العشائري الأثيني بالانضمام إلى عداد المواطنين. والمؤسسة الثانية المنسوبة إلى تيزوس كانت تتلخص في تقسيم الشعب بأسره، بصرف النظر عن العشيرة والفراترية والقبيلة، إلى ثلاث طبقات: eupatrides (الأوباتريد) أو النبلاء، géomores (الجيومور) أو الزرع، démiurges (ديميورج) أو الحرفيين وفي منح النبلاء بوجه الحصر الحق في ممارسة الوظائف العامة. ولكن هذا التقسيم لم يسفر عن أي نتيجة، باستثناء ممارسة النبلاء للوظائف العامة، لأنه لم يخلق أي فوارق أخرى في الحقوق بين الطبقات. إلا أنه يتسم بأهمية كبيرة، لأنه يكشف أمامنا العناصر الاجتماعية الجديدة التي تطورت بصورة غير ملحوظة. وهو يثبت أن عادة إيلاء الوظائف العشيرية إلى أعضاء بعض العائلات قد تحولت إلى حق لهذه العائلات في ممارسة الوظائف العامة قلما يتعرض للجدال والإنكار، وأن هذه العائلات، فضلاً عن القوة التي تتمتع بها بفضل ثرواتها، شرعت تتكوّن خارج عشائرها في طبقة خاصة مميزة، وأن الدولة الناشئة للتو قد كرست ادعاءاتها هذه. وهو يثبت أيضاً أن تقسيم العمل بين الفلاحين والحرفيين قد اتضح ورسخ إلى حد أنه أخذ يزحزح إلى المرتبة الثانية الأهمية الاجتماعية للتقسيم السابق إلى عشائر وقبائل. وهو يعلن أخيراً التناقض المستعصي بين المجتمع العشائري والدولة؛

فإن أول محاولة لتشكيل الدولة تقوم في تحطيم الصلات العشائرية بتقسيم أعضاء كل عشيرة إلى مميزين وغير مميزين وبتقسيم الآخرين بدورهم إلى طبقتين تبعاً لنوع عملهم، الأمر الذي كان يدفع بعضهم إلى معارضة بعضهم الآخر.

إن تاريخ أثينا السياسي اللاحق حتى سولون ليس معروفاً بصورة كافية. إن وظيفة الباسيليوس فقدت شأنها؛ وأخذ يرأس الدولة أرخونت منتخبون من عداد النبلاء. وتعاظمت سيادة النبلاء أكثر فأكثر إلى أن أمست عبئاً لا يطاق نحو سنة ٦٠٠ قبل الميلاد. وكان المال والربا الوسيلة الأساسية لأجل قمع حرية الشعب. وكان محل إقامة النبلاء الرئيسي في أثينا وضواحيها، حيث كانت التجارة البحرية، ومعها القرصنة البحرية التي كانت تمارس كلما سنحت الفرصة، تغنيان هؤلاء النبلاء وتركزان في أيديهم الثروات النقدية. ومن هنا تغلغل الاقتصاد النقدي، خلال تطوره، في المشاعات الريفية مؤثراً مثل حامض يتأكل نمط حياتها التقليدي القائم على الاقتصاد الطبيعي. إن التنظيم العشائري لا يتوافق إطلاقاً مع الاقتصاد النقدي. وقد صادف خراب الفلاحين الصغار في الأتيك اشتداد ضعف روابطهم العشيرية القديمة التي كانت تحميهم. وكان سند الدين والرهن العقاري (لأن الأثينيين كانوا قد اخترعوا الرهن العقاري أيضاً) لا يحترمان العشيرة ولا الفراترية. والحال، كان النظام العشائري القديم لا يعرف النقود ولا القروض ولا الديون النقدية. ولهذا أدت أيضاً سيطرة النبلاء النقدية المنتشرة أوسع فأوسع إلى إقرار حق جديد يرتكز على العرف والعادة لأجل حماية الدائن من المدين، لأجل تكريس استثمار الفلاحين الصغار من جانب مالكي النقود. وفي جميع حقول الأتيك كانت تنتصب مسلات حجرية

رهنية سجل عليها أن القطعة المعنية مرهونة لفلان لقاء مبلغ كذا من النقود. أما الحقول التي لم تكن معلَّمة بهذه العلائم، فكانت قد بيعت بمعظمها بسبب العجز عن تسديد قيمة الرهن العقاري أو عن دفع الفوائد المئوية في الموعد المحدد، وانتقلت إلى ملكية الأريستوقراطي المرابي. وكان الفلاح يعتبر نفسه سعيداً إذا ما سمحوا له بالبقاء في قطعة الأرض بصفة مستأجر وبالعيش من سدس منتوج كدحه، إذ يتعين عليه أن يقدم الخمسة أسداس الباقية إلى المالك الجديد كبدل إيجار. وفضلاً عن ذلك، إذا كان المبلغ الذي تباع به قطعة الأرض المرهونة لا يغطي الدين، أو إذا كان الدين لم يؤمن برهن، كان يتعين على المدين أن يبيع أولاده عبيداً في بلدان أخرى لكي يسدد للدائن دينه. بيع الوالد أبناءه ـ تلك كانت الثمرة الأولى للحق الأبوي وأحادية الزواج! وإذا لم يرتو مصاص الدماء، فقد كان بمقدوره أن يبيع المدين نفسه أيضاً كعبد. هكذا كان فجر الحضارة المشرق عند الشعب الأثيني.

من قبل، عندما كانت ظروف حياة الشعب لا تزال تتوافق مع النظام العشائري، كان هذا الانقلاب مستحيلاً؛ أما الآن، فقد تحقق ولكن أحداً لا يعرف كيف تحقق. لنعد لحظة إلى أصحابنا الايروكوا. لقد كان من المستحيل عندهم قيام وضع كالوضع المفروض الآن على الأثينيين، بدون اشتراكهم، إذا جاز القول، ومن المؤكد خلافاً لإرادتهم. وهناك، عند الايروكوا، لم يكن أبداً بوسع أسلوب إنتاج وسائل العيش، الذي بقي هو هو سنة بعد سنة، أن يؤدي إلى نشوب مثل هذه النزاعات المفروضة كأنما من الخارج، وإلى ظهور مثل هذا التناقض بين الأغنياء والفقراء، بين المستثمِرين والمستثمَرين. كان الايروكوا لا يزالون بعيدين جداً عن السيادة على الطبيعة، ولكنهم كانوا ضمن بعض الحدود

الطبيعية، الواضحة بالنسبة لهم، أسياد أسلوب إنتاجهم. وإذا طرحنا جانباً سوء المحاصيل في بساتينهم الصغيرة، ونفاد موارد بحيراتهم وأنهرهم من السمك، وشدة انخفاض عدد الطرائد في غاباتهم، فإنهم كانوا يعرفون مسبقاً ما يمكنهم الاعتماد عليه في ظل أسلوبهم لتحصيل وسائل العيش. كان ينبغي لهذا الأسلوب أن يؤمن وسائل العيش، سواء كانت ضئيلة أو وفيرة؛ ولكنه لم يكن بوسعه في حال من الأحوال أن يؤدي إلى انقلابات اجتماعية غير متوقعة، إلى فصم عرى العشيرة، إلى انقسام أعضاء العشيرة والقبيلة إلى طبقات متضادة تحارب بعضها بعضاً. كان الإنتاج يتحرك ضمن أضيق الأطر، ولكن المنتوج كان بكليته في حوزة المنتجين. وتلك كانت أفضلية الإنتاج الهائلة في عصر البربرية؛ إلا أن هذه الأفضلية ضاعت عند حلول عصر الحضارة. إن مهمة الأجيال اللاحقة ستتلخص في استعادة هذه الأفضلية، ولكن على أساس السيادة القوية التي ظفر بها الإنسان الآن على الطبيعة، وعلى أساس الترابط الحر الذي أصبح الآن ممكناً.

كان الحال مختلفاً عند اليونانيين. فإنه ظهور الملكية الخاصة للقطيع وسلع البذخ أفضى إلى التبادل بين الأفراد، وإلى تحول المنتوجات إلى بضائع. وهنا يكمن جنين الانقلاب اللاحق كله. فما أن كف المنتجون عن استهلاك منتوجهم بأنفسهم بصورة مباشرة، وشرعوا يتخلّون عنه بواسطة التبادل حتى فقدوا سلطانهم عليه. وما عادوا يعرفون ما يحدث له. وغدا من الممكن استعمال المنتوج ضد المنتج، من أجل استثماره واضطهاده. ولهذا لا يستطيع أي مجتمع أن يحتفظ زمناً طويلاً بسلطانه على إنتاجه بالذات وبالرقابة على العواقب الاجتماعية لعملية إنتاجه، إذا لم يقض على التبادل بين الأفراد.

إن الأثينيين هم الذين عرفوا بتجربتهم الخاصة بأي سرعة يفرض المنتوج سلطانه على المنتج بعد ظهور التبادل بين الأفراد وتحول المنتوج إلى بضاعة. ومع الإنتاج البضاعي ظهرت حراثة الأرض من قبل الأفراد بقواهم الخاصة، وبعدها بفترة وجيزة ظهرت ملكية الأفراد للأرض. ثم ظهرت النقود، أي البضاعة العامة التي كان يمكن بها مبادلة جميع البضائع الأخرى. ولكن الناس، حين اخترعوا النقد، لم يخطر في بالهم أنهم خلقوا في الوقت نفسه قوة اجتماعية جديدة، القوة الوحيدة الشاملة التي سيترتب على المجتمع بأسره أن ينحني أمامها. وهذه القوة الجديدة التي انبثقت فجأة بدون علم وإرادة صانعيها بالذات، هي التي أجبرت الأثينيين، بكل فظاظة فتوّتها، على الشعور بسيطرتها.

فماذا كان ينبغي عمله؟ إن النظام العشائري القديم لم يقدم الدليل على عجزه حيال زحف النقود المظفر وحسب، بل كان أيضاً عاجزاً عن أن يجد في داخله أي مكان لأجل أشياء مثل النقود والدائنين والمدينين وتحصيل الدين بالقسر. ولكن القوة الاجتماعية كانت قائمة، ولم تستطع التمنيات البريئة والرغبة الشديدة في عودة الزمن القديم الطيب أن تطرد النقود والمرابين من العالم. وعلاوة على ذلك، تم شق عدد من الثغرات الثانوية الأخرى في النظام العشائري. ومن جيل إلى جيل، أخذ أعضاء مختلف العشائر والفراتريات يتخالطون أكثر فأكثر في عموم أراضي الأتيك ولا سيما في مدينة أثينا نفسها، رغم أنه كان لا يزال آنذاك بمقدور الأثيني أن يبيع ممن ليسوا أعضاء في عشيرته قطعاً من الأرض فقط، ولكن لم يكن بمقدوره أن يبيع مسكنه. ومع تطور الصناعة والتبادل، تطور أكثر فأكثر تقسيم العمل بين مختلف فروع الإنتاج:

الزراعة، الحرفة، وفي داخل الحرفة، بين أنواعها التي لا عدّ لها، والتّجارة، والملاحة، إلخ؛ وانقسم الناس الآن بحسب أعمالهم إلى جماعات ثابتة نسبياً، لكل منها جملة من المصالح المشتركة الجديدة التي لم يكن لها مكان داخل العشيرة أو داخل الفراترية، والتي ظهرت بالتالي من أجل تأمينها الحاجة إلى وظائف جديدة. ونما عدد العبيد نمواً ملحوظاً، ومن الأرجح أنه زاد كثيراً في ذلك الوقت على عدد الأثينيين الأحرار. إن النظام العشائري لم يعرف أبداً في البدء العبودية، ولم يعرف بالتالي الوسائل التي يمكن بها السيطرة على هذه الجمهرة من الناس غير الأحرار. وأخيراً اجتذبت التجارة إلى أثينا عدداً كبيراً من الأجانب فكانوا يستقرون فيها نظراً لسهولة الكسب؛ ولكنهم، بحكم النظم القديمة، ظلوا كذلك بلا حقوق ولا حماية، وظلوا، رغم التساهل التقليدي، عنصراً مزعجاً وغريباً في الشعب.

وقصارى القول إن النظام العشائري كان يقترب من نهايته. فإن المجتمع كان يتخطى نطاقه يوماً بعد يوم؛ ولم يستطع أن يحد ولا أن يزيل حتى شر الشرور التي كانت قد ظهرت أمام أنظار الجميع. ولكن الدولة كانت قد تطورت في هذه الأثناء بصورة غير ملحوظة. فإن الجماعات الجديدة، التي تشكّلت بفضل تقسيم العمل أولاً بين المدينة والريف، ثم بين مختلف فروع العمل المدينية، قد أنشأت هيئات جديدة لأجل الدفاع عن مصالحها؛ وأُسست الوظائف من كل نوع وشكل. ثم إن الدولة الفتية كانت قبل كل شيء بحاجة إلى قوات مسلحة خاصة بها لأجل خوض غمار الحروب الصغيرة ولأجل حماية السفن التجارية؛ وهذه القوات لم يكن من الممكن أن تكون في البدء عند الأثينيين الذين يتعاطون الملاحة البحرية غير قوات بحرية. وفي مرحلة غير محددة

تماماً، ولكن قبل سولون، أنشئت naucraries (النوكراريات)، وهي دوائر إقليمية صغيرة، كان عددها ١٢ دائرة بكل قبيلة. وكان يتعين على كل نوكرارية أن تقدم سفينة حربية وتسلحها وتجهزها بالنوتية، وكانت تقدم بالإضافة فارسين. وقد قوضت هذه المؤسسة النظام العشائري بصورة مزدوجة، لأنها، أولاً، خلقت سلطة عامة لم تغد تتطابق أبداً بكل بساطة مع مجمل الشعب المسلح، ولأنها، ثانياً، قسمت الشعب، للمرة الأولى، لأجل أغراض عامة، لا بحسب الجماعات التي تجمع بينها صلات القربى، بل بحسب الإقامة في أرض واحدة. وسنرى فيما بعد أهمية هذه الظاهرة الجديدة.

وبما أن النظام العشائري لم يستطع أن يقدم للشعب المستثمَر أي عون، فلم يبق لهذا الشعب أن يعتمد إلا على الدولة الناشئة. وقد مدت الدولة له فعلاً يد العون بصورة تنظيم الإدارة الذي طبقه سولون، بينا أخذت تقوى أكثر فأكثر في الوقت نفسه على حساب النظام القديم. إن سولون (وقلما يهمنا هنا الأسلوب الذي طبق به إصلاحه نحو عام ٥٩٤ قبل الميلاد) قد دشن سلسلة ما يسمى الثورات السياسية، وفعل ذلك بالتدخل في ميدان علاقات الملكية. وإن جميع الثورات التي نشبت مذ ذاك كانت ثورات للدفاع عن نوع من الملكية ضد نوع آخر من الملكية. فلم يكن بوسعها أن تدافع عن نوع من الملكية من دون المساس بالآخر. وإبان الثورة الفرنسية الكبرى، ضُحِّي بالملكية الإقطاعية لأجل إنقاذ الملكية البرجوازية. وفي الثورة التي قام بها سولون، كان لا بدّ أن تتضرر ملكية الدائنين في مصلحة ملكية المدينين. فقد ألغيت الديون بكل بساطة. نحن لا نعرف التفاصيل بدقة، ولكن سولون يتباهى في قصائده أنه أزال حجارة الرهونات من قطع أرض المدينين وأعاد الناس

الذين بيعوا للخارج أو فروا إلى بلدان أخرى، بسبب ديونهم. ولم يكن من الممكن تحقيق ذلك إلا بانتهاك حقوق الملكية صراحة. وبالفعل، قامت جميع الثورات المسماة الثورات السياسية، ابتداء من أول ثورة منها حتى آخر ثورة، دفاعاً عن نوع معين من الملكية، وتحققت بمصادرة، أو، بتعبير آخر، بسرقة نوع آخر من الملكية. وهكذا لا ريب في أنه لم يمكن أن تقوم الملكية الخاصة خلال ألفين وخمسمائة سنة إلا بانتهاك حق الملكية.

لكنه غدا من الضروري الآن الحؤول دون تكرار تحويل الأثينيين الأحرار إلى عبيد. وقد تم ذلك قبل كل شيء بتدابير عامة مثل منع التزامات الدين التي كان شخص المدين بالذات ضمانتها وكفالتها. ثم أُقر حد أقصى للملكية العقارية التي كان من الممكن أن يملكها الفرد وذلك للحد بعض الشيء من طمع النبلاء الذي لا يروى غليله بأراضي الفلاحين. وفيما بعد، طرأت تعديلات على التنظيم نفسه. وإليكم أهمها بنظرنا:

تقرر أن يتألف المجلس من أربعمائة عضو، بنسبة ١٠٠ عضو عن كل قبيلة. وعلى هذا النحو بقيت القبيلة هنا الأساس. ولكن هذا كان الجانب الوحيد الذي أخذته الدولة الجديدة من التنظيم القديم. لأن سولون، فضلاً عن ذلك، قسم المواطنين إلى أربع طبقات تبعاً للملكية العقارية ودخلها؛ ٥٠٠ و٣٠٠ و١٥٠ مديمناً (المديمن يوازي تقريباً ٤١ ليتراً) من الحبوب، تلك كانت الحدود الدنيا من الدخل لأجل الطبقات الثلاث الأولى؛ أما الذين كان دخلهم أقل أو كانوا لا يملكون أي قطعة من الأرض، فكانوا يشكلون الطبقة الرابعة. ولم يكن من الممكن أن

يشغل جميع الوظائف غير ممثلي الطبقات الثلاث العليا؛ أما أعلى الوظائف، فلا يمكن أن يشغلها غير ممثلي الطبقة الأولى. ولم يكن للطبقة الرابعة غير الحق في الكلام والتصويت في الاجتماع الشعبي؛ ولكن هنا بالذات كان يجري انتخاب جميع الموظفين، وهناك كان ينبغي على هؤلاء أن يقدموا حساباً على نشاطهم، وهنا كانت توضع جميع القوانين، وهنا كانت الطبقة الرابعة تؤلف الأغلبية. ومن جديد جرى إثبات الامتيازات الأريستوقراطية جزئياً بصورة امتيازات للثروة، ولكن الشعب احتفظ لنفسه بالسلطة الفاصلة. وفضلاً عن ذلك كان التقسيم إلى أربع طبقات أساساً لأجل تنظيم القوات المسلحة تنظيماً جديداً. فإن الطبقتين الأوليين كانتا تقدمان الخيالة، وكان على الثالثة أن تخدم في فصائل المشاة الثقيلة السلاح، وعلى الرابعة أن تخدم في فصائل المشاة الخفيفة السلاح التي لا ترتدي الدروع أو في الأسطول، مع العلم أنها كانت، على الأرجح، تتقاضى أجراً لقاء خدمتها.

هكذا أُدخل هنا عنصر جديد في نظام الحكم، هو الملكية الخاصة. فإن حقوق مواطني الدولة، وواجباتهم أخذت تقاس بحسب كبر ملكيتهم العقارية؛ وبقدر ما كانت يتعاظم نفوذ الطبقات المالكة، كانت الاتحادات القديمة القائمة على قرابة الدم تزاح. ومُني النظام العشائري بهزيمة جديدة.

لكن منح الحقوق السياسية وفقاً للملكية لم يكن أبداً إحدى المؤسسات التي لا يمكن بدونها أن تقوم الدولة. ومع أن هذا المبدأ قد اضطلع بدور كبير في تاريخ تنظيم الدولة، إلا أن عدداً كبيراً من الدول، وعلى وجه الضبط أكثرها تطوراً، استغنى عنه. بل إنه في أثينا أيضاً لم

يضطلع إلا بدور عابر؛ فمنذ عهد أريستيدس أصبحت جميع الوظائف في منال كل مواطن[1].

وفي الثمانين سنة التالية، تطور المجتمع الأثيني تدريجياً في الاتجاه الذي ظل يتطور فيه خلال القرون اللاحقة. فقد وضع حد لتفشي عمليات ديون الربا على الأراضي قبل زمن سولون، وكذلك للإفراط في تمركز الملكية العقارية. وأصبحت التجارة، وكذلك الحرف والحرف الفنية التي كانت تتنامى أكثر فأكثر بالاستناد إلى عمل العبيد، فروع النشاط السائدة. وغدا الناس أكثر تمدناً وتنوراً. وبدلا مَن استثمار مواطنيهم بالذات استثماراً قاسياً كما من قبل، شرعوا الآن يستثمرون على الأغلب العبيد وشراة البضائع الأثينية من خارج أثينا. وأخذت الأموال المنقولة أي الثروة من النقود والعبيد والسفن، تتنامى أكثر فأكثر، ولكنها لم تعد الآن مجرد وسيلة لاكتساب الأراضي، كما كان الحال في زمن الانطواء والمحدودية السابق، بل صارت أيضاً هدفاً بحد ذاته. ومن جراء هذا، ظهرت، من جهة، في شخص الطبقة الجديدة ـ طبقة الأغنياء الذين يتعاطون الصناعة والتجارة ـ منافسة مظفرة لجبروت الأريستوقراطية القديم، وفقدت بقايا النظام العشائري القديم، من جهة أخرى، قاعدتها الأخيرة. فإن العشائر والفراتريات والقبائل التي تشتت أعضاؤها الآن في عموم الأتيك وتخالطوا نهائياً، قد غدت لهذا السبب غير صالحة إطلاقاً لتشكيل اتحادات سياسية؛ وكان كثيرون من مواطني

---

(١) المقصود هنا منح الطبقة الرابعة من مواطني آثينا ـ «الفيت» (وهم مواطنون أحرار ولكنهم معدمون) حتى شغل الوظائف المدنية، الأمر الذي ينسبه قسم من المصادر إلى أريستدس. (القرن الخامس ق.م.). ـ ص١٥١.

أثينا لا ينتسبون إلى أي عشيرة؛ فقد كانوا مهاجرين غرباء نالوا حق المواطنية ولكنهم مع ذلك لم يُقبلوا في أي من الاتحادات العشائرية القديمة؛ وفضلاً عن هؤلاء، كان هناك أيضاً عدد متزايد أبداً من المهاجرين الغرباء المتمتعين بالحماية (أو الموالي)(١).

في هذه الأثناء كان الصراع بين الأحزاب يواصل مجراه؛ كانت الأريستوقراطية تحاول استعادة امتيازاتها السابقة وأحرزت الغلبة لفترة من الوقت، إلى أن جاءت ثورة كليستين (في عام ٥٠٩ قبل الميلاد) وأطاحت بها نهائياً، وبآخر بقايا النظام العشائري(٢) أيضاً في آن واحد.

إن تنظيم الإدارة الجديد الذي أدخله كليستين قد تجاهل قسمة القبائل الأربع القديمة المؤسسة على العشائر والفراتريات. وعوضاً عنها، ظهر تنظيم جديد تماماً يرتكز على تقسيم السكان، الذي جرى اختباره في «النوكراريات» بحسب مكان إقامتهم فقط. وهكذا لم يبق الدور الحاسم للانتساب إلى اتحادات قربى الدم، بل صار لمكان الإقامة الدائمة واحدة؛ ولم يقسموا الشعب، بل قسموا الأرض، وتحول السكان، من الناحية السياسية، إلى مجرد ذيل للأرض.

---

(١) المقصود هنا metéques (الميتيك أو الموالي) أي الغرباء الذين كانوا يسكنون في الأتيك بصورة دائمة؛ كان هؤلاء أحراراً، ولكنهم لم يكونوا يتمتعون بحقوق المواطنين الأثينيين (حق شغل الوظائف العامة، الاشتراك في الجمعية الشعبية، امتلاك الأموال غير المنقولة، إلخ...). كان الميتيك يتعاطون بصورة رئيسية الحرف والتجارة، وكانوا ملزمين بدفع ضريبة خاصة، وباتخاذ «حماة» لهم من عداد المواطنين الكاملي الحقوق؛ وبواسطة هؤلاء، كان يمكنهم مراجعة هيئات الحكم. ـ ص١٥٢.

(٢) في سنوات ٥١٠ ـ ٥٠٧ ق.م.، ترأس كليستين، ممثل عشيرة الكميونيد، نضال ديموس (شعب) آثينا ضد سيطرة الأريستقراطية العشائرية القديمة؛ وبالنتيجة، أطيح بهذه السيطرة، وأجريت إصلاحات ترمي إلى تصفية بقايا النظام العشائري. ـ ص١٥٢.

قُسّمت منطقة الأتيك كلها إلى مئة demos (ديموس) أو دائرة - مشاعة تدير كل منها نفسها بنفسها. وكان المواطنون (الديموسيون) الذين يعيشون في كل ديموس ينتخبون رئيساً (الديمارك) وخازناً، وكذلك ثلاثين قاضياً يحكمون في الخلافات الصغيرة. كذلك كان لكل ديموس معبده وإلهه الحامي أو بطله، وكان يختار لهما الكهان. وكانت السلطة العليا في الديموس لجمعية الديموسيين. وقد كان ذلك، كما يلاحظ مورغان بصواب، النموذج المسبق للمشاعة المدينية الأميركية[1] التي تحكم نفسها بنفسها. إن الوحدة التي انتهت إليها الدولة العصرية في أعلى درجات تطورها كانت نقطة انطلاق الدولة الناشئة في أثينا.

كانت عشر من هذه الوحدات أو الديموسات تؤلف قبيلة؛ ولكن هذه القبيلة، خلافاً للقبيلة السابقة العشائرية، صارت تسمى الآن القبيلة الإقليمية. إن القبيلة الإقليمية لم تكن اتحاداً سياسياً بحكم نفسه بنفسه وحسب، بل كانت أيضاً اتحاداً عسكرياً؛ وكانت تنتخب الفيلارك phylarque[*] أي زعيم القبيلة آمر الخيالة، والتاكسيارك taxiarque آمر المشاة، والاستراتيجي stratége آمر جميع القوات المسلحة المجندة في أرض القبيلة. وفضلاً عن ذلك، كانت تجهز خمس سفن حربية بطواقمها وآمريها، وكانت تنال بطلاً من أبطال الأتيك بوصفه حامياً لها وتتسمى باسمه. وأخيراً كانت تنتخب خمسين ممثلاً عنها في مجلس أثينا.

---

(١) L.H. Morgan. "Ancient Society", London. 1877, p. 271. (لويس هنري مورغان، «المجتمع القديم»، لندن، ١٨٧٧، ص٢٧١). - ص١٥٣.

(*) من الكلمة اليونانية القديمة «فيلا» phyla أي القبيلة. (الناشر).

أما ذروة هذا التنظيم فكانتها الدولة الأثينية التي كان يديرها مجلس مؤلف من خمسمائة نائب يمثلون القبائل العشر، والاجتماع الشعبي ـ بوصفه المرجع الأعلى والأخير ـ الذي كان لكل مواطن أثيني الحق في حضوره وفي التصويت فيه. وعلاوة على ذلك، كان الأرخونت وسائر الموظفين يسيِّرون مختلف فروع الإدارة والقضاء. ولم يكن هناك في أثينا رئيس للسلطة التنفيذية.

مع تطبيق هذا التنظيم الجديد للحكم، ومع قبول عدد كبير جداً من المتمتعين بالحماية ـ سواء من المهاجرين الغرباء أو من العبيد المحرّرين ـ أُقصيت هيئات النظام القائم على قرابة الدم عن تصريف الشؤون العامة؛ وانحطتِ إلى مستوى رابطات خاصة وأخويات دينية. ولكن عهد العشائر القديم، بنفوذه المعنوي ونظراته المتوارثة ونمط تفكيره، ظل زمناً طويلاً يعيش في التقاليد، وهذه التقاليد لم تندثر إلا تدريجياً. وقد انعكس هذا في واحدة من آخر مؤسسات الدولة.

لقد رأينا أن إحدى العلائم الجوهرية للدولة تتلخص في سلطة عامة منفصلة عن سواد الشعب. وفي ذلك الحين لم يكن لدى أثينا غير الجيش الشعبي، والأسطول الذي كان الشعب يقدمه مباشرة. وكان الجيش والأسطول يحميانها من الأعداء الخارجيين ويفرضان الطاعة على العبيد الذين كانوا آنذاك يشكّلون أغلبية السكان الملحوظة. وتجاه المواطنين، لم تكن السلطة العامة في البدء قائمة إلا بصفة بوليس؛ وكان البوليس قديماً قدم الدول، ولهذا كان الفرنسيون السذج من القرن الثامن عشر لا يتحدثون عن الأمم المتمدنة بل عن الأمم البوليسية nations policées. وهكذا أسس الأثينيون، في آن واحد مع دولتهم،

بوليساً، دركاً حقيقياً من النبالة المشالة والخيالة، أو اللاندياغر Landjäger كما يسمونهم في ألمانيا الجنوبية وفي سويسرا. ولكن هذا الدرك كان يتألف من العبيد. فقد كانت هذه الخدمة البوليسية تبدو للأثيني الحر مذلّة إلى حد أنه كان يفضل الاستسلام للعبد المسلح، شرط ألاّ يمارس هو نفسه هذا العمل المشين. وفي هذا كانت لا تزال تنعكس عقلية العشيرة القديمة. فلم يكن بوسع الدولة أن تعيش بدون البوليس، ولكنها كانت لا تزال بعد فتية، ولم تكن تتمتع بعد بما يكفي من النفوذ المعنوي لكي تجعل من مهنة كانت تبدو بالضرورة مشينة وخسيسة لأعضاء العشائر القدامى مهنة محترمة.

إن الازدهار السريع الذي عرفته الثروة والتجارة والصناعة يدل على مبلغ توافق الدول التي تكوّنت سماتها الرئيسية مع وضع الأثينيين الاجتماعي الجديد. فإن التناحر الطبقي الذي ارتكزت عليه المؤسسات الاجتماعية والسياسية لم يكن الآن ذلك التناحر بين الأريستوقراطية والشعب البسيط، بل التناحر بين العبيد والأحرار، بين الموالي والمواطنين الكاملي الحقوق. وفي أوج ازدهار أثينا، كان مجمل عدد المواطنين الأحرار، بمن فيهم النساء والأطفال، يبلغ زهاء ٩٠,٠٠٠ شخص، بينا كان عدد العبيد ذكوراً وإناثاً يبلغ ٣٦٥,٠٠٠ شخص، وعدد الموالي ـ من مهاجرين غرباء وعبيد محرّرين ـ ٤٥,٠٠٠ شخص. وهكذا كان يوجد مقابل كل مواطن راشد من الذكور ١٨ عبداً على الأقل وأكثر من اثنين من الموالي. وسبب هذا العدد الكبير من العبيد، أن كثيرين منهم كانوا يشتغلون معاً في المانيفاكتورات، في مشاغل كبيرة، تحت رقابة المراقبين. ولكن تطور التجارة والصناعة أفضى إلى تراكم وتمركز الثروات في قلّة من الأيدي، وكذلك إلى افتقار سواد

المواطنين الأحرار الذين لم يبق لهم إلا الاختيار بين سبيلين لا ثالث لهما: إما أن ينافسوا عمل العبيد بانصرافهم هم أنفسهم إلى ممارسة الحرف، الأمر الذي كان يعتبر مشيناً، مذلاً، منحطاً، ناهيك بأنه لا يبشر بكبير النجاح، وإما أن يتحولوا إلى فقراء. وفي الظروف المعنية، ساروا بحكم الضرورة في السبيل الأخير؛ وبما أنهم كانوا يؤلفون سواد السكان، فقد أدى ذلك إلى هلاك الدولة الأثينية كلها أيضاً. فليست الديموقراطية هي التي أهلكت أثينا، كما يزعم الأدعياء المدرسيون الأوروبيون الذين يتملقون الملوك والأمراء، بل العبودية التي جعلت عمل المواطن الحر موضع احتقار وازدراء.

إن ولادة الدولة عند الأثينيين هي مثال نموذجي، ولا أرقى، على تكوّن الدولة بوجه عام، وذلك من جهة، لأنها تجري بشكل نقي، من دون أي تدخل عنيف من الداخل ومن الخارج، - اغتصاب بيسيستراتس للسلطة خلال فترة وجيزة لم يترك أي أثر[1]، - ومن جهة أخرى، لأن شكلاً متطوراً جداً للدولة في الحالة المعنية، هو الجمهورية الديموقراطية، ينبثق مباشرة من المجتمع العشائري، وأخيراً، لأننا نعرف كفاية جميع التفاصيل الأساسية لنشوء هذه الدولة.

(١) في عام ٥٦٠ ق.م. استولى بيسيستراتس، ممثل العشيرة الأريستوقراطية المفتقرة، على السلطة في آثينا، وأقام نظام الحكم الفردي - حكم الاستبداد. دام هذا النظام مع انقطاعات (فقد طرد بيسيستراتس مرتين من آثينا وعاد إليها من جديد) حتى وفاة بيسيستراتس في عام ٥٢٧ ق.م.، وبعد ذاك حتى عام ٥١٠ ق.م. عندما طرد ابنه هيبياس، وأعيدت في آثينا بعد فترة وجيزة سيادة ديموقراطية مالكي العبيد برئاسة كليسفين. إن نشاط بيسيستراتس، الهادف إلى الدفاع عن ملاكي الأراضي الصغار والمتوسطين ضد الأريستوقراطية العشائرية، لم يسفر عن تغييرات جدية في تركيب الدولة الأثينية السياسي. - ص١٥٦.

٦ ـ العشيرة والدولة في روما

يتبين من أسطورة تأسيس روما أن أول مقام كان من صنع عدد من العشائر اللاتينية (مائة، بحسب الأسطورة) المتحدة في قبيلة واحدة انضمت إليها بعد فترة وجيزة من الوقت قبيلة سابيلية تتألف هي أيضاً، كما تقول الأسطورة، من مائة عشيرة، ثم قبيلة ثالثة تتألف من عناصر مختلفة، وتضم هي أيضاً، كما تقول الأسطورة، مائة عشيرة، وأن القصة كلها تبين من الوهلة الأولى أنه لم يكن هناك أي شيء تكوّن بصورة طبيعية باستثناء العشيرة، وأن العشيرة لم تكن في بعض الأحوال غير فرع من عشيرة أصلية، أولية، ظلت تعيش في موطنها القديم. وعلى القبائل يبدو خاتم تركيبها المصطنع، ولكن هذا التركيب مصنوع بمعظمه من عناصر متقاربة وبحسب نموذج القبيلة القديمة التي تنامت بصورة طبيعية، لا بحسب نموذج القبيلة المشكلة بصورة مصطنعة؛ ومع ذلك، ليس من المستبعد أنه كان من الممكن أن تكون نواة كل من القبائل الثلاث قبيلة قديمة حقيقية. فإن الحلقة الوسيطة، الفراترية، كانت تتألف من عشر عشائر وتسمى curia (كوريا)؛ فكان هناك إذاً ثلاثون (كورياً).

ومن المعترف به عموماً أن العشيرة الرومانية كانت نفس المؤسسة التي كانتها العشيرة اليونانية. ولئن كانت العشيرة اليونانية شكلاً أكثر

تطوراً لتلك الخلية الاجتماعية التي نجد شكلها البدائي عند الهنود الحمر الأميركيين، فإن هذا يصح كلياً أيضاً على العشيرة الرومانية. ولذا بوسعنا أن نكون هنا أكثر إيجازاً.

إن العشيرة الرومانية، في الآونة الأولى على الأقل من وجود المدينة، تتسم بالتركيب التالي:

١ ـ حق أعضاء العشيرة في وراثة بعضهم بعضاً؛ الممتلكات تبقى داخل العشيرة. وبما أن الحق الأبوي كان يسود سواء في العشيرة الرومانية أو في العشيرة اليونانية، فإن الذرية من حبل النسل النسائي كانت مستبعدة عن الإرث. وبموجب قوانين الألواح الاثني عشر[١]، وهي أقدم أثر مكتوب نعرفه عن الحق الروماني، كان الأولاد هم الذين يرثون في المقام الأول بوصفهم الورثة المباشرين؛ وفي حال عدم وجودهم «الأغنات» agnats (أي الأقرباء بحسب حبل النسل الرجالي)، وفي حال عدم وجود هؤلاء، أعضاء العشيرة. وفي جميع الأحوال، كانت الممتلكات تبقى داخل العشيرة. ونحن نرى هنا كيف تسربت تدريجياً إلى عادة العشيرة قواعد قانونية جديدة نجمت عن نمو الثروة وعن أحادية الزواج: إن حق الوراثة، المتساوي في الأصل بين جميع أعضاء العشيرة، يقتصر عملياً ـ وباكراً جداً، كما أشير أعلاه ـ على

(١) قوانين الألواح الاثني عشر. أقدم آثار الحق الروماني. وضعت في أواسط القرن الخامس قبل الميلاد نتيجة للنضال بين العوام والخواص وحلت محل حق العرف والعادة الساري المفعول في روما قبل ذاك. وقد عكست هذه القوانين تطورات التمايز الطبقي في المجتمع الروماني على أساس الملكية، وتطورات نظام الرق ونشوء دولة مالكي العبيد (دولة الرق). كتبت القوانين على اثني عشر لوحاً. ـ ص١٥٧.

«الأغنات» في البدء، وأخيراً على الأولاد وذريتهم بحسب حبل النسل الرجالي. أما في الألواح الاثني عشر، فإن هذا يرد بالطبع في تسلسل معاكس.

٢ ـ امتلاك أرض مشتركة للدفن. فعندما انتقلت عشيرة كلوديوس الأرستوقراطية من مدينة ريغيل إلى روما، حصلت على رقعة من الأرض، وكذلك على مكان مشترك في المدينة نفسها من أجل الدفن. وحتى في عهد أوغسطوس، دفن رأس فار[1]، الذي قتل في غاب توتوبورغ وجيء به إلى روما، في gentilitius tumulus[*] وهكذا إذاً كانت العشيرة (Quintilia ـ كوينتيليا) لا تزال تملك جثوة خاصة للدفن.

٣ ـ أعياد دينية مشتركة. وهذه sacra gentilitia[**] معروفة.

٤ ـ واجب عدم الزواج داخل العشيرة. ويبدو أن هذا لم يتحول يوماً في روما إلى قانون مكتوب. ولكنه بقي عادة. وبين العدد الهائل من الأزواج التي وصلت أسماؤها إلينا، ليس لأي زوج اسم عشيري واحد لكلا الرجل والمرأة. ثم إن حق الوراثة يؤكد هذه القاعدة. فإن المرأة تفقد حقوقها «الأغناتية» عندما تتزوج، وتخرج من عشيرتها. وليس في وسعها ولا في وسع أولادها وراثة والدها أو أخوة والدها، وإلا فقدت عشيرة الوالد حصة من الميراث. وليس لهذا معنى إلا إذا افترضنا أن المرأة لا تستطيع أن تتزوج من أي عضو من عشيرتها.

---

(١) المقصود هنا المعركة التي دارت رحاها في (ع٢)غاب توتوبورغ (عام ٩ ميلادي) بين القبائل الجرمانية الثائرة على الفاتحين الرومانيين وبين القوات الرومانية التي كانت تحت قيادة فار. انتهت المعركة بهزيمة الرومانيين ومقتل قائدهم العسكري. ـ ص١٥٨.

(*) جثوة العشيرة ـ (الناشر).

(**) أعياد مقدسة عشيرية ـ (الناشر).

٥ ـ ملكية عقارية مشتركة. كانت هذه موجودة على الدوام في الأزمنة البدائية، منذ أن شرعت القبائل تتقاسم الأرض. وبين القبائل اللاتينية، نجد الأرض جزئياً ملك القبيلة، وجزئياً ملك العشيرة، وجزئياً ملك الاقتصادات المنزلية التي لم يكن من الممكن أبداً أن تكون آنذاك عائلات منفردة. ويُنسب إلى رومولوس أنه قام بأول تقسيم للأرض بين الأفراد، مانحاً كلاً منهم قرابة هكتار (يوغران jugerum). ولكننا نجد فيما بعد أيضاً ملكيات عقارية تخص العشيرة، ناهيك عن أراضي الدولة التي يدور حولها كل تاريخ الجمهورية الداخلي.

٦ ـ واجب أعضاء العشيرة أن يساعدوا ويحموا بعضهم بعضاً. إن التاريخ المكتوب لا يبين لنا غير حطام هذه العادة. فإن الدولة الرومانية قد دخلت الحلبة دفعة واحدة بوصفها قوة على درجة من التفوق بحيث إن حق الحماية من المظالم انتقل إليها. فعندما اعتقل أبيوس كلوديوس، ارتدى جميع أعضاء عشيرته ثياب الحداد، بمن فيهم أولئك الذين كانوا أعداءه الشخصيين[1]. وإبان الحرب البونيكية الثانية[2]، اتحدت العشائر

---

(١) انتخب أبيوس كلوديوس في عام ٤٥١ وعام ٤٥٠ ق.م. في لجنة العشرة (الديسمفيرين) التي كان قد عهد إليها بوضع القوانين التي اشتهرت فيما بعد بقوانين الألواح الاثني عشر. وقد خولت اللجنة، أثناء قيامها بمهمتها، كامل السلطة؛ وعند انتهاء الأجل المعين، حاول أبيوس كلوديوس مع الديسمفيرين الآخرين تمديد سلطة اللجنة بالاغتصاب حتى عام ٤٤٩ ضمناً. ولكن استبداد وعنف الديسمفيرين، ولا سيما منهم أبيوس كلوديوس، دفعا البليبس (العامة) إلى القيام بانتفاضة أدت إلى إسقاط الديسمفيرين. وقد زج بابيوس كلوديوس في السجن، حيث توفي بعد مدة قصيرة. ـ ص١٥٩.

(٢) الحرب البونيكية الثانية (٢١٨ ـ ٢٠١ ق.م.) ـ إحدى الحروب التي دارت رحاها بين دولتين من أكبر دول مالكي العبيد في الأزمنة القديمة هما روما وقرطاجا من أجل بسط السيطرة في القسم الغربي من البحر الأبيض المتوسط، ومن أجل فتح الأراضي الجديدة=

لأجل افتداء أعضائها الأسرى؛ ولكن «السينات» (مجلس الشيوخ) منعها من ذلك.

٧ ـ الحق في اتخاذ اسم العشيرة. وقد بقي حتى زمن الامبراطورية؛ وقد سمح للمحرَّرين اتخاذ اسم عشيرة أسيادهم السابقين، ولكن دون اكتساب حقوق أعضاء العشيرة.

٨ ـ الحق في قبول الغرباء في العشيرة. وكان يُطبّق بتبني إحدى العائلات (كما عند الهنود الحمر) للغريب المعني، الأمر الذي كان يستتبع قبوله في العشيرة.

٩ ـ لم يرد أي ذكر لحق انتخاب وإقالة الرئيس. ولكن بما أن جميع الوظائف، ابتداء من وظيفة الملك، كانت تُولّى بالانتخاب أو بالتعيين في المرحلة الأولى من تاريخ روما، وبما أن كهان «الكوريا» أيضاً كانت تنتخبهم «الكوريا» ذاتها، ففي وسعنا أن نفترض الوضع نفسه فيما يتعلق برؤساء principes العشائر، حتى وإن كان من الممكن أن يكون انتخابهم من العائلة نفسها في العشيرة قد أصبح قاعدة.

تلك كانت وظائف العشيرة الرومانية. وهي تشبه تماماً حقوق وواجبات العشيرة الايروكية، باستثناء الانتقال الناجز إلى الحق الأبوي؛ وهنا أيضاً «يتراءى الايروكوا بوضوح»[1].

ولن نسوق غير مثال واحد لكي نبين أي تشوش في مسألة النظام العشائري الروماني لا يزال سائداً في الوقت الحاضر حتى بين أشهر

=وامتلاك العبيد. انتهت الحرب بهزيمة قرطاجا. ـ ص١٥٩.

(١) هنا يورد أنجلس من جديد الملاحظة التي أبداها ماركس بصدد العشيرة اليونانية (راجعوا الملاحظة رقم ٩١). ـ ص١٦٠.

مؤرخينا. فقد جاء في مؤلف مومزن بصدد أسماء العلم الرومانية في زمن الجمهورية وفي عهد أوغسطوس («دراسات في تاريخ روما»، برلين، ١٨٦٤، المجلد الأول)[1] ما يلي:

«فضلاً عن جميع أعضاء العشيرة من الذكور، باستثناء العبيد، بالطبع، ولكن بمن فيهم المقبولون بالتبني في العشيرة والموالي، كان اسم العشيرة يمنح أيضاً للنساء... إن القبيلة» (هكذا يترجم مومزن هنا كلمة gens (جنس» «إنما هي... جماعة ظهرت على أساس أصل مشترك ـ فعلي أو محتمل أو حتى ملفق ـ وتوحدها عرى المشاركة في الأعياد والمدافن والوراثة، جماعة يجب ويمكن أن ينتسب إليها جميع الأفراد الأحرار شخصياً، وبالتالي النساء أيضاً. ولكن ما يصعب الأمر، إنما هو تحديد اسم عشيرة النساء المتزوجات. إن هذه الصعوبة لم تكن قائمة بالطبع طالما لم يكن بمقدور المرأة أن تتزوج إلا من عضو من أعضاء «جنسها»؛ وخلال زمن طويل، كما يمكن إثبات ذلك، كان من الأصعب على المرأة أن تتزوج خارج عشيرتها مما داخل عشيرتها، لأن حق الزواج خارج العشيرة ـ gentis enuption كان لا يزال يمنح حتى في القرن السادس على سبيل المكافأة بوصفه امتيازاً شخصياً.. ولكن، حيثما كانت تنعقد الزواجات خارج العشيرة، كان ينبغي على المرأة، في الأزمنة الأولى، أن تنتقل إلى قبيلة زوجها. ولا سبيل أبداً إلى الريب في أن المرأة كانت، بموجب الزواج الديني القديم، تدخل كلياً في جماعة زوجها الشرعية والدينية وتخرج من جماعتها. ومن ذا الذي لا

(١) Th. Mommsen, "Römische Forschungen". 2 Aufl. Bd. I, Berlin, 1864. (مومزن ت. «الدراسات الرومانية»، الطبعة الثانية، المجلد الأول، برلين، ١٨٦٤). ـ ص١٦٠.

يعرف أن المرأة المتزوجة تفقد، حيال أعضاء عشيرتها، الحق في الحصول على الإرث وفي توريث أموالها، وأنها تدخل بالمقابل في الرابطة التي تملك حقوقاً مشتركة في الإرث والتي تشمل زوجها وأولادها وأعضاء عشيرتهم على العموم. وإذا كانت كأنما يتبناها زوجها وإذا كانت تدخل في عائلته، فكيف يمكن إذاً أن تبقى غريبة عن عشيرته؟»، (ص٨ ـ ١١).

وعليه يزعم مومزن أن النساء الرومانيات اللواتي ينتسبن إلى عشيرة من العشائر لم يكن بوسعهن الزواج في البدء إلا داخل عشيرتهن، وأن العشيرة الرومانية كانت بالتالي داخلية الزواج لا خارجية الزواج. إن هذه النظرة التي تناقض كل ما نعرفه عن الشعوب الأخرى، ترتكز بصورة رئيسية، إن لم يكن بوجه الحصر، على مقطع واحد وحيد عند تيطس ليفيوس، أثار الكثير من النقاش والجدال (الكتاب ٣٩، الفصل ١٩)[١] وورد فيه أن مجلس الشيوخ قرر في العام ٥٦٨ من تأسيس روما، أي في عام ١٨٦ قبل الميلاد:

"uti Feceniae Hispalae datio, diminution, gentis enuptio, tutoris optio item esset quasi ei vir testament dedisset; utique ei ingenuo nubere liceret, neu quid ei eam duxisset, ob id fraudi ignominiaeve esset".

ـ «لكي يحق لفيتسينيا هيسبالا، أن تتصرف بمالها وتنفق منه، وتتزوج خارج العشيرة وتختار وصياً عليها، كأنما زوجها» (المتوفى) «منحها هذا الحق بالوصية؛ ولكي يحق لها أن تتزوج من مواطن حر،

---

(١) تيطس ليفيوس. «تاريخ روما منذ تأسيس المدينة». ـ ص١٦١.

من دون أن يتهم الرجل الذي يتزوج منها بأنه تصرف تصرفاً غبياً أو مخزياً».

فلا ريب إذاً أنهم يمنحون هنا فيتسينيا، المعتَقَة، الحق في الزواج خارج عشيرتها. ومن المؤكد كذلك أنه ينجم من هنا أنه كان يحق للزوج أن يمنح زوجته بالوصية الحق في الزواج خارج العشيرة بعد وفاته. ولكن خارج أي عشيرة؟

لئن كان يتعين على المرأة بأن تتزوج داخل عشيرتها كما يعتقد مومزن، لبقيت بعد الزواج أيضاً في هذه العشيرة. ولكن هذا القول بالزواج الداخلي هو الذي ينبغي تقديم البرهان على صحته. هذا أولاً. وثانياً، لئن كان يتعين على المرأة أن تتزوج داخل عشيرتها، فقد كان ذلك يتعين على الرجل أيضاً بالطبع، وإلا لما كان بوسعه أن يجد زوجة له. وهذا يعني أنه كان في مقدور الزوج أن يمنح زوجته بالوصية حقاً كان لا يملكه هو نفسه وكان لا يستطيع الاستفادة منه في مصلحته بالذات. وهذا محال من الناحية القانونية. وهذا ما يشعر به مومزن أيضاً، ولهذا يورد الفرضية التالية:

«لأجل الزواج خارج العشيرة، كان ينبغي قانونياً، أغلب الظن، لا موافقة ذي السلطة وحسب، بل أيضاً موافقة جميع أعضاء العشيرة» (ص١٠، الملاحظة).

أولاً، هذه فرضية جريئة جداً؛ وهي، ثانياً تناقض النص الصريح في المقطع المذكور آنفاً؛ فإن مجلس الشيوخ يمنحها هذا الحق بالنيابة عن الزوج؛ وهو يمنحها صراحة ما كان بوسع زوجها أن يمنحها إياه، لا أكثر ولا أقل؛ ولكن ما يمنحها إياه، إنما هو حق مطلق، لا يحده

أي شرط أو قيد. وعليه، إذا استخدمت هذا الحق، فإن زوجها الجديد، هو أيضاً، لن يتضرر؛ بل إن مجلس الشيوخ يكلف القناصل والبريتوريين الحاليين والمقبلين بالحرص على ألا يلحق بها أي إجحاف وضرر. وهكذا تبدو فرضية مومزن غير مقبولة أبداً.

أو لنفترض أيضاً أن المرأة تزوجت رجلاً من عشيرة أخرى، ولكنها بقيت في عشيرتها الأصلية. ففي هذه الحال، بحسب ما جاء في النص المذكور آنفاً، كان يحق للزوج أن يسمح للزوجة بالزواج خارج عشيرتها. وهذا يعني أنه كان يحق له التصرف في شؤون عشيرة لا ينتسب إليها إطلاقاً. وهذا هراء لا يجدر أن نضيف بصدده أي كلمة.

فلا يبقى إذاً غير أن نفترض أن المرأة تزوجت للمرة الأولى رجلاً من عشيرة أخرى، وأنها انتقلت على الفور إلى عشيرة زوجها بحكم هذا الزواج، بحسب ما يقر فعلاً بذلك مومزن أيضاً في مثل هذه الأحوال. آنذاك تتضح دفعة واحدة جميع العلاقات المتبادلة. فإن الزوجة التي انفصلت إثر الزواج عن عشيرتها السابقة وقبلت في عشيرة جديدة هي عشيرة زوجها، تشغل هنا وضعاً خاصاً تماماً. فهي حقاً عضو في العشيرة، ولكنه لا تجمعها بها قرابة الدم؛ إن طابع قبولها يحررها سلفاً من كل منع عن الزواج داخل العشيرة التي انضمت إليها عن طريق الزواج. وهي فضلاً عن ذلك، مقبولة في الرابطة العشيرية التي تملك حقوق الوراثة العامة، ولذا ترث أموال زوجها في حال وفاته، أي أنها ترث أموال عضو من العشيرة. أوَلَيس من الطبيعي تماماً أن تقوم قاعدة تلزم الزوجة، رغبة في الحفاظ على الأموال في العشيرة، بالزواج من عضو من عشيرة زوجها الأول لا من رجل من عشيرة أخرى؟ وإذا كان

لا بدّ من إجازة استثناء، فمن ذا الذي يملك ما يكفي من الحقوق والصلاحيات لمنحها مثل هذا الحق إن لم يكن زوجها الأول الذي أوصى لها بهذه الأموال؟ وعندما يوصي لها بقسم من أمواله ويسمح لها في آن واحد بنقل هذا القسم إلى عشيرة غريبة عن طريق الزواج أو بنتيجة الزواج، فإن هذه الأموال لا تزال تخصه؛ وهو بالتالي لا يتصرف حقاً وفعلاً إلا بملكه. أما فيما يتعلق بالزوجة نفسها وبعلاقتها بعشيرة زوجها، فإن الزوج هو الذي أدخلها إلى هذه العشيرة بفعل من إرادته الحرة، بالزواج. ولذا كان من الطبيعي أيضاً أن يكون هو على وجه الضبط الشخص الذي يستطيع أن يمنحها الحق في الخروج من هذه العشيرة بواسطة الزواج الثاني. وبكلمة، تبدو المسألة بسيطة وبديهية ما أن نطرح جانباً الفكرة الغريبة القائلة بالزواج الداخلي في العشيرة الرومانية، وما أن نقر مع مورغان بأن هذه العشيرة كانت في الأصل خارجية الزواج.

تبقى فرضية أخرى وأخيرة وجدت هي أيضاً أنصاراً لها، ولربما أكبر عدد من الأنصار: إن المقطع المذكور من تيطس ليفيوس يعني فقط:

«إن الخادمات المعتقات libertae لا يستطعن، بدون إذن خاص، e gente enubere» (الزواج خارج العشيرة) «أو القيام بأي عمل آخر من شأنه، لارتباطه مع capitis diminution minima(*) أن يستتبع خروج liberta من الرابطة العشيرية» (لانغه، «الأزمنة القديمة الرومانية»،

(*) فقدان الحقوق العائلية. (الناشر).

برلين، ١٨٥٦، المجلد الأول، ص١٩٥ حيث يستشهد بهوشكه[1] فيما يخص مقطع تيطس ليفيوس الذي أوردناه).

إذا كانت هذه الفرضية صحيحة، فإن المقطع المذكور آنفاً لا يثبت شيئاً على الإطلاق فيما يتعلق بوضع الرومانيات الحرات، وفي هذه الحال لا يمكن أبداً أن يدور الكلام حول واجب هؤلاء النساء بالزواج داخل العشيرة.

إن تعبير enuptio gentis لا يرد إلا في هذا المقطع وحده، ولا يظهر بعد ذاك أبداً في الأدب الروماني كله؛ وكلمة enubere ـ الزواج خارجاً ـ لا ترد إلا ثلاث مرات، وعند تيطس ليفيوس أيضاً، ناهيك بأنها لا ترد بصدد العشيرة. إن الفكرة الخيالية الغريبة الزاعمة أنه لم يكن بمستطاع الرومانيات أن يتزوجن إلا داخل العشيرة مدينة بظهورها لهذا المقطع وحده. ولكنها لا تصمد إطلاقاً للنقد. وبالفعل، إما أن هذا المقطع يتعلّق بقيود خاصة بالنسبة للمعتقات، وهو في هذه الحال لا يثبت شيئاً فيما يتعلق بالحرات ingenuae؛ وإما أنه يصح على الحرات أيضاً، وهو في هذه الحال يثبت بالأحرى أن المرأة كانت، على العموم، تتزوج خارج عشيرتها، ولكنها كانت تنتقل بحكم الزواج إلى عشيرة زوجها؛ وهو بالتالي برهان ضد مومزن وفي صالح مورغان.

---

(١) يستشهد لانغه في كتابه "Rōmische Alterthümer". Bd. I, Berlin, 1856. S. 195. («الأزمنة القديمة الرومانية»، برلين، ١٨٥٦، ص١٩٥) بمبحث ف. أ. هوشكه "De Privilegiis Feceniae Hispalae senatusconsulto concessis" (Liv. XXXIX, 19), Gottingae, 1822. (فيليب إدوارد هوشكه، (بصدد منح فيتسينيا هيسبالا امتيازات بقرار من مجلس الشيوخ (الكتاب التاسع والثلاثون، الفصل التاسع عشر، غوتنغن، ١٨٢٢). ـ ص١٦٤.

بعد تأسيس روما بنحو ثلاثمائة سنة، كانت العرى العشيرية لا تزال قوية إلى حد أن إحدى عشائر الخواص، وهي عشيرة فابيوس، استطاعت بإذن من مجلس الشيوخ، أن تقوم بقواها الخاصة بزحف حربي على مدينة فييه المجاورة. ويقال إن ٣٠٦ من فابيوس قد اشتركوا في هذا الزحف وإنهم قتلوا جميعهم في كمين نصب لهم، وإن صبياً صغيراً بقي على قيد الحياة، فواصل العشيرة.

كانت عشر عشائر، كما قيل أعلاه، تؤلف فراترية؛ وكانت الفراترية تسمى هنا «كوريا» وكانت لها وظائف عامة أهم من التي كانت للفراترية اليونانية. وكانت لكل كوريا طقوسها الدينية ومقدساتها وكهانها. وكان هؤلاء الكهان يشكلون بمجملهم إحدى الهيئات الكهنوتية الرومانية. وكانت عشر كوريات تشكل قبيلة؛ وكان للقبيلة في البدء، أغلب الظن، شأنها شأن سائر القبائل اللاتينية، رئيس منتخب هو القائد العسكري والكاهن الأكبر. وكانت القبائل الثلاث تؤلف بمجملها الشعب الروماني، populus romanus.

فلم يكن من الممكن إذاً أن ينتسب إلى الشعب الروماني إلا من كان عضواً في عشيرة، وبواسطتها عضواً في كوريا وقبيلة. وفيما يلي التنظيم الأولي للحكم عند هذا الشعب. في البدء، كان السينات (مجلس الشيوخ) هو الذي يصرف الشؤون العامة؛ وكان مجلس الشيوخ، كما لاحظ نيبور عن حق وصواب للمرة الأولى، يتألف من شيوخ ثلاثمائة عشيرة[1]؛ ولهذا بالذات كانوا يسمون، بوصفهم شيوخ العشائر، الآباء

---

(١) B. G. Niebuhr. "Römische Geschichte", Th. I-III. (برتولد غيورغ نيبور، «تاريخ=

patres، وكان مجموعهم يسمى السينات (مجلس الشيوخ، من كلمة senex أي شيخ). وقد أصبح انتخاب الشيوخ على الدوام من العائلة ذاتها عادة متبعة، الأمر الذي أدى هنا أيضاً إلى نشوء أول أريستوقراطية عشيرية. وكانت هذه العائلات تسمى الباتريسية (عائلات الخواص) وتدّعي بأن لها وحدها دون غيرها الحق في دخول مجلس الشيوخ وشغل جميع الوظائف الأخرى. إن واقع أن الشعب خضع مع مرور الزمن لهذه الادعاءات، فتحولت إلى حق فعلي، قد وجد تعبيراً عنه في الأسطورة القائلة أن رومولوس منح الشيوخ الأوائل وخلفاءهم رتبة العائلات الباتريسية وامتيازاتها. وقد كان لمجلس الشيوخ، مثله مثل bulê الأثيني، الحق في اتخاذ القرارات النهائية في كثير من القضايا، وفي بحث أهمها مسبقاً، ولا سيما منها القوانين الجديدة. وهذه القوانين كانت تقرها نهائياً الجمعية الشعبية التي كانت تسمى comitia curiata (جمعية الكوريات). فقد كان الشعب يجتمع كوريات كوريات، وفي كل كوريا، عشائر أغلب الظن؛ وعند اتخاذ القرارات كان لكل من الكوريات الثلاثين صوت واحد. وكانت جمعية الكوريات تقر أو ترفض جميع القوانين، وتنتخب جميع كبار الموظفين بمن فيهم rex («الركس» أي ما يسمى الملك)، وتعلن الحرب (ولكن مجلس الشيوخ هو الذي كان يعقد الصلح) وتصدر الأحكام المبرمة، بوصفها الهيئة القضائية العليا، بعد استئناف الأطراف في جميع القضايا التي تتعلق بإصدار حكم بالإعدام على مواطن روماني. وإلى جانب مجلس الشيوخ والجمعية

=روما» الأقسام الأول والثاني والثالث)؛ يورد أنجلس مقطعاً من القسم الأول الذي صدرت طبعته الأولى في برلين عام ١٨١١. ـ ص١٦٦.

الشعبية، كان هناك أخيراً rex («ركس») يطابق تماماً basileus الباسيليوس اليوناني، ولم يكن إطلاقاً، كما يصوره مومزن[1]، ملكاً غير مقيد تقريباً[*]. وكان هو أيضاً قائداً حربياً، وكاهناً أكبر، وكان يرأس بعض المحاكم. ولم يكن يملك إطلاقاً أي صلاحيات في ميدان الإدارة المدنية، وكذلك أي سلطة على حياة المواطنين وحريتهم وملكيتهم، اللهم إن لم تكن تنجم عن السلطة الانضباطية التي يملكها القائد الحربي أو عن سلطة رئيس الهيئة القضائية فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام. ولم تكن وظيفة «الركس» وراثية؛ بل بالعكس. ففي البدء، كان يُنتخب، على الأرجح، بناء على اقتراح سابقه في الوظيفة، من قبل جمعية الكوريات، ثم كان يجري تنصيبه في الوظيفة باحتفال في اجتماع ثان لجمعية الكوريات. وكان من الممكن كذلك إقالته، الأمر الذي يبرهن عليه مصير تركوينوس المتكبر.

---

(١) Th. Mommsen. "Römische Geschichte". Bd. I, Buch I, Kap. 6، (مومزن ت. «تاريخ روما»، المجلد الأول، الكتاب الأول، الفصل السادس)؛ صدرت الطبعة الأولى للمجلد الأول من هذا المؤلف في ليبزيغ عام ١٨٥٤. ـ ص١٦٧.

(*) الكلمة اللاتينية rex تطابق الكلمة السلتية ـ الإيرلندية righ (شيخ القبيلة) والكلمة القوطية reiks؛ وهذه الكلمة، مثلما في الأصل الكلمة الألمانية Fürst (وتعني نفس ما تعنيه الكلمة الإنكليزية first والكلمة الدنماركية förste، أي «الأول»)، تعني كذلك شيخ (رئيس، زعيم) العشيرة أو القبيلة؛ والدليل على ذلك، أنه كانت للقوط منذ القرن الرابع كلمة خاصة لمن سموه فيما بعد بالملك، بالقائد العسكري لشعبه كله: thiudans (التيودانس). وفي ترجمة أولفيلا للتوراة، لا تطلق أبداً كلمة reiks على أرتحشستا وهيرودوس، بل thiudans ولا تسمى دولة الامبراطور تيباريوس reiki بل thiudinassus. إن المسمين قد اندمجا في اسم تيودانس القوطي، أو (كما نترجم بصورة غير دقيقة) في اسم الملك Thiudareiks (تيوداريكس)، Theodorich (تيودوريخ)، أي Dietrich (ديتريخ).

كان الرومانيون في عهد من كانوا يسمونهم «الملوك»، يعيشون، شأنهم شأن اليونانيين في العهد البطولي، في ظل ديموقراطية عسكرية منبثقة من العشائر والفراتريات والقبائل، ومرتكز عليها. صحيح أن الكوريات والقبائل كانت مؤلفة جزئياً بصورة اصطناعية، ولكنها كانت منظمة بحسب نموذج الأشكال المسبقة الحقيقية والطبيعية لذلك المجتمع الذي انبثقت منه والذي كان لا يزال يحيط بها من جميع الجوانب. ومع أن الأريستوقراطية الباتريسية التي تطورت بصورة عفوية كانت قد كسبت آنذاك تربة راسخة تحت قدميها، ومع أن «الركسات» حاولوا أن يوسعوا صلاحياتهم شيئاً فشيئاً، إلا أن كل هذا لا يغير صفة النظام الأساسية الأولية؛ والحال، هنا بيت القصيد.

وفي هذه الأثناء، كان عدد سكان مدينة روما والمقاطعة الرومانية التي كانت تتسع رقعتها بفضل الفتوحات، ينمو جزئياً بالهجرة إليها وجزئياً بفضل سكان المناطق المفتوحة، اللاتينية بأغلبيتها. إن جميع رعايا الدولة الجدد هؤلاء (ونحن هنا لا نتناول مسألة clients الأتباع) كانوا خارج العشائر والكوريات والقبائل القديمة، ولذا لم يكونوا جزءاً لا يتجزأ من populus romanus، من الشعب الروماني بالذات. كانوا أناساً أحراراً شخصياً، وكان بوسعهم حيازة الأرض على سبيل الملكية، وكان عليهم أن يدفعوا الضرائب ويؤدوا الخدمة العسكرية. ولكنه لم يكن بمقدورهم أن يشغلوا أي وظيفة من الوظائف، ولم يكن بمقدورهم أن يشتركوا لا في اجتماعات الكوريات ولا في قسمة الأراضي التي استولت عليها الدولة. كانوا يشكلون طبقة plébs (البليبس) أي العوام، المحرومة من جميع الحقوق السياسية. وبفضل عددهم المتنامي

باستمرار، وتدريبهم العسكري وأسلحتهم، أصبحوا قوة رهيبة بوجه populus (الشعب) القديم الذي أمسى مغلقاً تماماً من دون أي نمو من الخارج. أضف إلى ذلك أن الملكية العقارية كانت، على الأرجح، قد وزعت بالتساوي تقريباً بين plébs وpopulus، بينا الثروة التجارية والصناعية، التي لم تكن قد تطورت بعد بقوة، كانت في أيدي plébs (العوام) على الأخص.

وبسبب الظلام الكثيف الذي يلف تاريخ روما الأسطوري البدائي - وهو ظلام شدّده كثيراً ما بذله علماء القانون المتأخرون الذين تشكل مؤلفاتهم مصادرنا من محاولات لتفسير التاريخ بطريقة براغماتية عقلانية وما قدموه من أوصاف وعروض بالطريقة ذاتها - يستحيل قول أي شيء دقيق سواء فيما يتعلق بزمن أو مجرى أو ظروف نشوب تلك الثورة التي وضعت حداً للنظام العشائري القديم. ولكنه يمكن التأكيد فقط أن سببها يكمن في الصراع بين plébs وpopulus.

بموجب نظام الإدارة الجديد، المنسوب إلى الركس سرفيوس توليوس، والمستند إلى النماذج اليونانية ولا سيما إلى سولون، أنشئت جمعية شعبية جديدة كان يشترك فيها populus وplébs أو يقصون عنها من دون أي تمييز، تبعاً لقيامهم أو عدم قيامهم بواجباتهم العسكرية. وقد جرت قسمة جميع الرجال الملزمين بالخدمة العسكرية إلى ست طبقات بحسب ملكيتهم. وكان الحد الأدنى من الملكية في كل من الطبقات الخمس الأولى: ١٠٠,٠٠٠ أس للطبقة الأولى، ٧٥,٠٠٠ أس للثانية، ٥٠,٠٠٠ أس للثالثة، ٢٥,٠٠٠ أس للرابعة، ١١,٠٠٠ أس للخامسة، أي ما يوازي على التوالي، كما يقول دورسة ودي لا مال،

زهاء ١٤٠,٠٠٠ و١٠,٥٠٠ و٧,٠٠٠ و٣,٦٠٠ و١,٥٧٠ ماركاً[1]. أما الطبقة السادسة، وهي طبقة البروليتاريا، فكانت تتألف من قليلي الملكية المعفيين من الخدمة العسكرية والضرائب. وفي الجمعية الشعبية الجديدة من السنتوريات (comitia centuriata Centuries)، كان المواطنون يوزعون على النمط العسكري، سرايا سرايا، إذا جاز القول، سنتوريات سنتوريات، كل سنتورية من ١٠٠ شخص، مع العلم أنه كان لكل سنتورية صوت واحد. ولكن الطبقة الأولى كانت تقدم ٨٠ سنتورية والثانية ٢٢ والثالثة ٢٠ والرابعة ٢٢ والخامسة ٣٠ والسادسة سنتورية واحدة فقط، إرضاء للمظاهر. وعلاوة على ذلك، كان الفرسان، المجندون من بين أغنى المواطنين، يؤلفون ١٨ سنتورية. فكان هناك بالإجمال ١٩٣ سنتورية. ولنيل أغلبية الأصوات، كان يكفي الحصول على ٩٧ صوتاً. والحال، كان للفرسان والطبقة الأولى معاً ٩٨ صوتاً، أي الأغلبية. فإذا ما اتفقوا، كان يُصرف النظر كلياً عن استشارة الآخرين، وكان القرار النهائي يُعتبر مأخوذاً.

إلى جمعية السنتوريات الجديدة، انتقلت الآن جميع الحقوق السياسية التي كانت تتمتع بها جمعية الكوريات السابقة (باستثناء بعض الحقوق الاسمية)؛ فانحطت الكوريات والعشائر التي تؤلفها، كما في أثينا، إلى مستوى أخويات خاصة ودينية بسيطة، وظلت زمناً طويلاً

---

(١) Dureau de la Malle. "Economie politique des Romains". T. I-II, Paris, 1840.
(دورو دي لا مال، «الاقتصاد السياسي عند الرومان»، المجلدان الأول والثاني، باريس، ١٨٤٠). والمقصود هنا الجداول المقارنة الواردة في نهاية المجلد الأول عن المقاييس القديمة والجديدة، وكذلك عن الوحدات النقدية. ـ ص١٧٠.

تعيش عيشة حقيرة بهذه الصفة، بينا غابت جمعية الكوريات نهائياً عن المسرح بعد فترة وجيزة. ولأجل إقصاء القبائل العشيرية الثلاث القديمة أيضاً من الدولة، أنشئت أربع قبائل إقليمية، كل منها تسكن حياً خاصاً من المدينة، وخوّلت جملة من الحقوق السياسية.

وهكذا، في روما أيضاً، جرى قبل إلغاء ما سمّي السلطة الملكية، تحطيم النظام الاجتماعي القديم، المرتكز على صلات قربى الدم الشخصية، وأنشئ عوضاً عنه نظام جديد، نظام دولة حقاً وفعلاً، يرتكز على التقسيم الإقليمي وعلى فوارق الثروة. وهنا انحصرت السلطة العامة في أيدي المواطنين الملزمين بأداء الخدمة العسكرية، وكانت موجهة لا ضد العبيد وحسب، بل أيضاً ضد من كانوا يسمون البروليتاريين، المبعدين عن الخدمة العسكرية والمحرومين من السلاح.

وفي نطاق هذا النظام الجديد الذي لم يتطور إلا بعد طرد «الركس» الأخير تركوينوس المتكبر، الذي اغتصب سلطة ملكية حقيقية، وبعد الاستعاضة عن «الركس» بقائدين عسكريين (قنصلين) يتمتعان بنفس السلطة (كما عند الايروكوا)، ـ في نطاق هذا النظام، سار تاريخ الجمهورية الرومانية كله: الصراعات بين الخواص والعوام من أجل شغل الوظائف العامة ومن أجل استغلال أراضي الدولة، انحلال الأريستوقراطية الباتريسية نهائياً في الطبقة الجديدة من كبار ملاكي الأراضي والنقود الذين ابتلعوا تدريجياً كل الملكية العقارية للفلاحين ممن حل بهم الخراب بسبب الخدمة العسكرية، والذين كانوا يحرثون بواسطة العبيد العقارات الشاسعة المتكونة على هذا النحو، وأخلوا إيطاليا من السكان، وبذلك مهدوا الطريق، لا أمام الامبراطورية وحسب، بل أيضاً أمام الذين خلفوها، البرابرة الجرمان.

٧ ـ العشيرة عند السلت والجرمان

إن نطاق هذا البحث لا يسمح لنا بأن ندرس بالتفصيل مؤسسات النظام العشائري التي لا تزال قائمة حالياً عند شتى الشعوب المتوحشة والبربرية بشكل متفاوت النقاوة، أو آثار هذه المؤسسات في تاريخ الشعوب المتمدنة الآسيوية القديم. فهذه وتلك موجودة في كل مكان. حسبنا بعض الأمثلة. فقبل معرفة ماهية العشيرة، وكان ماك ـ لينان، الذي بذل من الجهود أكثر مما بذله أي آخر لأجل تشويه معنى هذه الكلمة، قد أثبت وجودها ووصفها على العموم وصفاً صحيحاً كما كانت عليه عند الكلميك والشركس والساموييد[*] وعند ثلاثة شعوب هندية ـ الفارلي والماغار والمانيبوري[1]. ومؤخراً، اكتشفها كوفاليفسكي ووصفها عند البشاف والخفسور والسفان وغيرها من القبائل القفقاسية[2]. ونكتفي هنا ببعض الملاحظات الوجيزة حول وجود العشيرة عند السلت والجرمان.

(*) اسم النتتسي سابقاً. (الناشر).

(١) J.F. Mac-Lennan, "Primitive Marriage", Edinburgh, 1865، (ماك ـ لينان، «الزواج البدائي» إدنبورغ، ١٨٦٥). ـ ص١٧٢.

(٢) M. Kovalevsky, "Tableau des origins et de l'évolution de la famille et de la propriété". Stockholm, 1890، (كوفاليفسكي، «بيان حول أصل وتطور العائلة والملكية»، استوكهولم، ١٨٩٠). ـ ص١٧٢.

إن أقدم القوانين السلتية التي وصلت إلينا تبين لنا العشيرة في أوج حيويتها؛ وفي إيرلنده، لا تزال العشيرة حية في ضمير الشعب في أيامنا هذه، بصورة غريزية على الأقل، بعد أن دمرها الإنكليز بالقوة؛ وفي اسكتلنده، كانت لا تزال في ذروة ازدهارها في أواسط القرن الماضي، وهنا أيضاً لم يقض عليها إلا بسلاح الإنجليز وقوانينهم ومحاكمهم.

إن قوانين بلاد ويلس القديمة، المكتوبة قبل الفتح الإنكليزي[1] بقرون كثيرة، آخرها القرن الحادي عشر، تدل على أن قرى بكاملها كانت تحرث الأرض بصورة مشتركة، وإن بصورة بقايا استثنائية من عادة كانت من قبل شاملة. كان لكل عائلة خمسة أكرات لأجل حراثتها في صالحها وحدها. وإلى جانب ذلك، كانت هناك قطعة تحرث بصورة مشتركة، ويُقتسم محصولها. ولا ريب أن هذه المشاعات الريفية كانت عبارة عن عشائر أو عن أقسام عشائر؛ وهذا ما يثبته التشابه بين إيرلنده واسكتلنده، حتى وإن لم تؤكد دراسة جديدة لقوانين ويلس، لا وقت عندي الآن للقيام بها، (إن مقتطفاتي تعود إلى عام ١٨٦٩)[2] صحة هذا القول مباشرة. ولكن المصادر الويلسية، ومعها المصادر الإيرلندية تثبت مباشرة أن الزواج الأحادي لم يكن بعد في القرن الحادي عشر قد حل عند السلت محل الزواج الثنائي. وفي بلاد ويلس، لم يكن الزواج يصبح قابلاً للحل أو بالأصح قابلاً للفسخ بناء على طلب أحد الطرفين

---

(١) أنجز الإنكليز عملية استيلائهم على منطقة ويلس في عام ١٢٨٣. ولكن ويلس ظلت بعد ذلك محتفظة بالحكم الذاتي. وقد ضمت نهائياً إلى إنكلترا في أواسط القرن السادس عشر. ـ ص١٧٢.

(٢) في ١٨٦٩ و١٨٧٠، عمل إنجلس على كتابة بحث كبير في تاريخ إيرلنده، ولكنه لم ينجزه. ولمناسبة دراسة تاريخ السلت درس إنجلس قوانين ويلس القديمة أيضاً. ـ ص١٧٣.

إلا قبل انقضاء سبع سنوات على عقده. وحين لا يبقى لاكتمال هذه السنوات السبع إلا ثلاث ليال، كان في وسع الزوجين أن ينفصلا. وآنذاك تجري قسمة الأموال: كانت الزوجة تقسم، والزوج يختار قسمه. وكانت المفروشات والأدوات المنزلية تقسم بحسب قواعد واضحة محددة، طريفة جداً. فإذا كان الزوج هو الذي يفسخ الزواج، فقد كان عليه أن يعيد إلى زوجته بائنتها وبعض الأشياء الأخرى؛ وإذا كانت الزوجة، فقد كانت حصتها أقل. وكان الزوج يأخذ من الأولاد اثنين والزوجة واحداً، هو الأوسط بينهم. وإذا تزوجت الزوجة مرة أخرى بعد الطلاق، وشاء الزوج السابق الحصول عليها من جديد، فقد كان يتعين عليها أن تتبعه، وحتى وإن كانت قد وطأت بقدم واحدة الفراش الزوجي الجديد. ولكن إذا عاش الرجل والمرأة معاً طوال سبع سنوات، فإنهما يصبحان زوجاً وزوجة حتى وإن لم يعقدا زواجهما من قبل بحسب الأصول. ولم تكن بكارة المرأة قبل الزواج موضع مراعاة دقيقة وطلب صارم؛ فالقواعد في هذا المضمار ذات طبيعة عابثة جداً، ولا تتفق إطلاقاً مع الأخلاق البرجوازية. وإذا خانت الزوجة زوجها، كان من حقه أن يضربها (وهذه حالة من ثلاث حالات كان يحق له فيها ضربها؛ أما الحالات الأخرى، فكان يتعرض للعقاب)، ولكنه، بعد ذلك، لم يكن يحق له أن يطالب بأي ترضية أخرى لأنه:

«يجب أن يكون، لقاء الجرم نفسه، إما تكفير وإما ثأر، ولكن لا الاثنان في آن واحد»[1].

---

(١) يستشهد إنجلس بكتاب: "Ancient Laws and Institutes of Wales" Vol. I. 1841, p.93 (القوانين والمؤسسات القديمة في ويلس، المجلد الأول، عام ١٨٤١، ص٩٣). - ص١٧٤.

إن الأسباب التي كان يحق بموجبها للزوجة أن تطلب الطلاق من دون أن تفقد أياً من حقوقها عند قسمة المقتنيات، كانت متنوعة جداً: فقد كانت رائحة فم الزوج الكريهة تكفي لهذا الغرض. إن الفدية المدفوعة لزعيم القبيلة أو للملك تعويضاً عن حق الليلة الأولى gobr merch، ومن هنا الكلمة القروسطية marcheta وبالفرنسية marquette تصطلح بدور كبير في مجموعة القوانين. وكان للنساء حق التصويت في الجمعيات الشعبية. أضف إلى هذا أنه قد أُقيم البرهان على وجود مثل هذه النظم في إيرلنده ايضاً، وعلى أن الزواجات لفترة معينة من الزمن كانت أمراً عادياً تماماً، وأنهم كانوا يضمنون للزوجة في حال الطلاق فوائد كبيرة محددة بدقة، وحتى تعويضاً عن خدماتها البيتية، وإنه كانت توجد هناك «زوجة أولى» إلى جانب الزوجات الأخريات وأنه لم يكن هناك أي تفريق عند قسمة الإرث بين الأولاد الشرعيين وغير الشرعيين. وهكذا نرى أمامنا لوحة عن الزواج الثنائي يبدو تجاهها شكل الزواج القائم في أميركا الشمالية صارماً، لكن ذلك لم يكن في القرن الحادي عشر ليثير الدهشة عند شعب كان لا يزال في زمن قيصر يمارس الزواج الجماعي.

إن وجود العشيرة الإيرلندية (sept «السبط»، وكانت القبيلة تسمى clainne «كلان») لا تؤكده وتصفه كتب القانون القديمة وحسب، بل يؤكده ويصفه أيضاً رجال القانون الإنكليز من القرن السابع عشر الذين أرسلوا إلى إيرلنده لتحويل أراضي «الكلانات» إلى ممتلكات لملك إنكلترا. وحتى ذلك الوقت، كانت الأرض ملكاً عاماً «للكلان» أو للعشيرة إذا لم يكن الزعماء قد حولوها إلى ملك خاص لهم. وعندما كان يتوفى أحد أعضاء العشيرة، وبالتالي عندما كانت تزول إحدى

الاستثمارات البيتية، كان الزعيم (وقد سماه رجال القانون الإنكليز caput cognationis يعمد إلى تقسيم الأرض كلها من جديد بين الاستثمارات البيتية الباقية. وكان هذا التقسيم الجديد يجري، على الأرجح، وبوجه عام، بحسب القواعد السارية المفعول في ألمانيا. وفي الوقت الحاضر أيضاً، توجد هنا وهناك في القرى حقول تدخل فيما يسمى نظام rundale (روندال)، وكانت كثيرة جداً منذ أربعين أو خمسين سنة. إن الفلاحين، المستأجرين الفرديين للأرض التي كانت تخص من قبل العشيرة كلها والتي استولى عليها الغزاة الإنكليز، يدفع كل منهم بدل إيجار عن قطعته، ولكنهم يجمعون جميع حقول ومروج قطعهم في كل واحد، ويقسمونها تبعاً لموقعها ونوعية تربتها إلى «قطاعات» «Gewann»، كما يسمونها على ضفاف نهر الموزيل، ويمنحون كلاً منهم حصة في كل «قطاع». أما المستنقعات والمراعي، فكانوا يستخدمونها بصورة مشتركة. ومنذ نحو خمسين سنة، كان يجري تقسيم جديد بين الفينة والفينة، وأحياناً كل سنة. إن خريطة القرية التي يسري فيها نظام روندال rundale تظهر مماثلة تماماً لخريطة أي مشاعة ريفية ألمانية (Gehöferschaft) في منطقة الموزيل أو في منطقة خوخفالد. كذلك لا تزال العشيرة تعيش في factions(*) أيضاً. فإن الفلاحين الإيرلنديين ينقسمون أحياناً كثيرة إلى أحزاب يتميز بعضها عن بعض بعلائم تبدو في الظاهر سخيفة وباطلة تماماً، بعلائم غير مفهومة أبداً بالنسبة للإنكليز، ويخيل أنها لا تبتغي أي هدف غير المشاجرات التي تنشب بين هذه الأحزاب في أيام الأعياد والتي تطيب لها جداً. إنها

(*) «أحزاب». (الناشر).

بعث مصطنع للعشائر البائدة، وبديل عنها ظهر بعد زوالها، وشاهد أصيل على حيوية الغريزة العشيرية المتوارثة. ناهيك بأن أعضاء العشيرة لا يزالون في بعض الأماكن يعيشون معاً في أرضهم القديمة؛ ففي الثلاثينات، مثلاً، لم يكن للأغلبية الكبيرة من سكان كونتية موناخان سوى أربع كنيات، وهذا يعني أنهم كانوا يتحدرون من أربع عشائر أو «كلانات»(*).

في اسكتلنده، يطابق زوال النظام العشائري قمع انتفاضة ١٧٤٥(١).

(*) خلال إقامتي بضعة أيام في ايرلنده(١٣٢) [في أيلول (سبتمبر) ١٨٩١ قام إنجلس برحلة إلى اسكتلنده وايرلنده ص١٧٦]، أدركت من جديد بقوة ووضوح إلى أي حد لا يزال سكان الريف هناك يعيشون بأفكار زمن العشائر. فإن مالك الأرض الذي يستأجر منه الفلاح قطعة أرض، لا يزال بنظر هذا الأخير ضرباً من زعيم «للكلان» ملزماً بأن يتصرف بالأرض في مصلحة الجميع؛ ويعتبر الفلاح أنه يدفع لمالك الأرض جزية بصورة بدل إيجار، ولكنه يجب أن يلقى منه العون عند الاقتضاء. كذلك يعتبرون هناك أن كل إنسان أكثر يسراً ملزم بأن يساعد جيرانه الأقل منه يسراً إذا ما شعروا بالعوز. إن هذه المساعدة ليست صدقة، بل هي ما يتلقاه حقاً وشرعاً عضو «الكلان» الأفقر من عضو أغنى أو من زعيم «الكلان». وإنها لمفهومة شكاوى الاقتصاديين والحقوقيين من استحالة حمل الفلاح الإيرلندي على إدراك مفهوم الملكية البرجوازية الحالية. فإن ملكية لها حقوق فقط وليس عليها واجبات، لا تخرط في رأس الإيرلندي. ولكنه مفهوم أيضاً كيف أن الإيرلنديين الذين ينتقلون فجأة بتصوراتهم الساذجة الملازمة للنظام العشائري إلى المدن الإنكليزية أو الأميركية الكبيرة، ويجدون أنفسهم في بيئة ذات مفاهيم أخلاقية وقانونية مختلفة تماماً، - كيف أن هؤلاء الإيرلنديين يضلون كلياً في قضايا الأخلاق والقانون، ويفقدون كل تربة تحت أقدامهم، ويقعون أحياناً بالجملة في مهاوي الفساد. (ملاحظة إنجلس لطبعة ١٨٩١).

(١) في ١٧٤٥ و١٧٤٦، قامت الكلانات (العشائر) الجبلية في اسكتلنده بانتفاضة ضد عمليات التضييق وانتزاع الأراضي، التي كانت تجري في مصلحة الأريستوقراطية العقارية الأنجلو - اسكتلندية وفي مصلحة البرجوازية الأنجلو - اسكتلندية. قاتل الجبليون من=

يبقى لنا أن نبين أي حلقة بالضبط من هذا النظام تمثل «الكلان» الاسكتلندية؛ ولكنه لا ريب في أنها حلقة منه. ففي روايات فالتر سكوت، نرى هذه «الكلان» من جبال اسكتلنده حية أمامنا. إن هذه «الكلان»، ـ كما يقول مورغان:

«نموذج ممتاز للعشيرة من حيث تنظيمها ومن حيث روحها، ومثال باهر على سلطان نمط الحياة العشيري على أعضاء العشيرة... في مشاجراتهم وفي ثأرهم الدموي، وفي توزيع الأراضي بحسب «الكلانات»، وفي استغلالهم للأرض بصورة مشتركة، وفي وفاء أعضاء «الكلان» للزعيم ولبعضهم بعضاً، نجد سمات المجتمع العشائري الثابتة في كل مكان... كان الأصل يحسب بموجب الحق الأبوي، وهكذا كان أولاد الرجال يبقون في «الكلان»، بينا أولاد النساء ينتقلون إلى «كلانات» آبائهم»[1].

لكن الواقع التالي، وهو أن التسلسل الوراثي كان يجري في سلالة «البيكت» الملكية بحسب حبل النسل النسائي[2]، كما يقول بيدا، يثبت

=أجل الاحتفاظ بالتنظيم العشائري القديم. إلا أن قسماً من نبلاء اسكتلنده الجبلية ممن لهم مصلحة في الحفاظ على النظام الكلاني البطريركي الإقطاعي استغل استياء الجبليين وأعلن أن هدف الانتفاضة هو إعادة سلالة ستيوارت إلى العرش الإنكليزي. في البدء، أحرز جيش المنتفضين نجاحات قصيرة الأجل، ولكنه هزم في نهاية المطاف. بعد قمع الانتفاضة، قضي على النظام العشائري في اسكتلنده الجبلية، وتمت تصفية بقايا الملكية العشائرية للأرض. واشتدت وتسارعت عملية طرد الفلاحين الاسكتلنديين من الأراضي، وألغيت المحاكم العشائرية، ومنعت بعض العادات العشائرية. ـ ص١٧٦.

(١) L.H. Morgan, "Ancient Society", 1877, p.357 - 358. ـ ص١٧٧.

(٢) "Beda Benerabilis "Historia ecclesiastica gentis Anglorum" (بيدا الملقب بالبار، «تاريخ الإنكليز الكنسي»، الكتاب الأول، الفصل الأول. ص١٧٧.

أن الحق الأمي كان هو السائد من قبل في اسكتلنده. بل إن بقية من العائلة البونالوانية بقيت سواء عند الويلسيين أم عند السكوتيين، حتى القرون الوسطى بصورة حق الليلة الأولى التي كان بوسع زعيم «الكلان» أو الملك، بوصفه الممثل الأخير للأزواج المشتركين سابقاً، أن يستخدمه حيال كل عروس إذا لم يُفْدَ.

* * *

لا سبيل إلى الريب في أن الجرمان كانوا منظمين في عشائر قبل هجرات الشعوب. ولم يكن من الممكن، على ما يبدو، أن يكونوا قد شغلوا الأرض الواقعة بين أنهر الدانوب والراين والفيستول والبحار الشمالية إلا قبل الميلاد ببضعة قرون. وآنذاك كانت هجرات السمبر cimbres والتوتونيين teutons لا تزال في أوجها، بينا لم يجد السوييف suèves مقامات مستقرة إلا في عهد قيصر. ويقول قيصر عن هؤلاء الأخيرين بكل وضوح أنهم أقاموا بحسب العشائر وبحسب الجماعات العرقية التي تربط بينها صلة القربى gentibus cognationibusque[1]. ولكلمة gentibus هذه على لسان روماني من gens Julia[*] معنى دقيق لا جدال فيه. وهذا القول ينطبق على جميع الجرمان. بل إن الجرمان كانوا، على الأرجح، يسكنون عشائر عشائر في الأقاليم الرومانية المحتلة. ويؤكد «الحق الألماني» alaman أن الشعب في الأرض المحتلة

(١) يوليوس قيصر، «مذكرات عن حرب الغال»، الكتاب السادس، الفصل الثاني والعشرون. ـ ص١٧٨.

(*) عشيرة يوليوس، (الناشر).

جنوبيّ نهر الدانوب يقيم عشائر عشائر genealogiae[1]. وكلمة genealogia تستعمل هنا تماماً بنفس المعنى الذي استعملت به فيما بعد المشاعة ـ المارك أو المشاعة الريفية. ومؤخراً عرض كوفاليفسكي رأياً مفاده أن هذه genealogia كانت عبارة عن مشاعات منزلية كبيرة كانت الأرض مقسمة فيما بينها، ولم تنشأ وتتطور فيها المشاعة الريفية[2] إلا فيما بعد. وفي هذه الحال، يمكن قول الشيء نفسه أيضاً عن fara (فارا)؛ وهذه الكلمة كانت عند البورغوند واللومبارد ـ وبالتالي عند قبيلة قوطية وقبيلة هرمينونية أو ألمانية عليا ـ تعني تقريباً، إن لم يكن تماماً، ما تعنيه كلمة genealogia في «الحق الألماني». ويجدر بنا أن نواصل البحث والدراسة لنعرف ما إذا كنا بالفعل أمام العشيرة أو أمام المشاعة البيتية.

إن الآثار اللغوية لا تفيدنا بصورة واضحة عما إذا كانت هناك عند جميع الجرمان كلمة مشتركة لتسمية العشيرة، وما هي هذه الكلمة بالذات. فمن حيث علم الاشتقاق، تقابل الكلمة اليونانية genos («جينوس»)، واللاتينية gens («جنس») الكلمة القوطية kuni («كوني»)

---

(١) «الحق الألماني»، مجموعة من قوانين العرف والعادة عند حلف الألمان alamans القبلي الجرماني الذي كان يشغل منذ القرن الخامس أراضي الإلزاس وسويسرا الشرقية وألمانيا الجنوبية الغربية حالياً. تعود المجموعة إلى أواخر القرن السادس وبداية القرن السابع وإلى القرن الثامن. وهنا يستشهد إنجلس بالقانون ٨١ (٨٤) من «الحق الألماني». ـ ص١٧٨.

(٢) المقصود هنا مؤلفا كوفاليفسكي، «الحق البدائي، الطبعة الأولى، العشيرة» موسكو، ١٨٦٦ ومؤلف "Tableau des origins et de l'évolution de la famille et de la propriété". Stockholm, 1890". ـ ص١٧٨.

والكلمة الألمانية ـ العليا الوسطى künne «كوّنه»؛ وهذه الكلمة تستعمل بالمعنى نفسه. ومما يدل على زمن الحق الأمي أن الكلمة التي تعني المرأة تتفرع من الجذر ذاته: باليونانية gyne، بالسلافية zena، بالقوطية qvino، بالسكاندينافية القديمة kuna, kona. ـ وعند اللومبارد والبورغوند، نجد، كما قيل أعلاه، كلمة fara التي يشتقها غريم من الجذر الفرضي fisan ـ وَلَد. وإني أميل إلى الانطلاق من أصل أوضح، هو faran(*) ـ ذهب راكباً، ترحل، عاد ـ لتسمية جزء معين من جماعة مترحلة لا تتألف، بطبيعة الحال إلا من أقارب. وهذه التسمية أخذت شيئاً فشيئاً، أثناء الهجرات خلال قرون وقرون، أولاً إلى الشرق، ثم إلى الغرب، تعني الجماعة العشيرية. ـ ثم هناك الكلمة القوطية sibja والأنجلو ـ ساكسونية sib، والألمانية العليا القديمة sippa' sippia ـ الأقارب(**). وفي اللغة السكاندينافية القديمة لا نجد غير الجمع sifjar ـ الأقارب؛ ولا نجد المفرد إلا لاسم الآلهة سيف .Sif ـ وأخيراً، نجد أيضاً في «نشيد هيلديبراند»(1) كلمة أخرى، وذلك على وجه الضبط في المقطع الذي يسأل فيه هيلديبراند هادوبراند:

«من هو أبوك بين رجال هذا الشعب... أو من أي عشيرة أنت؟»
.«eddo huêlîhes cnuosles du sîs»

ولئن كانت قد وجدت على العموم كلمة ألمانية مشتركة لتعيين

(*) بالألمانية fahren، (الناشر).

(**) بالألمانية Sippe، (الناشر).

(1) «نشيد هيلديبراند»، قصيدة بطولية، أثر من الشعر الملحمي الألماني القديم من القرن الثامن؛ بقيت منها مقاطع. ـ ص١٧٩.

العشيرة، لكان لفظها، على الأرجح، قريباً من لفظ الكلمة القوطية kuni، ويدل على صحة هذا القول، ليس فقط التشابه مع التعبير المناسب في اللغات المتقاربة، بل أيضاً كون كلمة kuning[*] - الملك - مشتقة منه وتعني في الأصل شيخ العشيرة أو القبيلة. أما كلمة sibja (الأقارب) فيبدو أنه لا يجوز أخذها في الاعتبار؛ لأن sifjar، على الأقل، لا تعني باللغة السكاندينافية القديمة الأقارب بالدم وحسب، بل تعني أيضاً الأقارب بالمصاهرة، أي أنها تشمل أعضاء عشيرتين اثنتين على الأقل؛ ولهذا لم يكن من الممكن أن تكون كلمة sif ذاتها اسماً لتعيين العشيرة.

وكما عند المكسيكيين واليونانيين، كذلك عند الجرمان، كان ترتيب الصفوف القتالية في فصيلة الخيالة وفي طابور المشاة الأسفيني الشكل يجري بحسب مجموعات العشائر. وإذا كان تاقيطس يقول: بحسب العائلات وبحسب الجماعات المتقاربة[1]، فإن هذا التعبير غير الواضح يفسره كون العشيرة كانت في زمنه قد زالت من الوجود في روما منذ وقت بعيد بوصفها وحدة أهلاً للحياة.

يوجد عند تاقيطس مقطع يتسم بأهمية حاسمة، هو المقطع الذي يقول إن أخ الأم يعتبر ابن أخته كابنه؛ بل إن بعضهم يرى أن رابطة الدم بين الخال وابن الأخت أقدس وأوثق من الرابطة بين الأب والابن؛ وهكذا، عندما يتطلبون الرهائن، يعتبرون ابن الأخت ضمانة أثبت من ابن الرجل الذي يراد تقييده بهذه العملية. وهنا نجد بقية حية من العشيرة

(*) بالألمانية König، (الناشر).

(1) تاقيطس، «جرمانيا»، الفصل السابع. - ص١٨٠.

المنظمة تبعاً للحق الأمي، أي العشيرة البدائية، ناهيك بأنها عشيرة تشكل سمة خاصة يتميز بها الجرمان(*). فإذا قدم أحد أعضاء مثل هذه «العشيرة» ابنه ضمانة لتعهد قطعه على نفسه أمام الملأ، وإذا ما مات الولد ضحية لحنث والده بتعهده، فإن هذا كان شأن الوالد وحده. ولكن إذا كانت الضحية ابن الأخت، فإن هذا كان مخالفة لأقدس قوانين العشيرة. فإن أقرب قريب للصبي أو للفتى ملزم أكثر من غيره بحمايته، يصبح مسؤولاً عن موته؛ وقد كان على هذا القريب، إما ألا يجعل منه رهينة، وإما أن ينفذ تعهده. وحتى إذا لم نكتشف أي آثار أخرى عن النظام العشائري عند الجرمان، فإن هذا المقطع وحده يكفي.

وهناك مقطع من «Võluspâ»[1] ـ وهو نشيد اسكانديناڤي قديم عن غسق الآلهة وهلاك العالم، ـ يتسم بدور أهم لأنه دليل يعود إلى مرحلة

(*) إن اليونانيين لا يعرفون إلا بالميثولوجيا من الأزمنة البطولية طبيعة الصلة الوثيقة بخاصة التي تجمع بين الخال وابن الأخت والتي تعود في أصلها إلى عهد الحق الأمي والتي توجد عند كثير من الشعوب. يقول ديودوروس (الفصل ٤، المقطع ٣٤) أن ميلياغر يقتل أولاد تستيوس، أخوة أمه الثيه Althée وترى الثيه في هذا العمل جريمة لا تقبل أي تكفير إلى حد أنها تلعن القاتل، ابنها بالذات، وتتمنى له الموت. «وقد حقق الآلهة أمنيتها، كما يروون، ووضعوا خاتمة لحياة ميلياغر». كذلك يقول ديودوروس ذاته (الفصل ٤، المقطعان ٤٣ و٤٤) أن الأرغونوط نزلوا في تراقيا بقيادة هرقل واكتشفوا هناك أن فينيه، بتحريض من زوجته الجديدة، عامل ولديه اللذين رزقهما من زوجته المطلقة، بوريادا كليوباطره، معاملة قاسية فظيعة. ولكنه تبين أن هناك بين الأرغونوط أفراداً آخرين من آل بورياد، هم أخوة كليوباطرة، أي أخوة والدة الضحيتين. فينبرون على الفور لحماية ولدي أختهم، ويحررونهما ويقتلون حراسهما.

[ديودوروس الصيقلي، «المكتبة التاريخية»، الكتاب الرابع، الفصل الرابع والثلاثون، ص٤٣ ـ ٤٤].

(١) Võluspâ (رؤيا النبية)، نشيد من «ايدا الكبرى» (راجعوا الملاحظة رقم ٢٨).

متأخرة بنحو ٨٠٠ سنة. وفي «رؤيا النبية» هذه، التي تتشابك فيها عناصر مسيحية أيضاً، كما أثبت الآن بانغ وبوغه[1] جاء في وصف عهد الانحطاط والفساد العام، الذي سبق الكارثة الكبرى:

Broedhr munu berjask ok at bönum verdask, munu systrungar sifium spilla

«سيعادي الأخوة بعضهم بعضاً ويقتلون بعضهم بعضاً، ويحطم أولاد الأخوات عرى القرابة».

إن systrungar تعني ابن الخالة؛ ويبدو للشاعر أن هؤلاء، أولاد الأخوات، يقترفون جريمة أفدح من جريمة التقاتل بين الأخوة إذا ما أنكروا قرابتهم المتبادلة بالدم. إن تشديد فداحة الجريمة ينعكس في كلمة systrungar التي تشير إلى القرابة من جهة الأم. ولو ورد عوضاً عن هذه الكلمة تعبير syskina-börn ـ أولاد الأخوة والأخوات ـ أو syskina-synir ـ أبناء الأخوة والأخوات ـ لجاء السطر الثاني، لا تشديداً للأول بل تخفيفاً له. وعليه، حتى في زمن الفيكينغ، عندما ظهرت «رؤيا النبية»، لم تكن قد زالت بعد في اسكاندينافيا ذكرى الحق الأمي.

ومن جهة أخرى، كان الحق الأمي عند الجرمان، في زمن تاقيطس، وعلى الأقل عند من كان يعرفهم منهم أكثر، قد أخلى المكان

---

(١) المقصود هنا المؤلفان التاليان: A. Ch. Bang. "Völuspâ og de sibyllinske orakler". 1879، (أ. ك. بانغ، «رؤيا النبية وتكهنات العرافة»، ١٨٧٩)، S. Bugge. "Studier over de nordiske Gude - og Heltesagns Oprindelse", Kristiania, 1881 - 1889 (س. بوغه، «لمحات في مسألة أصل الساغات السكاندينافية عن الآلهة والأبطال»، كريستيانيا، ١٨٨١ ـ ١٨٨٩).

للحق الأبوي؛ كان الأولاد يرثون الوالد؛ وفي حال انعدام الأولاد، كان الإرث يعود إلى الأخوة وإلى الأعمام والأخوال. إن إشراك الخال في الإرث يرتبط بالحفاظ على العادة المشار إليها للتو، ويثبت أيضاً إلى أي حد كان الحق الأبوي لا يزال حديث العهد عند الجرمان. كذلك بقيت آثار الحق الأمي زمناً طويلاً في القرون الوسطى. ويبدو أنهم في تلك الحقبة من الزمن لم يكونوا يولون مسألة الأبوة بالغ الأهمية، ولا سيما عند الأقنان. ولهذا، عندما كان السيد الإقطاعي يطالب مدينة ما بأن تعيد إليه فلاحاً فاراً، كان ينبغي، كما في أوغسبورغ وبال وكيزرسلاوترن، مثلاً، أن يؤكد باليمين ستة من أقرب أقرباء الفلاح المتهم، جميعهم بوجه الحصر أقرباء من ناحية الأم، صفته كقن (ماورر، «نظام المدينة»، المجلد الأول، ص٣٨١)[١].

وهناك بقية أخرى من الحق الأمي الذي زال للتو، هي ذلك الاحترام الذي يكنه الجرمان للنساء، والذي كان بالنسبة للرومانيين غير مفهوم تقريباً. كانت البنات من عائلة نبيلة يعتبرن أوثق الرهائن عند عقد المعاهدات مع الجرمان. فإن فكرة أن زوجاتهم وبناتهم قد يقعن في الأسر وفي العبودية هي بالنسبة لهم فكرة رهيبة، وتثير شجاعتهم في القتال أكثر من أي عامل آخر؛ وهم يرون في المرأة شيئاً ما مقدساً ونبوئياً، وهم يستمعون إلى نصيحتها حتى في أهم القضايا: فان فيليدا، كاهنة قبيلة البروكتر على ضفة نهر ليب، مثلاً، كانت روح انتفاضة

---

(١) G.L. Maurer. "Geschichte der Städteverfassung in Deutschland". Bd. I, Erlangen, 1869. ـ ص١٨٢.

الباتافيين كلها التي زعزع أثناءها زيفيليس على رأس الجرمان والبلجيكيين السيادة الرومانية في عموم بلاد الغال[1]. ويبدو أن سيادة المرأة في البيت أمر لا جدال فيه. صحيح أن جميع الأعمال البيتية ملقاة على عاتقها وعلى عاتق الشيوخ والأطفال؛ أما الزوج فيصطاد أو يشرب، أو يتكاسل. هكذا يقول تاقيطس. ولكن بما أنه لا يذكر من ذا الذي يحرث الحقل، وبما أنه يعلن بصراحة أن العبيد كانوا يدفعون إتاوات وحسب، ولا يقومون بأي عمل من أعمال السخرة، فإنه كان لا بدّ، أغلب الظن، لسواد الرجال الراشدين، أن يقوموا مع ذلك بالقليل من العمل الذي كانت تقتضيه حراثة الأرض.

كان شكل الزواج، كما قيل أعلاه، الزواج الثنائي المقترب شيئاً فشيئاً من الزواج الأحادي. ولم يكن ذلك بعد زواجاً أحادياً صرفاً، لأن تعدّد الزوجات كان مسموحاً للأعيان. وعلى العموم، كانت بكارة الفتيات موضع مراقبة ومطالبة صارمة، (خلافاً لما هو الحال عند السلت)، ويتحدث تاقيطس كذلك بحرارة خاصة عن حرمة الرابطة الزوجية عند الجرمان. ولا يورد غير زنى الزوجة سبباً للطلاق. ولكن روايته في هذا الصدد تشوبها ثغرات كثيرة، ناهيك بأنه يقصد منها بفائق الوضوح التلويح بمرآة الفضيلة أمام الرومانيين الفاسدين. هناك أمر لا

---

(١) انتفاضة القبائل الجرمانية والغالية بقيادة زيفيليس ضد السيادة الرومانية بسبب تزايد الإتاوات، واستفحال عمليات التجنيد في الجيش، واستهتار الموظفين الرومانيين جرت في ٦٩ ـ ٧٠ (في ٦٩ ـ ٧١، كما يقول بعض المصادر الأخرى). شملت الانتفاضة قسماً كبيراً من بلاد الغال والمقاطعات الجرمانية الخاضعة لروما، وهددت روما بخطر خسارة هذه الأراضي. بعد النجاحات في البدء، مني المنتفضون ببضع هزائم واضطروا إلى عقد الصلح مع روما ـ ص١٨٣.

ريب فيه؛ لئن كان الجرمان في غاباتهم فرساناً للفضيلة لا نظير لهم، فقد كفاهم أقل تماس مع العالم الخارجي حتى ينحطوا إلى مستوى الأوروبيين المتوسطين الآخرين؛ وفي بيئة العالم الروماني ما زال آخر أثر لصرامة الأخلاق بأسرع بكثير مما زالت اللغة الجرمانية. حسبنا أن نقرأ غريغوريوس التوري. وبديهي أنه لم يكن من الممكن أن يسود في الغابات الكثيفة في جرمانيا، كما في روما، الإفراط والتفنن في التمتع الجنسي؛ وفي هذا المضمار أيضاً، يبقى إذاً للجرمان ما يكفي من التفوق حيال العالم الروماني، حتى ولو لم ننسب إليهم تلك العفة الجسدية التي لم تكن يوماً في أي مكان ما قاعدة عامة لشعب بكامله.

ومن التنظيم العشائري، نجم واجب وراثة ما كان للوالد أو للأقارب من علاقات صداقة وعلاقات عداوة على السواء. كذلك، كانت تورث wergeld (فرغلد)، وهي غرامة يفدى بها الثأر في حال القتل أو الإصابة بجراح. إن هذه «الفرغلد» التي كان يعتبرها الجيل الماضي مؤسسة ألمانية صرفاً، قد أقيم الدليل الآن على وجودها عند مئات الشعوب. فهي شكل عام لتخفيف الثأر الناجم عن النظام العشائري. ونحن نجدها كذلك، فيما نجدها، عند الهنود الحمر الأميركيين مثلها مثل الضيافة الإلزامية. إن الوصف الذي يعطيه تاقيطس لعادات الضيافة («جرمانيا»، الفصل ٢١) يطابق تقريباً، حتى في التفاصيل، الوصف الذي يعطيه مورغان للضيافة عند هنوده الحمر.

إن النقاش الحار الذي لا نهاية له حول معرفة ما إذا كان الجرمان في زمن تاقيطس كانوا يتقاسمون نهائياً حقولهم أم لا وحول تفسير المقاطع التي تتعلق بهذه المسألة، غدا الآن طيّ الماضي. ويكاد لا

يجدر التذكير بذلك بعد أن أقيم الدليل على أن جميع الشعوب تقريباً قد عرفت حراثة الأرض بصورة مشتركة من قبل العشيرة أولاً، ثم فيما بعد من قبل الرابطات العائلية الشيوعية التي كانت موجودة أيضاً عند السوييف Suèves[1]، كما أفاد قيصر، وعلى أن هذا الوضع قد عقبه توزيع الأرض بين مختلف العائلات، وإعادة توزيعها بصورة دورية، وبعد أن أقيم الدليل أيضاً على أن هذا التوزيع الدوري للأرض المحروثة دام في بعض الأنحاء من ألمانيا ذاتها حتى أيامنا هذه. ولئن كان الجرمان في حقبة الـ٥٠ سنة التي تفصل بين قصة قيصر وشهادة تاقيطس قد انتقلوا من حراثة الأرض بصورة مشتركة ـ التي ينسبها قيصر بكل وضوح إلى السوييف (فهو يقول إنه لا توجد عندهم على الإطلاق حقول مقسمة أو خاصة) ـ إلى حراثة الأرض من قبل العائلات كلاً بمفردها مع إعادة توزيع الأرض كل سنة، فإن هذا هو حقاً تقدم كبير. فإن الانتقال من حراثة الأرض بصورة مشتركة إلى الملكية الخاصة الكاملة للأرض خلال هذه الحقبة القصيرة من الزمن وبدون أي تدخل من الخارج مستحيل حقاً وفعلاً. ولهذا لا أقرأ عند تاقيطس إلا ما يقوله بوضوح وإيجاز: إنهم يغيرون (أو يتقاسمون من جديد) كل سنة الأرض المحروثة، ناهيك بأنه يبقى أيضاً ما يكفي من الأرض المشتركة[2]. وهذا طور من الزراعة والاستفادة من الأرض يناسب بالضبط التنظيم العشائري عند الجرمان في ذلك العهد.

إني أترك المقطع السابق بحسب ما ورد في الطبعات السابقة، من

---

(١) يوليوس قيصر، «مذكرات عن حرب الغال»، الكتاب الرابع، الفصل الأول ـ ص١٨٤.

(٢) تاقيطس، «جرمانيا»، الفصل السادس والعشرون ـ ص١٨٥.

دون أن أدخل عليه أي تعديل. ففي هذه الحقبة من الوقت، سارت الأمور في مجرى آخر. فبعد أن أثبت كوفاليفسكي (راجع أعلاه، الصفحة ٤٤)(*) أن المشاعة البيتية البطريركية كانت منتشرة على نطاق واسع، إن لم يكن في كل مكان، بوصفها درجة متوسطة بين العائلة الشيوعية المؤسسة على الحق الأمي، وبين العائلة المنفردة العصرية، لم يبق المقصود معرفة ما إذا كانت ملكية الأرض مشتركة أو خاصة، كما كان القصد من النقاش بين ماورر وفايتس، بل معرفة شكل الملكية المشتركة. فلا ريب أبداً في أن الملكية المشتركة للأرض لم تكن وحدها قائمة عند السوييف في زمن قيصر، بل كانت هناك أيضاً الحراثة المشتركة للأرض بالجهود المشتركة. ولا يزال من الممكن النقاش طويلاً لمعرفة ما إذا كانت الوحدة الاقتصادية هي العشيرة أم المشاعة البيتية أم جماعة شيوعية ما متوسطة بينهما تجمعها رابطة القربى، أو لمعرفة ما إذا كانت هذه الجماعات الثلاث موجودة جميعها تبعاً لأحوال الأرض. والحال، يؤكد كوفاليفسكي أن الأوضاع التي يصفها تاقيطس لا تفترض وجود مشاعة ـ مارك ما أو مشاعة زراعية ما، بل تفترض مشاعة بيتية. ومن هذه المشاعة البيتية وحدها، نشأت وتطورت بعد زمن طويل المشاعة الريفية نتيجة لنمو عدد السكان.

وبموجب هذا الرأي، كانت مقامات الجرمان في الأراضي التي كانوا يشغلونها في عهد روما، وكذلك في الأراضي التي انتزعوها فيما بعد من الرومانيين، لا تتألف من قرى، بل من مشاعات عائلية كبيرة كانت تشمل بضعة أجيال وتأخذ رقعة من الأرض للحراثة تبعاً لعدد

(*) راجع هذا الكتاب، ص٧٢ ـ ٧٣، (الناشر).

أعضائها، وتستعمل مع جيرانها الأراضي البور المحيطة، بوصفها ماركاً مشتركة. ولهذا يجب إذاً أن نفهم على صعيد الأساليب الزراعية المقطع الذي يقول فيه تاقيطس إنهم يغيرون الأرض المحروثة: فكل سنة كانت المشاعة تحرث رقعة أخرى من الأرض، بينا تريح الرقعة المحروثة في السنة الماضية أو تتركها بوراً تماماً. ونظراً لضعف كثافة السكان، كان يبقى من الأرض البور ما يكفي للحيلولة دون قيام أي نزاع حول ملكية الأرض. وبعد قرون، عندما نما عدد أعضاء المشاعات البيتية إلى حد أن إدارة الاستثمار المشتركة أصبحت أمراً مستحيلاً في ظل ظروف الإنتاج السائدة آنذاك، بعد ذاك فقط، انحلت هذه المشاعات. وأخذت الحقول والمروج التي كانت حتى ذاك ملكاً مشتركاً تصبح موضع قسمة تبعاً للأسلوب المعروف بين الاستثمارات البيتية المنفردة التي كانت تتشكل آنذاك، أولاً لفترة من الوقت، ثم بصورة نهائية، بينا بقيت الغابات والمراعي والمياه ملكاً مشتركاً.

ويبدو فيما يتعلق بروسيا أن التاريخ قد قدم البرهان الكامل على مجرى التطور هذا. أما فيما يتعلق بألمانيا، وفي المقام الثاني، بسائر البلدان الجرمانية، فلا يمكننا أن ننكر أن هذه الفرضية تعطي، في كثير من النواحي، تفسيراً أفضل للوثائق والمصادر، وتحل المصاعب بصورة أسهل مما تفعله وجهة النظر السائدة حتى الآن والتي تعيد وجود المشاعة الريفية إلى زمن تاقيطس. فإن أقدم الوثائق، من Codex Laureshamensis[1] مثلاً، تُفسّر على العموم بواسطة المشاعة البيتية

(١) Codex Laureshamensis «سجلات لورش»، مجموعة من نسخ امتيازات دير لورش ومن شهادات الهبات له. تأسس الدير في النصف الثاني من القرن الثامن في دولة=

بصورة أفضل بكثير مما بواسطة المشاعة ـ المارك الريفية. ولكن هذا التفسير يثير بدوره مصاعب جديدة ومسائل جديدة لا يزال يترتب حلها. ولا يمكن هنا أن يأتي بالحل النهائي غير البحوث والدراسات الجديدة. بيد أني لا أستطيع أن أنكر أن وجود المشاعة البيتية بوصفها درجة متوسطة في ألمانيا واسكاندينافيا وإنكلترا أيضاً هو أمر محتمل جداً.

وبينا كان الجرمان في عهد قيصر قد أقاموا للتو جزئياً في مقامات دائمة أو كانوا جزئياً لا يزالون يفتشون عن محل إقامة دائمة، كانوا في عهد تاقيطس قد أمضوا قرناً كاملاً في الحياة الحضرية. وهذا ما وافقه تقدم لا مراء فيه في إنتاج وسائل المعيشة. فهم يعيشون في بيوت من جذوع الشجر، ويرتدون ألبسة بدائية لا تزال تشبه ألبسة سكان الغابات أي المعاطف الخشنة الصوفية، وجلود الوحوش؛ أما النساء والأعيان، فكانت لهم ألبسة تحتية من الكتان. وكان طعامهم يتألف من الحليب واللحم والثمار البرية، ومن عصيدة الشوفان[1] كما يضيف بلينوس (وحتى الآن، لا تزال هذه العصيدة نوعاً من المآكل القومية السلتية في ايرلنده واسكتلنده). وتتألف ثروتهم من الماشية، ولكن هذه الماشية رديئة النوع: الثيران والأبقار صغيرة، هزيلة، لا قرون لها؛ الأحصنة قزمة ولا تصلح للسباق. وكانت النقود رومانية بوجه الحصر، وقليلاً

=الإفرنج، غير بعيد عن مدينة ورمس وكان عبارة عن ملكية إقطاعية كبيرة في ألمانيا الجنوبية الغربية. تم جمع المجموعة في القرن الثاني عشر، وهي من أهم المصادر في تاريخ ملكية الأرض الفلاحية والإقطاعية في القرنين الثامن والتاسع ـ ص١٨٧.

(١) بلينوس، «التاريخ الطبيعي في ٣٧ كتاباً». الكتاب الثامن عشر، الفصل السابع عشر ـ ص١٨٨.

ونادراً ما كانت تستعمل. وكانوا لا يصنعون ولا يقدّرون المصنوعات من الذهب والفضة؛ وكان الحديد نادراً، ويبدو أنه كان يُستورد كلياً تقريباً، على الأقل عند القبائل القاطنة على ضفاف الراين والدانوب، ولم يكن يُستخرج في موضعه. ولم تكن الكتابة الرونية (المأخوذة عن الأحرف اليونانية أو اللاتينية) معروفة إلا ككتابة سرية، ولم تكن تستعمل إلا لأغراض سحرية دينية. وكانت عادة تقديم الضحايا البشرية لا تزال سارية المفعول. وبكلمة، نجد هنا أمامنا شعباً ارتقى للتو من طور البربرية الأوسط إلى طورها الأعلى. ولكن بينا كانت سهولة استيراد منتوجات الصناعة الرومانية تعيق تطور صناعة المعدن والنسيج بصورة مستقلة عند القبائل المقيمة مباشرة على الحدود مع الرومانيين، كان هذا الإنتاج قد نشأ ورسخ بشكل لا جدال فيه في الشمال الشرقي، على ساحل بحر البلطيق. إن أدوات التسلّح التي وجدت في مستنقعات شليسفيغ مع النقود المعدنية الرومانية من أواخر القرن الثاني، - وهي سيف حديدي طويل، ودرع، وخوذة فضية، إلخ. -، وكذلك المصنوعات المعدنية الألمانية التي انتشرت بفضل هجرة الشعوب، تبين نموذجاً خاصاً تماماً يتميز بمستوى عال نسبياً من التطور حتى عندما تقترب من النماذج الرومانية الأصلية. وإن الهجرة إلى الامبراطورية الرومانية المتحضرة قد وضعت حداً نهائياً لهذا الإنتاج المحلي في كل مكان باستثناء انكلترا. وإن المشابك البرونزية، مثلاً، تبين بأي وتيرة واحدة منتظمة نشأ هذا الإنتاج وتطور. ومن الممكن أن تكون المشابك البرونزية التي اكتشفت في بورغونديا ورومانيا وعلى سواحل بحر آزوف قد خرجت من نفس المشغل الذي خرجت منه المشابك الإنكليزية والسويدية، ولا ريب أيضاً أنها جرمانية الأصل.

كذلك يناسب تنظيم الحكم الطور الأعلى من البربرية. ففي كل مكان، كما يقول تاقيطس، كان مجلس الشيوخ principes موجوداً، وكان يبت بأصغر القضايا، ويهيئ أهم القضايا لكي تبت بها الجمعية الشعبية. إن الجمعية الشعبية في الطور الأدنى من البربرية، وعلى الأقل حيث نعرف عنها، أي عند الأميركيين، لا توجد إلا من أجل العشيرة، لا من أجل القبيلة أو من أجل اتحاد القبائل. وكان الشيوخ principes لا يزالون يتميزون كثيراً عن الزعماء العسكريين duces تماماً كما عند الايروكوا. فالشيوخ يعيشون جزئياً بفضل الهبات الفخرية التي يقدمها أعضاء القبيلة من الماشية والحبوب وخلافها. وينتخبونهم بمعظمهم، كما في أميركا، من العائلة ذاتها. والانتقال إلى الحق الأبوي ييسر، كما في اليونان وروما، تحويل المبدأ الانتخابي تدريجياً إلى حق وراثي، وييسر بالتالي نشوء عائلة أريستوقراطية في كل عشيرة. إن هذه الأريستوقراطية القديمة المسماة الأريستوقراطية القبلية قد هلكت بأغلبيتها أثناء هجرة الشعوب أو بعدها بفترة وجيزة. وكان القادة العسكريون يُنتخَبون بصرف النظر عن أصلهم، وبحسب كفاءاتهم فقط. ولم تكن سلطتهم كبيرة، وكان عليهم أن يؤثروا بمثالهم. وينسب تاقيطس بكل وضوح إلى الكهان السلطة الانضباطية الصرف في الجيش. وكانت السلطة الفعلية مركزة في الجمعية الشعبية. والملك أو زعيم القبيلة هو الذي يرأس الجمعية؛ والشعب يصدر قراره: السلبي بالدمدمة، والإيجابي بهتافات الاستحسان وصليل السلاح. والجمعية الشعبية هي أيضاً بمثابة محكمة؛ فإليها تقدم الشكاوى، وفيها تصدر القرارات بهذه الشكوى، وفيها تصدر الأحكام بالموت، مع العلم أن عقوبة الموت لا تطبق إلا في جرائم الجبانة وخيانة الشعب وفي العيوب

المخالفة للطبيعة. وداخل العشائر وفروعها، تبت المحكمة في جميع القضايا بصورة مشتركة برئاسة الشيخ؛ وكما في كل محكمة بدائية جرمانية، لم يكن بوسع الشيخ غير الإشراف على سير المحاكمة وطرح الأسئلة. ودائماً وفي كل مكان كانت الجماعة كلها هي التي تصدر الحكم عند الجرمان.

ومنذ عهد قيصر، تشكلت اتحادات القبائل؛ وكان عند بعضها ملوك. وكما عند اليونانيين والرومانيين كان القائد العسكري الأعلى يطمح آنذاك إلى السلطة المستبدة، وكان أحياناً يحصل عليها. ولكن هؤلاء المغتصبين المحظوظين لم يكونوا حكاماً مطلقين، بيد أنهم شرعوا يحطمون قيود النظام العشائري. وبينا كان العبيد المعتقون يشغلون على العموم مركزاً متدنياً لأنه لم يكن بوسعهم الانتساب إلى أي عشيرة، كان أحظياء الملوك الجدد من بيئة العبيد المعتقين يتوصلون أحياناً إلى المناصب العالية والثروة والوجاهة. وقد حدث الأمر نفسه بعد الاستيلاء على الامبراطورية الرومانية بالنسبة للقادة العسكريين الذين تحولوا إلى ملوك لبلدان شاسعة. وعند الفرنج، اضطلع عبيد ومعتقو الملك بدور كبير أولاً في البلاط ثم في الدولة. ومنهم يتحدر قسم كبير من الأريستوقراطية الجديدة.

وقد أسهمت مؤسسة في نشوء السلطة الملكية هي فصائل المتطوعين Gefolgschaften. وقد سبق ورأينا عند الهنود الحمر الأميركيين كيف تنشأ، على هامش النظام العشائري، رابطات خاصة لأجل خوض غمار الحرب على عهدتها ومسؤوليتها. وقد أصبحت هذا الرابطات الخاصة عند الجرمان اتحادات دائمة. فقد كان الزعيم

العسكري الذي أحرز شهرة، يجمع حوله فصيلة من الشبان المتحرقين إلى الغنائم، ويلتزمون تجاهه بالوفاء الشخصيّ كما يلتزم تجاههم. وكان الزعيم يعيلهم ويكافئهم وينظمهم طبقاً لدرجات ومراتب. وكانوا يخدمونه في الحملات الصغيرة كفصيلة حراسة وقوات مستعدة دائماً للقتال، وفي الحملات الكبيرة كهيئة جاهزة من الضباط. ومهما كان لا بدّ لهذه الفصائل أن تكون ضعيفة، ومهما ظهرت بالفعل ضعيفة فيما بعد، كما عند أودواكر، مثلاً في إيطاليا، فقد كانت تنطوي على جنين انحطاط الحرية الشعبية القديمة، وهذا الدور بالذات هو الذي اضطلعت به أثناء هجرة الشعوب وبعدها. وذلك أولاً لأنها يسرّت نشوء السلطة الملكية، وثانياً، كما أشار تاقيطس، لأنه لم يكن يمكن الاحتفاظ بها ككل منظم إلا عن طريق الحروب الدائمة والغزوات اللصوصية. وأصبح النهب هدفاً. وحين كان رئيس الفصيلة لا يجد ما يفعله في الجوار، كان يمضي مع رجاله إلى شعوب أخرى كانت تدور عندها رحى الحرب وكانت تتوفر عندها احتمالات الظفر بالغنائم. ثم إن القوات المعاونة الجرمانية التي تقاتل بأعداد كبيرة تحت الراية الرومانية حتى ضد الجرمان أنفسهم، كانت تتألف أحياناً من مثل هذه الفصائل. وهنا نرى المعالم الأولى لنظام الجنود المرتزقة ـ عار الألمان ولعنتهم. وبعد الاستيلاء على الامبراطورية الرومانية، شكلت فصائل الملوك هذه، إلى جانب خدم البلاط من عبيد ورومانيين، القسم الثاني من الأقسام الرئيسية للأريستوقراطية المقبلة.

وهكذا، كان على العموم للقبائل الجرمانية المتحدة في شعوب نفس التنظيم للإدارة الذي تطور عند اليونانيين في العهد البطولي وعند الرومانيين في زمن من يسمون الملوك: الجمعية الشعبية، مجلس شيوخ

العشائر، القائد العسكري الساعي وراء السلطة الملكية الحقيقية. وكان ذلك أرقى تنظيم للإدارة كان يمكن على العموم أن يتكوّن في ظل النظام العشائري. وكان التنظيم النموذجي في الطور الأعلى من البربرية. وما أن تخطى المجتمع الإطار الذي كان فيه هذا التنظيم للإدارة يفي بغايته، حتى حلّت نهاية النظام العشائري، فانهار ومكانه قامت الدولة.

٨ ـ تكوّن الدولة عند الجرمان

كان الجرمان، على حد قول تاقيطس، شعباً كثير العدد جداً. ويتيح لنا قيصر تكوين فكرة تقريبية عن عدد أفراد هذه أو تلك من الشعوب الجرمانية؛ فهو يحدد عدد الأوزيبيت والتنكتير المقيمين عند الضفة اليسرى من نهر الراين بـ١٨٠,٠٠٠ شخص بمن فيهم النساء والأطفال. وهكذا كان كل شعب يعد حوالى ١٠٠ ألف نسمة(*)، أي ما يربو كثيراً مثلاً، عن مجمل عدد الايروكوا في عهد ازدهارهم، عندما أصبحوا يشكلون خطراً على البلاد كلها، ابتداء من البحيرات الكبيرة حتى أوهايو وبوتوماك، رغم أن تعدادهم لم يبلغ الـ٢٠ ألف نسمة. وإذا حاولنا أن نرسم على الخارطة كيف كانت أشهر الشعوب المقيمة في جوار الراين موزعة بحسب المعلومات التي وصلت إلينا، لشغل كل من هذه الشعوب بمفرده ما يقارب بالمتوسط مساحة منطقة إدارية بروسية، أي زهاء ١٠,٠٠٠ كيلومتر مربع أو ١٨٢ ميلاً جغرافياً مربعاً. ولكن

(*) الرقم المقبول هنا يؤكد صحته مقطع من ديودوروس عن السلت في بلاد الغال: «في بلاد الغال تعيش أقوام كثيرة متفاوتة العدد. فعند أكبرها، يبلغ عدد الأفراد حوالي ٢٠٠,٠٠٠؛ وعند أصغرها ٥٠,٠٠٠»، Diodorus Siculus, V, 25 ـ ديودوروس الصيقلي، السفر ٥، ص٢٥) أي ١٢٥,٠٠٠ شخص بالمتوسط. ولا ريب أنه ينبغي اعتبار بعض الشعوب الغالية أكبر عدداً بقليل من الألمان، نظراً لدرجة تطورها العالية.

Germania Magna(*) التابعة للرومانيين كانت تشمل حتى الفيستول حوالي ٥٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع. وإذا كان متوسط عدد كل شعب ١٠٠,٠٠٠ نسمة، فلا بد أن مجمل عدد السكان في Germania Magna كان يبلغ خمسة ملايين. وهذا رقم كبير بالنسبة لمجموعة من الشعوب البربرية؛ وهو رقم قليل جداً جداً بالنسبة لأوضاعنا: ١٠ نسمات بكل كيلومتر مربع، أو ٥٠٠ نسمة بكل ميل جغرافي مربع. ولكن هذا العدد أبعد من أن يشمل جميع الجرمان الذين كانوا يعيشون في تلك المرحلة. فنحن نعرف أن شعوباً جرمانية من مجموعة القبائل القوطية أي من قبائل الباستارن والبوكين وغيرها كانت تعيش بمحاذاة جبال الكاربات حتى مصب نهر الدانوب بالذات، وكانت كثيرة العدد إلى حد أن بلينوس اعتبرها المجموعة الأساسية الخامسة من القبائل الجرمانية[1]. إن هذه القبائل التي كانت تعمل قبل الميلاد بـ١٨٠ سنة في خدمة برسيوس، ملك مقدونيا، قد توغلت في السنوات الأولى من حكم أوغسطوس حتى ضواحي أدرنة. وإذا قدرنا عددها بمليون شخص فقط، فإن عدد الجرمان كان يبلغ، أغلب الظن، عند بداية التاريخ الميلادي، ستة ملايين على الأقل.

وبعد إقامتها في جرمانيا، كان لا بدّ أن ينمو عدد السكان بسرعة متزايدة أبداً. وإن النجاحات المنوّه بها أعلاه في ميدان تطور الإنتاج من شأنها وحدها أن تقدم البرهان على ذلك. إن اللقيات الأثيرة في

(*) جرمانيا العظمى. (الناشر).

(١) بلينوس، «التاريخ الطبيعي في ٣٧ كتاباً»، الكتاب الرابع، الفصل الرابع عشر - ص١٩٣.

مستنقعات شليسفيغ تعود إلى القرن الثالث نظراً للنقود المعدنية الرومانية الموجودة فيها. وعليه كان إنتاج الأقمشة والمصنوعات المعدنية متطوراً ومنتشراً في ذلك الوقت على سواحل بحر البلطيق، وكانت تقوم علاقات تجارية ناشطة مع الامبراطورية الرومانية، وكان أغنى الناس يعيشون في نوع من البذخ. وكل هذه دلائل على أن كثافة السكان كانت أكبر هناك. ونحو هذه الحقبة من الزمن، يبدأ كذلك هجوم الجرمان العسكري العام على طول خط الراين والحدود الرومانية المحصنة والدانوب، من بحر الشمال حتى البحر الأسود؛ وهذا دليل مباشر على تنامي عدد السكان أكثر فأكثر، وعلى سعيهم إلى توسيع ممتلكاتهم. وقد دام الصراع ثلاثمئة سنة؛ وخلاله تحرك كل القسم الأساسي من الشعوب القوطية (باستثناء القوط الاسكاندينافيين والبورغوند) باتجاه الجنوب الشرقي، وشكل الجناح الأيسر من خط الهجوم المستطيل؛ وكان الجرمان الاعلون (الهرمينون) الذين شقوا طريقاً لهم حتى الدانوب الأعلى يشغلون وسط هذا الخط؛ وكان الجناح الأيمن يتألف من الإيسكيفيين الذين أطلق عليهم آنذاك اسم الفرنج، والذين شقوا طريقاً لهم نحو الراين؛ أما الإينغيفون فكان من نصيبهم احتلال بريطانيا. وفي أواخر القرن الخامس، كان الطريق إلى الامبراطورية الرومانية المستضعفة، المنزوفة، العاجزة، مفتوحاً أمام الجرمان الغزاة.

لقد وقفنا أعلاه عند مهد الحضارة اليونانية والرومانية القديمة. وهنا نقف عند قبرها. ففي جميع بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، مر مسحاج السيادة العالمية الرومانية المسوي في سياق قرون وقرون. وحيث لم تبد اللغة اليونانية مقاومة، اضطرت جميع اللغات القومية إلى إخلاء المكان للغة للاتينية مشوهة. وزالت جميع الفوارق القومية، ولم

يبق هناك لا غاليون ولا أيبيريون ولا ليغوريون ولا نوريكيون؛ فقد غدوا جميعهم رومانيين. وفي كل مكان دمرت الإدارة الرومانية ودمر الحق الروماني التنظيمات العشائرية القديمة، وبالتالي آخر بقايا النشاط المحلي والقومي المستقل. وكانت المواطنية الرومانية الحديثة العهد لا تعرض شيئاً بالمقابل. ولم تكن تعبر عن أي قومية؛ إنما كانت فقط تعبيراً عن انعدام القومية. وكانت عناصر الأمم الجديدة موجودة في كل مكان. وكانت اللهجات اللاتينية في مختلف الأقاليم تتمايز أكثر فأكثر بعضها عن بعض؛ وكانت الحدود الطبيعية التي جعلت فيما مضى من إيطاليا وغاليا وإسبانيا وأفريقيا مناطق متميزة لا تزال قائمة وتثبّت وجودها. ولكنه لم يكن هناك أي قوة بمقدورها أن توحد هذه العناصر في أمم جديدة؛ ولم يكن هناك في أي مكان أثر لقدرة على التطور والمقاومة، وبالأحرى للطاقة الخلاقة. وهذا الجمهور الهائل من الناس القاطنين في رقعة شاسعة من الأرض لم تكن تجمع بينهم غير صلة واحدة هي الدولة الرومانية؛ والحال، صارت هذه الدولة مع مر الزمن عدوّهم ومضطهدهم الألد. لقد قضت الأقاليم على روما؛ وروما ذاتها تحولت إلى مدينة إقليمية، مثل غيرها من المدن، إلى مدينة متميزة، ولكنها لم تبق سائدة، لم تبق مركز الامبراطورية العالمية ولم تبق حتى مقر الأباطرة ونواب الأباطرة؛ فقد كان هؤلاء يعيشون الآن في القسطنطينية وترير وميلانو. وتحولت الدولة الرومانية إلى آلة هائلة معقدة، معدة بوجه الحصر لاعتصار الأتباع. وكانت الضرائب وأعمال السخرة في صالح الدولة وغير ذلك من الإتاوات تدفع بسواد الناس في لجة البؤس أعمق فأعمق. وهذا الظلم كانت تقويه إلى حد لا يطاق ابتزازات الحكام والجباة والجنود. هذا ما آلت إليه الدولة الرومانية وسيادتها العالمية: لقد

بنت حقها في الوجود على صيانة النظام في الداخل وعلى الحماية من البرابرة في الخارج؛ ولكن نظامها كان شراً من الفوضى، وإذا البرابرة الذين كانت تدعي حماية المواطنين منهم، ينتظرهم هؤلاء كمنقذين.

ولم يكن الوضع الاجتماعي أقل مدعاة لليأس. فمنذ أواخر زمن الجمهورية، كانت السيادة الرومانية تقوم على استغلال الأقاليم المحتلة بلا رحمة ولا شفقة؛ ولم تقض الامبراطورية على هذا الاستغلال، وليس هذا وحسب، بل عمدت بالعكس إلى تنظيمه. وبقدر ما كان يأفل نجم الامبراطورية، بقدر ما كانت تتزايد الضرائب والإتاوات، وتشتد وقاحة الموظفين في النهب وابتزاز الأموال. ولم تكن التجارة والصناعة في يوم من الأيام من شأن الرومانيين، قاهري الشعوب. ولكنهم تفوقوا في الربا كل من جاؤوا قبلهم وبعدهم. وكل ما توفر وبقي من التجارة زال بسبب بلص الموظفين؛ وما سلم من التجارة، كان في الجزء الشرقي، في الجزء اليوناني من الامبراطورية، الذي لا يشمله موضوع دراستنا. الإملاق العام، وتدهور التجارة والحرف والفنون، وانخفاض عدد السكان، وانحطاط المدن، وعودة الزراعة إلى مستوى أدنى، تلك كانت النتيجة الأخيرة للسيادة الرومانية العالمية.

إن الزراعة التي كانت الفرع الحاسم من الإنتاج في العالم القديم بأسره، قد غدته الآن من جديد وأكثر مما في أي وقت مضى. وفي إيطاليا، كانت المجموعات الشاسعة من العقارات (latifundia اللاتيفونديا) تشمل بعد سقوط الجمهورية جميع الأراضي تقريباً، وكانت تُستَغل بطريقتين: إما بصورة مراع، يستعاض فيها عن السكان بالغنم والبقر التي لا تتطلب العناية بها غير عدد قليل من العبيد؛ وإما بصورة

فيللات villas تمارس فيها جمهرة من العبيد أعمال البستنة على نطاق كبير، وذلك سواء لتلبية حاجات السيد العائش في البذخ، أم للبيع في أسواق المدن. وقد أبقيت المراعي الكبيرة، بل زيدت رقعتها أيضاً. وانحطت عقارات الفيللات وبستنتها مع خراب أصحابها وإقفار المدن. ولم يعد استثمار اللاتيفونديات، القائم على عمل العبيد، يعود بدخل؛ ولكنه كان في تلك المرحلة الشكل الممكن الوحيد للزراعة الكبيرة. ومن جديد، صارت الاستثمارة الصغيرة الشكل الوحيد النافع في الزراعة. فأخذت الفيللات تنقسم الواحدة تلو الأخرى إلى قطع صغيرة توضع، لقاء مبلغ معين، تحت تصرف مزارعين يتناقلونها بالوراثة، أو توضع تحت تصرف partiarii(*) كانوا بالأحرى إداريين أكثر منهم مستأجرين، وكانوا ينالون لقاء عملهم سدس المحصول السنوي وأحياناً تسعه فقط. ولكنه كان يعهد بهذه القطع الصغيرة في معظم الأحوال إلى colonus مستأجرين معمرين كانوا يدفعون كل سنة مبلغاً معيناً وكانوا مربوطين بالأرض وكان يمكن بيعهم مع قطعهم؛ صحيح أن المستأجرين المعمرين لم يكونوا عبيداً، إلا أنهم لم يكونوا أحراراً، ولم يكن لهم حق عقد الزواج مع الأحرار، ولم يكن زواجهم يعتبر زواجاً شرعياً، بل مجرد مساكنة contubernium، مثله مثل زواج العبيد. لقد كانوا أسلاف أقنان القرون الوسطى.

لقد ولى زمن العبودية القديمة. فلم تعد، لا في الزراعة الكبيرة ولا في مانيفاكتورات المدن، تدر دخلاً يبرر العمل المبذول، وزالت السوق

(*) محاصين. (الناشر).

لأجل منتوجاتها. أما الزراعة الصغيرة والحرفة الصغيرة اللتان انحط إليهما الإنتاج الضخم من عهد ازدهار الامبراطورية، فلم يكن من الممكن لهما إيجاد العمل لعدد كبير من العبيد. ولم يبق في المجتمع مكان إلا للعبيد العاملين في البيوت وللعبيد الذين يؤمنون حياة الأغنياء الباذخة. ولكن العبودية بسبيل الاحتضار كان لا يزال بمقدورها أن تدعم الفكرة القائلة إن كل عمل منتج هو من شأن العبيد ولا يليق بالرومانيين الأحرار؛ والحال كان جميع المواطنين يتمتعون الآن بهذه الصفة. فكانت النتيجة، من جهة، ازدياد عدد العبيد المعتقين، الفائضين، الذين أمسوا عبئاً، ومن جهة أخرى، ازدياد عدد المستأجرين المعمّرين colonus والأحرار المفتقرين (الذين يشبهون poor whites(*) في الولايات الأميركية التي كان يسود فيها الرق من قبل). إن المسيحية ليست مسؤولة أبداً عن زوال العبودية القديمة تدريجياً. بل إنها عاشت مع العبودية جنباً إلى جنب في الامبراطورية الرومانية خلال قرون وقرون، ولم تعترض فيما بعد يوماً على تجارة الرقيق التي كان يتعاطاها المسيحيون: الجرمان في الشمال، وأهل البندقية على البحر الأبيض المتوسط، ولم تعترض فيما بعد على المتاجرة بالزنوج(**). ولم تعد العبودية تدر دخلاً، فاضمحلت. ولكن العبودية بسبيل الزوال خلفت

(*) البيض الفقراء. (الناشر).

(**) يقول الأسقف ليوتبراند الكريموني إن صنع الخصيان في القرن العاشر في فردون، وبالتالي في الامبراطورية الجرمانية المقدسة كان الحرفة الرئيسية، وأنهم كانوا يصدرون الخصيان بربح كبير إلى إسبانيا من أجل أجنحة النساء في قصور المغاربة (١٥١).
[ليوتبراند من كريمونا «الثواب والعقاب»، الكتاب السادس، الفصل السادس - ص١٩٨.

وراءها سهمها السام بصورة ازدراء الأحرار للعمل المنتج. كان ذلك مأزقاً لا مخرج منه انخرط فيه العالم الروماني: فقد أمست العبودية مستحيلة من الناحية الاقتصادية، وكان عمل الأحرار موضع ازدراء من الناحية الأخلاقية. فالأولى لم يبق بوسعها أن تكون الشكل الأساسي للإنتاج الاجتماعي والثاني لم يصبح بعد بوسعه أن يكونه. ولم يكن من الممكن الخروج من هذا المأزق إلا بصورة جذرية.

ولم يكن الحال أحسن في الأقاليم. ولدينا أوفر المعلومات عن غاليا. فإلى جانب المستأجرين المعمَّرين، كان لا يزال هناك أيضاً فلاحون صغار أحرار. وكان هؤلاء الفلاحون، سعياً منهم لوقاية أنفسهم من استبداد الموظفين والقضاة والمرابين، يلجأون أحياناً كثيرة إلى حماية ورعاية شخصية قوية. ولم يفعل ذلك فلاحون منفردون، بل أيضاً مشاعات بكاملها، إلى حد أن الأباطرة أصدروا غير مرة القرارات في القرن الرابع بمنع ذلك. ولكن ما كان ذلك يؤمن لمن كانوا يفتشون عن الحماية؟ كان الحامي يفرض عليهم شرطاً مفاده أن يتنازلوا له عن الحق في ملكية أراضيهم على أن يضمن لهم بالمقابل التمتع مدى الحياة بهذه الأراضي. وهذه الحيلة تفهمتها الكنيسة المقدسة واستخدمتها بفائق الجهد في القرنين التاسع والعاشر لكي توسع مملكة الرب وممتلكاتها الأرضية بالذات. صحيح أن سلفيان، أسقف مرسيليا، كان لا يزال آنذاك، حوالى عام ٤٧٥، يرعد ويبرق ضد هذا النهب ويروي أن اضطهاد الموظفين الرومانيين وكبار ملاكي الأراضي أصبح لا يطاق إلى حد أن كثيرين من «الرومانيين» يهربون إلى الأنحاء التي احتلها البرابرة، وأن المواطنين الرومانيين الذين يقيمون هناك لا يخشون، أكثر ما

يخشون، غير الوقوع من جديد تحت السيطرة الرومانية[1]. أما أن الآباء كانوا في ذلك الوقت غالباً ما يبيعون أولادهم عبيداً بسبب الفقر، فهذا ما يدل عليه القانون الذي صدر ضد هذه الممارسة.

ولقد انتزع البرابرة الجرمان من الرومانيين ثلثي أراضيهم كلها، مكافأة عن تحريرهم من دولتهم بالذات، وتقاسموها فيما بينهم. وقد جرت القسمة وفق أصول النظام العشائري. وبما أن عدد الفاتحين لم يكن كبيراً نسبياً، فقد ظلت مساحات شاسعة من الأراضي بدون تقسيم، إما ملكاً للشعب بأسره وإما ملكاً لمختلف القبائل والعشائر. وضم كل عشيرة، جرى تقسيم الأراضي المحروثة والمروج بين مختلف الاستثمارات حصصاً متساوية وبالقرعة. ونحن لا نعرف ما إذا كانت قد جرت إعادة التقسيم بصورة دورية؛ على كل حال، توقفت بعد فترة وجيزة عمليات التقسيم الدورية في الأقاليم الرومانية، وأصبحت مختلف القطع ملكاً خاصاً يمكن التنازل عنه، allod. وبقيت الغابات والمراعي بدون تقسيم، لاستعمال الجميع. وهذا الاستعمال، وكذلك طريقة حراثة الأراضي المقسمة تحقق ضبطهما وفق العادة القديمة وبموجب قرار من المشاعة كلها. وبقدر ما كانت تستطيل إقامة العشيرة في قريتها وبقدر ما كان يتزايد تخالط الجرمان والرومانيين تدريجياً، بقدر ما كان طابع القرابة للصلة بين الناس يتراجع أمام الطابع الإقليمي. وقد انحلت العشيرة في المشاعة ـ المارك التي كانت لا تزال تظهر فيها أحياناً كثيرة جداً آثار منشئها من علاقات القرابة بين أعضاء المشاعة. وبصورة غير

---

(١) سلفيان من مرسيليا، "De gubernatione dei"، (في حكم الإله)، الكتاب الخامس، الفصل الثامن) ـ ص١٩٩.

ملحوظة تحول التنظيم العشائري إلى تنظيم إقليمي، على الأقل في البلدان التي استمرت فيها المشاعة ـ المارك، ـ في شمال فرنسا، وإنكلترا وجرمانيا واسكاندينافيا ـ وأصبح بالتالي قادراً على التكيف للدولة. ولكنه احتفظ مع ذلك بطابعه الديموقراطي الذي تكوّن بصورة طبيعية، والذي يميز كل النظام العشائري وصان حتى الأزمنة الحديثة عناصر حية من هذا النظام حتى في ذلك الشكل المنحل الذي فرض عليه فيما بعد، وظل لهذا السبب سلاحاً في أيدي المظلومين.

وعليه، إذا كانت صلة الدم في العشيرة قد فقدت شأنها بعد فترة وجيزة، فذلك لأن هيئاتها قد انحطت وانحلت أيضاً سواء أفي القبائل أم في الشعب كله، نتيجة للفتوحات. ونحن نعرف أن السيادة على المخضَّعين لا تأتلف مع النظام العشائري. وهذا ما نراه هنا على نطاق كبير. فقد كان يتعين على الشعوب الجرمانية التي أصبحت سيدة الأقاليم الرومانية، أن تنظم إدارة هذه الأراضي التي افتتحتها. ولكنه لم يكن من الممكن لا قبول جماهير الرومانيين في الجماعات العشيرية ولا السيطرة عليهم بواسطة هذه الأخيرة. وعلى رأس الهيئات الرومانية للإدارة المحلية، التي ظل معظمها قائماً في البدء، كان ينبغي وضع بديل ما عوضاً عن الدولة الرومانية، ولم يكن من الممكن أن يكون هذا البديل غير دولة أخرى. ولهذا كان ينبغي لهيئات النظام العشائري أن تصبح هيئات للدولة، وذلك بسرعة كبيرة، تحت ضغط الظروف. والحال كان القائد العسكري هو الممثل المباشر للشعب الفاتح. وكانت حماية المنطقة المفتوحة من الخطر الخارجي والداخلي تتطلب تعزيز سلطته. وهكذا آن الأوان لتحويل سلطة القائد العسكري إلى سلطة ملكية؛ وقد تحقق هذا التحويل.

لنأخذ مملكة الفرنج. هنا، عمد شعب الفرنج الساليين الظافر ووضع يده كلياً، لا على العقارات الشاسعة التابعة للدولة الرومانية وحسب، بل أيضاً على جميع الأراضي الرحبة التي لم تُضم عند التقسيم إلى الممتلكات المشاعية للدوائر Gau الكبيرة والصغيرة وللمشاعات ـ الماركات، ولا سيما جميع الغابات الكبيرة. وكان أول عمل قام به ملك الفرنج الذي تحول من مجرد قائد عسكري أعلى إلى عاهل حقيقي، هو تحويل ملكية الشعب هذه إلى مُلْكية الملك، وسرقتها من الشعب ومنحها على سبيل الهدية أو الإقطاع إلى أعضاء فصيلته. إن هذه الفصيلة التي كانت تتألف في البدء من حاشيته العسكرية الشخصية ومن سائر القادة العسكريين الخاضعين له، قد تزايدت، بعد حقبة قصيرة، بالرومانيين، أي بالغاليّين «المُرَوْمَنين» الذين سرعان ما أصبحوا ضروريين له بفضل مقدرتهم ككتبة وثقافتهم، ومعرفتهم للغة الكلامية الرومانية واللغة الأدبية اللاتينية، ومعرفتهم أيضاً القانون المحلي، كما تزايدت بالعبيد والإقنان والمعتقين الذين كانوا يشكلون هيئة الخدم في بلاطه والذين كان يختار من بينهم محظييه. وجميع هؤلاء نالوا قطعاً من الأرض التي تخص الشعب، في الآونة الأولى على سبيل الهدية في معظم الأحوال، ثم فيما بعد، على سبيل المكافأة بصورة béneficium وذلك في البدء، وعموماً، طوال حياة الملك[1]. وهكذا أنشئ الأساس لأريستقراطية جديدة على حساب الشعب.

---

(١) Bénéfice (من اللاتينية bĕnĕficium وتعني: عمل خير، منحة، هبة، إحسان)، شكل من وهب الأراضي انتشر واسع الانتشار في دولة الإفرنج في النصف الأول من القرن الثامن.=

وفضلاً عن ذلك، لم يكن من الممكن حكم الدولة بوسائل النظام العشائري القديم، نظراً لسعة رقعتها. فإن مجلس الشيوخ، حتى وإن لم يكن قد زال من زمان، لم يكن بوسعه أن يجتمع، وسرعان ما استعيض عنه بالمقرّبين الدائمين من الملك. وتغطية للظواهر، ظلت الجمعية الشعبية القديمة قائمة، ولكنها أخذت هي أيضاً تتحول أكثر فأكثر إلى جمعية للقادة العسكريين الخاضعين للملك وللأريستوقراطية الناشئة الجديدة. أما الفلاحون الأحرار الذين يملكون أرضاً والذين كانوا يشكلون سواد الشعب الفرنجي، فإن الحروب الدائمة، الحروب الأهلية منها وحروف الفتح، ولا سيما الأخيرة منها في عهد شارلمان، قد استنزفت مواردهم وخربت بيوتهم كما فعلت بالفلاحين الرومانيين من قبل في أواخر عهد الجمهورية. وإن هؤلاء الفلاحين الأحرار الذين كان يتألف منهم الجيش كله في البدء، والذين أصبحوا نواته الأساسية بعد الاستيلاء على أراضي فرنسا قد افتقروا في أوائل القرن التاسع إلى حد

=كانت قطعة الأرض المنقولة إلى الغير بشكل هبة bénéfice تنتقل مع الفلاحين الأقنان العائشين فيها إلى الموهوب bénéficiaire لأجل التمتع بها مدى الحياة، شرط أن يقوم بخدمات معينة، هي في أغلب الأحيان خدمات عسكرية. في حال وفاة الواهب أو الموهوب، وكذلك في حال عدم قيام الموهوب بالتزاماته وإهماله استثمارته، كان ينبغي إعادة الهبة إلى الواهب أو إلى ورثته؛ وكان تجديد علاقات الهبة يقتضي تجديد عملية الهبة. ولم تكن السلطة الملكية وحدها تلجأ إلى توزيع الهبات، بل أيضاً الكنيسة وكبار ذوي النفوذ. أسهم نظام الهبة في تكوين طبقة الإقطاعيين، ولا سيما منهم النبلاء الصغار والمتوسطون، وفي تحويل جماهير الفلاحين إلى أقنان، وفي تطوير علاقات التبعية الإقطاعية وتسلسل المراتب الإقطاعي. فيما بعد أخذت الهبات bénéfices تتحول إلى إقطاعات وراثية. وقد كشف إنجلس في مؤلفه «عهد الإفرنج» دور نظام الهبة في تاريخ تكوين الإقطاعية ـ ص٢٠٢.

أن فلاحاً واحداً أو يكاد من كل خمسة كان بمقدوره المشاركة في الحملات. وعوضاً عن القوات من الفلاحين الأحرار الذين كان يستدعيهم الملك مباشرة، قام جيش مؤلف من ملزمين بالخدمة العسكرية من الأريستوقراطية الناشئة الجديدة ويضم كذلك الفلاحين أقناناً من أبناء وأحفاد أولئك الذين كانوا لا يعرفون سيداً غير الملك، والذين كانوا من قبل لا يعرفون أبداً أياً من الأسياد، بمن فيهم الملك. ثم إن الحروب الداخلية، وضعف السلطة الملكية، وتطاولات ذوي المكانة ـ فضلاً عن الكونتات Gaugrafen[1] الذين عينهم شارلمان والذين كانوا يسعون إلى جعل مناصبهم وراثية، وأخيراً غزوات النورمانديين، ـ كل ذلك أنجز خراب الفلاحين الفرنج في عهد ورثة شارلمان. وبعد مرور خمسين سنة على وفاة شارلمان، كانت امبراطورية الفرنج منبطحة عند أقدام النورمانديين، عاجزة عن كل مقاومة، مثلما كانت الامبراطورية الرومانية قبل ذاك بأربعة قرون منبطحة عند أقدام الفرنج.

لقد كانت بمثل هذه الحال تقريباً، لا بسبب عجزها أمام العدو الخارجي وحسب، بل أيضاً بسبب نظامها الاجتماعي الداخلي أو بالأصح بسبب انعدام النظام. وقد كان الفلاحون الفرنج الأحرار يعانون

(١) كونتات الدوائر Gaugrafen، في دولة الإفرنج موظفون ملكيون معينون على رأس الدوائر أو الكونتيات. كانوا يتمتعون بالسلطة القضائية ويحصلون الضرائب ويشرفون على القوات المسلحة ويقودونها إبان الحملات. لقاء خدماتهم، كانوا يتقاضون ثلث الإيرادات الملكية في الدائرة المعنية، ويكافأون بقطع من الأرض. فيما بعد أخذ الكونتات يتحولون بالتدريج من موظفين يعينهم الملك إلى أسياد إقطاعيين كبار يملكون السلطة المطلقة ولا سيما بعد عام ٨٧٧، أي بعد أن أقر رسمياً نقل وظيفة الكونت بالوراثة ـ ص٢٠٣.

نفس الوضع الذي كان يعانيه أسلافهم المستأجرون المعمّرون الرومانيون. ومن جراء الخراب الذي ألحقته بهم الحروب وأعمال النهب، اضطروا إلى توسل حماية الكنيسة أو الأريستوقراطية الناشئة الجديدة لأن السلطة الملكية كانت ضعيفة إلى حد أنها لا تستطيع حمايتهم. ولكنهم اضطروا إلى دفع ثمن باهظ لقاء هذه الحماية. فقد كان ينبغي عليهم، شأنهم شأن الفلاحين الغاليين من قبل، أن ينقلوا إلى الحامي حق ملكية قطعهم من الأرض، وكان هذا يعيدها بدوره إليهم بصورة tenure حيازة مشروطة، بشروط مختلفة ومتغيرة، ولكن دائماً مقابل تأدية الخدمات ودفع الإتاوات. وما إن كانوا يخضعون لهذه التبعية حتى كانوا يفقدون حريتهم الشخصية أيضاً شيئاً فشيئاً. وبعد بضعة أجيال، كانوا بأغلبيتهم أقناناً. أما بأي سرعة اندثرت فئة الفلاحين الأحرار، فهذا ما يبينه السجل الذي وضعه إيرمينون بأملاك دير سان ـ جرمان دي ـ بري الذي كان يقع آنذاك في جوار باريس ويقع الآن في باريس بالذات[1]. فإن أملاك هذا الدير الشاسعة، الموزعة في الضواحي، كانت تشمل آنذاك في عهد شارلمان ٢٧٨٨ استثمارة يسكنها بوجه الحصر تقريباً فرنج ذوو أسماء جرمانية. وبين هؤلاء، كان ٢٠٨٠

---

(١) المقصود هو بوليبتيك (وصف للملكيات العقارية والسكان والإيرادات) دير سان جرمان دي بري، المعروف باسم «بوليبتيك رئيس الدير أرمينون». يورد أنجلس المعطيات من البوليبتيك، على ما يبدو، من كتاب P. Roth, "Geschichte des Beneficialwesens von den ältesten Zeinten bis ins zehnte Jahrhundert". Erlangen, 1850, S. 378. (ب. روث، «تاريخ نظام الهبة منذ الأزمنة القديمة حتى القرن العاشر»، إرلنغن، ١٨٥٠، ص٣٧٨) ـ ص٢٠٣.

معمراً و٣٥ ليتاً[*]، و٢٢٠ عبداً وفقط ٨ مواطنين أحراراً! إن العادة التي كان الحامي يجبر بموجبها الفلاح على أن يتنازل له عن قطعة أرضه على سبيل الملكية، ثم لا يعيد بموجبها قطعة الأرض هذه إلى الفلاح إلا لأجل التمتع بها مدى الحياة، إن هذه العادة التي أعلنها سلفيان كفراً وإلحاداً، إنما أخذت الكنيسة تطبقها الآن في كل مكان ضد الفلاحين. وأعمال السخرة التي طفقت تصبح أكثر فأكثر ظاهرة عادية أليفة، كان لها نموذجها المسبق سواء في angaries (الأنغاري) الرومانية أي الأعمال الإلزامية في صالح الدولة[1]، أم في الإتاوات المفروضة على أعضاء المشاعة ـ المارك الجرمانية لأجل بناء الجسور والطرق ولأجل غير ذلك من الأهداف العامة. وهكذا عاد سواد السكان بعد أربعمائة سنة، كأنما بصورة كلية، إلى نقطة انطلاقهم.

ولكن هذا كان يبرهن فقط شيئين: أولاً: إن التمايز الاجتماعي وتوزع الملكية في الامبراطورية الرومانية في مرحلة الانحطاط كانا يتطابقان تماماً مع مستوى الإنتاج الذي بلغته الزراعة والصناعة آنذاك، وكانا بالتالي أمراً محتماً لا مناص منه؛ وثانياً: إن مستوى الإنتاج هذا لم يرتفع ولم يهبط بصورة جوهرية في سياق الأربعمائة سنة التالية، ولهذا أدى بالضرورة ذاتها إلى توزع الملكية ذاته وإلى نشوء طبقات السكان ذاتها. وفي غضون القرون الأخيرة من وجود الامبراطورية

(*) الليت lites، عند الفرنج، طبقة متوسطة بين طبقة الأقنان وطبقة الأحرار. (المعرب).

(١) الأنغاري angarie، إتاوات كانت مفروضة في الامبراطورية الرومانية على السكان وتلزمهم بتقديم الخيل والحمالين لأجل خدمة النقليات الحكومية. فيما بعد، اكتسبت هذه الإتاوات طابعاً أوسع وصارت عبئاً مرهقاً على السكان ـ ص٢٠٤.

الرومانية، فقدت المدينة سيادتها السابقة على القرية ولم تستعدها في غضون القرون الأولى من السيادة الجرمانية. وهذا يفترض درجة منخفضة من التطور سواء في الزراعة أو في الصناعة. وهذا الوضع العام يؤول بالضرورة إلى ظهور كبار ملاكي الأراضي ذوي السيادة والسيطرة والفلاحين الصغار التابعين. وما أقل ما كان من الممكن أن تفرض على هذا المجتمع اقتصادات اللاتيفونديات الرومانية القائمة على عمل العبيد، من جهة، والاقتصاد الكبير الجديد القائم على السخرة من جهة أخرى. وهذا ما تثبته التجارة الجليلة التي قام بها شارلمان بفيلاته الامبراطورية الشهيرة، والتي زالت من دون أن تترك أي أثر تقريباً. وهذه التجارب لم يواصلها غير الأديرة، وفي الأديرة فقط كانت مثمرة. ولكن الأديرة كانت أجهزة اجتماعية شاذة قائمة على التبتل؛ وقد كان بوسعها أن تعطي نتائج خارقة العادة، ولكنه كان لا بدّ لها لهذا السبب أن تبقى استثناء.

ومع ذلك، تحققت خطوة كبيرة إلى أمام خلال هذه الأربعمائة سنة. وإذا كنا نجد في أواخر هذه المرحلة الطبقات الأساسية ذاتها تقريباً التي كانت قائمة في بدايتها، فإن الأفراد الذين يؤلفون هذه الطبقات قد تغيروا مع ذلك. فقد زالت العبودية القديمة، وزال الأحرار الذين حل بهم الخراب والفقر والذين كانوا يزدرون العمل بوصفه واجب العبد. وبين المعمّر الروماني والقن الجديد كان يقف الفلاح الفرنجي الحر. وقد ولّت إلى الأبد «الذكريات العقيمة والنضال الباطل» للعالم الروماني المنقرض. إن الطبقات الاجتماعية في القرن التاسع لم تتكوّن في جو من تفسخ حضارة بسبيل الاندثار، بل في آلام مخاض حضارة جديدة. إن الجيل الجديد، ـ الأسياد منه والخدم ـ كان جيلاً من الرجال بالقياس

إلى سابقيه الرومانيين. وتلك العلاقات بين كبار ملاكي الأراضي ذوي الحول والطول وبين الفلاحين التابعين لهم، التي كانت بالنسبة للرومانيين شكلاً يفصح عن هلاك العالم القديم بلا مرد، قد صارت الآن بالنسبة للجيل الجديد نقطة انطلاق لتطور جديد. وفضلاً عن ذلك، مهما بدت هذه السنوات الأربعمائة عقيمة، فإنها تركت نتيجة كبيرة واحدة: القوميات العصرية، التكوين والتركيب الجديد للقسم الأوروبي الغربي من البشرية لأجل التاريخ المقبل. فإن الجرمان قد أحيوا أوروبا بالفعل من جديد، ولهذا لم يسفر تدمير الدول الذي جرى في المرحلة الجرمانية عن استعباد النورمانديين والمسلمين، بل عن استمرار تطور الإقطاعات bénéficium وعلاقات الحماية commende[1] نحو الإقطاعية وعن ازدياد عدد السكان ازدياداً هائلاً إلى حد أنه أمكن، بدون ضرر، احتمال الخسائر الفادحة التي تسببت بها الحروب الصليبية بعد أقل من مائتي سنة.

فما هي إذاً الوسيلة السحرية السرية التي نفح بها الجرمان قوة حياتية

(١) العهدة Commende (من اللاتينية Commendare عهد، أوكل)، شكل من الأشكال المنتشرة في أوروبا ابتداء من القرنين الثامن والتاسع لانتقال الفلاحين إلى ما تحت «حماية» («عهدة») الإقطاعيين، أو لانتقال الإقطاعيين الصغار إلى ما تحت «حماية» («عهدة») الإقطاعيين الكبار بشروط معينة (مثلاً، تأدية الخدمة العسكرية وغيرها من الخدمات في مصلحة «الحامي»، تسليم العاهد أرضه وحصوله عليها من جديد بصورة وضع يد مشروط). كانت العهدة تعني بالنسبة للفلاحين الذين كانوا يكرهونهم بالقوة في كثير من الأحيان على هذا العمل، فقدان الحرية الشخصية، وتعني بالنسبة للإقطاعيين الصغار الدخول في علاقات تبعية حيال الإقطاعيين الكبار، فأسهمت بالتالي من جهة في تحويل الفلاحين إلى أقنان، ومن جهة أخر في توطيد نظام المراتب الإقطاعي - ص٢٠٦.

جديدة في أوروبا بسبيل الاحتضار؟ هل كانت قوة خاصة، عجيبة المفعول، فُطر عليها العرق الجرماني كما يزعم مؤرخونا الشوفينيون؟ كلا أبداً. فإن الجرمان كانوا، ولا سيما آنذاك، فرعاً آرياً موهوباً جداً في أوج ازدهار قواه الحيوية. ولكن ما جدد شباب أوروبا ليس مزاياهم القومية الخاصة، بل مجرد بربريتهم، ونظامهم العشائري.

إن كفاءاتهم وبسالتهم الشخصية، وحبهم للحرية، وغريزتهم الديموقراطية التي تحملهم على أن يروا في جميع الشؤون العامة شؤونهم الخاصة بالذات ـ وبكلمة، إن جميع تلك الخصال التي فقدها الرومانيون والتي بفضلها وحدها من دون غيرها كان يمكن تكوين دول جديدة من طمي ووحل العالم الروماني ودفع نمو القوميات الجديد ـ كل هذا، ترى، ماذا كان إن لم يكن السمات المميزة للإنسان الذي بلغ الطور الأعلى من البربرية، إن لم يكن ثمرة نظامه العشائري؟

وإذا كان الجرمان قد حولوا الشكل القديم لأحادية الزواج، وخففوا سيادة الرجل في العائلة، وأعطوا المرأة مركزاً أعلى من ذاك الذي عرفه يوماً العالم الكلاسيكي، فما الذي جعلهم قادرين على ذلك، إن لم يكن بربريتهم وعاداتهم العشيرية، وبقايا عهد الحق الأمي التي كانت لا تزال حية آنذاك؟

وإذا كانوا قد استطاعوا، في ثلاثة من البلدان الرئيسية على الأقل ـ أي في ألمانيا وفرنسا الشمالية وإنكلترا ـ أن ينقذوا خرقة من النظم العشائري الحقيقي بشكل المشاعات ـ الماركات وينقلوها إلى الدولة الإقطاعية، وأعطوا بالتالي الطبقة المظلومة، طبقة الفلاحين، حتى في ظروف أقسى نظم القنانة في القرون الوسطى، تلاحماً محلياً ووسيلة

للمقاومة، الأمر الذي لم يجده بصورة جاهزة لا العبيد القدامى ولا البروليتاريون المعاصرون، فعَمَّ نجم هذا إن لم يكن عن بربريتهم، عن طريقتهم في الاستيطان عشائر عشائر، هذه الطريقة الملازمة بوجه الحصر لعهد البربرية؟

وأخيراً، إذ كانوا قد استطاعوا أن يطوروا ويرفعوا إلى درجة الشمول شكلاً ألطف للتبعية كان قائماً في موطنهم وكانت تنتقل إليه العبودية أكثر فأكثر في الامبراطورية الرومانية، شكلاً، كما أشار فوريه[1] للمرة الأولى، يوفر للمستعبَدين الوسيلة لتحررهم تدريجياً بوصفهم طبقة fournit aux cultivateurs des moyens d'affranchissement collectif et progressif[*]، شكلاً يأتي من جراء ذلك أعلى بكثير من العبودية التي لا يمكن أن يتحقق فيها غير تحرير الفرد بمفرده على الفور وبدون مرحلة انتقالية (إن العالم القديم لا يعرف القضاء على العبودية بفضل ثورة مظفرة)، في حين أن أقنان القرون الوسطى أحرزوا بالفعل تدريجياً تحررهم كطبقة ـ فعَمَّ نجم هذا إن لم يكن عن بربريتهم التي بفضلها لم يرفعوا هذه التبعية عندهم إلى مستوى العبودية التامة: لا إلى الشكل القديم لعمل العبيد ولا إلى العبودية المنزلية الشرقية؟

إن كل ما لقح به الجرمان العالم الرومانية من مثمر وصالح للحياة

---

(١) Ch. Fourier, "Théorie des quatre mouvementes et des destinées générales", 3-me éd., Oeuvres completes, t.I, Paris, 1846, p.200. (شارل فوريه، «نظرية الحركات الأربع والمصائر العامة»، الطبعة الثالثة، المؤلفات الكاملة، المجلد الأول، باريس، ١٨٤٦، ص٢٢٠). صدرت الطبعة الأولى من هذا المؤلف تحت اسم مغفل في مدينة ليون عام ١٨٠٨ ـ ص٢٠٧.

(*) تعطي الزراع الوسائل للتحرر الجماعي والتدريجي. (الناشر).

إنما كان نتاج البربرية. وبالفعل كان البرابرة وحدهم مِن دون غيرهم قادرين على تجديد شباب عالم هرم يأفل نجم حضارته. وإن الطور الأعلى من البربرية الذي تطور الجرمان نحوه وبلغوه قبل هجرات الشعوب، كان بالضبط الأنسب لمثل هذا التطور. وهذا يفسّر كل شيء.

٩ ـ البربرية والحضارة

لقد تتبعنا انحلال النظام العشائري في ثلاثة أمثلة كبيرة: عند اليونانيين والرومانيين والجرمان. لندرس الآن ختاماً الظروف الاقتصادية العامة التي قوضت التنظيم العشائري للمجتمع في الطور الأعلى من البربرية وإزالته كلياً عند ظهور الحضارة. وهنا سيكون كتاب ماركس «رأس المال» ضرورياً مثل كتاب مورغان.

بقدر ما تسمح لنا مصادرنا، نستطيع القول إن العشيرة التي نشأت في الدرجة الوسطى من الوحشية وظلت تتطور في درجتها العليا، قد بلغت أوجها في الدرجة الدنيا من البربرية. ومن درجة التطور هذه، سنبدأ.

وهنا، حيث ينبغي أن يكون لنا الهنود الحمر الأميركيون مثالاً، نجد النظام العشائري متطوراً تماماً. فقد انقسمت القبيلة إلى بضع عشائر وعلى العموم إلى اثنتين. وكل من هذا العشائر الأولية تنقسم بدورها، بقدر ما يتنامى عدد السكان، إلى بضع عشائر بنات تقوم العشيرة الأم تجاهها بدور فراترية. والقبيلة ذاتها تنقسم إلى بضع قبائل نجد في كل منها من جديد في معظم الأحوال العشائر السابقة. ويضم الاتحاد، على الأقل في بعض الأحوال، قبائل تجمع بينها قرابة الدم. إن هذا التنظيم البسيط يطابق تماماً الظروف الاجتماعية التي انبثق منها. وهو ليس غير

تركيب ملازم لهذه الظروف نشأ بصورة طبيعية؛ وبمقدوره أن يسوي جميع النزاعات التي قد تنشب داخل المجتمع المنظم على هذا النحو. أما النزاعات مع العالم الخارجي، فإن الحرب هي التي تحلها. وقد تنتهي الحرب بإبادة القبيلة، ولكنها لا تنتهي في حال من الأحوال باستعبادها. إن عظمة النظام العشائري ومحدوديته في آن واحد، إنما تقومان في أنه لا مكان فيه لأجل السيادة والاستعباد. وداخل النظام العشائري لا يوجد أي فرق بين الحقوق والواجبات. ولا ترد بالنسبة للهندي الأحمر مسألة ما إذا كان الاشتراك في الشؤون العامة، أو الثأر أو دفع فدية عنه حقاً أو واجباً؛ وهذه المسألة تبدو له خرقاء كمسألة ما إذا كان الأكل والنوم والصيد حقاً أو واجباً. كذلك لا يمكن أن يحدث انقسام القبيلة أو العشيرة إلى طبقات مختلفة. وهذا ما يسوقنا إلى بحث الأساس الاقتصادي لهذا النظام.

السكان قليلون للغاية؛ ونسبتهم أكثف في مكان إقامة القبيلة فقط. وحول هذا المكان، يمتد حزام عريض من الأراضي لأجل الصيد أولاً، ثم حزام حيادي واق من الغابات يفصل القبيلة عن القبائل الأخرى. وتقسيم العمل عفوي صرف. وهو لا يقوم إلا بين الذكور والإناث. الرجال يحاربون ويمضون إلى الصيد البري وإلى صيد السمك، ويستحصلون على المادة الأولية لأجل الطعام ويصنعون لهذا الغرض الأدوات الضرورية. والمرأة تشتغل في البيت وتهيئ الطعام والألبسة؛ إنها تطبخ وتحيك وتخيط. وكل من الرجل والمرأة سيد في ميدانه، الرجل في الغاب والمرأة في البيت. وكل منهما مالك للأدوات التي يصنعها ويستعملها: الرجل مالك للأسلحة ولوازم الصيد البري وصيد السمك، والمرأة مالكة للأدوات البيتية. والاقتصاد البيتي تديره على

أسس شيوعية بضع عائلات وأحياناً كثيرة عدد كبير من العائلات(*). وما يجري إعداده واستعماله بصورة مشتركة هو ملكية عامة، مشتركة: البيت، البستان، الزورق. فهنا إذاً، وهنا فقط، توجد بالفعل «الملكية، ثمرة العمل الشخصي» التي اختلقها الحقوقيون والاقتصاديون في المجتمع المتحضر، والتي هي آخر مبرر حقوقي باطل لا تزال ترتكز عليه الملكية الرأسمالية المعاصرة.

ولكن الناس لم يتوقفوا في كل مكان عند هذه الدرجة. ففي آسيا وجدوا حيوانات يمكن تدجينها ومن ثم تربيتها بعد تدجينها. كان ينبغي اصطياد أنثى الجاموس البري؛ أما المدجنة، فقد كانت تلد كل سنة عجلاً ناهيك بأنها كانت تدر حليباً. إن بعضاً من أكثر القبائل تقدماً، ـ الآريين والساميين، ولربما أيضاً الطورانيين ـ قد جعلوا من تدجين المواشي أولاً، ومن تربيتها ورعايتها فيما بعد، الفرع الرئيسي من نشاطهم. وانفصلت قبائل الرعاة عن بقية البرابرة. وكان ذلك أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل. كانت قبائل الرعاة لا تنتج أكثر من سائر البرابرة وحسب، بل كانت وسائل العيش التي تنتجها مختلفة أيضاً. فلم يكن يتوفر لها الحليب والألبان واللحوم بكميات أكبر بكثير وحسب، بل كانت تتوفر لها أيضاً الجلود والصوف وشعر الماعز، وكذلك الخيوط والأقمشة التي كان إنتاجها يزداد مع تزايد المواد الأولية. وعلى هذا النحو أصبح التبادل المنتظم ممكناً للمرة الأولى. أما في الأطوار السابقة

(*) ولا سيما على الساحل الشمالي الغربي من أميركا (راجع بانكزوفت). وعند قبيلة الهايدا في جزر الملكة شارلوت، توجد اقتصادات بيتية تضم تحت سقف واحد حتى ٧٠٠ شخص. وعند النوتكا، كانت قبائل بكاملها تعيش تحت سقف واحد.

من التطور، فلم يكن من الممكن أن يحدث التبادل إلا من قبيل الصدفة. إن المهارة الخاصة في صنع الأسلحة والأدوات قد تؤول إلى تقسيم العمل لفترة من الوقت. فقد وجدت، مثلاً، في كثير من الأنحاء، بقايا ثابتة أكيدة لمشاغل كانت تصنع الأدوات الحجرية في العصر الحجري المتأخر. وكان الحرفيون الذين يرقون مهارتهم فيما يشتغلون، أغلب الظن، على حساب وفي صالح الجماعة كلها، كما لا يزال يفعل ذلك الآن الحرفيون الدائمون في المشاعات العشيرية في الهند. في هذه المرحلة من التطور، لم يكن من الممكن أن يقوم التبادل إلا في قلب القبيلة، ناهيك بأنه بقي هنا أيضاً ظاهرة استثنائية. أما الآن، بعد انفصال قبائل الرعاة وتميزها، فإننا نجد، على العكس، جميع الشروط والظروف جاهزة لأجل التبادل بين أعضاء مختلف القبائل، لأجل تطوره وتوطده بوصفه مؤسسة دائمة. في البدء كان التبادل يجري بين قبيلة وقبيلة بوساطة شيوخ العشائر في كل قبيلة. أما عندما أخذت القطعان تصبح ملكية شخصية، فقد أخذ التبادل بين الأفراد يهيمن أكثر فأكثر، إلى أن صار أخيراً الشكل الوحيد للتبادل. ولكن الماشية كانت السلعة الرئيسية التي تتبادلها قبائل الرعاة مع جيرانها. وقد غدت الماشية بضاعة تُقدَّر بها جميع البضائع الأخرى وتُقْبَل في كل مكان بطيبة خاطر مقابل البضائع الأخرى؛ وبكلمة، اكتسبت الماشية وظيفة النقد وقامت بدور النقد في هذا الطور. ذلك أن الحاجة إلى بضاعة خاصة هي النقد كانت ماسة وملحة للغاية منذ بداية تبادل البضائع بالذات.

أغلب الظن أن سكان آسيا لم يعرفوا البستنة في الطور الأدنى من البربرية، ولكنها ظهرت عندهم في الطور الأوسط، لا بعده، كسابقة للزراعة. فإن المناخ في السهول الطورانية لا يسمح بالحياة الراعية بدون

احتياطات من العلف للشتاء الطويل والقاسي؛ ولذا كانت العناية بالمروج وزراعة الحبوب أمراً ضرورياً لا غنى عنه هنا. والشيء نفسه يجب قوله بصدد السهول الواقعة شمالي البحر الأسود. ولكن ما إن بدأ إنتاج الحبوب لأجل المواشي حتى أصبحت بعد فترة وجيزة طعاماً للإنسان أيضاً. وبقيت الأراضي المحروثة ملكاً للقبيلة، وكان يعهد باستغلالها إلى العشيرة في البدء، وفيما بعد، من قبل العشيرة ذاتها إلى المشاعات البيتية، وأخيراً، إلى الأفراد. ولربما كان للأفراد بعض حقوق وضع اليد عليها، ولكن لا أكثر.

بين منجزات هذا الطور في حقل النشاط الصناعي، تتسم اثنتان بأهمية كبيرة جداً هي، أولاً، أداة الحياكة وثانياً، صب الفلزات المعدنية ومعالجة المعادن. وكان النحاس والقصدير، وكذلك البرونز المصبوب منهما أهم المعادن؛ فالبرونز أعطى أدوات نافعة وأسلحة فعالة، ولكنه لم يكن بوسعه أن يحل محل الأدوات الحجرية؛ فلم يكن من الممكن أن يقوم بهذه المهمة غير الحديد؛ والحال، كانوا لا يعرفون بعد كيف يستخرجونه. وقد شرعوا يستعملون الذهب والفضة لأجل الزين والحلى، لأنهما كانا، على ما يبدو، قد كسبا قيمة أكبر من قيمة النحاس والبرونز.

إن نمو الإنتاج في جميع الفروع ـ تربية المواشي، الزراعة، الحرف المنزلية ـ قد منح قوة عمل الإنسان القدرة على إنتاج كمية من المنتوجات تزيد عما يحتاج إليه للعيش والبقاء. وزاد في الوقت نفسه كمية العمل الذي يترتب على كل من أعضاء العشيرة أو المشاعة البيتية أو العائلة المنفردة أن يبذله يومياً. وظهرت الحاجة إلى استعمال قوة

عمل جديدة. فقدمت الحرب هذه القوة: فقد طفقوا يحولون أسرى الحرب إلى عبيد. وبإنماء إنتاجية العمل وبالتالي الثروة، وبتوسيع ميدان النشاط الإنتاجي، أدى أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل، في مجمل الظروف التاريخية المعنية، إلى نشوء العبودية بصورة محتمة. ومن أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل نجم أول انقسام كبير للمجتمع إلى طبقتين، الأسياد والعبيد، المستثمِرين والمستثمَرين.

كيف ومتى انتقلت القطعان من ملكية القبيلة أو العشيرة إلى ملكية رؤساء العائلات؟ نحن لا نعرف حتى الآن أي شيء عن هذا. ولكنه لا بدّ أن هذا الانتقال قد وقع أساساً في هذا الطور. ومع اقتناء القطعان وغير ذلك من الثروات الجديدة، حدثت ثورة في العائلة. إن تحصيل أسباب المعيشة كان دائماً من شؤون الرجل، وكان هو الذي يصنع الوسائل اللازمة لهذا الغرض وكان هو مالكها. وكانت القطعان وسائل جديدة لتحصيل أسباب المعيشة. وكان من شأن الرجل تدجينها أولاً ثم حراستها ورعايتها ثانياً. ولهذا كنت الماشية تخصه؛ وكانت تخصه أيضاً البضائع والعبيد التي يحصل عليها مقابل رؤوس الماشية. وأخذت الفوائض التي توفرها الآن تربية الماشية تعود إلى الرجل. كانت المرأة تشارك في استهلاك هذه الفوائض، ولكن لم تكن لها حصة في ملكيتها. لقد كان «المتوحش» المحارب والصياد، يكتفي في البيت بالمرتبة الثانية بعد المرأة؛ أما الراعي «الوديع» فقد احتل المرتبة الأولى متبجحاً بثروته، وأزاح المرأة إلى المرتبة الثانية. ولم يكن بوسعها أن تتذمر وتتشكى. فإن تقسيم العمل في العائلة كان قد حدد واشترط تقسيم الملكية بين الرجل والمرأة. وقد بقي تقسيم العمل كما كان عليه، ولكنه قلب الآن كلياً العلاقات البيتية السابقة، وذلك لسبب واحد هو أن تقسيم

العمل خارج العائلة قد تغير. إن السبب نفسه الذي كان ضمن من قبل للمرأة السيدة في البيت، ـ أي قيامها بالأعمال المنزلية فقط ـ إن هذا السبب نفسه قد ضمن الآن للرجل بصورة محتمة السيادة في البيت. لقد فقد الآن عمل المرأة البيتي أهميته بالقياس إلى عمل الرجل المنتج؛ إن عمله كان كل شيء، بينما عملها مجرد ملحق تافه. وهنا أخذ يتبين أن تحرر المرأة، مساواتها في الحقوق مع الرجل، أمر غير ممكن، لا الآن ولا في المستقبل، ما دامت المرأة مقصية عن العمل المنتج الاجتماعي ومضطرة إلى الاكتفاء بالعمل البيتي الخاص. ولن يصبح تحرر المرأة أمراً ممكناً إلا متى استطاعت أن تشارك، على نطاق اجتماعي كبير، في الإنتاج ومتى أصبح العمل البيتي لا يأخذ من وقتها إلا قدراً ضئيلاً. وهذا ما لم يصبح ممكناً إلا بفضل الصناعة الكبيرة العصرية التي لا تتيح عمل النساء على نطاق كبير وحسب، بل تتطلبه صراحة وتحاول أكثر فأكثر أن تجعل من العمل البيتي الخاص جزءاً لا يتجزأ من الإنتاج الاجتماعي.

ومع توطد سيادة الرجل الفعلية في البيت، سقطت آخر الحواجز أمام سلطته المطلقة. وهذه السلطة المطلقة وطدها وخلدها سقوط الحق الأمي، وتطبيق الحق الأبوي، والانتقال التدريجي من الزواج الثنائي إلى أحادية الزواج. ولكن هذا أحدث في الوقت نفسه ثغرة في النظام العشائري القديم: فقد غدت العائلة الفردية قوة انتصبت في وجه العشيرة مهددة.

إن الخطوة التالية تقودنا إلى الطور الأعلى من البربرية، إلى مرحلة تعيش فيها جميع الشعوب المتمدنة عصرها البطولي، عصر السيف

الحديدي، وكذلك عصر المحراث الحديدي والفأس الحديدية. فقد شرع الحديد يخدم الإنسان، وهو آخر وأهم جميع أصناف المواد الأولية التي اضطلعت بدور ثوري في التاريخ والصنف الأخير - حتى ظهور البطاطا. وقد أتاح الحديد حراثة الحقول على مساحات أكبر واستئصال رقع شاسعة من الغابات لأجل حراثة تربتها، وأعطى الحرفي أدوات تتميز بصلابة وحدة ما كان من الممكن أن يقاومهما أي حجر أو أي من المعادن المعروفة آنذاك. كل هذا لم يحدث دفعة واحدة. فأحياناً كثيرة، كان الحديد الأول لا يزال أقل صلابة من البرونز. ولهذا لم ينقرض السلاح الحجري إلا ببطء؛ وليس في «نشيد هيلديبراند» وحسب، بل أيضاً في معركة هاستينغس، عام ١٠٦٦، استخدمت الفؤوس الحجرية أثناء القتال[١]. ولكن التقدم استمر الآن بلا مردّ، بمزيد من السرعة، وأقل من الانقطاعات. وإذا المدينة التي تضم بين أسوارها وأبراجها وشرفاتها المسننة الحجرية بيوتاً من الحجر أو الآجر، تغدو مركز القبيلة أو اتحاد القبائل؛ وكان ذلك تقدماً هائلاً في فن البناء ولكنه كان أيضاً دليل خطر متفاقم وحاجة متعاظمة إلى الحماية. وتنامت الثروة بسرعة، ولكن بوصفها ثروة أفراد. وأخذت الحياكة ومعالجة المعادن والحرف الأخرى تنفصل وتنعزل أكثر فأكثر بعضها عن بعض، وأخذ الإنتاج يزداد تنوعاً وإتقاناً أكثر فأكثر. وعلاوة على الحبوب

---

(١) «نشيد هيلديبراند». راجعوا الملاحظة رقم ١٣٩، ص١٧٩. في عام ١٠٦٦ دارت في هاستينغس رحى معركة بين قوات غليوم دوق نورمنديا التي اقتحمت إنكلترا، وبين الأنجلو - ساكسونيين. كانت القوات الأنجلو - ساكسونية لا تزال تحتفظ في تنظيمها العسكري برواسب النظام المشاعي وكانت أسلحتها بدائية، فمنيت بالهزيمة، وقتل ملكها هارولد في المعركة. وأصبح غليوم ملك إنكلترا باسم غليوم الأول الفاتح - ص٢١٥.

والبقول والفواكه، بدأت الزراعة تعطي الآن الزيت النباتي والخمور بعد أن تعلم الناس صنعها. وهذا النشاط المتنوع الوجوه لم يبق من الممكن أن يمارسه شخص واحد بمفرده؛ فحدث التقسيم الكبير الثاني للعمل: فقد انفصلت الحرفة عن الزراعة. إن نمو الإنتاج ومعه إنتاجية العمل بلا انقطاع قد رفع قيمة قوة عمل الإنسان؛ وإذا العبودية التي كانت في الطور السابق قد ظهرت للتو وحسب وكانت تتسم بطابع عرضي، تصبح الآن جزءاً مكوناً جوهرياً من النظام الاجتماعي. ولم يبق العبيد مجرد معاونين، بل شرعوا يسوقونهم بالعشرات إلى العمل في الحقول وفي المشاغل. ومع انقسام الإنتاج إلى فرعين رئيسيين كبيرين، هما الزراعة والحرفة، يظهر الإنتاج من أجل التبادل مباشرة، أي الإنتاج البضاعي، ومعه تظهر التجارة، لا داخل القبيلة وعلى حدودها وحسب، بل أيضاً مع البلدان الواقعة ما وراء البحار؛ ولكن كل هذا بشكل لا يزال بعد بدائياً. وأخذت المعادن الثمينة تصبح البضاعة المهيمنة والشاملة أي النقود، ولكنهم لم يشرعوا بعد بسك هذه النقود، بل كانوا يكتفون بتبادلها بحسب وزنها.

وإلى جانب الفرق بين الأحرار والعبيد، يظهر الفرق بين الأغنياء والفقراء؛ فالتقسيم الجديد للعمل يرافقه انقسام جديد للمجتمع إلى طبقات. وفوارق الملكية بين مختلف رؤساء العائلات تفجر المشاعة البيتية الشيوعية القديمة حيثما ظلت قائمة؛ ومع هذه المشاعة تزول حراثة الأرض بصورة مشتركة بوسائلها. وتوضع الأراضي الصالحة للزراعة تحت تصرف العائلات الفردية لكي تستغلها، أولاً لفترة من الوقت، وفيما بعد إلى الأبد. إن انتقال هذه الأراضي إلى الملكية الخاصة الكاملة يتحقق تدريجياً وفي آن واحد مع الانتقال من الزواج

الثنائي إلى أحادية الزواج. وتصبح العائلة الفردية الوحدة الاقتصادية في المجتمع.

إن تزايد كثافة السكان يجبر على المزيد من التلاحم سواء في الداخل أو في وجه العالم الخارجي. وفي كل مكان، يغدو اتحاد القبائل التي تجمع بينها رابطة القربى أمراً ضرورياً لا غنى عنه؛ وسرعان ما يغدو من الضروري أيضاً اندماجها فيما بينها وبالتالي دمج مختلف أراضيها القبلية في أرض واحدة مشتركة للشعب بأسره. ويغدو زعيم الشعب العسكري ـ rex, basileus, thiudans (الركس، الباسيليوس، الثيودانس) موظفاً ضرورياً دائماً. وتظهر الجمعية الشعبية حيث لم يكن لها وجود بعد. القائد العسكري، المجلس، الجمعية الشعبية ـ تلك هي هيئات المجتمع العشائري الذي تطور وصار ديموقراطية عسكرية. عسكرية لأن الحرب والتنظيم لأجل الحرب أصبحا الآن وظيفتين دائمتين منتظمتين في حياة الشعب. وثروات الجيران تثير الجشع والطمع عند الشعوب التي يبدو أن الحصول على الثروات غدا واحداً من أهم أهدافها في الحياة. إنها بربرية: فالنهب يبدو لها أسهل وحتى أشرف من العمل البنّاء. والحرب التي كانوا لا يخوضون غمارها من قبل إلا لأجل الثأر من الاعتداءات، أو لأجل توسيع رقعة الأراضي التي لم تعد تكفي، إنما يخوضون غمارها الآن من أجل النهب وحسب، وتصبح حرفة دائمة. وليس عبثاً ترتفع الأسوار الرهيبة حول المدن المحصنة الجديدة؛ ففي خنادقها يفتح مدفن النظام العشائري شدقيه، وأبراجها تتطاول نحو الحضارة. والأمر نفسه يحدث في داخل المجتمع. فإن حروب النهب تعزز سلطة القائد العسكري الأعلى وكذلك سلطة القادة العسكريين الخاضعين له. وانتخاب أسلافهم بحكم العادة من العائلات

ذاتها يغدو شيئاً فشيئاً، ولا سيما منذ توطد الحق الأبوي، سلطة وراثية يصبرون عليها في البدء، ثم يطالبون بها، وأخيراً يغتصبونها؛ وتوضع أسس السلطة الملكية الوراثية وأسس الأريستوقراطية الوراثية. وهكذا تنفصل هيئات النظام العشائري تدريجياً عن جذورها في الشعب، في العشيرة، في الفراترية، في القبيلة، ويتحول النظام العشائري كله إلى نقيضه: فمن تنظيم للقبائل لأجل تصريف شؤونها بحرية يتحول إلى تنظيم لأجل نهب الجيران واضطهادهم، وتبعاً لذلك تتحول هيئاته من أدوات لإرادة الشعب إلى هيئات مستقلة للسيطرة والاستبداد موجهة ضد شعبها بالذات. ولكنه لم يكن من الممكن أن يحدث هذا يوماً لو لم يفرق الطمع الشديد بالثروة أعضاء العشيرة إلى أغنياء وفقراء، لو «لم تحوّل فوارق الملكية داخل العشيرة الواحدة وحدة المصالح إلى تناحر بين أعضاء العشيرة» (ماركس)[1]، ولو لم يكن قد بدأ انتشار العبودية يحمل على اعتبار تحصيل أسباب العيش بالعمل الشخصي أمراً جديراً بالعبد وحسب، وأشد خزياً من النهب.

* * *

وصلنا الآن إلى عتبة الحضارة. وهي تنفتح بخطوة جديدة إلى الأمام في تقسيم العمل. ففي الطور الأدنى، كان الناس لا ينتجون إلا من أجل تلبية حاجاتهم الشخصية مباشرة. وكانت عمليات التبادل نادرة جداً، ولم تكن تشمل غير الفوائض المتبقية صدفة. وفي الطور الأوسط من البربرية، نجد أن الماشية صارت، عند شعوب الرعاة، ملكية تعطي بانتظام فائضاً على الحاجات الشخصية إذا ما كبر القطيع نوعاً؛ وفي

---

(١) كارل ماركس، ملخص كتاب لويس هـ مورغان، «المجتمع القديم» - ص٢١٧.

الوقت نفسه نجد كذلك تقسيم العمل بين شعوب الرعاة والقبائل المتخلفة التي لا تملك قطيعاً، ونجد بالتالي طورين مختلفين من الإنتاج جنباً إلى جنب؛ وهذا يعني توفر الظروف والشروط لأجل التبادل المنتظم. وفي الطور الأعلى من البربرية، يجري تقسيم جديد للعمل بين الزراعة والحرفة، ويجري بالتالي إنتاج قسم متزايد أبداً من منتوجات العمل لأجل التبادل مباشرة، ويحدث بالتالي أيضاً تحويل التبادل بين مختلف المنتجين إلى ضرورة حيوية بالنسبة للمجتمع. وتوطد الحضارة وتعزز جميع أشكال تقسيم العمل هذه التي نشأت قبلها، ولا سيما بتشديد حدة التضاد بين المدينة والقرية (مع العلم أن من الممكن أن تسود المدينة اقتصادياً على القرية، كما كان الحال في الأزمنة القديمة، أو أن تسود القرية على المدينة، كما كان الحال في القرون الوسطى)، وتضيف إليها تقسيماً ثالثاً للعمل تختص به وحدها ويتسم بأهمية حاسمة: فهي تخلق طبقة لا تتعاطى الإنتاج، بل مبادلة البضائع فقط، هي طبقة التجار. حتى ذاك، كانت أسباب نشوء الطبقات ترتبط بوجه الحصر بالإنتاج؛ وقد أدت إلى تقسيم الناس المشتركين في الإنتاج إلى قادة ومنفذين، أو أيضاً إلى منتجين على نطاق كبير وصغير. وهنا تبرز للمرة الأولى طبقة لا تشترك بأي قسط في الإنتاج ولكنها تأخذ في يدها كلياً أمر قيادته وتخضع لنفسها اقتصادياً المنتجين، وتصبح وسيطاً لا غنى عنه بين كل اثنين من المنتجين وتستثمر الاثنين معاً. وبذريعة تجنيب المنتجين ما يلازم التبادل من جهد ومجازفة، وبذريعة توسيع تصريف منتوجاتهم في أبعد الأسواق، وإنشاء طبقة بالتالي يزعم أنها أنفع طبقات السكان، تتكوّن طبقة من الطفيليين، طبقة من الكسالى الاجتماعيين الحقيقيين تأخذ القشطة من الإنتاج الوطني والأجنبي على السواء، مكافأة على خدماتها التافهة جداً في الواقع، وتجني بسرعة

الثروات الطائلة وما يرافقها من نفوذ في المجتمع؛ ولهذا على وجه الضبط تحتل في عصر الحضارة مركزاً مشرفاً يتعاظم شأنه باستمرار وتخضع لنفسها أكثر فأكثر الإنتاج، إلى أن تصنع بنفسها في آخر المطاف منتوجاً خاصاً بها، ونعني به الأزمات التجارية الدورية.

صحيح أن طبقة التجار الناشئة في درجة التطور التي نتناولها بالبحث لا تخطر في بالها بعد أي فكرة عن القضايا الكبيرة التي ستقوم بها. ولكنها تتكوّن وتغدو ضرورية، وهذا يكفي. ومعها تظهر النقود المعدنية، النقود المسكوكة، ومع النقود المعدنية وسيلة جديدة لسيطرة غير المنتجين على المنتجين وإنتاجهم. لقد اكتشفت بضاعة البضائع، البضاعة التي تنطوي سراً وخفية على جميع البضائع الأخرى، الطلسم الذي يستطيع بحسب الطلب أن يتحول إلى أي شيء كان، مرغوب فيه وتمكن الرغبة فيه. ومن يملكه، ساد على عالم الإنتاج. ومن ذا الذي كان يملكه أكثر من أي آخر؟ التاجر. وفي يده، كانت عبادة النقود في حرز حريز. وقد أخذ على عاتقه أن يبين أمام الملأ أنه ينبغي على جميع البضائع وكذلك على جميع منتجيها أن تخر ساجدة في التراب أمام النقود. وقَدم البرهان في الواقع على أن جميع الأشكال الأخرى للثروة ليست غير ظلال تجاه هذا التجسيد للثروة بوصفها ثروة. إن سلطان النقود لم يتجل يوماً فيما بعد بمثل هذا الشكل البدائي من الخشونة والفظاظة والقساوة الذي تجلى به في عهد شبابها. وبعد شراء البضائع مقابل النقود، ظهر قرض النقود وظهرت معه الفائدة المئوية والربا. وما من تشريع من العهود اللاحقة قذف بالمدين أمام أقدام الدائن المرابي بمثل القساوة والفظاعة اللتين نص عليهما التشريع في أثينا القديمة وروما القديمة؛ والحال، نشأ هذا التشريع في أثينا وفي روما بصورة عفوية، من باب العرف والعادة، وبحكم الضرورة الاقتصادية بوجه الحضر.

وإلى جانب الثروة من البضائع والعبيد، وإلى جانب الثروة النقدية، ظهرت كذلك الثروة العقارية. فإن حق الأفراد في امتلاك قطع الأرض التي وضعتها العشيرة أو القبيلة في البدء تحت تصرفهم قد ترسخ الآن إلى حد أن هذه القطع أخذت تخصهم كملك وراثي. ذلك أنهم في الآونة الأخيرة بذلوا قصارى جهدهم لأجل تحرير قطع الأرض من الحقوق التي كانت للمشاعة العشيرية عليها والتي أمست عوائق بالنسبة لهم. وقد تحرروا من هذه العوائق ولكنهم سرعان ما تحرروا أيضاً من ملكيتهم العقارية بلا عائق وبلا قيد وحسب، بل تعني أيضاً إمكانية التنازل عنها. وعندما كانت الأرض ملك العشيرة، فإن هذه الإمكانية لم تكن متوفرة. ولكن عندما خلع مالك الأرض الجديد نهائياً عوائق الملكية العليا للعشيرة والقبيلة، فإنه فصم أيضاً العرى التي كانت تربطه بالأرض ربطاً محكماً. أما ما كان يعنيه ذلك، فقد أوضحته له النقود التي تم اختراعها في آن واحد مع الملكية الخاصة للأرض. فمن الآن وصاعداً، صار من الممكن أن تغدو الأرض بضاعة تباع وترهن. وما كادت تقوم ملكية الأرض حتى تم اختراع الرهن العقاري أيضاً (انظروا إلى أثينا). وكما أن الهيتيرية والبغاء يقتفيان أثر أحادية الزواج، كذلك يقتفي الرهن العقاري من الآن وصاعداً أثر الملكية العقارية بدأب ومثابرة. لقد أردتم ملكية الأرض حرة كاملة، يمكن التنازل عنها، فخذوها إذاً، إنها أمامكم ولكم: tu l'as voulu, George Dandin![*].

(*) ـ أنت أردت هذا، يا جورج داندن! (موليير، «جورج داندن»، الفصل الأول، المشهد التاسع). (الناشر).

وهكذا إذاً، مع توسع التجارة، ومع النقود والربا، ومع الملكية العقارية والرهن العقاري، حدث بسرعة انحصار وتمركز الثروات في أيدي طبقة قليلة العدد، كما اشتدّ في الوقت نفسه أملاق الجماهير وتزايد عدد الفقراء. ولقد أزاحت الأريستوقراطية الجديدة، أريستوقراطية الثروة، إلى المؤخرة نهائياً الأريستوقراطية العشيرية القديمة (في أثينا، وفي روما، وعند الجرمان)، هذا إذا كانت لم توافقها منذ البدء. وإلى جانب تقسيم الأحرار هذا إلى طبقات وفقاً للثروة، ازداد عدد العبيد زيادة هائلة(*)، ولا سيما في اليونان، إذ كان عملهم القسري يشكل الأساس الذي انتصب عليه البناء الفوقي للمجتمع بأسره.

لنر الآن ما حدث للنظام العشائري في سياق هذا الإنقلاب الاجتماعي. فقد كان عاجزاً تجاه العناصر الجديدة التي نشأت وتطورت بدون مشاركته. فقد كان الشرط الأولي لوجوده، أن يعيش أعضاء عشيرة واحدة أو حتى قبيلة واحدة معاً في أرض واحدة، أن يسكنوها وحدهم بوجه الحصر. وقد زال هذا الوضع من زمان بعيد. ففي كل مكان تخالطت العشائر والقبائل؛ وفي كل مكان كان العبيد والموالي والأجانب يعيشون بين الأحرار. إن ثبات الإقامة، الذي لم يتحقق إلا في أواخر الطور الأوسط من البربرية، كانت تنتهكه أحياناً كثيرة التغيرات التي تطرأ في تركيب السكان وفي محلات السكن بسبب النشاط التجاري، وتغيير وجوه العمل، والتنازل عن ملكية الأرض. ولم

(*) عدد العبيد في أثينا راجع أعلاه ص١١٧ (في المجلد، راجعوا ص١٥٥. (الناشر). وقد بلغ عدد العبيد في مدينة كورنثية، في زمن ازدهارها، نحو ٤٦٠,٠٠٠، وفي مدينة إيجين نحو ٤٧٠,٠٠٠؛ وفي كلا الحالين كان يوازي عشرة أمثال عدد المواطنين الأحرار.

يعد بمقدور أعضاء العشيرة أن يجتمعوا لبحث شؤونهم المشتركة بالذات؛ إلا بعض الشؤون التافهة، مثل الطقوس الدينية، ظلت تُدبَّر بصورة مشتركة، كيفما اتفق. وإلى جانب الحاجات والمصالح التي كانت الوحدات العشيرية مدعوة إلى تأمينها ومكيفة لهذا الغرض، أدى الانقلاب في شروط الإنتاج والتغييرات التي استتبعها في التركيب الاجتماعي إلى نشوء حاجات ومصالح جديدة ليست غريبة عن النظام العشائري القديم وحسب، بل أيضاً مضادة له في جميع الميادين. إن مصالح الجماعات الحرفية التي نشأت بفضل تقسيم العمل، والحاجات الخاصة بالمدينة على نقيض القرية، كانت تقتضي هيئات جديدة؛ ولكن كلاً من هذه الجماعات كانت تتألف من أعضاء من مختلف العشائر والفراتريات والقبائل، بل إنها كانت تضم أجانب أيضاً. ولهذا كان لا بدّ لهذه الهيئات أن تنبثق خارج النظام العشائري، إلى جانبه، وكذلك ضده. ـ وفي كل وحدة عشيرية، كان هذا الاصطدام بين المصالح يبرز بدوره؛ وقد بلغ ذروة حدته حيث كان ينبغي أن يكون الأغنياء والفقراء، الدائنون والمدينون متحدين في العشيرة نفسها وفي القبيلة نفسها ـ. أضف إلى ذلك جمهرة السكان الجدد، الغرباء عن الوحدات العشيرية؛ وقد كان بوسع هذه الجمهرة أن تصبح قوة في البلد كما كان الحال في روما، ناهيك بأنها كانت كثيرة العدد بحيث إنه لم يكن بمقدورها أن تندمج شيئاً فشيئاً في العشائر والقبائل القائمة على أساس قرابة الدم. وتجاه هذه الجمهرة، انتصبت الوحدات العشيرية كهيئات مغلقة ذات امتيازات. فإن الديموقراطية البدائية والعفوية كانت قد تحولت إلى أريستوقراطية مكروهة. ـ وأخيراً كان النظام العشائري قد انبثق من مجتمع لا يعرف أي متضادات داخلية، وكان مكيفاً لهذا المجتمع

وحده. ولم يكن لديه أي وسيلة للقسر غير الرأي العام. أما هنا، فقد انبثق مجتمع كان لا بدّ له، بحكم جميع ظروف حياته الاقتصادية، أن ينقسم إلى أحرار وعبيد، إلى مستثمِرين أغنياء ومستثمَرين فقراء - مجتمع لم يكن بوسعه أن يوفق من جديد بين هذه المتضادات، وليس هذا وحسب، بل كان لا بدّ له أيضاً أن يؤزمها أكثر فأكثر. وهذا المجتمع لم يكن من الممكن أن يعيش إلا في غمرة صراع سافر لا انقطاع فيه بين هذه الطبقات، أو تحت سيطرة قوة ثالثة تقف في الظاهر فوق الطبقات المتصارعة وتقمع اصطداماتها السافرة وتجيز الصراع الطبقي، إذا أجازته، في الميدان الاقتصادي وحده، وبصورة يقال بأنها شرعية. لقد عاش النظام العشيري دهره. فقد حطمه تقسيم العمل ونتيجته، انقسام المجتمع إلى طبقات. ومحله حلت الدولة.

* * *

لقد درسنا أعلاه بالتفصيل الأشكال الرئيسية الثلاثة التي تنتصب بها الدولة على أنقاض النظام العشيري. إن أثينا هي الشكل الأنقى، الكلاسيكي الصرف: فالدولة هنا تنبثق مباشرة وعلى الأغلب من المتضادات الطبقية المتطورة داخل المجتمع العشيري نفسه. وفي روما يتحول المجتمع العشيري إلى أريستوقراطية مغلقة تحيط بها طبقة plébs العوام الكثيرة العدد، القائمة خارج هذا المجتمع، المحرومة من الحقوق، ولكن المحمَّلة بالواجبات؛ وانتصار طبقة العوام يقوض النظام العشيري القديم، وعلى أنقاضه يشيد الدولة التي سرعان ما تذوب فيها تماماً الأريستوقراطية العشيرية وطبقة العوام على السواء. وأخيراً تنبثق الدولة عند الجرمان الذين انتصروا على الامبراطورية الرومانية، كنتيجة

مباشرة لفتح مناطق شاسعة من أراضي الغير، لا يوفر النظام العشيري أي وسيلة للسيطرة عليها. ولكن بما أن هذا الفتح لا يرتبط بأي نضال جدي ضد السكان السابقين ولا بتقسيم للعمل أكثر رقياً، وبما أن مستوى التطور الاقتصادي واحد تقريباً عند الشعوب المغلوبة والغالبة، وبما أن الأساس الاقتصادي للمجتمع يبقى بالتالي هو هو، فإن النظام العشيري السابق يستطيع أن يبقى ويستمر خلال قرون بكاملها، بشكل معدل، إقليمي، في نظام المارك؛ وحتى أن ينبغي فترة من الزمن، بشكل أضعف، في العشائر النبيلة والعائلات الباتريسية (الأريستقراطية) اللاحقة، وحتى في العشائر الفلاحية، كما كان الحال مثلاً في ديتمارشن(*).

(*) كان نيبور أول مؤرخ كانت عنده فكرة، وإن تقريبية، عن جوهر العشيرة. وهو مدين بذلك لمعرفته عشائر ديتمارشن
[ديتمارشين، مقاطعة في القسم الجنوبي الغربي من شليفسيغ - هولشتاين الحالية. فيما مضى، سكنها الساكسون؛ في القرن الثامن استولى عليها شارلمان الكبير؛ فيما بعد، صارت في ملكية مختلف الإقطاعيين الدينيين والدنيويين. منذ أواسط القرن الثاني عشر، أخذ سكان ديتمارشن الذين كانت الهيمنة بينهم للفلاحين الأحرار، ينالون الاستقلال تدريجياً، ثم تمتعوا عملياً بالاستقلال منذ مستهل القرن الثالث عشر حتى أواسط القرن السادس عشر صادين بنجاح المحاولات التي قام بها ملوك الدانمارك ودوقات هولشتاين غير مرة لإخضاع هذه المنطقة. وسار التطور الاجتماعي في ديتمارشن بنحو أصيل جداً: فإن طبقة النبلاء المحلية القديمة قد زالت عملياً نحو القرن الثالث عشر؛ وفي مرحلة الاستقلال، كانت ديتمارشن عبارة عن مجموعة من المشاعات الفلاحية ذات الحكم الذاتي أساسها في كثير من الحالات العشائر الفلاحية القديمة. حتى القرن الرابع عشر، كانت السلطة العليا في ديتمارشن تعود إلى جمعية جميع ملاكي الأراضي الأحرار، ثم انتقلت إلى ثلاث هيئات منتخبة. في عام ١٥٥٩، حطمت قوات الملك الدانماركي فريدريش الثاني والدوقين الهولشتانيين يوهان وأدولف مقاومة سكان ديتمارشن،

وهكذا، ليست الدولة بحال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه. والدولة ليست كذلك «واقع الفكرة الأخلاقية»، «صورة وواقع العقل»، كما يدعي هيغل[1]. الدولة هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره؛ الدولة هي إفصاح عن واقع أن هذا المجتمع قد وقع في تناقض مع ذاته لا يمكنه حله، كما واقع أن هذا المجتمع قد انقسم إلى متضادات مستعصية هو عاجز عن الخلاص منها. ولكي لا تقوم هذه المتضادات، هذه الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة، بالتهام بعضها بعضاً والمجتمع في نضال عقيم، لهذا اقتضى الأمر قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع، قوة تلطف الاصطدام وتبقيه ضمن حدود «النظام». إن هذه القوة المنبثقة من المجتمع والتي تضع نفسها، مع ذلك، فوقه وتنفصل عنه أكثر فأكثر هي الدولة.

وبالمقارنة مع التنظيم العشائري القديم، تتميز الدولة أولاً بتقسيم رعايا الدولة بموجب تقسيم الأراضي. فإن الوحدات العشائرية القديمة، التي انبثقت واستمرت بفضل روابط الدم، لم تعد تكفي، كما سبق ورأينا، وذلك بدرجة كبيرة لأن شرط وجودها، وهو ارتباط أعضاء العشيرة برقعة معينة من الأرض، قد زال من زمان بعيد. لقد بقيت رقعة الأرض، ولكن الناس صاروا يتنقلون. ولهذا اتخذ تقسيم الأراضي أي

وتقاسم= =المنتصرون المقاطعة. ولكن نظام المشاعات والحكم الذاتي الجزئي ظلا قائمين في ديتمارشين حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ص٢٢٤
كما هو مدين لها بأخطائه المأخوذة مباشرة منها.

(١) G.W.F. Hegel. "Grundlinien der Philosophie des Rechts". 257, 360. (هيغل، «أسس فلسفة الحق»، الفقرة ٢٥٧ و٣٦٠) صدرت الطبعة الأولى من هذا المؤلف في برلين عام ١٨٢١ ـ ص٢٢٤.

التقسيم الإقليمي، نقطة انطلاق، وأتيح المجال أمام المواطنين لممارسة حقوقهم وواجباتهم العامة حيث يقيمون بصرف النظر عن العشيرة والقبيلة. إن تنظيم المواطنين هذا بحسب مكان الإقامة معمول به في جميع الدول. ولهذا يبدو لنا طبيعياً. ولكننا رأينا أي نضال عنيد ومديد تطلب قبل أن يتمكن من الحلول في أثينا وروما محل التنظيم القديم بحسب العشائر.

والسمة المميزة الثانية هي تأسيس السلطة العامة التي لم تعد تنسجم مباشرة مع السكان المنظمين أنفسهم بأنفسهم في قوة مسلحة. وهذه السلطة العامة المميزة ضرورية لأن منظمة السكان المسلحة العامة من نفسها قد غدت أمراً مستحيلاً منذ انقسام المجتمع إلى طبقات. إن العبيد يشكلون هم أيضاً جزءاً من السكان. وتجاه ٣٦٥,٠٠٠ عبد، لا يؤلف مواطنو أثينا الـ٩٠,٠٠٠ غير طبقة ذات امتيازات. والجيش الشعبي في الديموقراطية الأثينية كان سلطة عامة أريستوقراطية موجهة ضد العبيد، وكان يعمل على ضمان طاعتهم وخضوعهم. ولكنه تبين، كما سبق وقلنا أعلاه، أنه لا بدّ من درك لأجل ضمان طاعة وخضوع المواطنين أيضاً. وتوجد هذه السلطة العامة في كل دولة. وهي لا تتألف فقط من رجال مسلحين، بل كذلك من ملاحق مادية، من السجون ومختلف مؤسسات القسر التي كانت مجهولة في المجتمع المنظم على أساس العشائر. وقد تكون هذه السلطة العامة تافهة جداً، وغير ملحوظة تقريباً في المجتمعات التي لم تتطور فيها بعد المتضادات الطبقية وفي المناطق النائية، كما يلاحظ ذلك أحياناً هنا وهناك في الولايات المتحدة الأميركية. وتتقوى السلطة العامة بمقدار ما تتفاقم التناقضات الطبقية في داخل الدولة وبمقدار ما تزداد الدول المتلاصقة مساحة وسكاناً. انظروا

على الأقل إلى أوروبا الراهنة حيث رفع النضال الطبقي والتنافس على الفتوحات السلطة العامة إلى مستوى غدت معه تهدد بابتلاع المجتمع برمته بما فيه الدولة نفسها.

ولأجل تمويل هذه السلطة العامة، لا بد من مساهمة المواطنين، أي لا بدّ من الضرائب. لقد كان المجتمع العشائري يجهل كلياً الضرائب. ولكننا نعرفها الآن جيداً جداً. بل إنها لم تعد تكفي، نظراً لتطور الحضارة. فإن الدولة تصدر السندات على المستقبل، وتعقد القروض، أي ديون الدولة. وفي هذا المجال، تعرف أوروبا العجوز الكثير.

إن الموظفين، إذ يتمتعون بالسلطة العامة وبحق جباية الضرائب باعتبارهم هيئات المجتمع، يصبحون فوق المجتمع. فالاحترام الطوعي الاختياري الذي كان يمحض لهيئات مجتمع العشائر لم يعد يكفيهم حتى فيما لو كان باستطاعتهم اكتسابه. فهم إذ يملكون سلطة تغدو غريبة عن المجتمع، إنما يتعين عليهم أن يسعوا إلى نيل الاحترام لأنفسهم بقوانين استثنائية يتمتعون بفضلها بقداسة خاصة وحصانة خاصة. فلأحقر شرطي في الدولة المتمدنة «سلطان» يفوق سلطان جميع هيئات المجتمع العشائري معاً؛ ولكن بوسع أقوى ملك وأكبر رجل دولة أو قائد عسكري من عصر الحضارة أن يغبطوا أبسط شيخ عشيرة على ما يلقاه من احترام أكيد لم يفرض بالعصا. فإن شيخ العشيرة هو في قلب المجتمع بينا الأولون مضطرون إلى بذل الجهود لكي يمثلوا شيئاً خارجه وفوقه.

وبما أن الدولة قد نشأت من الحاجة إلى لجم تضاد الطبقات، وبما

أنها قد نشأت في الوقت نفسه ضمن الاصطدامات بين هذه الطبقات، فهي كقاعدة عامة دولة الطبقة الأقوى السائدة اقتصادياً والتي تصبح عن طريق الدولة الطبقة السائدة سياسياً أيضاً وتكتسب على هذه الصورة وسائل جديدة لقمع الطبقة المظلومة واستثمارها. فإن الدولة القديمة كانت، قبل كل شيء، دولة مالكي العبيد لقمع العبيد، الدولة الإقطاعية هيئة النبلاء لقمع الفلاحين التابعين والأقنان؛ كذلك الدولة التمثيلية الحديثة هي أداة لاستثمار العمل المأجور من قبل رأس المال. ومع ذلك فثمة، كحالات استثنائية، مراحل تبلغ فيها الطبقات المتناضلة درجة من توازن القوى تنال معها سلطة الدولة لفترة معينة نوعاً من الاستقلال حيال الطبقتين، مظهر وسيط بينهما. هكذا كان الحكم الملكي المطلق في القرنين السابع عشر والثامن عشر، إذ كان يحافظ على التوازن بين النبلاء والبرجوازية في النضال القائم بينهما؛ وهكذا كانت البونابرتية في الامبراطورية الأولى ولا سيما في الامبراطورية الثانية في فرنسا، إذ كانت تحرض البروليتاريا على البرجوازية والبرجوازية على البروليتاريا. وأحدث إنجاز في هذا المضمار يبدو معه الحاكمون والمحكومون بشكل مضحك بالقدر نفسه، إنما هو الامبراطورية الألمانية الجديدة ذات الأمة البسماركية: فهنا يحافظ على التوازن بين الرأسماليين والعمال، المتضادين فيما بينهم، وجميعهم يتعرضون بالقدر نفسه للغش والخداع لما فيه مصلحة اليونكر (الإقطاعيين) البروسيين النائين المفتقرين.

وعلاوة على ذلك، تقاس الحقوق الممنوحة للمواطنين في أغلبية الدول المعروفة في التاريخ بما يملكونه، وهذا ما يبين صراحة أن الدولة إنما هي منظمة الطبقة المالكة لأجل حمايتها من الطبقة غير المالكة.

هكذا كان الحال في أثينا وروما حيث كان السكان مقسمين فئات تبعاً لما يملكونه. وهكذا كان الحال في الدولة الإقطاعية في القرون الوسطى حيث كانت درجة النفوذ السياسي تقاس بمقاييس ملكية الأرض. وهذا ما يجد كذلك تعبيراً عنه في النصاب الانتخابي في الدولة التمثيلية الحديثة. ولكن هذا الاعتراف السياسي بفوارق الملكية ليس جوهرياً على الإطلاق. بل بالعكس. فهو يميز الدرجة الدنيا من تطور الدولة. إن الشكل الأعلى للدولة، الجمهورية الديموقراطية، التي تصبح في ظروفنا الاجتماعية الراهنة ضرورة محتمة أكثر فأكثر والتي تمثل شكلاً للدولة لا يمكن إلا في ظله السير بالنضال الحاسم الأخير بين البروليتاريا والبرجوازية إلى النهاية، إن هذه الجمهورية الديموقراطية لا تعرف رسمياً أي شيء عن الفوارق من حيث الثروة. ففيها تمارس الثروة سلطتها بصورة غير مباشرة ولكن بالشكل الأضمن: من جهة، عن طريق الرشوة المباشرة للموظفين، (وأميركا مثال كلاسيكي في هذا المجال)، ومن جهة أخرى عن طريق التحالف بين الحكومة والبورصة الذي يتحقق بسهولة تزداد بقدر ما تتعاظم ديون الدولة وبقدر ما تركز الشركات المساهمة في أيديها، لا النقليات وحسب، بل أيضاً الإنتاج نفسه، وتجعل من البورصة ذاتها مركزاً لها. وعدا أميركا، تقدم الجمهورية الفرنسية الجديدة مثالاً ساطعاً على ذلك؛ بل إن سويسرا المتأدبة أسهمت بقسطها في هذا المجال. أما أن الجمهورية الديموقراطية ليست ضرورية أبداً لمثل هذا الاتحاد الأخوي بين الحكومة والبورصة، فهذا ما تثبته، فضلاً عن إنكلترا، الامبراطورية الألمانية الجديدة حيث لا يمكن القول أياً من بيسمارك وبلايشرودر رفعه حق الانتخاب العام أعلى من الآخر. وأخيراً، تسيطر الطبقة المالكة مباشرة بواسطة حق الانتخاب

العام. وما دامت الطبقة المظلومة ـ وهي هنا بالتالي البروليتاريا ـ لم تنضج لأجل تحرير نفسها بنفسها، فإنها ستعترف بأغلبيتها بالنظام الاجتماعي القائم، النظام الممكن الوحيد وتسير سياسياً في ذيل طبقة الرأسماليين وتشكل جناحها اليساري المتطرف. ولكنها بقدر ما تنضج لأجل تحرير نفسها بنفسها، تنتظم في حزب خاص بها وتنتخب ممثلين عنها بالذات، لا ممثلي الرأسماليين. إن حق الانتخاب العام هو دليل نضج الطبقة العاملة. ولا يمكنه قط أن يكون ولن يكون أكثر من ذلك في الدولة الراهنة. ولكن هذا يكفي. ويوم يشير ميزان حرارة حق الانتخاب العام إلى درجة الغليان عند العمال، فإنهم، مثلهم مثل الرأسماليين، سيعرفون ما يفعلونه.

وهكذا فالدولة لم توجد منذ الأزل. فقد وجدت مجتمعات كانت في غنى عن الدولة ولم يكن لديها اية فكرة عن الدولة وسلطة الدولة. وعندما بلغ التطور الاقتصادي درجة معينة اقترنت بالضرورة بانقسام المجتمع إلى طبقات، غدت الدولة بحكم هذا الانقسام أمراً ضرورياً. ونحن نقترب الآن بخطوات سريعة من درجة في تطور الإنتاج لا يكف عندها وجود هذه الطبقات عن أن يكون ضرورة وحسب، بل ويصبح عائقاً مباشراً للإنتاج. وستزول الطبقات بالضرورة كما نشأت في الماضي بالضرورة. ومع زوال الطبقات ستزول الدولة بالضرورة: والمجتمع الذي ينظم الإنتاج تنظيماً جديداً على أساس اتحاد المنتجين بحرية وعلى قدم المساواة، سيرسل آلة الدولة بأكملها حيث ينبغي أن تكون حينذاك: إلى متحف العاديات بجانب المغزل البدائي والفأس البرونزية.

* * *

إن الحضارة، بحسب ما عرضناه آنفاً، هي إذاً تلك الدرجة من تطور المجتمع التي يبلغ فيها تقسيم العمل، والتبادل الناجم عنه بين الأفراد، والإنتاج البضاعي الذي يجمع هاتين الظاهرتين، الازدهار التام، وتؤدي فيها هذه العوامل الثلاثة إلى انقلاب في عموم المجتمع السابق.

في جميع درجات تطور المجتمع السابقة، كان الإنتاج، من حيث الجوهر، جماعياً، كما أن الاستهلاك كان يقتصر على توزيع المنتوجات مباشرة داخل الجماعات الشيوعية، المتفاوتة الحجم. وكانت جماعية الإنتاج هذه تقوم ضمن أضيق الإطارات، ولكنها استتبعت سيادة المنتجين على عملية الإنتاج وعلى حاصل الإنتاج. وهم يعرفون ما يحدث للمنتوج: إنهم يستهلكونه، وهو لا يخرج من أيديهم؛ وما دام الإنتاج يجري على هذا الأساس، فلا يسعه أن يتخطى رقابة المنتجين، لا يسعه أن يولِّد قوى سرية، غريبة عنهم، كما هو الحال دائماً وبلا مرد في عصر الحضارة.

ولكن تقسيم العمل يتغلغل ببطء في عملية الإنتاج هذه، وينسف جماعية الإنتاج والامتلاك، ويجعل من امتلاك الأفراد قاعدة مهيمنة، ويولِّد بالتالي التبادل بين الأفراد؛ ـ ولقد درسنا أعلاه كيف يحدث هذا. إن الإنتاج البضاعي يغدو تدريجياً الشكل السائد.

وفي ظل الإنتاج البضاعي، أي الإنتاج من أجل التبادل لا من أجل الاستهلاك الشخصي كما من قبل، تنتقل المنتوجات بالضرورة من يد إلى يد. وعند التبادل، يتنازل المنتج عن منتوجه. وهو لا يعرف ماذا سيحل بمنتوجه. وما أن تظهر النقود وتقوم بدور الوسيط بين المنتجين،

وما أن يظهر التاجر مع ظهور النقود، حتى تغدو عملية التبادل أكثر تشوشاً، ويمسي مصير المنتوجات النهائي أشد غموضاً. فالتجار كثيرون، وما من أحد منهم يعرف ما يفعله الآخرون. ومن الآن وصاعداً تنتقل البضائع، لا من يد إلى يد وحسب، بل أيضاً من سوق إلى سوق. لقد فقد المنتجون سلطانهم على كل إنتاج ظروف حياتهم بالذات، ولكن هذا السلطان لم ينتقل إلى التجار. إن المنتوجات والإنتاج تخضع لسلطان الصدفة.

ولكن الصدفة ليست غير أحد قطبي كل واحد يسمى قطبه الثاني الضرورة. وفي الطبيعة حيث يبدو أيضاً كأن الصدفة هي السائدة، أثبتنا من زمان بعيد، في كل ميدان بمفرده، وجود ضرورة داخلية وقانون ملازم يشقان لنفسيهما طريقاً في إطار هذه الصدفة. ولكن ما يسري مفعوله بالنسبة للطبيعة، يسري كذلك مفعوله بالنسبة للمجتمع. وبقدر ما يفلت نشاط اجتماعي ما، عدد كامل من الوقائع الاجتماعية من مراقبة الناس الواعية ويخرج من تحت سلطانهم، وبقدر ما يبدو هذا النشاط متروكاً للصدفة الصرف، بقدر ما تشق القوانين الداخلية الملازمة له لنفسها طريقاً في إطار هذه الصدفة بحكم الضرورة الطبيعية. وأمثال هذه القوانين تسيطر أيضاً على المصادفات في إنتاج البضائع وتبادل البضائع: فهي تنتصب في وجه المنتج الفرد والمشترك الفرد في التبادل أشبه بقوى غريبة غير مفهومة في البدء، ولا يزال ينبغي تمحيص ومعرفة طبيعتها. إن قوانين الإنتاج البضاعي الاقتصادية هذه تتغير في مختلف درجات تطور هذا الشكل من أشكال الإنتاج، ولكن مرحلة الحضارة تجري كلها بالإجمال تحت سيطرتها. وفي أيامنا أيضاً، يسيطر المنتوج على المنتج؛ وفي أيامنا أيضاً، يُضبط الإنتاج الاجتماعي كله، لا بحسب خطة

موضوعة بصورة مشتركة، بل بفعل قوانين عمياء تفرض نفسها كقوة عفوية، في آخر المطاف، وذلك في عواصف الأزمات التجارية الدورية.

لقد رأينا أن قوة عمل الإنسان في درجة باكرة نسبياً من تطور الإنتاج تغدو قادرة على إعطاء كمية من المنتوجات تزيد بصورة ملحوظة عما هو ضروري لعيش المنتج، وإن هذه الدرجة من التطور إنما هي أساساً نفس الدرجة التي يظهر فيها تقسيم العمل والتبادل بين الأفراد. وقد تطلب الأمر الآن القليل من الوقت لاكتشاف هذه «الحقيقة» الكبرى القائلة إن الإنسان أيضاً يمكن أن يكون بضاعة، وإنه يمكن مبادلة واستهلاك قوة الإنسان، إذا تم تحويل الإنسان إلى عبد. وما كاد الناس يشرعون في ممارسة التبادل حتى غدوا هم بالذات سلعة للتبادل. لقد تحول المعلوم إلى مجهول، سواء شاء الناس أم أبوا.

ومع ظهور العبودية التي بلغت في عصر الحضارة أعلى درجات تطورها، حدث أول انقسام كبير في المجتمع إلى طبقة مستثمِرة وطبقة مستثمَرة. وقد دام هذا الانقسام خلال كل مرحلة الحضارة. إن العبودية هي الشكل الأول للاستثمار، الشكل الملازم للعالم القديم؛ وأثرها جاءت: القنانة في القرون الوسطى، والعمل المأجور في الأزمنة الحديثة هذه هي أشكال الاستعباد الكبرى الثلاثة التي تتميز بها عهود الحضارة الكبرى الثلاثة؛ إن العبودية السافرة في البدء، والمموهة منذ أمد قصير، ترافق دائماً الحضارة.

إن درجة الإنتاج البضاعي التي تبدأ منها الحضارة تتصف اقتصادياً بظهور:

١ ـ النقود المعدنية، ومعها الرأسمال النقدي والفائدة المئوية والربا؛

٢ ـ والتجار كطبقة وسيطة بين المنتجين؛

٣ ـ والملكية الخاصة للأرض والرهن العقاري؛

٤ ـ وعمل العبيد بوصفه الشكل السائد بين أشكال الإنتاج.

إن شكل العائلة الجديد الذي يناسب الحضارة والذي يؤكد سيادته معها نهائياً هو الزواج الأحادي، سيادة الرجل على المرأة، والعائلة الفردية بوصفها وحدة اقتصادية في المجتمع. إن قوة الوصل في المجتمع المتحضر إنما هي الدولة التي هي في جميع المراحل النموذجية دولة الطبقة السائدة وحدها من دون غيرها، والتي تبقى في جميع الأحوال، من حيث جوهر الأمر، آلة لقمع الطبقة المستثمَرة، المظلومة. كذلك تتميز الحضارة بما يلي: من جهة، توطيد التضاد بين المدينة والقرية، بوصفه أساس كل التقسيم الاجتماعي للعمل؛ ومن جهة أخرى، إدخال الوصية التي يستطيع بها المالك أن يتصرف بملكيته حتى بعد موته. إن هذه المؤسسة التي تناقض النظام العشائري القديم كانت مجهولة في أثينا قبل سولون. أما في روما، فقد أصبحت سارية المفعول في طور أبكر، ولكننا لا نعرف بالضبط متى(*). وعند

(*) «نظام الحقوق المكتسبة» الذي وضعه لاسال

F. Lassalle. "Das System der erworbenen Rechte". Th. II. "Das Wesen des] Römischen und Germanischen Erbrechts in historisch-philosophischer Entwickelung". (فردينان لاسال. «نظام الحقوق المكتسبة»، القسم الثاني، «كنه الحق الوراثي الروماني والجرماني في التطور الفلسفي التاريخي»)؛ صدرت الطبعة الأولى من هذا المؤلف في ليبزيغ عام ١٨٦١ ـ ص٢٣٣.

الجرمان، طبقها الكهنة لكي يستطيع الألماني الصالح أن يوصي بلا عائق بتركته للكنيسة.

إن الحضارة القائمة على هذه الدعائم قد حققت أموراً كان المجتمع العشيري القديم عاجزاً كلياً عن القيام بها. ولكنها حققتها بتحريك أحط غرائز الناس وشهواتهم، وبإنمائها بما فيه ضرر مؤهلاتهم الأخرى. فإن الجشع السافل كان القوة المحركة للحضارة منذ أول يومها حتى الآن؛ الثروة، والثروة أيضاً، والثروة دائماً، ولكن لا ثروة المجتمع، بل ثروة هذا الفرد الحقير المنفرد، وهدفه الوحيد، الحاسم. وإذا كان العلم قد تطور أكثر فأكثر في أحشاء هذا المجتمع وتكررت المراحل التي بلغ فيها الفن ذروة الازدهار، فذلك لسبب واحد فقط، هو أنه لولاهما لاستحالت جميع منجزات زمننا في ميدان تراكم الثروة.

وبما أن استثمار طبقة لطبقة أخرى هو أساس الحضارة، فإن كل تطورها يجري في غمار تناقض دائم. فإن كل خطوة إلى الأمام في مضمار الإنتاج تعني في الوقت نفسه خطوة إلى الوراء فيما يتعلق بأوضاع الطبقة المظلومة، أي الأغلبية الهائلة. وكل خير لبعضهم هو بالضرورة شر لبعضهم الآخر، وكل تحرر جديد لطبقة يعني اضطهاداً جديداً لطبقة أخرى. وأسطع مثال على هذا إنما هو استعمال الآلات الذي يعرف الجميع الآن عواقبه. ولئن كان من المتعذر أو يكاد عند البرابرة التمييز بين الحقوق والواجبات، كما سبق ورأينا، فإن الحضارة تبين بوضوح، حتى للغبي المطلق، الفرق والتضاد بين الحقوق والواجبات، وذلك بمنحها طبقة جميع الحقوق تقريباً وبإلقائها جميع الواجبات تقريباً على الطبقة الأخرى.

ولكنه لا ينبغي أن يكون ذلك. فما هو صالح للطبقة السائدة، إنما ينبغي أن يكون صالحاً أيضاً للمجتمع كله الذي تعتبر الطبقة السائدة أنه صوزتها ومثالها. ولهذا، بقدر ما تسير الحضارة إلى أمام، بقدر ما تضطر إلى أن تغطي بأردية الحب الظاهرات السلبية التي تولدها بصورة محتمة لا مناص منها، وأن تطليها بالمساحيق أو أن تنكرها بصفاقة، - وبكلمة، أن تضع موضع التطبيق نفاقاً عاماً لم تعرفه لا أشكال المجتمع السابقة، ولا حتى الطوران الأولان من الحضارة، نفاقاً يبلغ في آخر المطاف ذروته في الزعم القائل إن الطبقة المستثمِرة لا تستثمر الطبقة المظلومة إلا في مصلحة الطبقة المستثمَرة وحدها؛ وإذا كانت هذه الأخيرة لا تفهم ذلك، وإذا ذهبت إلى حد التمرّد، فإن سلوكها هذا أسوأ من جزاء سِنِّمار تجاه المحسنين إليها أي تجاه مستثمِريها(*).

وختاماً، إليكم رأي مورغان في الحضارة:

«منذ ظهور الحضارة، غدا نمو الثروة على درجة من الضخامة، وأشكالها على درجة من التنوّع، واستعمالها على درجة من الاتساع، وإدارتها في مصلحة المالكين على درجة من المهارة، بحيث إن هذه الثروة أصبحت قوة لا تقهر، تجاه الشعب. إن العقل البشري يقف حائراً قلقاً أمام صنيعته بالذات. ولكنه سيأتي مع ذلك زمن يبلغ فيه العقل

---

(١) (*)كنت أنوي في البدء أن أورد نقد الحضارة الباهر الذي عرضه شارل فوريه بصورة متفرقة في مؤلفاته إلى جانب نقد مورغان ونقدي أنا. ولكن، مع الأسف، لا وقت عندي لذلك. إنما أكتفي بالإشارة إلى أن أحادية الزواج وملكية الأرض هما، بنظر فوريه، علامتا الحضارة المميزتان، وأن فوريه ينعت الحضارة بحرب الأغنياء ضد الفقراء. كذلك نجد عنده فهماً عميقاً لكون العائلات الفردية les familles incohérentes (العائلات غير المترابطة) هي الوحدات الاقتصادية في جميع المجتمعات العائبة التي تمزقها التناقضات.

البشري من القوة والقدرة ما يمكنه من السيطرة على الثروة، ويقرر فيه على السواء موقف الدولة من الملكية التي تحميها الدولة، وحدود حقوق المالكين. لا ريب أن مصالح المجتمع تعلو على مصالح الأفراد، وينبغي إقامة علاقات عادلة ومتناسقة بين هذه وتلك. إن مجرد السعي وراء الثروة ليس هدف البشرية النهائي إذا ظل التقدم قانون المستقبل كما كان قانون الماضي. إن الزمن الذي تصرم منذ فجر الحضارة إنما هو جزء تافه من الزمن الذي عاشته البشرية، جزء تافه من الزمن الذي ستعيشه. إن هلاك المجتمع ينتصب أمامنا مهدداً بوصفه خاتمة مرحلة تاريخية تشكل الثروة هدفها النهائي الوحيد؛ لأن هذه المرحلة تنطوي على عناصر دمارها بالذات. إن الديموقراطية في الإدارة، والإخاء في المجتمع، والمساواة في الحقوق، والتعليم العام، كل هذا سيقدس المرحلة التالية العليا من المجتمع الذي يسعى إليها الاختبار والعقل والعلم على الدوام. وستكون بمثابة انبعاث ـ ولكن بشكل أرقى ـ للحرية والمساواة والإخاء في العشائر القديمة» (مورغان «المجتمع القديم»، ص٥٥٢)[١].

كتب بين أواخر آذار (مارس) و٢٦ أيار (مايو) ١٨٨٤.

صدر في كتاب على حدة في زوريخ، عام ١٨٨٤.

التوقيع: **فريدريش إنجلس.**

يصدر بحسب نص الطبعة الألمانية الرابعة لعام ١٨٩١.

---

(١) المقطع المذكور يورده ماركس جزئياً في مؤلفه «ملخص كتاب لويس هـ مورغان (المجتمع القديم)» ـ ص٢٣٦.

دليل الأسماء

- **أبيوس كلوديوس**: (توفي حوالي ٤٤٨ ق.م.) ـ رجل دولة روماني، قنصل (عام ٤٧١، عام ٤٥١) أحد أعضاء لجنة القضاة العشر (٤٥١ ـ ٤٥٠) التي أصدرت قوانين الألواح الاثني عشر؛ سعى وراء السلطة الديكتاتورية.

- **أرتحششتا**: اسم ثلاثة من ملوك فارس من سلالة الاحمينيديين. أرتحششتا الأول (حكم من حوالي عام ٤٦٥ إلى حوالي عام ٤٢٥ ق.م.)، أرتحششتا الثاني (حكم من حوالي ٤٠٥ إلى حوالي ٣٥٩ ق.م.)، أرتحششتا الثالث (حكم من حوالي ٣٥٩ إلى حوالي ٣٣٨ ق.م.).

- **أرستوفانس**: (حوالي ٤٤٦ ـ حوالي ٣٨٥ ق.م.) ـ مؤلف مسرحي في اليونان القديمة. وضع مسرحيات هزلية سياسية.

- **أرسطو**: (٣٨٤ ـ ٣٢٢ ق.م.) ـ فيلسوف وعالم يوناني قديم تشمل مؤلفاته المعارف المتوفرة في زمنه جميعها تقريباً. تأرجح في الفلسفة بين المادية والمثالية.

- **أريستون**: (القرن السادس ق.م.) ـ ملك اسبرطة (٥٧٤ ـ ٥٢٠ ق.م.)، شارك أنكسندريداس في الحكم.

- **أريستيدس**: (حوالي ٥٤٠ ـ ٤٦٧ ق.م.) ـ سياسي وقائد عسكري؛ ممثل الأريستقراطيين مالكي العبيد في أثينا.

- **أسخيلوس**: (٥٢٥ ـ ٤٥٦ ق.م.) ـ مؤلف مسرحي يوناني قديم بارز. له مسرحيات مأساوية كلاسيكية.

ـ **أغاسيس Agassiz**: لويس جان رودولف (١٨٠٧ ـ ١٨٧٣) ـ عالم طبيعيات سويسري. رحالة. ابتداء من عام ١٨٤٦، عاش في الولايات المتحدة الأميركية؛ في مفاهيمه عن العلوم الطبيعية، تمسك بنظرات في منتهى الرجعية.

ـ **الإسكندر ذو القرنين**: (٣٥٦ ـ ٣٢٣ ق.م.) ـ قائد عسكري شهير ورجل دولة في العالم القديم.

ـ **أميان مرسيللان**: (حوالي ٣٣٢ ـ حوالي ٤٠٠) ـ مؤرخ روماني. واضع كتاب «التاريخ»، الذي يشمل تاريخ روما من عام ٩٦ إلى عام ٣٧٨.

ـ **أناكريونت**: (النصف الثاني من القرن السادس ق.م.) ـ شاعر غنائي في اليونان القديمة.

ـ **أنجلس فريدريش**: (١٨٢٠ ـ ١٨٩٥).

ـ **أنسكندريداس**: (القرن السادس ق.م.) ـ ملك اسبرطة، حكم ابتداء من عام ٥٦٠ ق.م.، شارك أريستون في الحكم.

ـ **أودواكر**: (حوالي ٤٣٤ ـ ٤٩٣) ـ أحد قادة الفصائل الجرمانية في خدمة أباطرة الرومان الغربيين. في عام ٤٧٦ خلع امبراطور روما روملوس أوغسطولوس، وأصبح ملك أول مملكة «بربرية» في أراضي إيطاليا.

ـ **أوريبيدس**: (حوالي ٤٨٠ ـ حوالي ٤٠٦ ق.م.) ـ مؤلف مسرحي بارز في اليونان القديمة. مؤلف مسرحيات مأساوية كلاسيكية.

ـ **أوغسطوس**: (٦٣ ق.م. ـ ١٤م.) ـ امبراطور روماني (٢٧ ق.م. ـ ١٤م.).

ـ **أولفيلا (فلفيلا)**: (حوالي ٣١١ ـ ٣٨٣) ـ قائد ديني وسياسي من القوط الغربيين، أسقف؛ أدخل القوط في الدين المسيحي. أسس الأبجدية القوطية. ترجم الكتاب المقدس إلى اللغة القوطية.

ـ **إيرمينون (Irminon)**: (توفي حوالي ٨٢٦) ـ رئيس دير سان جرمان ـ دي بري (٨١٢ ـ ٨١٧).

- **إيسبيناس (Espinas)**: ألفرد فكتور (١٨٤٤ ـ ١٩٢٢) ـ فيلسوف وعالم اجتماعي فرنسي برجوازي. نصير نظرية التطور.

- **بانغ (Bang)**: أنطون كريستيان (١٨٤٠ ـ ١٩١٣) ـ لاهوتي نروجي. وضع أبحاثاً في الميثولوجية السكاندينافية وفي تاريخ المسيحية في النروج.

- **بانكروفت (Bancroft)**: هيوبرت هاو (١٨٣٢ ـ ١٩١٨) ـ مؤرخ أميركي. وضع أبحاثاً في التاريخ والأتنوغرافيا لأميركا الشمالية والوسطى.

- **باخهوفن (Bachofen)**: يوهان يعقوب (١٨١٥ ـ ١٨٨٧) ـ مؤرخ وحقوقي سويسري. صاحب كتاب «حق الأم».

- **برسيوس**: (٢١٢ ـ ١٦٦ ق.م.) ـ ملك مقدونينا الأخير (١٤٩ ـ ١٦٨ ق.م. مع انقطاعات).

- **بروكوبيوس من قيصرية**: (أواخر القرن الخامس ـ حوالي ٥٦٢). مؤرخ بيزنطي. اشترك في جملة من الحملات الحربية التي وصفها في مؤلفه من ٨ كتب «تاريخ حروب يوسطينيانوس ضد الفرس والفندال والقوط».

- **بلوتارخ**: (حوالي ٤٦ ـ حوالي ١٢٥). كاتب أخلاقي يوناني قديم. مؤلف كتاب «سير الحياة المقارنة» عن القادة اليونانيين والرومانيين البارزين بقي منها ٥٠ سيرة حياة. يحتوي الكتاب مادة تاريخية كبيرة.

- **بلايشرودر (Bleichroder)**: غرسون (١٨٢٢ ـ ١٨٩٣) ـ مالي ألماني. رئيس (مدير) مصرف كبير في برلين. المصرفي الشخصي لبيسمارك، ومستشاره غير الرسمي في الشؤون المالية ووسيطه في مختلف المضاربات.

- **بلينوس (غاي بلينوس سيكوند)**: (٢٣ ـ ٧٩) ـ عالم روماني في الطبيعيات، مؤلف «التاريخ الطبيعي» في ٣٧ كتاباً.

- **بوغه (Bugge)**: أيلزيوس صوفوس (١٨٣٣ ـ ١٩٠٧) ـ عالم للغوي نروجي، أستاذ بمدينة كريستيانيا (أوسلو). وضع دراسات في الأدب السكانديناقي القديم والميثولوجيا السكاندينافية.

- **بيدا الملقب بالبار**: (حوالي ٦٧٣ ـ ٧٣٥) ـ عالم وراهب أنجلوساكسوني، لاهوتي ومؤرخ.
- **بيسمارك (Bismark)**: أوتو (١٨١٥ ـ ١٨٩٨). رجل دولة بروسي. مستشار الامبراطورية الألمانية (١٨٧١ ـ ١٨٩٠). وحّد ألمانيا بالعنف تحت زعامة بروسيا.
- **بيسيستراتس**: (حوالي ٦٠٠ ـ ٥٢٧ ق.م.) طاغية أثينا (٥٦٠ ـ ٥٢٧ ق.م. مع انقطاعات).
- **بيكر (Becker)**: ولهلم أدولف (١٧٩٦ ـ ١٨٤٦) ـ مؤرخ ألماني. بروفسور في جامعة ليبزيغ. وضع أبحاثاً في التاريخ القديم.
- **تاقيطس (بوبليوس كورنيليوس تاقيطس)**: (حوالي ٥٥ ـ حوالي ١٢٠) ـ مؤرخ روماني كبير جداً. مؤلف «جرمانيا» و«التواريخ» و«الحوليات».
- **تايلور (Tylor)**: إدوار برنيت (١٨٣٢ ـ ١٩١٧) ـ عالم أنتروبولوجي بريطاني، مؤرخ في ميدان الثقافة البدائية.
- **تركوينوس المتكبر**: (٥٣٤ ـ حوالي ٥٠٩ ق.م.) ـ ملك شبه أسطوري (الملك الأخير، السابع) في روما القديمة. تقول الحكايات أنه طرد من روما بنتيجة انتفاضة شعبية قضي بعدها على السلطة الملكية وأقيم النظام الجمهوري.
- **تيباريوس**: (٤٢ ق.م. ـ ٣٧م.) ـ امبراطور (١٤ ـ ٣٧).
- **تيودوريخ**: اسم ثلاثة ملوك من القوط: ملكا القوط الغربيين ـ تيودوريخ الأول (حكم من عام ٤١٨ تقريباً إلى عام ٤٥١) وتيودوريخ الثاني (حكم من عام ٤٥٣ تقريباً إلى عام ٤٦٦) وملك القوط الشرقيين تيودوريخ (حكم من عام ٤٧٤ إلى عام ٥٢٦).
- **ثوقيديدس**: (حوالي ٤٦٠ ـ حوالي ٣٩٥ ق.م.) ـ من المؤرخين اليونانيين القدامى. مؤلف «تاريخ حرب البيلوبونيز».

- **ثيوكريتوس**: شاعر يوناني قديم من القرن الثالث ق.م.

- **جيرو ـ طولون (Giraud - Teulon)**: ألكسيس (ولد في ١٨٣٩) ـ بروفسور في التاريخ في جنيف.

- **داروين (Darwin)**: تشارلز روبرت (١٨٠٩ ـ ١٨٨٢) ـ بيولوجي مادي إنجليزي. مؤسسا لنظرية العلمية في تطور العالم العضوي.

- **دور ودي لا مال (Dureau de La Malle)**: أدولف جول سيزار أوغست (١٧٧٧ ـ ١٨٥٧) ـ شاعر ومؤرخ فرنسي.

- **ديكيارخ**: (القرن الرابع ق.م.) ـ عالم يوناني قديم. تلميذ أرسطو. مؤلف جملة من البحوث التاريخية والسياسية والفلسفية والجغرافية وغيرها.

- **ديموستينس**: (٣٨٤ ـ ٣٢٢ ق.م.) ـ خطيب بارز وقائد سياسي في اليونان القديمة. زعيم الحزب المعادي لمقدونيا في أثينا. نصير ديمقراطية مالكي العبيد.

- **ديودوروس الصيقلي**: (حوالي ٨٠ ـ ٢٩ ق.م.) ـ مؤرخ يوناني قديم. مؤلف بحث في التاريخ العالمي اسمه «المكتبة التاريخية».

- **ديونيسيوس الهاليكارناسي**: (القرن الأول ق.م. ـ القرن الأول م.) ـ مؤرخ وعالم بيان يوناني قديم. مؤلف كتاب «تاريخ روما القديم».

- **رافه هنري**: صحافي فرنسي. مترجم أعمال أنجلس إلى الفرنسية.

- **رايت (Wright) أشير**: (١٨٠٣ ـ ١٨٧٥) ـ مرسل أميركي. من ١٨٣١ إلى ١٨٧٥ عاش بين الهنود الحمر من قبيلة سينيكا. وضع قاموساً بلغتهم.

- **زوغنهايم (Sugenheim) صموئيل**: (١٨١١ ـ ١٨٧٧) ـ مؤرخ ألماني.

- **زيفيليس يوليوس**: (القرن الأول) ـ زعيم قبيلة الباتافيين الجرمانية. ترأس انتفاضة القبائل الجرمانية والغالية ضد السيادة الرومانية (٦٩ ـ ٧٠ أو ٦٩ ـ ٧١).

ـ **سرفيوس توليوس**: (٥٧٨ ـ ٥٣٤ ق.م.) ـ ملك شبه أسطوري في روما القديمة.

ـ **سكوت (Scott) ولتر**: (١٧٧١ ـ ١٨٣٢) ـ كاتب إنجليزي. مؤسس الرواية التاريخية في الأدب الأوروبي الغربي. اسكتلندي الأصل.

ـ **سلفيان**: (حوالي ٣٩٠ ـ حوالي ٤٨٤) ـ واعظ وكاتب مسيحي، كاهن في مرسيليا، مؤلف كتاب «في حكم الإله».

ـ **سوريتا (Zurita) ألونسو**: موظف إسباني استعماري في أميركا الوسطى في أوساط القرن السادس عشر.

ـ **سوسور (Saussure) هنري**: (١٨٢٩ ـ ١٩٠٥) ـ عالم حيواني سويسري.

ـ **سولون** (حوالي ٦٣٨ ـ حوالي ٥٥٨ ق.م.) ـ مشرّع أثيني. بتأثير الجماهير الشعبية، أجرى جملة من الإصلاحات موجهة ضد الأرستقراطية العشائرية.

ـ **شرلمان الكبير**: (حوالي ٧٤٢ ـ ٨١٤) ـ ملك الإفرنج (٧٦٨ ـ ٨٠٠) وإمبراطور (٨٠٠ ـ ٨١٤).

ـ **شومان (Schomann) غيورغ فريدريش**: (١٧٩٣ ـ ١٨٧٩) ـ عالم لغوي ومؤرخ ألماني. مؤلف عدد من الأبحاث في تاريخ اليونان القديمة.

ـ **غايوس**: (القرن الثاني). حقوقي روماني. مصنف بارز للقوانين الرومانية.

ـ **غروت (Grote) جورج**: (١٧٩٤ ـ ١٨٧١) ـ مؤرخ إنكليزي مؤلف كتاب من عدة مجلدات اسمه «تاريخ اليونان».

ـ **غريم (Grimm) يعقوب**: (١٧٨٥ ـ ١٨٦٣) ـ عالم لغوي ومؤرخ ثقافي ألماني. صاحب جملة من البحوث في تاريخ اللغة الألمانية والحق والميثولوجيا والأدب في ألمانيا.

ـ **غريغوريوس التوري (غيورغي فلورنسي)**: (حوالي ٥٤٠ ـ حوالي ٥٩٤) ـ

كاهن مسيحي. لاهوتي ومؤرخ. ابتداء من ٥٧٣ أسقف مدينة تور (فرنسا). صاحب «تاريخ الإفرنج» وكتاب «سبعة كتب عن العجائب».

- **غلادستون (Gladstone) وليام يوارت:** (١٨٠٩ ـ ١٨٩٨) ـ رجل دولة بريطاني. في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أحد زعماء الحزب الليبرالي (حزب الأحرار)، رئيس وزراة (١٨٦٨ ـ ١٨٧٤، ١٨٨٠ ـ ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٩٢ ـ ١٨٩٤).

- **غوته (Goethe) يوهان فولفغانغ:** (١٧٤٩ ـ ١٨٣٢) ـ كاتب ألماني كبير. اشتهر كذلك بأعماله في ميدان علوم الطبيعة.

- **فابيوس:** عشيرة رومانية من الخواص (الأشراف **patriciens**).

- **فار (بوبلي كونتيلي فار):** (حوالي ٥٣ ق.م. ـ ٩م.) ـ سياسي وقائد عسكري روماني. حاكم إقليم جرمانيا (٧ ـ ٩م.). قتل في معركة غاب توتوبورغ أثناء انتفاضة القبائل الجرمانية.

- **فاغنر (Wagner):** ريشارد (١٨١٣ ـ ١٨٨٣) ـ موسيقار ألماني.

- **فاكسموت (Wachsmuth):** ارنست ولهلم غوتليب (١٧٨٤ ـ ١٨٦٦) ـ مؤرخ ألماني، برفسور في ليبزيغ. مؤلف جملة من البحوث في الأزمنة القديمة وفي تاريخ أوروبا.

- **فايتس (Waitz):** غيورغ (١٨١٣ ـ ١٨٨٦) ـ مؤرخ ألماني. كتب جملة من البحوث في تاريخ ألمانيا في القرون الوسطى، بروفسور في غوتنغن.

- **فايسون (Fison)** لوريمير: (١٨٣٢ ـ ١٩٠٧) ـ أتنوغرافي بريطاني تخصص في دراسة سكان أستراليا الأصليين. مرسل في جزيرة فيجي (١٨٦٣ ـ ١٨٧١، ١٨٧٥ ـ ١٨٨٤) وفي أستراليا (١٨٧١ ـ ١٨٧٥، ١٨٨٤ ـ ١٨٨٨). مؤلف عدد من البحوث عن القبائل الأسترالية والفيجية. ابتداء من عام ١٨٧١ تعاون مع هاويت، واشترك معه في كتابة بحثين هما «كاميلاروي وكورناي» و«قبيلة كورناي وعاداتها في زمن السلم والحرب».

- **فرديناند الخامس الكاثوليكي**: (١٤٥٢ ـ ١٥١٦) ـ ملك (١٤٧٤ ـ ١٥٠٤) وحاكم (١٥٠٧ ـ ١٥١٦) قشتالة، ملك أراغون باسم فرديناند الثاني (١٤٧٩ ـ ١٥١٦).

- **فريمان (Freeman)**: ادوارد أوهاستيس (١٨٢٣ ـ ١٨٩٢) ـ مؤرخ بريطاني، ليبرالي. بروفسور في جامعة أكسفورد.

- **فسترمارك (Westermarck)** إدوارد ألسكندر: (١٨٦٢ ـ ١٩٣٩) ـ عالم أتنوغرافي واجتماعي فنلندي.

- **فوريه (Fourier) شارل**: (١٧٧٢ ـ ١٨٣٧) ـ اشتراكي طوبوي فرنسي.

- **فوستيل دي كولانج توما ديني**: (١٨٣٠ ـ ١٨٨٩) مؤرخ فرنسي. مؤلف جملة من البحوث في تاريخ العالم القديم وفي تاريخ فرنسا في القرون الوسطى.

- **فيتسينيا هيسبالا**: معتقة رومانية.

- **فيليدا**: (القرن الأول) ـ كاهنة وعرافة من قبيلة البروكتر الجرمانية. اشتركت بنشاط في انتفاضة القبائل الجرمانية والغالية بزعامة زيفيليس ضد السيادة الرومانية (٦٩ ـ ٧٠ أو ٦٩ ـ ٧١).

- **قيصر (غايوس يوليوس قيصر)**: (حوالي ١٠٠ ـ ٤٤ ق.م.) ـ قائد عسكري روماني شهير. رجل دولة وكاتب. مؤلف كتاب «مذكرات عن حرب الغال».

- **كاي (Kaye)**: جون وليام (١٨١٤ ـ ١٨٧٦) ـ موظف بريطاني في المستعمرات. مؤرخ ومؤلف عدد من البحوث في تاريخ واتنوغرافيا الهند وكذلك في تاريخ الحروب الاستعمارية البريطانية في أفغانستان والهند.

- **كلوديوس**: عشيرة رومانية من الخواص (الأشراف patriciens).

- **كليستين**: سياسي أثيني، أجرى في سنوات (٥١٠ ـ ٥٠٧ ق.م.) إصلاحات ترمي إلى تصفية بقايا النظام العشائري وإلى إقامة ديمقراطية مالكي العبيد في أثينا.

ـ **كوفاليفسكي مكسيم مكسيموفيتش**: (١٨٥١ ـ ١٩١٦) ـ عالم اجتماعي، ومؤرخ، وأتنوغرافي، وحقوقي روسي؛ مؤلف عدد من البحوث في تاريخ النظم المشاعي البدائي.

ـ **كوفيه (Cuvier)**: جورج (١٧٦٩ ـ ١٨٣٢). عالم طبيعيات فرنسي. اشتهر بأعماله في ميدان علم التشريح المقارن وعلم الإحاثة وعلم تصنيف الحيوانات. صاحب نظرية الكوارث، وهي نظرية مثالية منافية للعمل.

ـ **كولانج دي**: راجع فوستيل دي كولانج.

ـ **كونوف (Cunow)**: هنريخ ولهلم كارل (١٨٦٢ ـ ١٩٣٦) ـ اشتراكي ـ ديمقراطي ألماني. مؤرخ. عالم اجتماعي وأتنوغرافي. في سنوات العقدين التاسع والعاشر من القرن التاسع عشر، التحق بالماركسيين؛ فيما بعد، محرف.

ـ **كوينتيليا**: عشيرة رومانية من الخواص (الأشراف **patriciens**).

ـ **لاسال (Lassalle)**: فرديناند (١٨٢٥ ـ ١٨٦٤) ـ اشتراكي برجوازي صغير ألماني. أحد مؤسسي اتحاد العمال الألمان العام (١٨٦٣). كانت لتأسيس الاتحاد أهمية إيجابية بالنسبة للحركة العمالية، إلا أن لاسال الذي انتخب رئيساً للاتحاد قاده في طريق الانتهازية. دعم سياسة توحيد ألمانيا «من فوق» بزعامة بروسيا.

ـ **لانغه (Lange)**: كريستيان كونراد لودفيغ (١٨٢٥ ـ ١٨٨٥) ـ عالم لغوي ألماني. مؤلف عدد من البحوث في تاريخ روما القديمة.

ـ **لوقيانوس**: (حوالي ١٢٠ ـ حوالي ١٨٠) ـ كاتب هجائي يوناني قديم.

ـ **لونغ**: كاتب يوناني قديم من أوخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث.

ـ **ليبوك (Lubbock)**: جون (١٨٣٤ ـ ١٩١٣) ـ (ابتداء من عام ١٨٩٩ ـ اللورد أفبيري) ـ عالم بيولوجي، دارويني؛ أتنولوجي وأثري.

- **ليتام (Latham)**: روبرت غوردون (١٨١٢ ـ ١٨٨٨) ـ طبيب إنجليزي، لغوي وأتنوغرافي. مؤلف جملة من البحوث في الأتنوغرافيا المقارنة.

- **ليتورنو (Letourneau)**: شارل جان ماري (١٨٣١ ـ ١٩٠٢) ـ عالم اجتماعي وأتنوغرافي فرنسي.

- **ليفيوس تيطس**: (٥٩ ق.م. ـ ١٧م.) ـ مؤرخ روماني. مؤلف «تاريخ روما منذ تأسيس المدينة».

- **ليوتبراند**: (حوالي ٩٢٢ ـ حوالي ٩٧٢) ـ زعيم سياسي كنسي ومؤرخ في القرون الوسطى. أصله لومباردي. ابتداء من عام ٩٦١، أسقف كريمونا (إيطاليا الشمالية). مؤلف كتاب «الثواب والعقاب».

- **مارتينيتي باسكواله**: اشتراكي إيطالي. ترجم أعمال مراكس وأنجلس إلى الإيطالية.

- **ماركس (Marx)**: كارل (١٨١٨ ـ ١٨٨٣).

- **ماك ـ لينان (Mac-Lennan)**: جون فرغوسون (١٨٢٧ ـ ١٨٨١) ـ حقوقي ومؤرخ برجوزي اسكتلندي. مؤلف بحوث في تاريخ الزواج والعائلة.

- **ماين (Maine)**: هنري جورج سامنر (١٨٢٢ ـ ١٨٨٨) ـ حقوقي بريطاني. مؤرخ في القانون.

- **مورغان (Morgan)**: لويس هنري (١٨١٨ ـ ١٨٨١) ـ أتنوغرافي أميركي. أثري ومؤرخ في ميدان المجتمع البدائي. مادي عفوي.

- **ماورر (Maurer)**: غيورغ لودفيغ (١٧٩٠ ـ ١٨٧٢) ـ مؤرخ ألماني. درس النظام الاجتماعي في ألمانيا في الأزمنة القديمة والقرون الوسطى. أسهم بقسط كبير في دراسة تاريخ المشاعة القروسطية، الماركة.

- **موليير (Molière)**: جان باتيست (واسمه الحقيقي بوكلين) (١٦٢٢ ـ ١٦٧٣) ـ مؤلف مسرحي فرنسي.

- **مومزن (Mommsen)**: تيودور (١٨١٧ ـ ١٩٠٣) ـ مؤرخ ألماني. مؤلف عدد من البحوث في تاريخ روما القديمة.

- **موسخوس**: شاعر يوناني قديم من أواسط القرن الثاني ق.م.

- **نابليون الأول بونابرت**: (١٧٦٩ ـ ١٨٢١) ـ امبراطور فرنسا (١٨٠٤ ـ ١٨١٤ و١٨١٥).

- **نيارخ**: (حوالي ٣٦٠ ـ حوالي ٣١٢ ق.م.) ـ قائد بحري مقدوني. مرافق ومشارك في حملات الإسكندر المقدوني. وضع وصفاً لرحلة الأسطول المقدوني من الهند إلى بلاد ما بين النهرين (٣٢٦ ـ ٣٢٤ ق.م.).

- **نيبور (Niebuhr)**: برتولد غيورغ (١٧٧٦ ـ ١٨٣١) ـ مؤرخ ألماني. مؤلف عدد من البحوث في تاريخ العالم القديم.

- **نيديجده يون**: يون (١٨٥٤ ـ ١٩٢٨) ـ كاتب سياسي ومترجم روماني. اشتراكي ـ ديمقراطي. ابتداء من التسعينيات، انتهازي.

- **هاويت (Howitt)**: ألفرد وليام (١٨٣٠ ـ ١٩٠٨) ـ عالم بريطاني أتنوغرافي مختص في دراسة سكان أستراليا الأصليين. موظف استعماري في أستراليا (١٨٦٢ ـ ١٩٠١). مؤلف عدد من البحوث عن القبائل الأسترالية. ابتداء من عام ١٨٧١ تعاون مع لوريمر فايسون واشترك معه في كتابة بحثين هما «كاميلاروي وكورناي» و«قبيلة كورناي وعاداتها في زمن السلم والحرب».

- **هوشكه (Huschke)**: غيورغ فيليب إدوارد (١٨٠١ ـ ١٨٨٦) ـ حقوقي ألماني. مؤلف عدد من البحوث في الحق الروماني.

- **هوميروس**: شاعر ملحمي يوناني قديم نصف أسطوري. ناظم «الإلياذة» و«الأوذيسة».

- **هويسلر (Heusler)**: أندرياس (١٨٣٤ ـ ١٩٢١) ـ حقوقي برجوازي سويسري، بروفسور في بال. مؤلف عدد من البحوث في الحق السويسري والجرماني.

- **هيرودوتس**: (حوالي ٤٨٤ ـ ٤٢٥ ق.م.) ـ مؤرخ يوناني قديم.
- **هيرودوس**: (٧٣ ـ ٤ ق.م.) ـ ملك اليهودية (٤٠ ـ ٤ ق.م.).
- **هيغل (Hegel)**: غيورغ ولهلم فريدريش (١٧٧٠ ـ ١٨٣١) ـ أكبر ممثلي الفلسفة الكلاسيكية الألمانية. مثالي موضوعي. عرض الديالكتيك المثالي بأوسع شكل.
- **وطسن (Watson)**: جون فوربس (١٨٢٧ ـ ١٨٩٢) ـ طبيب بريطاني. موظف في المستعمرات. من ١٨٥٨ إلى ١٨٧٩ مدير متحف الهند في لندن. مؤلف عدد من البحوث عن الهند.
- **ولفرام فون آيشنباخ**: (حوالي ١١٧٠ ـ حوالي ١٢٢٠) ـ شاعر ألماني.
- **ياروسلاف الحكيم**: (٩٧٨ ـ ١٠٥٤) ـ أمير كييف الكبير (١٠١٩ ـ ١٠٥٤).
- **يوليوس**: عشيرة رومانية من الخواص (الأشراف **patriciens**).

الشخصيات الأدبية والأسطورية

- **إبراهيم:** حسب التوراة، بطريرك اليهود القدماء.

- **أبولون:** في الميثولوجيا اليونانية القديمة، إله الشمس والنورن وحامي الفنون.

- **أثينا بالادا:** في الميثولوجيا الإغريقية، آلهة الحرب ومثال الحكمة. كانت تعتبر حامية دولة أثينا.

- **أخيل:** في الميثولوجيا الإغريقية، أشجع الأبطال اليونانيين الذين حاصروا طروادة. أحد الأبطال الرئيسيين في «الإلياذة» من تأليف هوميروس.

- **الأرغونوط:** في الميثولوجيا اليونانية القديمة، أبطال مضوا على متن المركب «أرغو» إلى كولخيده سعياً وراء «الصوف الذهبي» الذي كان يحميه التنين.

- **أغممنون:** في الميثولوجيا اليونانية القديمة، ملك أسطوري في أرغوس؛ أحد أبطال «الإلياذة»؛ قائد القوات اليونانية في حرب طروادة. لقي مصرعه على يد زوجته كليتمنسترا وعشيقها إيغيست. بطل مأساة بالاسم نفسه لاسخيلوس.

- **أفروديت:** في الميثولوجيا اليونانية القديمة، آلهة الحب والجمال.

- **الإيرينيات:** في الميثولوجيا الإغريقية، آلهات الثأر. ويظهرن بصورة نساء على رؤوسهن حيات عوضاً عن الشعر.

ـ **الثيه**: في الميثولوجيا اليونانية القديمة، ابنة الملك تستيوس، ووالدة ميلياغر.

ـ **أنايتيس**: اسم يوناني قديم لأناهيد، آلهة المياه والخصوبة في الميثولوجية الإيرانية.

ـ **أوتا النروجية**: بطلة ملحمة شعبية جرمانية قديمة، وكذلك بطلة القصيدة الألمانية من القرن الثالث عشر «غودرون».

ـ **أوذيس**: بطل ملحمتي هوميروس «الإلياذة» و«الأوذيسة»؛ ملك أسطوري لجزيرة أيتاك، أحد قادة القوات الإغريقية إبان حرب طروادة، تميز بالشجاعة والدهاء والفصاحة.

ـ **أوريست**: في الميثولوجيا الإغريقية، ابن أغممنون وكليتمنسترا، انتقم من أمه ومن إيغيست لقتلهما والده؛ بطل ثلاثية أسخيلوس «أوريستية».

ـ **أيتسل**: بطل ملحمة شعبية جرمانية قديمة وكذلك بطل القصيدة الألمانية القروسطية «أغنية نيبيلونغ».

ـ **إيتيوكل**: في الميثولوجيا الإغريقية، ابن أوديب، ملك ثيبه؛ تقاسم مع أخيه بولينيك السلطة الملكية في ثيبه؛ قتل أخاه، وقتل في الصراع نفسه بيد أخيه. على هذه الأسطورة، ارتكزت مأساة أسخيليوس «سبعة ضد ثيبه».

ـ **إيغيست أو إيغيسف**: في الميثولوجيا الإغريقية، عشيق كليتمنسترا؛ شريك في اغتيال أغممنون؛ بطل القسمين الأولين من ثلاثية أسخيلوس «أوريستية».

ـ **أيفميه**: أحد أبطال ملحمة هوميروس «الأوذيسة»؛ راعي خنازير أوذيس، ملك جزيرة أيتاك؛ ظلّ أميناً لسيده خلال كل زمن أسفاره الطويلة.

ـ **برونهيلدا**: بطلة ملحمة شعبية جرمانية قديمة، وكذلك بطلة القصيدة الألمانية من القرون الوسطى «أغنية نيبيلونغ»، ملكة ايسلندية، ثم زوجة غونتر ملك البورغونديين.

- **بورياد**: في الميثولوجيا اليونانية القديمة، أبناء إله الريح الشمالية بوري وأوريتيا، ابنة ملك أثينا.

- **بولينيك**: في الميثولوجيا الإغريقية، ابن أوديب، ملك ثيبه؛ تقاسم مع أخيه أيتيو كل السلطة الملكية في ثيبه؛ قتل أخاه، وقتل في الصراع نفسه بيد أخيه. على هذه الأسطورة، ارتكزت مأساة أسخيلوس «سبعة ضد ثيبه».

- **تستيوس**: في الميثولوجيا الإغريقية، ملك بليفرون الأسطوري في أيتوليا.

- **توكر**: بطل ملحمة هوميروس «الإلياذة»؛ حارب في طروادة.

- **تيزوس**: في الميثولوجيا الإغريقية، واحد من أكبر الأبطال، وملك أسطوري لأثينا؛ نسب إليه تأسيس دولة أثينا.

- **تيلامون**: أحد أبطال الميثولوجيا الإغريقية. اشترك في الزحف على طروادة.

- **تيليماك**: بطل ملحمة هوميروس «الأوذيسة»؛ ابن أوذيس، ملك جزيرة أيتاك.

- **جورج داندن**: الشخص الرئيسي في كوميديا موليير «جورج داندن أو الزوج المخدوع»، نموذج الفلاح الغني الساذج الذي يتزوج من أرستقراطية حل بها الخراب وتكذب عليه وتخدعه بمهارة.

- **دفنيس**: بطل رواية لونغ الإغريقية (القرن الثاني ـ القرن الثالث) «دفنيس وكلويا». نموذج الراعي العاشق.

- **ديمودوكس**: أحد أبطال ملحمة هوميروس «الأوذيسة»؛ مغن أعمى في قصر الكينوي، ملك «الفياك» الأسطوري.

- **رومولوس**: مؤسس روما القديمة الأسطوري وأول ملوكها.

- **زفس**: الإله الأكبر في الميثولوجيا اليونانية القديمة.

- **زيغفريد**: أحد الأبطال الرئيسيين في ملحمة شعبية جرمانية قديمة، وكذلك في القصيدة الألمانية من القرون الوسطى «أغنية نيبيلونغ».

- **زيغفريد من مورلند**: بطل ملحمة شعبية جرمانية قديمة، وكذلك بطل القصيدة الألمانية من القرن الثالث عشر «غودرون». أحد الخطيبين الذين رفضتهم غودرون.
- **زيغيبانت الإرلندي**: بطل ملحمة شعبية جرمانية قديمة، وكذلك بطل القصيدة الألمانية من القرن الثالث عشر «غودرون»؛ ملك الايرلنديين.
- **سيف**: في الميثولوجيا السكاندينافية القديمة، زوجة إله الرعد تور؛ إحدى بطلات الملحمة الشعبية السكاندينافية القديمة «أيدا الكبرى».
- **غانيميد**: في الميثولوجيا اليونانية القديمة، فتى جميل خطفه الآلهة ونقلوه إلى الأولمب حيث أصبح حبيب الإله زفس وساقيه.
- **غودرون (كودرون)**: البطلة الرئيسية في ملحمة شعبية جرمانية قديمة، وكذلك في القصيدة الألمانية من القرن الثالث عشر «غودرون»، ابنة هيتل، ملك الهيغيلينغ وهيلدا الارلندية، وخطيبة هرفيغ الزيلندي؛ خطفها هارتموت الأورمني (النورمندي)، فظلت أسيرة عنده مدة ١٣ سنة، رافضة أن تتزوجه. حررها هرفيغ، وأصبحت زوجته.
- **غونتر**: بطل ملحمة شعبية جرمانية قديمة، وكذلك بطل القصيدة الألمانية من القرون الوسطى «أغنية نيبيلونغ»، ملك البورغونديين.
- **فريا**: في الميثولوجيا السكاندينافية القديمة، آلهة الخصب والحب؛ بطلة الملحمة الشعبية السكاندينافية القديمة «أيدا الكبرى»؛ زوجة أخيها، الإله فرير.
- **فينيه**: في الميثولوجيا الإغريقية، نبي أعمى. بتحريض من زوجته الثانية، عذب أولاده من زوجته الاولى كليوباطره، ابنة بوري، فعاقبته الآلهة.
- **كاسندرا**: في الميثولوجيا اليونانية القديمة، ابنة ملك طروادة بريام؛ عرافة. بعد النصر على طروادة، ساقها أغممنون كعبدة. إحدى بطلات مسرحية أسخيلوس «أغممنون».

ـ **كريمهيلدا**: بطلة ملحمة شعبية جرمانية قديمة، وكذلك بطلة القصيدة القروسطية الألمانية «أغنية نيبيلونغ»؛ أخت ملك البورغوند غونتر؛ خطيبة ثم زوجة زيغفريد؛ بعد موته، زوجة ملك الهون ايتسل.

ـ **كلويا**: بطلة رواية لونغ الإغريقية (القرن الثاني ـ القرن الثالث) «دفنيس وكلويا»؛ نموذج الراعية المحبة.

ـ **كليتمنسترا**: في الميثولوجيا الإغريقية، زوجة أغممنون؛ قتلت زوجها بعد عودته من حرب طروادة؛ بطلة مأساة أسخيلوس «أوريستية».

ـ **كليوباطره**: في الميثولوجيا الإغريقية، ابنة بوري، إله الريح الشمالية.

ـ **لوكي**: في الميثولوجيا السكاندينافية القديمة، شيطان شرير، وإله النار، وبطل الملحمة الشعبية السكاندينافية القديمة «أيدا الكبرى».

ـ **موليوس**: إحدى شخصيات ملحمة هوميروس «الأوذيسة»، مناد حربي.

ـ **موسى**: حسب التوراة، نبي ومشترع، حرر اليهود القدماء من الأسر المصري وسن لهم القوانين.

ـ **ميفيستو**: أحد الأشخاص الرئيسيين في مأساة غوته «فاوست».

ـ **ميلياغر**: في الميثولوجيا الإغريقية، ابن أينه، الملك الأسطوري لمدينة كاليدون والثيه التي قتلت أخوة أمها.

ـ **ميليتا**: الاسم الإغريقي لإيشتار (عشتروت) آلهة الحب والخصب في الميثولوجيا البابلية.

ـ **نسطور**: في الميثولوجيا الإغريقية، أعقل الأبطال الإغريق الذين شاركوا في حرب طروادة وأكبرهم سناً.

ـ **نيوردر**: في الميثولوجيا السكاندينافية القديمة، إله الخصب، وبطل الملحمة الشعبية السكاندينافية القديمة «أيدا الكبرى».

- **هادوبراند**: أحد أبطال الملحمة البطولية الجرمانية القديمة «نشيد هيلديبراند»؛ ابن البطل الرئيسي في هذه الملحمة، هيلديبراند.
- **هارتموت**: بطل ملحمة شعبية جرمانية قديمة، وكذلك بطل القصيدة الألمانية من القرن الثالث عشر «غودرون»، ابن ملك أورمني (نورمندي)؛ أحد خطيبي غودرون المرفوضين.
- **هرفيغ**: بطل ملحمة شعبية جرمانية قديمة، وكذلك بطل الملحمة الألمانية من القرن الثالث عشر «غودرون»؛ ملك زيلندي؛ خطيب ثم زوج غودرون.
- **هرقل**: بطل واسع الشهرة في الأساطير الإغريقية القديمة، معروف بقوته الخارقة ومآثره البطولية.
- **هيتل**: بطل ملحمة شعبية جرمانية قديمة، وكذلك بطل القصيدة الألمانية من القرن الثالث عشر «غودرون»؛ ملك الهيغلينغ.
- **هيلدا**: بطلة ملحمة شعبية جرمانية قديمة؛ وكذلك بطلة القصيدة الألمانية من القرن الثالث عشر «غودرون»؛ ابنة ملك الايرلنديين؛ صارت زوجة هيتل، ملك الهيغلينغ.
- **هيلديبراند**: البطل الرئيسي في الملحمة الشعبية الجرمانية القديمة «نشيد هيلديبراند».

دليل الأسماء الأتنوغرافية

- **الآريون**: تعبير انتشر على نطاق واسع في القرن التاسع عشر للإشارة إلى شعوب المجموعة اللغوية الهندية الأوروبية.

- **الألبان Alamans**: مجموعة من القبائل الجرمانية. في القرنين الثالث والرابع، انتقلت من المنطقة الواقعة بين نهري الأودر والألب إلى منطقة أعالي نهر الراين، واستوطنت تدريجياً أراضي الألزاس وسويسرا الشرقية وألمانيا الجنوبية الغربية الحالية.

- **الأوجليون**: السكان البربر في واحة أوجله (ليبيا الشرقية الشمالية).

- **أودجيبفه (تشيبيفا)**: قبيلة من الهنود الحمر في أميركا الشمالية كانت تعيش في القسمين الشمالي والشمالي الغربي من منطقة البحيرات الكبرى.

- **الأوزيبيت**: قبيلة جرمانية كانت تقطن على الضفة اليمنى من أسافل نهر الراين؛ في أواسط القرن الأول ق.م.، انتقلت إلى الضفة اليسرى، ولكنها عادت إلى من حيث أتت بعد أن هزمها الرومان.

- **أوماها**: قبيلة من الهنود الحمر في أميركا الشمالية كانت تعيش في حوض أواسط نهر ميسوري (ولاية نبراسكا الحالية).

- **أونونداغا**: قبيلة من الهنود الحمر في أميركا الشمالية تنتسب إلى مجموعة الأيروكوا. كانت تعيش في أراضي ولاية نيويورك الحالية.

- **أونيدا**: قبيلة من الهنود الحمر في أميركا الشمالية تنتسب إلى مجموعة الأيروكوا. كانت تعيش في أراضي ولاية نيويورك الحالية.

- **الأيبيريون**: مجموعة قبائل كانت تسكن في الأزمنة الغابرة قسماً من شبه جزيرة البيرينه وجزر البحر الأبيض المتوسط الواقعة على مقربة منها والقسم الجنوبي الشرقي من فرنسا الحالية. قبيل العهد الميلادي، أخضعها الرومان فترومنت تدريجياً.
- **الأيروكوا**: مجموعة من قبائل الهنود الحمر في أميركا الشمالية، كانت تسكن في منطقة بحيرات يري وأونتاريو، وأبعد إلى الجنوب، في حوض نهر سان لوران، وكذلك في القسم الجنوبي من جبال أبالاش.
- **الأيسكيفيون (الأيستيفيون)**: إحدى المجموعات الأساسية من القبائل الجرمانية؛ في مستهل العهد الميلادي، كانت تسكن في الأراضي الواقعة على أواسط وأسافل نهر الراين. ابتداء من القرن الثالث أطلق عليهم اسم الإفرنج.
- **الأينغيفون**: إحدى المجموعات الأساسية من القبائل الجرمانية؛ في مستهل العهد الميلادي، كانت تسكن سواحل بحر الشمال ابتداء من خليج زيدر - ذي حتى الدانمارك؛ في القرنين الخامس والسادس، استولت قبائل الأنكل والساكس وغيرها الداخلة في قوامها على بريطانيا.
- **الأيونيون**: إحدى المجموعات الأساسية من القبائل اليونانية القديمة. منذ أقدم الأزمنة، استوطنت في الأتيك وفي القسم الشمالي الشرقي من شبه جزيرة البيلوبونيز؛ فيما بعد، استوطنت كذلك قسماً من جزر بحر إيجه وسواحل آسيا الصغرى.
- **الباتافيون**: قبيلة جرمانية كانت تسكن في مستهل العهد الميلادي بين أنه رمآس والراين وفآل (هولندا الحالية).
- **البارثيون**: مجموعة من القبائل الإيرانية القديمة كانت منذ الألف الأول ق.م. تسكن في القسم الشمالي الشرقي من الهضاب الإيرانية. في القرنين السادس والسابع بعد الميلاد، تمثلتها الشعوب المجاورة.

- **الباريا**: قبيلة تعيش في أراضي أثيوبيا الغربية وأريتريا الحاليتين، عند حدود السودان الشرقية.

- **البانجا**: قبيلة هندية.

- **البروكتر**: قبيلة جرمانية كانت تسكن في مستهل العهد الميلادي في الأراضي الواقعة بين نهري ليبّه وإيمس.

- **البريطانيون Bretons**: مجموعة من قبائل السلت، سكان بريطانيا القدامى؛ نتيجة للفتح الأنكلو ـ ساكسوني تعرض قسم منها للتمثيل كما أزيح القسم الآخر إلى ويلس واسكتلندا وشبه جزيرة بريطانيا ـ (فرنسا).

- **الباستارن**: قبيلة جرمانية من المجموعة القوطية، كانت تسكن قبيل العهد الميلادي في الأرض الواقعة بين جبال الكاربات ونهر الدانوب.

- **البشاف**: مجموعة أتنوغرافية من الشعب الجورجي تعيش أساساً في المنطقة الجبلية على أواسط نهر أراغفي وفي أعالي نهر يوري.

- **البلاسج**: مجموعة من القبائل كانت في سحيق الأزمنة تسكن القسم الجنوبي من شبه جزيرة البلقان والساحل الغربي من آسيا الصغرى.

- **البلجيكيون**: مجموعة من قبائل السلت الغاليين كانت تسكن في بلاد الغال الشمالية بين نهري السين والراين، وكذلك في قسم من ساحل بريطانيا الغربي.

- **البورغوند**: قبيلة جرمانية من المجموعة القوطية؛ انتقلت قبيل العهد الميلادي من سكاندينافيا إلى الأراضي الواقعة بين نهري الفيستول والأودير. ثم نزحت تدريجياً في الاتجاه الجنوبي الغربي، واستقرت نحو أواسط القرن الخامس في حوض الرون.

- **البوكين**: اسم أحد فروع قبيلة الباستارن الجرمانية. وقد خلط عدد من المؤرخين القدماء هؤلاء وأولئك.

ـ **البولينيزيون**: السكان الأصليون في بولينيزيا وبعض الجزر الصغيرة في القسم الشرقي من ميلانيزيا.

ـ **البويبلو**: اسم مجموعة من قبائل الهنود الحمر في أميركا الشمالية كانت تسكن في أراضي ولايتي نيويورك وأريزونا الحاليتين وفي القسم الجنوبي في ولاية كاليفورنيا وفي القسم الشمالي الغربي من المكسيك.

ـ **البيكت**: مجموعة قبائل كانت في الأزمنة الغابرة تسكن في أراضي اسكتلندا الحالية. في أواسط القرن التاسع، استولى عليها السكوتلنديون.

ـ **تاميل**: مجموعة قبائل، في الوقت الحاضر قوم يسكن في طرف القسم الجنوبي الشرقي من شبه جزيرة هندوستان.

ـ **التاهو**: قبيلة من الهنود الحمر في أميركا الشمالية كانت تعيش في القسم الشمالي من المكسيك الحالية.

ـ **التايفال**: قبيلة جرمانية قريبة من القوط. قبل القرن الثالث، استوطنت الساحل الشمالي من البحر الأسود؛ ومنه طردها الهون في النصف الثاني من القرن الرابع.

ـ **التراقيون**: مجموعة قبائل كانت تعيش في الأزمنة الغابرة في القسم الشرقي من شبه جزيرة البلقان.

ـ **تشيروكي**: قبيلة من الهنود الحمر في أميركا الشمالية تنتسب إلى مجموعة الأيروكوا؛ كانت تعيش في المناطق الجنوبية من جبال أبالاش.

ـ **التنكتير**: قبيلة جرمانية كانت تقيم على الضفة اليمنى من نهر الراين عند أسافله. في منتصف القرن الأول ق.م.، انتقلت إلى الضفة اليسرى، ولكنها عادت إلى من حيث أتت بعد أن هزمها الرومان.

ـ **التوتونيون**: مجموعة قبائل جرمانية كانت تسكن في شبه جزيرة جوتلند وفي منطقة أسافل نهر الألب. في أواخر القرن الثاني ق.م.، بدأت تنزح إلى

أوروبا الجنوبية مع قبائل السمبر في آن واحد. هزمها الرومانيون، فاستوطنت بقاياها منطقة أنهر مآس وماين ونيكار.

- **التوسكارورا:** قبيلة من الهنود الحمر في أميركا الشمالية، تنتسب إلى مجموعة الأيروكوا. كانت تعيش في أراضي ولايتي فرجينيا وكارولينا الشمالية الحاليتين على ساحل المحيط الأطلسي.

- **التيكور:** قبيلة هندية كانت تعيش في أوذ (حالياً قسم من ولاية أوتار براداش).

- **التينه:** مجموعة قبائل من الهنود الحمر في أميركا الشمالية كانت تسكن في غابات القسم الغربي من كندا وفي ألاسكا الداخلية وعلى ساحل المحيط الهادئ عند شبه جزيرة كيناي (ألاسكا الجنوبية).

- **الجرمان القدماء.**

- **الخفسور:** مجموعة أنتوغرافية من الشعب الجورجي تعيش في المناطق الجبلية من جورجيا الشرقية.

- **داكوتا:** مجموعة من قبائل الهنود الحمر في أميركا الشمالية كانت تعيش في حوض نهر ميسوري وفي المروج الممتدة من نهر ميسيسيبي حتى الجبال الصخرية ومن كندا حتى نهر أركنزاس.

- **الداكوتا:** أحد الأسماء المستعملة سابقاً للإشارة إلى مجموعات من قبائل الهنود الحمر التي كانت تعيش في أميركا الشمالية والتي كانت تنتسب إلى العائلة اللغوية سيو ـ هوكا (الأيروكوا، داكوتا، وغيرهم).

- **الدنماركيون القدامى.**

- **الدرافيد:** مجموعة من الشعوب الهندية، تقطن في الوقت الحاضر الهند الجنوبية، وكانت تشكل في الأزمنة القديمة القسم الأساسي من سكان شبه جزيرة هندوستان.

- **الديلاوار:** قبيلة من الهنود الحمر في أميركا الشمالية كانت تسكن قبيل القرن

السابع عشر في الأراضي الواقعة على نهر ديلاوار وعلى أسافل نهر هودسون (من أراضي ولايات نيو ـ جرسي وديلاوار ونيويورك وبنسيلفانيا الحالية)؛ في أوساط القرن الثامن عشر نزح الديلاوار إلى وادي نهر أهايو بعد أن ضيق عليهم الأوروبيون وقبائل الأيروكوا. وفي مستهل القرن التاسع عشر، طردهم الأميركيون إلى الغرب، إلى ما وراء نهر ميسيسيبي.

ـ **الدوريون**: إحدى المجموعات الأساسية من القبائل اليونانية القديمة؛ نزحت في القرنين الثاني عشر والحادي عشر ق.م. من الشمال إلى شبه جزيرة البيلوبونيز وإلى جزر القسم الجنوبي من بحر إيجه.

ـ **الرومان القدامى.**

ـ **الزنوج الأستراليون. الأستراليون.**

ـ **السابليون (القبائل السابلية)**: إحدى المجموعتين الرئيسيتين من القبائل الإيطالية القديمة.

ـ **الساموييد**: راجعوا الملاحظة عن النتسي.

ـ **الساميون**: تعبير انتشر على نطاق واسع في القرن التاسع عشر للإشارة إلى شعوب الفرع السامي من المجموعة اللغوية السامية ـ الحامية.

ـ **السانتال**: قبيلة هندية. في الوقت الحاضر، قوم يسكن أراضي دائرة سانتال ـ برغاناس في ولاية بيهار.

ـ **السبرطيون القدامى.**

ـ **السفان**: مجموعة أتنوغرافية من الشعب الجورجي تعيش في سفانيتيا، في السفوح الجنوبية الغربية من سلسلة القفقاس الكبرى.

ـ **السقيتيون (أو الأيسكيفيون)**: مجموعة قبائل كانت تسكن في أراضي ساحل البحر الأسود الشمالي منذ القرن السابع ق.م. حتى القرون الأولى من العهد الميلادي.

- **السكوتيون (السكوت)**: مجموعة من القبائل السلتية كانت تسكن في أرلنده القديمة؛ نحو عام ٥٠٠، انتقل قسم من السكوت إلى أراضي اسكتلندا الحالية؛ في أوساط القرن التاسع، استولوا على البيكت.

- **السلاف القدامى.**

- **السلت**: مجموعة من القبائل المتقاربة كانت في الأزمنة الغابرة تسكن في القسمين الأوسط والغربي من أوروبا.

- **السلت الغاليون، الغاليون**: مجموعة من القبائل السلتية كانت تسكن في بلاد الغال القديمة (أراضي فرنسا وإيطاليا الشمالية، وبلجيكا، واللوكسمبورغ، وقسم من هولندا وسويسرا حالياً)؛ في مستهل العهد الميلادي، أخضعها الرومانيون.

- **السمبر**: مجموعة من قبائل جرمانية كانت تسكن في شبه جزيرة جوتلند؛ في أواخر القرن الثاني ق.م.، شرعت تنزح إلى أوروبا الجنوبية مع قبائل التوتونيين في آن واحد؛ هزمها الرومانيون، فاستوطنت بقاياها منطقة أنهر مآس وماين ونيكار.

- **السوييف**: مجموعة قبائل جرمانية كانت تسكن حوض نهر الألب قبيل العهد الميلادي.

- **سينيكا**: قبيلة من الهنود الحمر في أميركا الشمالية تنتسب إلى مجموعة الأيروكوا. كانت تعيش في أراضي ولاية نيويورك الحالية.

- **الشاوني**: قبيلة من الهنود الحمر في أميركا الشمالية كانت تعيش على ضفاف نهر سافانا (في أراضي ولاية جورجيا وكارولينا الجنوبية الحاليتين).

- **الشركس**: اسم واسع الانتشار قبل ثورة أكتوبر الاشتراكية الكبرى لمجموعة من الأقوام الجبلية الأديغية في القفقاس الشمالي الغربي (الأديغيون والشركس والكاباردينون).

- **الشيبيوي (الشايبيواي)**: قبيلة من الهنود الحمر في أميركا الشمالية كانت تعيش في الأراضي الواقعة بين الجبال الصخرية وخليج هودسون.

- **الطورانيون**: اسم كان يطلق فيما مضى على سكان منخفض طوران.

- **غاوورا (غاودا)**: قبائل هندية في البنغال الغربي.

- **الفارلي**: قوم هندي يعيش في أراضي ولاية بومباي الحالية وجزئياً في المناطق الشمالية من ولاية مدهيا ـ براديش الحالية.

- **الفرس القدامى.**

- **الفرنج (الإفرنج)**: مجموعة قبائل جرمانية كانت معروفة قبل القرن الثالث باسم قبائل الإيسكيفيين أو الإيستيفيين. كانت تقطن الأرض الواقعة على أواسط وأسافل نهر الراين. منذ القرن الثالث، شرعت تستولي على أراضي غاليا (بلاد الغال)، وأنجزت عمليات الاستيلاء في أوائل القرن السادس.

- **الفرنج الساليون**: أحد الفرعين الرئيسيين للقبائل الجرمانية من المجموعة الإفرنجية (الفرنجية)؛ نحو أواسط القرن الرابع؛ استوطنوا ساحل بحر الشمال من مصب نهر الراين إلى شلدا؛ فيما بعد، استقروا في أراضي غاليا الشمالية.

- **الفينيقيون**: سكان فينيقيا القديمة.

- **القبائل**: مجموعة من قبائل البربر في الجزائر تسكن في جبال الجرجرة والمناطق الجبلية من إقليم قسنطينة وجبل أورس.

- **القبائل الإيطالية، الإيطاليون**: قبائل كانت في الأزمنة الغابرة تقيم في شبه جزيرة أبنينو. شكلت المجموعتان الرئيسيتان من هذه القبائل اللاتين والسابليين.

- **القبائل القوطية (الغوطية)**: إحدى المجموعات الأساسية من القبائل الجرمانية. في مستهل القرن الميلادي، هاجرت من سكاندينافيا إلى حوضي نهري الفيستول والأودير.

- **القبائل اللاتينية**: إحدى المجموعتين الرئيسيتين من القبائل الإيطالية القديمة. وإليها كان ينتسب الرومان القدامى.

- **القدماء الأثينيين.**

- **قدماء اليونانيين (الإغريق القدامى).**

- **القوط (الغوطيون)**: القبيلة الجرمانية الأساسية من المجموعة القوطينة؛ قبيل العهد الميلادي، نزحت من سكاندينافيا إلى منطقة أسافل الفيستول، ونحو القرن الثالث، إلى المنطقة الشمالية من سواحل البحر الأسود؛ ومنها طردها الهون في القرن الرابع. كان القوطيون ينقسمون إلى القوط الشرقيين الذين شكلوا في أواخر القرن الخامس مملكة لهم في شبه جزيرة أبنينو، والقوط الغربيين الذين شكلوا في أوائل القرن الخامس مملكة لهم في بلاد الغال الجنوبية في البدء، ثم في شبه جزيرة البيرينه.

- **الكارابيب (الكاريب)**: مجموعة من قبائل الهنود الحمر في أميركا الجنوبية. كانت تسكن في أراضي البرازيل الشمالية والوسطى وفي المناطق المتاخمة لها من فنزويلا وغويانا وكولومبيا.

- **الكارين**: مجموعة قبائل، في الوقت الحاضر قوم يعيش في القسم الجنوبي الشرقي من بورما.

- **الكافيات (الكافياك)**: قبيلة من الهنود الحمر في أميركا الشمالية كانت تعيش على سواحل مضيق بيرينغ.

- **كاميلاروي**: قبيلة أسترالية كانت تعيش في حوض نهر دارلينغ (القسم الغربي من أستراليا).

- **كايوغا**: قبيلة من الهنود الحمر في أميركا الشمالية تنتسب إلى مجموعة الأيروكوا. كانت تسكن في أراضي ولاية نيويورك الحالية.

- **الكفر ـ الزولو**: (الاسم الصحيح ـ الزولو) قوم من أفريقيا الجنوبية الشرقية.

ـ **الكوتار**: قبيلة هندية تسكن في منطقة جبال نيلغيري (القسم الغربي من ولايتي مدراس وميسور الحاليتين).

ـ **الكوكوس**: قبيلة من الهنود الحمر في أميركا الجنوبية كانت تعيش في أراضي التشيلي الحالية.

ـ **الكلميك**: قوم مغولي الأصل. حتى أواخر القرن السادس عشر، كان الكلميك يعيشون في سهوب جونغاريا بآسيا المركزية. في النصف الثاني من القرن السابع عشر، رحلوا إلى المناطق الجنوبية الشرقية من روسيا واستوطنوا أسافل نهر الفولغا.

ـ **اللومبارد**: قبيلة جرمانية؛ قبل بداية القرن الخامس، كانت تعيش على الضفة اليسرى من أسافل نهر الألب؛ ثم انتقلت إلى حوض أوساط نهر الدانوب، وفيما بعد إلى إيطاليا الشمالية والوسطى.

ـ **الليغوريون**: مجموعة من قبائل كانت في سحيق الأزمنة تسكن القسم الأكبر من شبه جزيرة أبنينو. في القرن السادس ق.م. طردتها القبائل الإيطالية إلى القسم الشمالي الغربي من شبه جزيرة أبنينو وإلى القسم الجنوبي الشرقي الساحلي من بلاد الغال. في مستهل العهد الميلادي أخضعها الرومان فترومنت تدريجياً.

ـ **الماغار**: قبيلة. في الوقت الحاضر قوم يسكن المناطق الغربية من النيبال.

ـ **المانيبوري**: قوم هندي يسكن في أراضي ولاية مانيبور الحالية.

ـ **المكسيكيون**: سكان المكسيك الأصليون.

ـ **المكسيكيون الجدد**: راجعوا الملاحظة عن البويبلو.

ـ **موهاوك (موهافك)**: قبيلة من الهنود الحمر في أميركا الشمالية تنتسب إلى مجموعة الأيروكوا؛ كانت تعيش في أراضي ولاية نيويورك الحالية.

ـ **الميامي (المايامي)**: قبيلة من الهنود الحمر في أميركا الشمالية، كانت في القرن السابع عشر تعيش على الضفة الغربية من بحيرة ميشيغان؛ في مستهل

القرن الثامن عشر، نزحت إلى أراضي ولايات أيلينويس وأنديانا وأوهايو الحالية؛ ثم طردها الأميركيون إلى الغرب، إلى ما وراء نهر مسيسيبي.

- **النايير (النايار)**: الفئة المغلقة العسكرية العليا من شعب المالايالي الهندي القاطن في أراضي ساحل مالابار.

- **النتسي**: قوم يعيش في المناطق الشمالية من الاتحاد السوفييتي من الساحل الشرقي للبحر الأبيض حتى أسافل نهر ينيسيي وفي جزيرتي كولغويف وفاغاتش وفي جزء من الأرض الجديدة.

- **النوبيون**: قوم أفريقي يقطن القسم الشمالي من السودان الشرقي والقسم الجنوبي من مصر.

- **النوتكا**: مجموعة من قبائل صغيرة من الهنود الحمر في أميركا الشمالية كانت تقيم في القسم الجنوبي الغربي من جزيرة فانكوفر وعلى ساحل القارة عند رأس فلاتيري.

- **النورمنديون**: قبائل جرمانية كانت تسكن في جوتلند وسكانديناقيا. في مرحلة القرون الوسطى الباكرة، الاسم المشترك لقدماء النروجيين والأسوجيين والدانماركيين.

- **النوريكيون**: مجموعة من القبائل الأيليرية السلتية كانت تعيش في أراضي مقاطعة نوريك الرومانية القديمة (حالياً أراضي شتيريا وقسم من كارينتيا في النمسا).

- **الهايدا**: قبيلة من الهنود الحمر في أميركا الشمالية كانت تعيش في جزيرة الملكة شارلوت والقسم الجنوبي من جزيرة الأمير ويلس.

- **الهرمينون**: إحدى المجموعات الأساسية من القبائل الجرمانية، كانت في مستهل العهد الميلادي تسكن الأراضي الواقعة بين نهري الألب والماين؛ كانت هذه المجموعة تضم قبائل السوييف واللومبارد والماركومانيين والهاتيين وغيرها.

- **الهو**: قبيلة هندية تعيش في القسم الجنوبي من ولاية بيهار الحالية.
- **الهون**: شعب من الرحل في آسيا المركزية كانوا يعيشون في مستهل العهد الميلادي إلى الشمال والغرب من نهر هوانهي. منذ القرن الأول، شرع قسم من الهون يتحركون باتجاه الغرب؛ ونحو أواسط القرن الخامس تحركوا حتى غاليا (بلاد الغال) حيث هزمهم الرومان وغيرهم من شعوب أوروبا.
- **الهنود الحمر**: سكان أميركا الأصليون.
- **الهنود الحمر في أميركا الشمالية**: راجعوا الملاحظة بشأن الهنود الحمر.
- **الهنود الحمر الأميركيون ـ الأميركيون**: راجعوا الهنود الحمر.
- **الهنود، قبائل الهنود**: سكان الهند الأصليون.
- **الهيرول**: قبيلة جرمانية، كانت تعيش في مستهل العهد الميلادي في شبه جزيرة سكاندينافيا؛ في القرن الثالث نزح قسم من الهيرول إلى المنطقة الشمالية من سواحل البحر الأسود؛ ومنها طردهم الهون.
- **الويلسيون (الفاليون)**: قوم سلتي الأصل؛ يقطنون شبه جزيرة ويلس وجزيرة أنجلسي.
- **يري**: قبيلة من الهنود الحمر في أميركا الشمالية تنتسب إلى مجموعة الأيروكوا. كانت تعيش في منطقة بحيرة يري.

١ ـ فهرس الأعلام

٢ ـ فهرس البلدان والأماكن والمواضع

الفهرس